وزارة التربية والتعليم العالي

مسودة الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022

كانون أول / 2016

رام الله

فريق تطوير الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017–2022

الاسم	المسمى الوظيفي	الصفة
د. بصري صالح	وكيل وزارة التربية والتعليم العالي	رئيساً
د. مأمون جبر	مدير عام التخطيط	مقرراً
أ. عزام أبو بكر	الوكيل المساعد لشؤون التخطيط والتطوير	عضوا
م. فواز مجاهد	الوكيل المساعد لشؤون الأبنية واللوازم	عضواً
د. أنور زكريا	ق.أ. الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي	عضواً
د. شهناز الفار	مدير عام الاشراف التربوي/برنامج التعليم الأساسي	عضواً
أ. علي أبو زيد	مدير برنامجيْ التعليم في رياض الأطفال، والتعليم غير النظامي	عضواً
أ. ثروت زيد	ق.أ رئيس مركز المناهج/ برنامج التعليم الثانوي	عضواً
م. جهاد الدريدي	مدير عام التعليم المهني والتقني/برنامج التعليم المهني	عضواً
أ. صادق الخضور	مدير عام النشاطات الطلابية/برنامج الحوكمة والإدارة	عضواً
د. معمر إشتيوي	مدير برنامج التعليم العالي	عضواً
أ. خلود ناصر	رئيس وحدة النوع الاجتماعي	عضواً
م. سمير رجب	مدير عام المشاريع	عضواً

الفريق المساند:

الاسم	المسمى الوظيفي
أ. ربيحة عليان	مدير المتابعة والتقييم
أ. أمل حماد	رئيس قسم التخطيط
أ. أمنيات عبد المجيد	رئيس قسم الاحصاء
أ. سمير جبرة	رئيس قسم الدراسات
د. سرمد التايه	رئيس قسم المتابعة
أ. محمد سعيد	رئيس قسم التقويم
أ. رنا ابو قرع	موظف قسم التخطيط
أ. غادة الجيطان	موظف قسم التخطيط

أعضاء المجموعات الاستشارية لإعداد الاستراتيجية القطاعية للتعليم (المشاركون في المجموعات الاستشارية)

وزارة التربية والتعليم العالي (الإدارات العامة، ومديريات التربية والتعليم)	منسقو المجموعات
الفريق الوطني للتعليم 2030	أعضاءً
وزارة التنمية الاجتماعية	عضواً
وزارة العمل	عضوا
وزارة الصحة	عضواً
وزارة المرأة	عضواً
وزارة المالية والتخطيط	عضواً
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	عضواً
سلطة جودة البيئة	عضواً
المجلس الأعلى للشباب والرياضة	عضواً
اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم	عضواً
جامعة فلسطين التقنية/ خضوري	عضواً
جامعة النجاح الوطنية	عضواً
جامعة بير زيت	عضواً
جامعة الخليل	عضواً
الجامعة العربية الأمريكية	عضواً
جامعة فلسطين الأهلية	عضواً
جامعة الأزهر / غزة	عضواً
جامعة الأقصى	عضواً
كلية فلسطين التقنية / العروب	عضواً
كلية فلسطين التقنية / رام الله	عضواً
كلية الروضة للعلوم المهنية	عضواً
مؤسسة فيصل الحسيني	عضواً
مركز إبداع المعلم	عضواً
كلية الحاجة عندليب للتمريض والقبالة	عضواً
كلية هشام حجاوي التكنولوجية	عضواً
الأنروا	عضواً
اليونسكو	عضواً
الإيميدإيست	عضواً
الداعمون لقطاع التعليم (JFA)	عضواً

تدقيق لغوي: أ. صادق الخضور

كلمة معالي وزير التربية والتعليم العالي

كبيرة هي طموحاتنا كبيرة رغم عظم التحديات في المشهد التربوي في العالم عموما وفي فلسطين على وجه الخصوص، ودوما ما نتطلع إلى المستقبل بروح التفاؤل؛ بثقة غير محدودة بقدرات الجيل الجديد وبإمكانياته وبوطنيته، وبشعور دائم بأنّ من واجبنا أن نقدم له ما يمكنّه من استعادة حقوقه والدفاع عنها، وأن نسلّحه بالعلم وبالمعرفة، وبالقيم وبالأخلاق ليتمكن من شقّ طريقه في الحياة، ليكون قادرا على المنافسة في أسواق العمل التي تزداد انحساراً.

لقد أصبح إصلاح التعليم وتحسين نوعيته، والبحث عن حلول لمشاكل النظام التعليمي بؤرة اهتمام المجتمع الفلسطيني بمستوياته كلّها، وخاصة في ضوء شكاوى الطلبة والمعلمين والمديرين وأولياء الأمور ومؤسسات التعليم العالي وأصحاب الأعمال من ضعف مخرجات التعليم وجودته، وكثرة المقررات، وصعوبة الامتحانات، وعدم قدرتها على قياس إمكانيات الطالب وكفاياته، والتركيز على الحفظ والتلقين، والهدر التعليمي والتسرب، ومشاكل المباني المدرسية، والتجهيزات، وطرق التدريس، وسلوك الطلاب، وأساليب التقويم وغيرها من مشاكل العملية التعليمية، إضافة إلى عدم وجود ارتباط بين ما يتعلمه الطلبة واحتياجات سوق العمل، وعدم وضوح دور التعليم في التنمية الحقيقية للمجتمع . وأصبح ذلك حديث الساعة وهماً جماعياً على جميع المستويات السياسية والتربوية والاجتماعية، في محاولة لإعادة توجيه النظام التعليمي ووضعه على المسار الصحيح الذي يواكب التغيرات العالمية والتوجهات التربوية الحديثة للنهوض بالمجتمع الفلسطيني، وبناء جيل يمتلك المهارات والصفات والمعرفة والقيم؛ قادر على تنمية الحياة، وإنتاج العلوم، وحل المشكلات.

وتداعت جهود الإصلاح على المستوى الرسمي بتشكيل لجنة مراجعة مسيرة التعليم في فلسطين برئاسة دولة رئيس الوزراء وبتنسيق وزير التربية والتعليم العالي، وتمخضت جهود اللجنة عن وثيقة وخطة عمل لإصلاح النظام التربوي الفلسطيني. وخطت الوزارة خطوات عدّة في طريق الإصلاح خلال السنة الأخيرة؛ كان أبرزها إقرار خطة لتطوير المناهج، والبدء في تطوير مناهج الصفوف 1-4، والبدء في تنفيذ سياسة لرقمنة التعليم الفلسطيني وفق أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا التعليم والتعلم، وإقرار نظام جديد وعصري للثانوية العامة، وإدماج التعليم المهني والتقني في التعليم العام لصفوف 7-9 من خلال تعريضهم لمواضيع مهنية توثق العلاقة بين الأسس والمعارف النظرية مع التطبيقات العملية في الحياة وتشجعهم على الالتحاق بالمسار المهني في المرحلة الثانوية، كما سارعت الوزارة إلى تطوير الإطار القانوني والمرجعي لقطاع التعليم من خلال تطوير قانون تعليم عصري وصل للمراحل الأخيرة لإقراره، والبدء في تطوير قانون للتعليم العالي، وإقرار قانون التميز والإبداع، كما قامت الوزارة بتنفيذ أفكار إبداعية توفّر الاستدامة في مصادر الطاقة للمدارس من خلال الخلايا الشمسية والاستفادة من الطاقة المتجددة،.وغيرها العديد من المبادرات التي لا يتسع المقام لذكرها وتفصيلها.

ومع اعتماد دولة فلسطين أجندة السياسات الوطنية لخطة التنمية 2017-2022 التي استظلت بإطار أهداف التنمية المستدامة التي أقرّت في قمة نيويورك 2015، مع ايلاء الاهتمام بالأولويات الوطنية وعلى رأسها التخلص من

الاحتلال الذي ما فتئ يستهدف بالخراب والدمار كل ما ينجزه الشعب الفلسطيني، مع مراعاة الإمكانيات المتوافرة والمتاحة، وبالتزامن بدأت القطاعات المختلفة بإعداد الخطط القطاعية ومنها قطاع التعليم إذ بوشر بإعداد الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 استناداً إلى إطار الخطة الخمسية الثالثة 2014-2019 وما احتوته من مبادئ وأهداف وبرامج متينة يعول عليها للانطلاق نحو تطوير التعليم الفلسطيني، مع مراجعة ومواءمة ما احتوته مع أجندة السياسات الوطنية، والالتزامات الدولية للتعليم الفلسطيني في تحقيق الهدف الرابع وغاياته التي اعتمدت في إعلان إنشبون/ كوريا في مايو/ 2015. وتمت المراجعة بالاسترشاد بمؤشرات نظام المتابعة والتقييم الخاص بالوزارة، وبمشاركة جميع الشركاء وأصحاب العلاقة بقطاع التعليم من مؤسسات حكومية، وأهلية، ومجتمع مدني، ومؤسسات تعليم عالٍ، ومؤسسات دولية، وداعمين دوليين لقطاع التعليم.

إنّ الوثيقة الحالية نتاج جهود شراكة حقيقية عمدت إلى مراجعة مسودة الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 وتطويرها، وهي تستهدف بشكل رئيس تحويل نظام التعليم الفلسطيني من أسلوب التلقين (التحفيظ) إلى أساليب تربوية ديناميكية تتمحور حول الطالب، بوجود المعلم المؤهل كميسر للتعلم، وتطوير المهارات والكفايات بدلاً من تقديم المعرفة. و يتطلّب هذا التحول النوعي في النظام التعليمي إصلاحات عميقة وصعبة في المنهاج الحالي، ونظام التقويم، وأساليب التعلم والتعليم، وأدوار المعلمين، والمشرفين، واعتماد نظام مبني على النتائج والعوائد بشكل أكبر لإدارة التعليم.

ولا يسعني أخيراً إلاّ أن أشكر فريق إعداد الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم ومجموعات مراجعة إستراتيجية التعليم القطاعية من جميع المؤسسات والهيئات، مجدداً التزامي وكادر الوزارة بمواصلة العمل وبشراكة حقيقة مع جميع أصحاب العلاقة بالشأن التربوي لتحقيق الأهداف التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022 .

د. صبري صيدم

وزير التربية والتعليم العالي

المصطلحات

سقف إعداد الموازنة:	الحد الأعلى لإجمالي الأموال المتاحة لتخطيط النفقات لأغراض محددة.
تمويل المانحين:	الموارد المالية التي يتم الحصول عليها من جهة واحدة أو أكثر من الشركاء المانحين مباشرة إلى موازنة دولة فلسطين أو مباشرة إلى واحد أو أكثر من المشاريع التي إما أن تكون ممولة حصريًا من الجهات المانحة أو ممولة بالشراكة مع دولة فلسطين.
التنمية المستدامة	التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة؛ الاستدامة هي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة.
متوسطة الامد :	كل فترة ثلاث سنوات من فترة الموازنة متوسطة الأمد.
الموازنة متوسطة الأمد:	بيان الحكومة السنوي تجاه النفقات، والإيرادات، والاقتراض والمعاملات المالية الأخرى المقترحة لمدة ثلاث سنوات. ويشمل ذلك مخرجات البرنامج التي تخطط الحكومة لتقديمها وأهداف سياسات البرنامج التي تسعى لتحقيقها من خلال تقديم هذه المخرجات.
خطة نفقات البرنامج متوسط الأمد:	اختيار كمية مخرجات البرنامج ونفقات مهام العمل بعد الانتهاء من الدورة النهائية لتخطيط نفقات البرنامج متوسط الأمد.
تخطيط نفقات البرنامج متوسط الأمد:	مجموعة العمليات التي يجب القيام بها لإتمام دورة تخطيط نفقات البرنامج متوسط الأمد. (لإعداد الموازنة متوسطة الأمد).
كمية المخرج:	الكمية القابلة للقياس لمخرج معين.
تخطيط كمية المخرج:	كمية المخرج التي يسعى البرنامج لتحقيقها.
تخطيط النفقات:	النفقات التي تم تخطيطها لمهام العمل لتحقيق كميات المخرج التي خطط لها.
مجموعة التخطيط وإدارة الموازنة:	فريق الإدارة العليا وصناع القرار في كل وزارة/مؤسسة فيما يتعلق بجميع المسائل ذات العلاقة بوضع ومراجعة السياسات، السياسة وتخطيط البرامج، وإعداد موازنة الوزارة متوسطة الأمد، وتنفيذها ومتابعتها. ويتكون من الوزير او رئيس المؤسسة ووكيل الوزارة الذي ينوب رئيس مجموعة إدارة التخطيط والموازنة، يتكون الأعضاء من مدراء البرامج بالإضافة إلى مسئول مالي ومسئول التخطيط.
مجموعة الاستراتيجية وإدارة التخطيط والموازنة:	فريق الإدارة العليا وصناع القرار في كل وزارة/مؤسسة فيما يتعلق بجميع المسائل ذات العلاقة بوضع ومراجعة السياسات، السياسة وتخطيط البرامج، وإعداد موازنة الوزارة متوسطة الأمد، وتنفيذها ومتابعتها.
مجموعة الاستراتيجية القطاعية:	فريق الإدارة العليا ومجموعة صناع القرار مع ممثلين عن الشركاء في القطاع الأهلي، للوزارات والمؤسسات التي تشمل القطاع فيما يتعلق بجميع الأمور المتعلقة بتصميم ومراجعة السياسات الإستراتيجية وتخطيط البرامج وإعداد الموازنة متوسطة الأمد وتنفيذها ومتابعتها.
السياسة:	قواعد لأجل القرار وفعل الحكومة.

البرنامج:	مجموعة من مهام العمل الممكن التحكم بها في إطار تقديم الخدمات العامة التي تحقق المخرجات بشكل " سمارت: محددة، وقابلة للقياس، وممكن تحقيقها، وذات صلة، ومرتبط بعامل زمني" وتساهم في تحقيق أهداف سياسة البرنامج على الأمد القصير والمتوسط وكذلك تساهم في تحقيق غايات سياسة البرنامج على الأمد الطويل.
مخرج البرنامج:	السلع والخدمات التي سيتم تحقيقها من خلال برنامج معين والتي تساهم في تحقيق كلا من أهداف سياسة البرنامج قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل وغايات سياسة البرنامج طويل الأجل.
غايات سياسة البرامج:	النتيجة المرجوة القابلة للقياس الناتجة عن أعمال الحكومة التي ينبغي انجازها على الأمد البعيد (في مرحلة ما بعد فترة موازنة البرامج متوسطة الأمد، ويتم تحديدها من قبل الوزارة/المؤسسة).
هدف سياسة البرنامج:	الإنجازات المرغوب بها بالنسبة إلى سياسة البرنامج التي يمكن قياسها بدقة من حيث الوقت (لكل سنة من فترة موازنة البرامج متوسطة الأمد)، والعدد، والتكلفة، وهذه الخطوات الوسيطة لتحقيق غايات سياسة البرنامج. ينبغي أن تساهم كافة نفقات الوزارة/المؤسسة في تحقيق أهدافها المبينة في أهداف سياسة البرامج.
مراجعة سياسة البرنامج:	هي عملية مراجعة وتنقيح غايات، وأهداف، ومعايير سياسة البرنامج بشكل "سمارت".
معايير سياسة البرنامج:	المقاييس الكمية والنوعية التي تجعل غايات وأهداف سياسة البرامج أكثر تحديداً، إذ ينبغي تخطيط الغايات والأهداف وفقاً لمعايير محددة قد تكون دولية أو فلسطينية أو من جهات أخرى.
مهمة عمل البرنامج:	العمل الذي سيتم تنفيذه من أجل إنجاز مخرج معين، ومن الممكن أن تكون هناك عدة مهام عمل لمخرج واحد.
المشروع:	ترتيبات إدارية داخل البرنامج تم تصميمها لتحقيق مجموعة من المخرجات، ولها تاريخ بداية ونهاية في إطار موارد مالية محددة.
مخرج المشروع:	مخرج البرنامج الذي يتم التخطيط له وينفذ في إطار ترتيبات إدارة المشروع.
الهدف الاستراتيجي للقطاع:	الإنجازات المرجوة من سياسة القطاع، الناتجة عن تأثير واحد أو أكثر من أهداف سياسة البرنامج المخطط لها حنباً إلى جنب مع التأثير الدور المتفق عليه مع الشركاء في القطاع بالإضافة إلى تأثير إجراءات القطاع الخاص.
الإستراتيجية القطاعية:	خطة من جميع الإجراءات الحكومية التي يتعين تبنيها من قبل وزارة/مؤسسة أو أكثر من وزارة في القطاع لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الإستراتيجية للقطاع بالتعاون مع الجهات غير الحكومية الفاعلة في هذا القطاع ومع معرفة نوايا القطاع الخاص في هذا القطاع.
الاستراتيجية عبر القطاعية:	خطة من جميع الإجراءات الحكومية التي يتعين تبنيها من قبل وزارة/مؤسسة أو أكثر من وزارة في موضوع معين غير القطاع المحدد (على سبيل المثال البيئة، الجندر، الشباب) في

	واحد أو أكثر من الأهداف الإستراتيجية عبر القطاع بالتعاون مع الجهات غير الحكومية الفاعلة في نفس الموضوع عبر القطاع ومع معرفة نوايا القطاع الخاص في هذا الموضوع.
السياسات الوطنية:	تمثل السياسات الوطنية موضوعات السياسات العامة العالية المستوى من أجندة السياسات الوطنية والتي سيتم وضعها من خلال مجموعة تدخلات سياساتية على مدى الخطة الوطنية. التدخلات السياساتية الداعمة للسياسات الوطنية يجب أن يتم عكسها في الإستراتيجية القطاعية والموازنة متوسطة الأمد. وتيرة ونطاق التدخلات السياساتية هذه تخضع للموارد المتاحة خلال الموازنة متوسطة الأمد.
أجندة السياسات الوطنية:	وثيقة رفيعة المستوى تحدد التوجهات الإستراتيجية التي يمكن تحقيقها من خلال الاستراتيجيات القطاعية في إطار الاقتصاد الكلي والمالي المتوسط الأمد. كوثيقة وطنية فهي تعكس مساهمات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. تشكل أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية معاً خطة التنمية الوطنية.
النواتج:	نتاج مجموعة عمليات مترابطة تسعى الحكومة للتأثير من خلال تدخلاتها ومن خلال تدخلات الشركاء داخل الحكومة وخارجها، وغالباً ما تكون خارج السيطرة الكاملة للحكومة.
مغلف الموارد المالية:	مجموع أسقف إعداد الموازنة متوسطة الأمد تم تخصيصه لنفس الوزارات/المؤسسات لتلك السنة.

المحتويات

مقدمة: 14

أولاً: نبذة عن قطاع التربية والتعليم العالي: 22

قطاع التعليم الفلسطيني: 24

مراكز المسؤولية والجهات الأخرى التي تقدم خدمات / أعمال ذات ارتباط مباشر في القطاع: 26

الشركاء الرئيسيون: 27

الربط مع الغايات والقطاعات الأخرى: 28

ثانياً: رؤية القطاع، والأهداف الاستراتيجية: 34

رؤية القطاع التعليمي: 36

الأهداف الاستراتيجية لقطاع التعليم: 37
الهدف الأول : ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على مستويات النظام جميعها. 37
الهدف الثاني: تطوير أساليب وبيئة تعليم وتعلم متمحورة حول الطالب: 38
الهدف الثالث: تعزيز المساءلة، والقيادة المبنية على النتائج، والحوكمة والإدارة. 38

ثالثاً: سياسات القطاع: 40

الهدف الأول : ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على جميع مستويات النظام. 42

الهدف الثاني: تطوير أساليب وبيئة تعليم وتعلم متمحورة حول الطالب: 43

الهدف الثالث: تعزيز المساءلة، والقيادة المبنية على النتائج، والحوكمة والإدارة 44

رابعاً: تحليل الوضع: 46

السياق التاريخي: 48

الوضع السياسي: 48

الواقع الديمغرافي في فلسطين: 48

العمالة: 49

الزراعة: **50**

التكنولوجيا: **50**

الوضع الاقتصادي: **51**

الاحتلال الاسرائيلي والوضع التعليمي: **52**

الواقع التعليمي في فلسطين: **62**

تشخيص الواقع التربوي: **62**

الأولويات الجديدة للخطة القطاعية للتعليم 2017-2022: **120**
الهدف الأول : ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على جميع مستويات النظام . 120
الهدف الثاني: تطوير أساليب وبيئة تعليم وتعلم متمحورة حول الطالب: 121
الهدف الثالث: تعزيز المساءلة، والقيادة المبنية على النتائج، والحوكمة والإدارة. 123

خامساً: العلاقة مع أجندة السياسات الوطنية والربط بها: **128**

أ. السياسات الوطنية ذات العلاقة المباشرة بقطاع التعليم: **130**

أما السياسات الوطنية ذات العلاقة غير المباشرة بقطاع التعليم ، فهي: **130**

ب. العلاقة مع أجندة السياسات الوطنية والربط بها: **133**

أما السياسات الوطنية ذات العلاقة غير المباشرة بقطاع التعليم ، فهي: **144**

سادساً: مغلفات الموارد المالية للقطاع الاستراتيجي " قطاع التعليم": **152**

سابعاً: الأهداف الاستراتيجية للقطاع، والنتائج: **156**
الهدف الاستراتيجي الأول : ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على مستويات النظام جميعها . 158
النتائج المرتبطة به: وفق برامج الخطة 158
الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير أساليب وبيئة تعليم وتعلم متمحورة حول الطالب: 162
النتائج المرتبطة به: وفق برامج الخطة 162
الهدف الثالث: تعزيز المساءلة، والقيادة المبنية على النتائج، والحوكمة والإدارة. 169
النتائج المرتبطة به: وفق برامج الخطة 169

ثامناً: بيانات سياسات البرامج **174**

البرنامج (1): التعليم في رياض الأطفال: **176**

البرنامج (2): التعليم الأساسي:	180
البرنامج (3): التعليم الثانوي:	185
البرنامج (5): التعليم غير النظامي:	195
البرنامج (6): الحوكمة والادارة:	198
البرنامج (7): التعليم العالي:	203
تاسعاً: خطة العمل	204
أولاً: برنامج رياض الاطفال:	206
ثانياً: برنامج التعليم الأساسي:	206
رابعاً: برنامج التعليم المهني:	207
خامساً: برنامج التعليم غير النظامي:	207
سادساً: برنامج الحوكمة والادارة:	207
سابعاً: برنامج التعليم العالي:	209
عاشراً: خطة إدارة القطاع الاستراتيجي	210
نظام المتابعة والتقييم:	212
مجموعات التقييم والمراجعة:	214
حادي عشر: الربط بين أهداف الاستراتيجية وغايات التنمية المستدامة والالتزامات الدولية	218
ثاني عشر: الملاحق	236

المقدمة

مقدمة:

في قرار الجمعية العامة 1/70 المعنون " **تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030**" وضعت للمجتمع العالمي خطة جديدة وطموحة وعالمية للتنمية. وتمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس وكوكب الأرض ولأجل الازدهار. وستعمل جميع البلدان والجهات صاحبة المصلحة على تنفيذ هذه الخطة في إطار من الشراكة التعاونية.

ويبلغ عدد أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 : 17 هدفاً، و عدد غاياتها 169 غاية، وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة، وعالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها، تراعي اختلاف الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته والنماذج والأدوات المتاحة وتحترم السياسات والأولويات الوطنية. وتعتبر الغايات من المرامي ذات الطابع العالمي المأمول بلوغها، إذ تحدّد كل حكومة غاياتها الوطنية الخاصة بها مسترشدة بمستوى الطموح العالمي ولكن مع مراعاة الظروف الوطنية. وعلى كل حكومة أن تقرر أيضا سبل إدماج هذه الغايات العالمية الطموحة ضمن عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية.، ومن الأهميّة بمكان مراعاة الصلة بين التنمية المستدامة وبين سائر العمليات الجارية التي تتصل بها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

والمنشود من هذه الأهداف والغايات هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية، وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها، كما يقصد بها إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة. وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

ولأوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وطابعها المتكامل أهمية حاسمة في ضمان تحقيق ما نطمح إليه من هذه الخطة بكامل جوانبها، ما من شأنه تحسين حياة الجميع وتحقيق نقلة نوعية في مجمل ما يرتبط بحياتنا من جوانب يشكل التعليم أحد أهم ركائزها..

أهداف التنمية المستدامة العالمية:

الهدف1: القضاء على الفقر بأشكاله كافّة في كل مكان.
الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه.
الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الهدف 11: جعل المدن والتجمعات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
الهدف 12: الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين
الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات
الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

الهدف الرابع للتنمية المستدامة، وأهميته:

يندرج التعليم في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويشكّل عنصراً أساسياً للنجاح في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وانطلاقاً من الاعتراف بأهمية دور التعليم، تسلط خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الضوء على التعليم كهدف قائم بذاته (الهدف 4 للتنمية المستدامة وهو الهدف الذي ينص على "***ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع***) . وتشتمل على غايات تتعلق بالتعليم وهي تندرج في إطار أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغايات المتعلقة بالصحة، والنمو، والعمالة؛ والاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ وتغير المناخ. وفي الواقع، فإن بإمكان التعليم أن يعجّل التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة ولذا ينبغي أن يشكل جزءاً من الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق كل هدف من هذه الأهداف. فإن الصيغة المجدَّدة لجدول أعمال التعليم التي يتضمنها الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة هي صيغة شاملة وكلية وطموحة وواعدة وعالمية وتسترشد برؤية مفادها أن التعليم يحقق التحول في حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتقوم على مبدأ إشراك الجميع وعدم نسيان أحد. وتتمثّل الرؤية العالمية في تغيير حياة الناس عن طريق التعليم، فالجميع يقرّ بالدور المهم للتعليم في هذا المجال، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى المقترحة نظراً لكونه السبيل الرئيس للتنمية. ولذا تعهد الموقعون على إعلان انشيون/كوريا 2015 بالعمل لوضع جدول أعمال واحد جديد للتعليم يكون شاملاً وطموحاً وواعداً فلا يُترَك أحد بدون تعليم. ويعبّر الهدف 4 المقترح للتنمية المستدامة والمتمثل في "***ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع***" والغايات الخاصة به تعبيراً تاماً عن هذه الرؤية الجديدة الرامية إلى تغيير حياة الناس. وهي رؤية عالمية تراعي ما لم يُنجز بعد من جدول أعمال التعليم للجميع، وما لم يتحقق بعد من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم، وتتصدّى لتحديات التعليم العالمية والوطنية. وقد استُلهمت من رؤية إنسانية للتعليم والتنمية تقوم على حقوق الإنسان والكرامة والعدالة الاجتماعية والإدماج والحماية والتنوع الثقافي واللغوي والإثني والمسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة. ومن البديهي التأكيد مجدداً أنّ التعليم صالح عام وحقّ أساسي من حقوق الإنسان، وأساس يُستند إليه لضمان إنفاذ الحقوق الأخرى. وهو ضروري للسلام والتسامح والازدهار البشري والتنمية المستدامة. ونعلم أن التعليم عامل رئيس في تحقيق العِمالة الكاملة وفي القضاء على الفقر. وستركّز الجهود على إمكانية الانتفاع بفرص التعلّم والتعليم، وعلى الإنصاف والشمول والجودة، وعلى نتائج التعلّم، في إطار نهج للتعلّم مدى الحياة.

الالتزامات العالمية بخصوص الهدف الرابع (التعليم الجيد):

- ضمان توفير 12 عاماً من التعليم الابتدائي والثانوي الجيّد المُنصف المجاني المموّل من الأموال العامة، ومنها 9 أعوام على الأقلّ من التعليم الإلزامي، من أجل تحقيق نتائج التعلّم الملائمة.
- تشجيع على توفير عام واحد على الأقلّ من التعليم قبل الابتدائي الجيّد المجّاني والإلزامي، وعلى تمكين جميع الأطفال من التمتع بفرص التنمية والرعاية والتربية الجيدة في مرحلة الطفولة المبكرة.
- التعهد بتوفير فرص حقيقية للتعليم والتدريب للأطفال والمراهقين الكثيرين غير الملتحقين بالمدارس، الذين يتطلب وضعهم اتخاذ تدابير فورية هادفة ومستدامة لضمان التحاقهم جميعاً بالمدارس وضمان تمكينهم جميعاً من التعلّم.
- التصدّي لكل أشكال الاستبعاد والتهميش ولكل أوجه انعدام التكافؤ والمساواة في مجال الانتفاع بفرص التعلّم والتعليم والمشاركة ولكل أوجه التفاوت في نتائج التعلّم.
- التعهد بدعم السياسات والخطط وبيئات التعلّم المراعية لقضايا الجنسين، وبتعميم مراعاة قضايا الجنسين في إعداد المعلمين وفي المناهج الدراسية، وبالقضاء على التمييز والعنف القائمين على نوع الجنس في المدارس.
- التعهد بتوفير **التعليم الجيّد** وبتحسين نتائج التعلّم، بما يتطلبه من تعزيز المُدخلات والعمليات وتعزيز تقييم النتائج ووضع آليات لقياس التقدّم. وضمان تمكين المعلمين والمربين وتوظيفهم توظيفاً ملائماً وتدريبهم تدريباً جيداً وتأهيلهم تأهيلاً مهنياً مناسباً، وضمان تمتعهم بالحوافز وأوجه الدعم اللازمة في إطار نُظم تعليمية ناجعة تُدار بطريقة فعالة وتُزوّد بموارد كافية.
- التعهد بتعزيز **فرص التعلّم الجيد مدى الحياة** للجميع في كل السياقات وفي كل مستويات التعليم. ويشمل هذا الأمر تعزيز إمكانية الانتفاع المنصف بفرص التعليم الجيد والتدريب الجيد في المجال التقني والمهني، وبفرص التعليم العالي والبحث، مع إيلاء العناية الواجبة لضمان الجودة.
- ضمان تمكين كل الشباب والكبار، ولا سيّما الفتيات والنساء، من بلوغ مستويات ملائمة ومعترف بها من الكفاءة الوظيفية في القراءة والكتابة والحساب ومن اكتساب المهارات الحياتية اللازمة، وضمان إتاحة فرص تعلّم وتعليم وتدريب الكبار لهم. ونتعهد فضلاً عن ذلك بتعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- التعهد بوضع نُظم تعليمية أكثر شمولاً وتجاوباً ومرونةً لتلبية حاجات الأطفال والشباب والكبار في المناطق المتضررة من النزاعات، ومنهم النازحون واللاجئون. والتشديد على ضرورة الاضطلاع بالتعليم في أجواء تعليمية آمنة ومشجعة ومأمونة وخالية من العنف. واتخاذ ما يكفي من التدابير لمواجهة الأزمات بدءاً بالتدابير الخاصة بحالات الطوارئ ثمّ التدابير الخاصة بالإنعاش وإعادة البناء، وتحسين تنسيق المساعي الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى مواجهة الأزمات، وتنمية القدرات اللازمة للحدّ من مخاطر الأزمات والتخفيف من وطأتها بصورة شاملة، من أجل ضمان الاستمرار في توفير التعليم أثناء النزاعات وحالات الطوارئ وخلال مرحلة ما بعد النزاع ومرحلة الإنعاش المبكر.

والمبادئ التي يقوم عليها إطار العمل هذا مستمدة من الوثائق التقنينية والاتفاقات الدولية، وتشمل هذه المبادئ ما يأتي:

1. التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، وحقٌّ تمكيني، ومن أجل إعمال هذا الحق، يجب أن تكفل البلدان تعميم الانتفاع بالتعليم والتعلم الجيدين على نحو متكافئ ومنصف وشامل للجميع، وذلك على أساس مجاني وإلزامي، دون نسيان أحد. وسيرمي التعليم إلى تحقيق النمو التام لشخصية الإنسان وتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة والسلام.

2. التعليم منفعة عامة تتحمل الدولة مسؤوليتها. فإن التعليم مسعى مجتمعي ينطوي على عملية شاملة للجميع في رسم السياسة العامة وتنفيذها. وإن للمجتمع المدني والمعلمين والمربين والقطاع الخاص والجماعات المحلية والأسر والشباب والأطفال أدواراً هامة في إعمال الحق في الانتفاع بتعليم جيد. ويعد دور الدولة أساسياً في وضع القواعد والمعايير وتنظيم تطبيقها.
3. ترتبط المساواة بين الجنسين ارتباطاً لا انفصام له بالحق في التعليم للجميع. ويتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين اعتماد نهج يقوم على مراعاة حقوق الإنسان ويكفل انتفاع الفتيات والفتيان والنساء والرجال بمراحل التعليم وبإتمام هذه المراحل، و تعزيز قدراتهم على نحو متساوٍ في التعليم ومن خلاله.

وبغية تحقيق الهدف 4 المعني بالتعليم من بين أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق الغايات الأخرى ذات الصلة بالتعليم والواردة في إطار أهداف أخرى للتنمية المستدامة، فإن الأمر سيتطلب تعبئة جهود على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تحقيق ما يأتي:

- إقامة شراكات فاعلة وشاملة للجميع.
- تحسين السياسات التعليمية والطريقة التي يتم بها العمل المشترك في إطارها.
- تأمين نظم تعليمية تتسم بقدر عال من الجودة والإنصاف وتشمل الجميع.
- تعبئة الموارد من أجل تمويل التعليم بشكل ملائم.
- ضمان تنفيذ جميع الغايات رصدها ومتابعتها واستعراضها.

الغايات والمتطلبات المرتبطة بالهدف الرابع:

الغايات المرتبطة بهدف التعليم بحلول عام 2030 غايات محددة وقابلة للقياس وتسهم بصورة مباشرة في تحقيق الهدف الشامل. وهي تعبّر عن مستوى عالمي للطموح ينبغي أن يشجّع البلدان على السعي في إسراع عجلة التقدم. وهذه الغايات هي:

الغاية 4.1: ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، ما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030

الغاية 4.2: ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي، بحلول عام 2030

الغاية 4.3: ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.

الغاية 4.4: تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام 2030.

الغاية 4.5: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.

الغاية 4.6: ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب، بحلول عام 2030.

الغاية 4.7: ضمان أن يكتسب المتعلّمون جميعهم المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.

الغاية 4- أ: بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.

الغاية 4-ب: تحقيق زيادة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2030.

الغاية 4-ج : تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.

خطة التنمية الوطنية 2017-2022:

تأكيداً لالتزام فلسطين بجدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، أقرت الحكومة الفلسطينية إطلاق عملية التخطيط الاستراتيجي للقطاعات المكونة لإستراتيجية التنمية الفلسطينية وبرامج الموازنة للسنوات الست القادمة، ويعتبر عام 2016 عام التخطيط للحكومة، إذ تم إعداد مسودة السياسات الوطنية التي توضح السياسات العليا لتوجيه عملية إعداد الاستراتيجيات القطاعية، وعبر القطاعية التي يتم تطويرها للأعوام 2017-2022. وضمن هذا الإطار بدأت الحكومة بعملية إعداد الخطط الإستراتيجية القطاعية منذ بداية الربع الثاني من عام 2016 بالتزامن مع إعداد الموازنة متوسطة المدى 2017-2019، وذلك وفقاً لمنهجية عمل المقرة من قبل مجلس الوزراء لدمج عمليات التخطيط القطاعي مع إعداد الموازنة متوسطة المدى. وتقوم المنهجية المطورة على مجموعة أسس وسياسات ناظمة لعملية إعداد الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وبرامج الموازنة والموازنات متوسطة المدى، وهي:

- تكون فترة التخطيط الاستراتيجي القطاعي لمدة 6 سنوات، 2017- 2022 والموازنة متوسطة المدى للأعوام 2017-2019.

- ترتكز الخطط الإستراتيجية القطاعية على أجندة السياسات الوطنية والتي تعتبر مكون أساسي لخطة التنمية الوطنية والمحدد الأساسي للأهداف الإستراتيجية القطاعية.
- يشمل التخطيط الاستراتيجي القطاعي وعبر القطاعي 21 قطاعا وعبر قطاع، وهي: 1. التعليم 2. الزراعة 3. الصحة 4. العلاقات الدولية 5. العدل 6. الثقافة والتراث 7. التشغيل 8. الطاقة 9. الحكم المحلي 10. الإسكان 11. البيئة 12. الحماية الاجتماعية 13. الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 14. الأمن (الداخلية) 15. إدارة المال العام 16. الاقتصاد الوطني 17. السياحة والآثار 18. المياه والمياه العادمة 19. النقل والمواصلات 20. الشباب 21. النوع الاجتماعي.

ستعمل الحكومة بعد إقرار الخطط القطاعية وعبر القطاعية والموازنة متوسطة المدى على إعداد الوثيقة النهائية لأجندة السياسات الوطنية، وهي وثيقة رفيعة المستوى تحدد التوجهات الإستراتيجية الممكن تحقيقها من خلال الاستراتيجيات القطاعية في إطار الاقتصاد الكلي والمالي المتوسط الأمد. تعكس وثيقة أجندة السياسات الوطنية أيضاً مساهمات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. ستشكل أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية مكونات خطة التنمية الوطنية لدولة فلسطين.

و تولت وزارة التربية والتعليم العالي قيادة جهود عملية التخطيط الاستراتيجي الوطني لقطاع التعليم للأعوام 2017-2022.

الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022:

تعمل وزارة التربية والتعليم العالي وفق خطتها الإستراتيجية الثالثة 2014-2019، ومع اعتماد حكومة دولة فلسطين لإعداد الخطط القطاعية وفق خطة تنمية وطنية 2017-2022، ووضع أجندة سياسات وأولويات وطنية منسجمة وأهداف التنمية العالمية المستدامة 2030 للقطاعات كافة، وبدأت وزارة التربية والتعليم العالي بمراجعة شاملة لخطتها مستعينة بأجندة السياسات الوطنية، وإطار التعليم 2030، وتقرير لجنة مراجعة مسيرة التعليم، وتقييم خطة التعليم للسنوات 2014-2016، ومؤشرات نظام المتابعة والتقييم السنوية الخاص بالخطة الإستراتيجية، والتقارير ذات الصلة وأهمها التقرير الوطني للتعليم للجميع 2000-2015 وما تضمنه من مؤشرات وتوجهات مستقبلية. وتمت المراجعة بالتشاور والشراكة مع كافة الأطراف ذات العلاقة – الفريق الوطني للتعليم 2030، والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، والجامعات ومؤسسات التعليم العالي، والمؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة-.

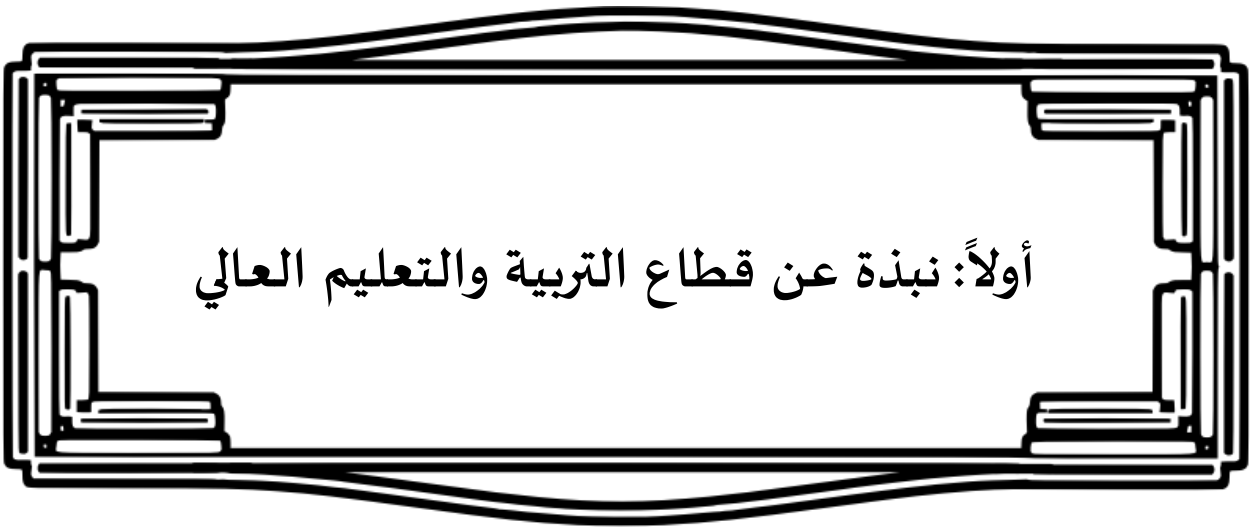

أولاً: نبذة عن قطاع التربية والتعليم العالي

أولاً: نبذة عن قطاع التربية والتعليم العالي:

قطاع التعليم الفلسطيني:

يقود قطاع التعليم في فلسطين وزارة التربية والتعليم العالي لكونها المؤسسة الرسمية المسئولة عن إدارة وتنظيم وتطوير النظام التعليمي (إما بإدارة مباشرة أو من خلال الإشراف عليه) بكافة قطاعاته (التعليم قبل المدرسي/رياض الأطفال، والتعليم المدرسي (1-12)، والتعليم المهني والتقني، والتعليم غير النظامي، والتعليم العالي) وتتولى الوزارة بصفتها الرسمية قيادة الجهود الوطنية للتخطيط الاستراتيجي لقطاع التعليم في دولة فلسطين برئاسة معالي وزير التربية والتعليم العالي الدكتور صبري صيدم من خلال مجموعة التخطيط والموازنة. وتشارك في عملية التخطيط المؤسسات الرسمية والحكومية ذات العلاقة، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية المعنية بالتعليم.

وصف موجز عن قطاع التعليم: تتعدد القطاعات الفرعية المنطوية تحت قطاع التعليم في دولة فلسطين، وتتقاطع هذه القطاعات الفرعية مع العديد من القطاعات الأخرى في اهتماماتها وتدخلاتها و يتكون قطاع التعليم من القطاعات الفرعية الآتية:

1. **التعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال):**

تمتد من عمر ثلاث سنوات وسبع شهور إلى سن القبول في المدرسة، وتهدف هذه المرحلة الى توفير بيئة تسهم في تنمية شخصية الطفل (الجسمية والعقلية والوجدانية والاجتماعية) وتهيئته للالتحاق بالمرحلة الأساسية. بما توفره له من فرص كافية لتنمية قدراته إلى الحد الأمثل عن طريق اللعب والقيام ببعض الأنشطة مثل الرسومات البسيطة والقيام بالنزهات وسرد القصص والحوارات والأناشيد والأغاني بما يتناسب وعمره وبيئته. وتشرف وزارة التربية والتعليم العالي بشكل غير مباشر على هذا النوع من التعليم بمنحها التراخيص اللازمة لرياض الأطفال وفق مواصفات محددة تشترط توفرها، إضافة إلى توفير بعض الشروط المتعلقة بالكادر البشري الذي يدير التعليم قبل المدرسي ونوعية المناهج والبرامج المقررة، إلا أنها في المرحلة الأخيرة توجه سياساتها نحو إدماج رياض الأطفال في ضمن التعليم النظامي في جميع محافظات الوطن، وتبني منهاج موحد لرياض الأطفال. وتشير البيانات إلى ان غالبية رياض الأطفال تتبع إلى القطاع الخاص، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة غير إلزامية. ومدة الدراسة في مرحلة رياض الأطفال تتكون من سنتين اثنتين (البستان والتمهيدي).

2. **التعليم المدرسي (التعليم الأساسي والثانوي):**

مرحلة التعليم الأساسي: وتبدأ هذه المرحلة من الصف الأول حتى نهاية الصف التاسع، وتقسم إلى قسمين:

أ. المرحلة الأساسية الدنيا للصفوف (1-4)، (مرحلة التأسيس): يعدّ التعليم في هذه المرحلة قاعدة أساسية للتعليم والبناء والتنمية لضمان التنشئة الشاملة المتوازنة عقلياً وانفعالياً وجسدياً، وتمكين الأطفال من إتقان المهارات الأساسية في اللغة العربية والحساب وتوظيفها في الحياة اليومية، وتعزيز القيم الوطنية والفكرية لديهم، وتعميق الحس البيئي عندهم، ورعاية صحة الطفل البدنية.

ب. المرحلة الأساسية العليا، (التمكين): وتشمل هذه المرحلة الصفوف (5-9) وتهدف إلى تمكين الطلبة من المعارف والعلوم المختلفة.

مرحلة التعليم الثانوي، (الامتلاك): وتشمل هذه المرحلة الصفوف (10-12) بمساراتها المختلفة، الأكاديمية والمهنية والتقنية حيث يلتحق الطلبة بتلك المسارات وفق قدراتهم وميولهم وحسب القوانين والأنظمة المنظمة لذلك؛ إذ يتم تقديم خبرات ثقافية وعلمية ومهنية متخصصة تلبي حاجات المجتمع الواقعية أو المأمولة بمستوى يساعد الطلبة على مواصلة تعليمهم العالي أو التحاقهم بسوق العمل وغاية تلك المرحلة مساعدة الطلبة على الانطلاق للحياة العملية والجامعية باعتبارها جسراً بين التعليم الأساسي ومؤسسات التعليم العالي المختلفة وسوق العمل.

3. التعليم العالي:

هو مرحلة عليا من التعليم تدرس في الجامعات، أو في كليات أهلية، وكليات تقنية،... إلخ. أو في أي مؤسسة جامعية أخرى تمنح شهادة جامعية. ويختلف التعليم العالي عن التعليم المدرسي؛ حيث يدرس الطالب في التعليم العالي مجالاً متخصصاً يؤهله للعمل في أحد ميادين العمل بعد أن ينال إحدى الشهادات في تخصص معين أثناء دراسته الجامعية.

4. التعليم غير النظامي:

وتشمل أنشطة تعلم تنظم عادة خارج إطار التعليم النظامي. ويقابل هذا المصطلح عادة مصطلحا التعليم النظامي والتعليم الرسمي. ويتناول كل نشاط تعليمي هادف ومنظم، وكل معرفة أو مهارة أو قيمة أو سلوك يتم خارج إطار النظم التربوية المكونة من المدارس ومؤسسات التعليم العالي والجامعات وغيرها من المؤسسات التربوية القائمة على نحو نظامي سواء كان في مؤسسات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، أو في المصانع، أو المجتمع المدني .. إلخ، فهو كل نشاط تعليمي هادف يجرى خارج إطار التعليم المدرسي أو أي نشاط منظم يقع خارج النظام التعليمي المدرسي. ويندرج تحت هذا النوع من التعليم برنامجان تقدمهما وزارة التربية والتعليم العالي وهما: (1) برنامج التعليم الموازي: مقدم للمتسربين ممن أنهوا 5-6 سنوات في التعليم الأساسي، و (2) برنامج محو الأمية وتعليم الكبار: لمن تزيد أعمارهم عن 15 سنة ولم يتقنوا القراءة والكتابة.

يبين الشكل (1) الآتي القطاعات والمراحل التعليمية التي يتكون منها قطاع التعليم الفلسطيني:

الشكل (1) : القطاعات والمراحل التعليمية التي يتكون منها قطاع التعليم الفلسطيني

مراكز المسؤولية والجهات الأخرى التي تقدم خدمات / أعمال ذات ارتباط مباشر في القطاع:

1. **جهات الإشراف على التعليم:**

- **التعليم قبل المدرسي**: يشرف على هذا القطاع (يقدم الخدمات في هذا القطاع) بشكل أساسي:

أ. القطاع الخاص أو الأهلي أو الجمعيات: رياض أطفال خاصة تتبع أفراد أو جمعيات أو...غير حكومية.

ب. وزارة التربية والتعليم العالي: وهي صفوف تمهيدية تتبع مدارس أساسية حكومية أو مراكز لرياض الأطفال الحكومية.

- **التعليم المدرسي**: يشرف على هذا القطاع (يقدم الخدمات في هذا القطاع) كل من:

أ. وزارة التربية والتعليم العالي (الحكومة): تشرف وزارة التربية والتعليم العالي على غالبية المدارس (73.3%) من المدارس، منها في الضفة الغربية (79.3%) وفي قطاع غزة (54.9%). ويستثنى من هذا الواقع تلك الموجودة في القدس، التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي في ظل السيطرة المدنية والأمنية الكاملة. وهناك نوعان من

المدارس العامة في القدس: المدارس العامة التي تشرف عليها الأوقاف الإسلامية وتديرها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ونسبتها (34.85%).

ب. **وكالة الغوث الدولية (الوكالة):** (وكالة الأمم المتحدة) التي توفر خدمة التعليم في المدارس المخصصة للاجئين الفلسطينيين، ونسبة المدارس التي تشرف عليها وكالة الغوث في فلسطين (12.11%) من المدارس، وتشكل (4.4%) من المدارس في المحافظات الشمالية ، و(35.7%) من المدارس في المحافظات الجنوبية، وتعمل وكالة الغوث أيضا في لبنان والأردن وسوريا.

ج. **القطاع الخاص**: جمعيات خيرية، ومجموعات دينية، وشركات خاصة تقوم بالإشراف وبتمويل خدمات هذا التعليم وتبلغ نسبة المدارس التي يشرف عليها القطاع الخاص (14.6%)، وتشكل (16.3%) من المدارس في المحافظات الشمالية، و(9.4%) من المدارس في المحافظات الجنوبية.

- **التعليم غير النظامي:**

أ. **وزارة التربية والتعليم العالي**: برنامج محو الأمية، وبرنامج التعليم الموازي، وبرامج التعليم المستمر في الجامعات والكليات الحكومية.

ب. **المؤسسات الحكومية الأخرى:**

وزارة العمل: مركز التدريب المهني.

وزارة التنمية الاجتماعية: مراكز تأهيل الفتيان والفتيات.

ج. **القطاع الخاص**: المراكز الثقافية، ومراكز التعليم المستمر في الجامعات والكليات الخاصة والأهلية.

د. **مؤسسات دولية**: مراكز التأهيل والتدريب التابعة لهيئات وجمعيات دولية

- **التعليم العالي:**

أ. **وزارة التربية والتعليم العالي والوزارات الأخرى (الحكومة)**: وزارة التربية والتعليم العالي (الجامعات والكليات الحكومية..)، وزارة الصحة، منظمة التحرير(جامعة القدس المفتوحة،..).

ب. **مؤسسات تعليم عالٍ أهلية**: الجامعات كجامعة النجاح، وجامعة القدس، ..

ج. **مؤسسات تعليم عالٍ خاصة**: الجامعة الأمريكية، وكليات المجتمع الخاصة..

الشركاء الرئيسيون:

- **المؤسسات الحكومية**: ومنها وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، سلطة جودة البيئة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، المجلس التشريعي، وزارة المالية والتخطيط، وزارة المرأة، المجلس الأعلى للشباب والرياضة، والجامعات والكليات الحكومية..الخ.

- وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين / الاونروا: وتستوعب وكالة الغوث حوالي (24.2%) من مجموع الطلبة في المدارس الفلسطينية، بالاضافة الى ادارتها لحوالي (12%) من مجموع المدارس، وتتم عملية تنسيق بينها وبين وزارة التربية والتعليم العالي عبر وثائق متبادلة ومن خلال سلسلة اجتماعات دورية على المستويات كافة، وتشكيل لجان تنسيق مشتركة.
- **مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية**: هناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تساعد في تطوير النظام التربوي الفلسطيني وتعمل في مجالات تربوية متعددة منها تدريب المعلمين أو إجراء الدراسات والبحوث، أو تطوير طرق وأساليب التعلم والتعليم، أو تنفيذ مبادرات تربوية وإبداعية، ..الخ. ومن هذه المؤسسات الجامعات والكليات الأهلية والخاصة، ومركز إبداع المعلم، ومؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، ومؤسسة القطان..الخ.
- **المؤسسات الدولية والشركاء الدوليون لتطوير قطاع التعليم في فلسطين**: هناك العديد من المؤسسات الدولية التي تدعم / تعمل في قطاعات التعليم المختلفة كتعليم الكبار، أو التعليم المهني والتقني، تطوير الكوادر التربوية.. وغيرها. ومنها اليونسكو، واليونيسيف، والأنروا، والايمدإيست، والمؤسسة الألمانية لتعليم الكبار..وغيرها، كما أن هناك العديد من الشركاء الدوليين لتطوير قطاع التعليم الفلسطيني منهم الداعمون في سلة التمويل المشترك لقطاع التعليم (JFA) والبنك الدولي، والمجلس الثقافي البريطاني، والصين، والدول العربية....

الربط مع الغايات والقطاعات الأخرى:

إن التعليم يندرج في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويشكل عنصراً أساسياً للنجاح في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وانطلاقاً من الاعتراف بأهمية دور التعليم، تسلط خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الضوء على التعليم كهدف قائم بذاته (الهدف 4 للتنمية المستدامة) وتشتمل على غايات تتعلق بالتعليم تندرج في إطار أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغايات المتعلقة بالصحة، والنمو، والعمالة؛ والاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ وتغير المناخ.

وفي الواقع، فإن بإمكان التعليم أن يعجّل التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بالقطاعات المختلفة ولذلك ينبغي أن يشكل جزءاً من الاستراتيجيات للقطاعات الاخرى.

وبما ان نظام التعليم الفلسطيني يجب أن يؤمن الملائمة والاستجابة لمتطلبات أسواق العمل السريعة التغير ولجوانب التقدم التكنولوجي والتوسع الحضري والهجرة وظروف انعدام الاستقرار السياسي وتدهور البيئة والمخاطر والكوارث الطبيعية والتنافس على الموارد الطبيعية والتحديات الديمغرافية وتزايد البطالة في العالم واستمرار الفقر وازدياد نطاق أوجه التفاوت وانتشار المخاطر التي تهدد السلام والأمن، لذا فان قطاع التعليم يرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاعات الاخرى عموما، ومع القطاعات الآتية بشكل خاص كما يأتي:

- **قطاع الزراعة:**

يلعب التعليم دورا رئيسا في مساعدة الناس على التحرك نحو أساليب زراعية أكثر استدامة، وفي فهم التغذية المحسنة. ويعتبر التعليم عنصرا اساسيا في الجهود المبذولة للحد من سوء التغذية والجوع. كما يعتبر التعليم اساسيا لتحسين الدخل والانتاجية الزراعية، ويعتبر التعليم الزراعي واكساب الطلبة مهارات الانتاج الزراعي واحدا من برامج التعليم المهني والتقني الذي توليه وزارة التربية اهتماما كبيرا وخاصة ان القطاع الزراعي واحدا من اهم القطاعات الحيوية لدولة فلسطين.

- **قطاع الثقافة والتراث:**

هناك علاقة قوية تربط بين قطاع التعليم وقطاع الثقافة والتراث، فالتعليم يولي اهتماما خاصا للتعزيز الثقافة والتراث الفلسطيني وذلك من خلال التعريف بالفنانين والشعراء والادباء الفلسطينيين من خلال المناهج الفلسطينية، ومن خلال خلق جيل مثقف يلحق بركب كبار الشعراء والادباء الفلسطينيين باجراء المسابقات بين الطلبة وتشجيع المواهب وصقلها. كما تولي الوزارة اهتماما كبيرا للتراث الفلسطيني والتعريف به باعتباره جزء مهم في الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني.

- **قطاع التشغيل:**

يربط قطاع التشغيل علاقات قوية بقطاع التعليم وخاصة فيما يتعلق بتطوير التعليم والتدريب المهني والتقني، والمواءمة بين مهارات وكفايات الخريجين من التعليم الثانوي او المتوسط او الجامعي مع متطلبات سوق العمل واحتياجاته الحالية والمستقبلية.

وهناك تعاون وثيق بين وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة العمل في اطار المجلس الاعلى للتعليم المهني والتقني لوضع السياسات والتوجهات الخاصة بهذا القطاع وتطويره.

- **قطاع الطاقة:**

يمكن للبرامج التعليمية، وخاصة غير الرسمية وغير النظامية، تعزيز الحفاظ على الطاقة بشكل أفضل والإقبال على مصادر الطاقة المتجددة. فالتعليم مهم جدا لخفض مستويات الكربون التي تؤدي الى الاحتباس الحراري، وانه من الضروري استهداف الشباب لتوفير المعرفة والمهارات حول استخدام الطاقة التي من شأنها ان تسمح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة كمستخدمين للطاقة. وفي اطار توفير مصادر مستدامة للطاقة للمدارس توجهت الوزارة في سياساتها الى تزويد المدارس بالخلايا الشمسية المنتجة للطاقة وتم التعاون مع شركات الكهرباء بتحويل الفائض عن احتياجات المدارس في الصيف لشبكة الكهرباء العامة على ان يتم اعادة هذا الفائض في فصل الشتاء حيث يزيد الطلب على استهلاك الطاقة وتضعف انتاجية الخلايا الشمسية.

- **قطاع البيئة:**

يمكن أن يمنح التعليم الناس المهارات للمشاركة في تشكيل والحفاظ على مدن أكثر استدامة، وتحقيق المرونة في حالات الكوارث. والتعليم ايضا هو المفتاح لفهم شامل لتأثير تغير المناخ والتكيف والحد من التغير المناخي، ولا سيما على المستوى المحلي. التعليم والتدريب يعظم المهارات والقدرة على دعم سبل العيش المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، ولا سيّما في البيئات المعرضة للخطر.

وتولي وزارة التربية والتعليم العالي اهتماما خاصا بقضايا البيئة ويتجلى ذلك في قيام الوزارة بالتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني باجراء مسح دوري شامل كل سنتين للبيئة التعليمية بجميع محاورها في رياض الاطفال، والمدارس والجامعات ومؤسسات التعليم العالي الاخرى.

كما تعمل الوزارة على توفير مباني مدرسية خضراء وصديقة للبيئة وتوظيف الطاقة النظيفة من خلال الشمسية، والاستفادة من الاراضي والمساحات التابعة للمرافق التعليمية لتخضيرها، وتعزيز النظافة وسلوكياتها لدى الطلبة، كما تولى المناهج الفلسطينية قضية الحفاظ على البيئة والاهتمام بها اهتماما كبيرا، وتقوم ايضايا النشاطات الطلابية وخاصة النشاط الكشفي بالعديد من الانشطة البيئية والحفاظ على البيئة وعلى التنوع الحيوي في ارض فلسطين.

- **قطاع الصحة:**

يمكن للتعليم إحداث فرق فرق حاسم لمجموعة من القضايا الصحية، بما في ذلك انخفاض نسب الوفاة المبكرة، والتوعية بقضايا الصحة الإنجابية، والحد من انتشار الأمراض، والتمتع بأنماط الحياة الصحية والرفاه. وبناء على الاهمية المتبادلة لكل من الصحة والتعليم في مساهمة كل منهما في تحقيق اهداف الآخر فان تعاونا جادا بين الوزارتين التربية والتعليم والصحة في تنفيذ العديد من البرامج والنشاطات الصحية المدرسية كالتطعيمات والتحويلات الطبية وغيرها . ولاهمية الصحة المدرسية في تحقيق اهداف التعليم فقد تم انشاء ادارة عامة للصحة المدرسية في الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم العالي منذ العام 2000، كما ان المناهج الفلسطينية تعطي المواضيع الصحية المختلفة حيزا مهما في المنهاج الفلسطيني.

- **قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:**

مكّن تطور الاتصالات اللاسلكية والتعليم الرقمي والتكنولوجيا بلدان متخلفة من تجاوز عوائق الاستثمارات المالية المكلفة في البنية التحتية، كما سمحت العديد من الابتكارات التكنولوجية والتطوير التكنولوجي للعديد من البلدان بتحسين والتعليم بتكلفة منخفضة.

وتعول وزارة التربية والتعليم العالي حاليا على التوجه نحو رقمنة التعليم لاحداث نقلة نوعية في عملية التعليم وهي التي توظف التكنولوجيا في خدمة التعليم و تقوم على اربعة مكونات اساسية: ثلاثة منها تعتمد على البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتجهيزات التكنولوجية وهي: تزويد المدارس بالانترنت، والمحتوى الرقمي (بورتل)

على الانترنت، والاجهزة الكمبيوترية واللوحية المتوفرة في ايدي الطلبة والمعلمين المزودة بمناهج محوسبة، والرابع هو تدريب المعلمين وتأهيلهم.

- **قطاع العلاقات الدولية:**

هناك علاقة قوية بين التعليم وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة. وتشكل العلاقات مع المنظمات الدولية مثل اليونسكو، واليونيسيف، والتعليم في وكالة الغوث وغيرها من المؤسسات الدولية، وكذلك الداعمين لقطاع التعليم (شركاء التطوير التربوي) مرتكزا اساسيا لتطوير التعليم الفلسطيني لمساعدة فلسطين (ماليا وبالخبرات والاستشارات الفنية) على تطوير نظامها التعليمي، وتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.

- **قطاع العدل:**

عندما يمكن تحقيق المساواة، فإن التعليم يحدث فرقا مؤكدا نحو ردم الفجوة الاجتماعية والاقتصادية . والتعلم الاجتماعي هو أمر حيوي لتسهيل وضمان التشاركية والشمول والعدالة الاجتماعية، و التماسك الاجتماعي. وقد أولت وزارة التربية والتعليم العالي القضايا الخاصة بالعدل والمساواة والحريات والقيم وغيرها الاهتمام الكبير في المنهاج الفلسطيني الجديد، وفي النشاطات والمبادرات التربوية في المدارس.

- **قطاع الحكم المحلي:**

التعليم ضروري لتطوير المهارات اللازمة لبناء بنية تحتية أكثر مرونة وتصنيع أكثر استدامة، وهناك العديد من الصلات بين التعليم والمدن والتجمعات على الحد من مخاطر الكوارث وادارتها. وهناك تعاون كبير بين قطاع الحكم المحلي وقطاع التعليم وخاصة مع وزارة التربية والتعليم ويتمثل ذلك في قيام العديد من البلديات ومجالس الحكم المحلي بجمع ضريبة المعارف والتي تنفق على توفير الاراضي للتعليم ولبناء المدارس وتوفير الخدمات الاخرى للمدارس، وتتطلع وزارة التربية الى دور فاعل للبلديات ومجالس الحكم المحلي في توفير رياض اطفال وخاصة في المناطق التي لا تتوفر فيها هذه الخدمة في طريق الزامية سنة واحدة على الاقل للطالب قبل التعليم المدرسي، ومواءمة مع اجندة السياسات الوطنية 2017-2022 التي اعطت اهتماما خاصا لهذا القطاع سواء من حيث الالتحاق او من حيث نوعية التعليم التي تحدث فيه لتمهد لالتحاق آمن للطالب في التعليم المدرسي، كما تنظر الوزارة الى البلديات ومجلس الحكم المحلي باعتبارها شريك اساسي في تنفيذ رقمنة التعليم الفلسطيني وتجويد نوعيته.

- **قطاع الاقتصاد الوطني:**

هناك صلة مباشرة بين مجالات مثل النشاطات الاقتصادية، وتنظيم المشاريع، ومهارات سوق العمل ومستويات التعليم. والتعليم يمكن أن يحدث فرقا حاسما في أنماط الإنتاج وإدراك المستهلك للسلع المنتجة الأكثر استدامة والوقاية من النفايات. كما ان التعليم يمكن أن يحدث فرقا حاسما في أنماط الإنتاج وإدراك المستهلك للسلع المنتجة الأكثر استدامة والوقاية من النفايات. وهناك علاقة وثيقة تربط بين القطاعين قطاع التعليم وقطاع الاقتصاد

الوطني والذي يجب ان ينعكس في ملاءمة المحتوى التعليمي لمتطلبات الحياة وسوق العمل من حيث المهارات والتي تركز على تسهيل عملية الانتقال من المدرسة الى العمل ومنع عدم التطابق مع سوق العمل.

كما ان التعليم يدعم التنمية الصناعية والتحول الاقتصادي حيث يعتبر مؤثرا قويا على القدرة على الابتكار وتوفير الأسس لعمليات استيعاب التكنولوجيا والتنويع.

- **قطاع إدارة المال العام:**

تدعم وزارة المالية والتخطيط تنفيذ الإستراتيجيات والسياسات القطاعية المختلفة من خلال دورها التنموي والتنظيمي على المستوى الوطني، ومن خلال دعمها للسياسات التعليمية وأجندة السياسات الوطنية، وتيسير الدعم الفني والمادي لتطبيق هذه السياسات.

وتدعم إرشادات وإجراءات وزارة المالية وزارة التربية في مأسسة نهج الإدارة المبنية على النتائج من خلال اعداد خطط وموازنات مبينة على البرامج.

- **قطاع الحماية الاجتماعية:**

التعليم أمر بالغ الأهمية لانتشال الناس من الفقر. فالتعليم يحد من الفقر عن طريق زيادة دخل الافراد، كما أنه يزيد من القدرة على مقاومة الصدمات السلبية، وتعليم الفتيات يمنع من انتقال الفقر بين الاجيال عن طريق الحد من الزواج المبكر والمشاكل الصحية وغيرها من المخاطر.

وهناك العديد من المهام المشتركة والمتكاملة تقوم بها الوزارتان وزارة التربية ووزارة التنمية كمتابعة المتسربين والعمل على اعادتهم الى النظام التعليمي، وتدعم وزارة التنمية تخفيف الاعباء عن الاسر الفقيرة والمحتاجة مما يتيح لابناء الاسرة استكمال مسيرتهم التعليمية، والعمل على حل مشاكل الطلبة الاجتماعية من الاسر التي ترعاها وزارة التنمية الاجتماعية، والعديد من المهام والخدمات.

- **قطاع السياحة والآثار:**

تولي وزارة التربية والتعليم العالي اهتماما كبيرا لتعزيز انتماء الطلاب للأرض والوطن، والاعتزاز بتاريخ فلسطين والحضارات التي مرّت على هذه الأرض، وبرز هذا الاهتمام من خلال ما تحويه المناهج الفلسطينية، ومن خلال الرحلات المدرسية الهادفة إلى المواقع الأثرية في جميع ربوع فلسطين، والأنشطة التربوية التي تقوم بها الوزارة ذات العلاقة. ويتكامل اهتمام الوزارة في هذا القطاع مع ما نبذله وزارة السياحة والآثار من جهود للترويج والتعريف بالمواقع السياحية الفلسطينية والآثار التي تحكي تاريخ الشعب الفلسطيني الذي وجد على هذه الأرض منذ بدء التاريخ وقصص الشعوب التي مرت على هذه الأرض عبر العصور.

- **قطاع المياه والمياه العادمة:**

ينمّي التعليم والتدريب المهارات والقدرة على استخدام الموارد الطبيعية بصورة أكثر استدامة، ويعزز النظافة. وتولي الوزارة اهتماما خاصا لمواضيع ترشيد استخدام المياه، والتعامل الآمن مع المياه العادمة، والاستفادة من المياه

العادمة بعد معالجتها في الزراعة وغيرها في العديد من البرامج والنشاطات الصحية والبيئية التي تقدمها الوزارة للمدارس، ويتم إيلاء الموضوع اهتماما خاصّا في المناهج التربوية.

- **قطاع مساواة النوع الاجتماعي:**

يعتبر التعليم بالنسبة للنساء والفتيات ذات أهمية خاصة لتحقيق التعليم الأساسي، وتحسين مهارات المشاركة والقدرات، وتحسين فرص الحياة. وقد اولت دولة فلسطين اهتماما خاصا لقضايا المساواة والعدالة بين الجنسين. وفي مراجعة أهداف التعليم للجميع 2000-2015 كانت فلسطين من الدول التي حققت المستهدفات الخاصة بهدف المساواة والتكافؤ بين الجنسين، وفي بعض القضايا الهامة كان هناك تحيز و تقدم لصالح الإناث على حساب الذكور. ونتيجة لاهتمام دولة فلسطين بقضايا النوع الاجتماعي؛ تم اعتماد وحدة النوع الاجتماعي في مؤسسات دولة فلسطين جميعها. وهناك تعاون وثيق بين هذه الوحدات ووزارة المرأة.

- **قطاع الشباب:**

يعتبر قطاع الشباب في قلب اهتمامات وزارة التربية والتعليم العالي باعتبار جميع فئات الشباب هم في سن التعليم سواء التعليم الأساسي أو الثانوي الأكاديمي والمهني أو العالي. وتستهدف الوزارة من خلال برامجها تزويد الشباب بالمهارات والكفايات الخاصة بحياتهم المستقبلية كمهارات القرن ال 21 ، و المهارات التي يحتاجونها لإيجاد عمل مناسب في أسواق العمل محليّا، وإقليميا، ودوليا.

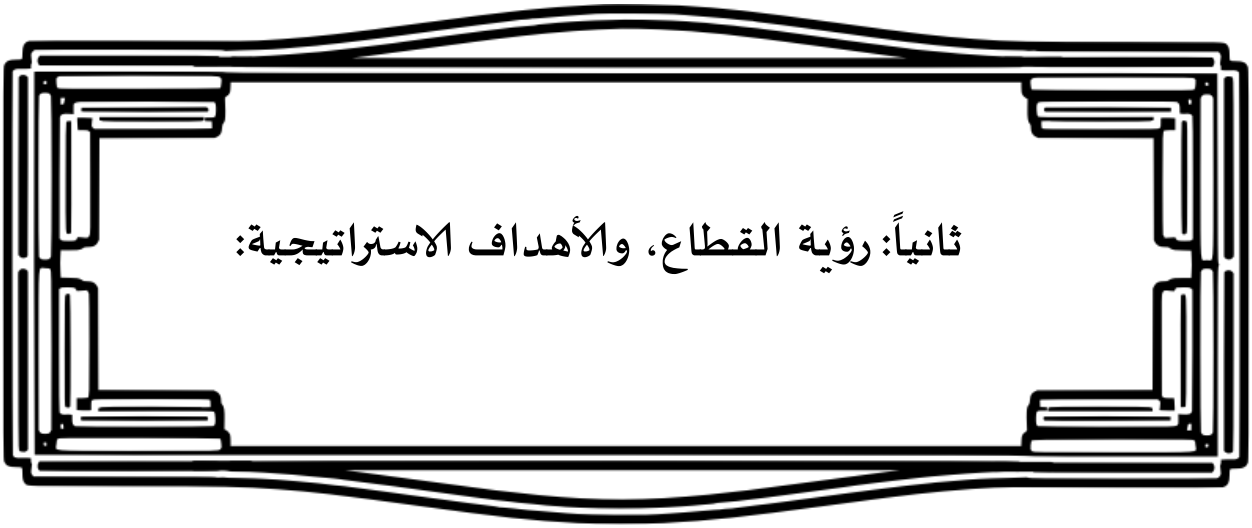
ثانياً: رؤية القطاع، والأهداف الاستراتيجية:

ثانياً: رؤية القطاع، والأهداف الاستراتيجية:

رؤية القطاع التعليمي:

لأن التعليم الفلسطيني بحاجة إلى رؤية واضحة ومتفق عليها للتعليم. رؤية تتضمن المهارات والصفات والمعارف والقيم المأمولة لتعليم الأطفال الفلسطينيين في القرن الحادي والعشرين، وتوفّر الالتزام المتفق عليه من جهة، وتكون نقطة انطلاق لإعادة هيكلة استراتيجيات وأنشطة التعليم بما يتوافق والرؤية الشاملة، فإنه ومن أجل تحقيق ما سبق تم اعتماد الرؤية الآتية للقطاع التعليمي في فلسطين.

" مجتمع فلسطيني يمتلك القيم والعلم والثقافة والتكنولوجيا لإنتاج المعرفة وتوظيفها في التحرر والتنمية".

التحول بالنظام لجعل الرؤية واقعا:

ويتطلب ذلك النظر للنظام التربوي وللمدارس من منطلق كونها:

- مدارس مجتمعية مملوكة للمجتمع، صممت وأنشئت لتكون منظمات متعلمة، تعتبر العاملين فيها منتجين للمعرفة، وتعامل الطلاب باعتبارهم أفرادا أساسيين في العمل المعرفي.
- مدارس محررة من الهياكل البيروقراطية التي تحول دون الاستفادة من المسارات المتعددة لتحقيق الغايات.
- مدارس لا يحكمها الامتثال والطاعة العمياء، والانخراط فيها يتولد من خلال الالتزام والانتماء الذي يعتبر أداة أساسية لتحقيق التميز..
- القيادة فيه على جميع المستويات منفتحة، وتحترم الآخر، ومتطورة.
- عمليات تشغيل النظام جميعها فيه خاضعة لتطوير وتحسين مستمر واضح المعالم.
- يتركز اهتمام القادة فيها على النظم الاجتماعية السائدة التي تحكم السلوك، وتبدأ بتلك التي توضح المعتقدات والتوجيه والتطوير ونقل المعرفة، وأيضا تلك التي تحشد وتجند وتدفع جميع الموظفين والطلاب باتجاه القيم والرؤية.

ومن خلال هذا السياق، نتطلع إلى:

- مجتمع تنخرط مؤسساته الحكومية والأهلية والخاصة كلّها في جهود توفير التعليم وتحسين جودته في جميع مراحله.
- مدارس صديقة للطفل وآمنة، تتنوع فيها وسائل التعلم والتكنولوجيا، وتبني علاقات فاعلة مع المجتمع لتلبية احتياجات الطلبة.
- مدارس طواقمها مؤهلة، وملتزمة، وتحظى بالدعم والتقدير، وتدرك أن أولويتها الأولى في خدمة الطلبة.

- مدارس تعمل بشراكة مع المديريات والوزارة، إذ توفر لها الموارد المادية والبشرية والمسلتزمات والدعم الفني والتقني بشكل منصف، وتضع معايير وأهدافا التعلم، وتمكن نظم التقييم والمساءلة التي تطلع المجتمع على مستوى نوعية التعليم في المدارس ومستوى النجاحات التي يحققها الطلبة.
- مدارس تعزز المواطنة والانتماء للمجتمع، يشعر فيها المجتمع المحلي أن المدارس ملكه، وأنهم مسؤولون عن نوعية التعليم فيها، وتهيئ الظروف في المجتمع والتي تؤدي إلى ازدهار المدارس.
- مدارس ذات مستوى مناسب من الإدارة الذاتية التي تحقق لها الاستقلالية في قراراتها وإجراءاتها في القضايا التعليمية وإدارة الحياة المدرسية بما يتلاءم وظروفها ولديها من الصلاحيات والتفويض المناسب لذلك.
- مدارس تدعم وتستثمر بكثافة في النمو والتطور المهني للعاملين فيها، بتركيز على التحسن المستمر الذي يؤدي إلى تعزيز نجاح الطالب.
- مدارس وقادة تخدم وتدعم وتؤكد على إدماج الطلبة وإبقائهم محورا للعملية التعليمية التعلميّة.
- وزارة ومديريات تبني علاقات وتنسيق متكامل مع مؤسسات إعداد المعلمين، وضمان أن الطلبة المعلمين سيكون لهم خبرة عملية تؤهلهم للاندماج في التعليم في المدارس بعد تخرجهم.

الأهداف الاستراتيجية لقطاع التعليم:

تبنت الخطة الاستراتيجية الحالية لقطاع التعليم ثلاثة أهداف عامة رئيسة للنظام التربوي في فلسطين – وهي استمرارا لاهداف الخطة الاستراتيجية الثالثة 2014-2019 - وذلك لشمولها على جميع غايات التعليم الخاصة بالهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030، وكذلك للاولويات الوطنية ذات العلاقة بالتعليم في اجندة السياسات الوطنية 2017-2022، وهي:

<u>الهدف الأول</u>: ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على مستويات النظام جميعها.

يشتمل الهدف الاول للتعليم الفلسطيني على ضمان الوصول الآمن للتعليم والشمول والإنصاف في التعليم. ويتضمن هذا الهدف توفير وصول آمن للمدارس والمؤسسات التربوية وأجواء تعليمية آمنة فيها ومشجعة ومأمونة وخالية من العنف للطلبة والمعلمون وخاصة في المناطق التي يتعرضون فيها لمضايقات الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنون في مناطق "ج" او في البلدة القديمة في القدس والخليل وغيرها. كما يسعى التعليم الفلسطيني الى تحقيق الإدماج والإنصاف عن طريق التعليم في جميع مستويات التعليم (رياض الاطفال، والتعليم الاساسي، والتعليم الثانوي الأكاديمي والمهني، وبفرص التعليم العالي والبحث، والتعليم غير النظامي)،ويشكل هذا الهدف التزاماً بالتصدّي لكل أشكال الاستبعاد والتهميش ولكل أوجه انعدام التكافؤ والمساواة في مجال الانتفاع بفرص التعلّم والتعليم والمشاركة ولكل أوجه التفاوت في نتائج التعلّم. ولذلك فان هذا الهدف ينطوي على تعهد بإجراء

التغييرات اللازمة في السياسات التربوية وبالتركيز في جهودها على الفئات الأشد حرماناً، ولا سيّما الأشخاص المعوقين، لضمان عدم ترك أي شخص بدون تعليم.

الهدف الثاني: تطوير أساليب وبيئة تعليم وتعلم متمحورة حول الطالب:

يتضمن الهدف الثاني توفير التعليم الجيّد وتحسين نتائج التعلّم، والعمل على تعزيز المُدخلات والعمليات وتعزيز تقييم النتائج ووضع آليات لقياس التقدّم. ويتطلب تحقيق هذا الهدف تمكين المعلمين والمربين وتوظيفهم توظيفاً ملائماً وتدريبهم تدريباً جيداً وتأهيلهم تأهيلاً مهنياً مناسباً، وضمان تمتعهم بالحوافز وأوجه الدعم اللازمة في إطار نُظم تعليمية ناجعة تُدار بطريقة فعالة وتُزوّد بموارد كافية. وينطوي الهدف الثاني على تعزّيز التعليم الجيد الذي نريد للإبداع والمعرفة، ويضمن اكتساب المهارات الأساسية المتمثلة في معرفة القراءة والكتابة والحساب، وكذلك المهارات التحليلية والمهارات اللازمة لحلّ المشاكل وغيرها من المهارات المعرفية والمهارات الخاصة بالتواصل بين الناس والمهارات الاجتماعية المتقدمة. وأن يؤدي التعليم الفلسطيني أيضاً إلى تنمية المهارات والقِيم والمواقف التي تمكِّن المواطنين من التمتع بموفور الصحة والسعادة في حياتهم، واتخاذ قرارات مستنيرة، والتصدي للتحديات المحلية والعالمية عن طريق التعليم من أجل التنمية المستدامة وتعليم المواطنة العالمية، اضافة الى تزويد الطلبة الفلسطينين بسلاح العلم والمعرفة والابداع والتميز والانتماء والمواطنة لتعزيز صمودهم بالبقاء والسعي نحو التحرر وبناء الوطن والمساهمة في التقدم والتطور الاقليمي والعالمي.

الهدف الثالث: تعزيز المساءلة، والقيادة المبنية على النتائج، والحوكمة والإدارة.

تسعى وزارة التربية والتعليم العالي إلى تعزيز دورها الرقابي والتنظيمي في القطاع التربوي من خلال مأسسة عملية التخطيط التربوي الإستراتيجي وتوفير التشريعات اللازمة لتطوير وادارة قطاع التعليم، ووضع وضمان تطبيق السياسات والخطط التربوية الوطنية، وتعزيز تحويل عمل الوزارة من توجه مبني على المدخلات إلى نهج قائم على النتائج والمساءلة ويفسح مجال اوسع نحو للامركزية ومشاركة المجتمع المحلي، وتطوير الإدارة المالية والإستخدام الأَمثل للموارد المتاحة، وقد نصبت الوزارة هدفا واضحا لتعمبق ومأسسة مبادئ واجراءات نهج المفهوم الواسع للقطاع وذلك من خلال الترتيبات المالية لاتفاقية التمويل المشترك (JFA)، وتعزيز التنسيق مع مختلف الشركاء، ويرافق ذلك برامج مكثفة في تدريبات عملية وبناء قدرات إدارية للوظائف المختلفة وعلى جميع المستويات الادارية والقطاعية.

الشكل (2): يبين الاطار المنطقي الذي يربط بين الرؤية والاهداف وبرامج الخدمة

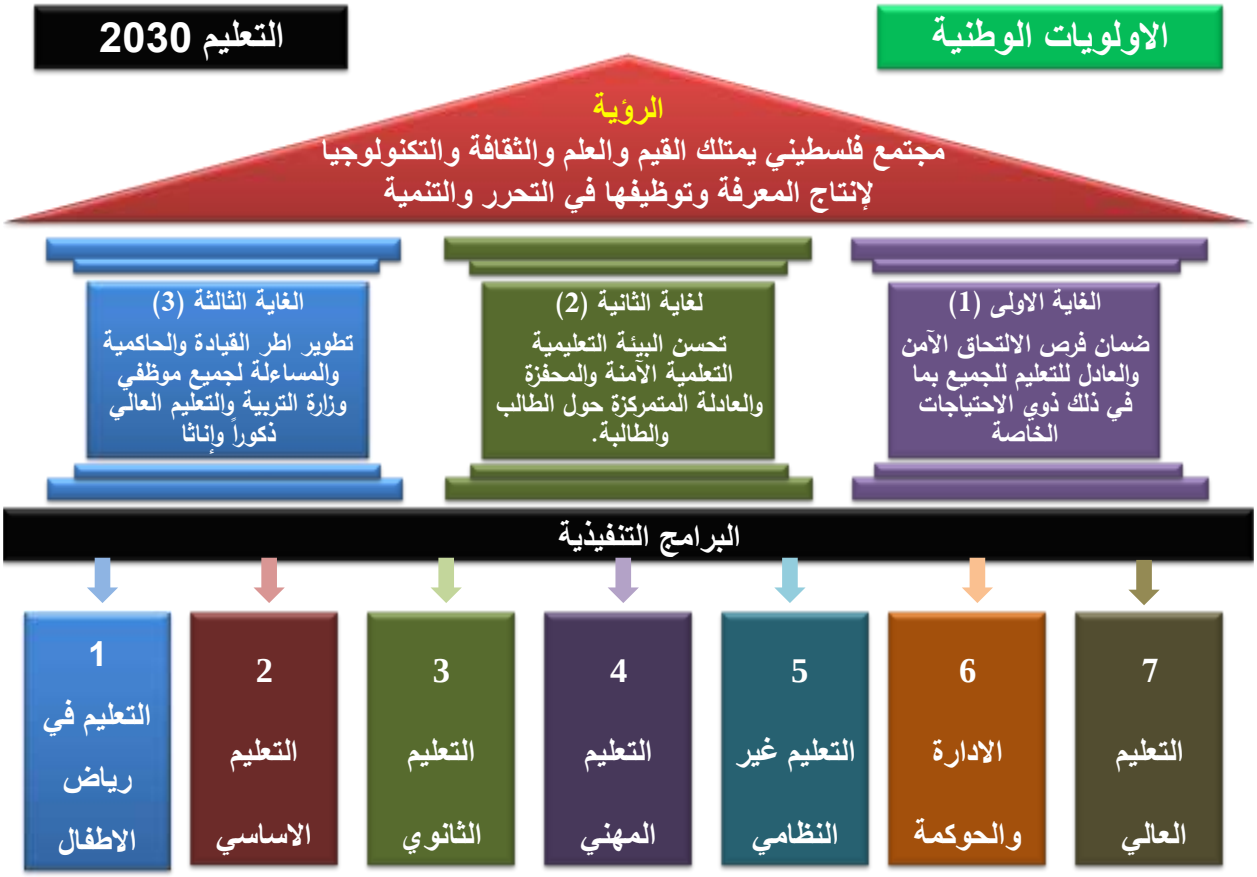

ثالثاً: سياسات القطاع

ثالثاً: سياسات القطاع:

سياسة التعليم هي المبادئ والقرارات السياسية الحكومية المتعلقة بنطاق التعليم، و مجموعة القوانين والقواعد التي تحكم تشغيل أنظمة التعليم، فهي عبارة عن المبادئ التي يقوم عليها التعليم وتحدد إطاره العام وفلسفته وأهدافه ونظمه. والإطار العام للنظام التعليمي، ومؤسساته المختلفة يوضح العلاقة بين ما تحتاجه البلاد، وما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية، ومن خلاله يمكن تقويم عمل تلك المؤسسات.

ومن خلال المراجعات لقطاع التعليم مع جميع الشركاء، ووفق التوجهات الوطنية للتعليم تم اعتماد السياسات الآتية لقطاع التعليم وفق الاهداف الاستراتيجية للقطاع:

الهدف الأول : ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على جميع مستويات النظام.

السياسات والاستراتيجيات الرئيسة:

- ضمان التحاق جميع الأطفال الفلسطينيين بالتعليم وفقا للقانون، ولحقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص بالأطفال في القدس والمنطقة المصنفة "ج".
- توفير وسائل لزيادة دمج طلاب ذوي الاحتياجات خاصة في المدارس، مع التركيز على جميع الفئات ومن بينها الموهوبين، ضمن إستراتيجية وطنية توضح العلاقة بين جميع ذوي العلاقة وتحدد دورهم والمتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك.
- المحافظة على التقدم في زيادة الالتحاق ببرامج الطفولة المبكرة، بما في ذلك زيادة مشاركة وزارة التربية والتعليم العالي في توفير هذه الخدمة للأطفال في المناطق النائية، على شكل برامج لمرحلة الروضة ملحقة بالمدارس الأساسية ذات المستوى (1-4). وتشجيع البلديات ومجالس الحكم المحلي للمساهمة في توفير رياض الاطفال وخاصة في المناطق التي يضعف استثمار القطاع الخاص فيها.
- التطبيق التدريجي لإعمال إلزامية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة سنة واحدة قبل دخول الصف الأول (رياض الأطفال) وفق قانون التربية والتعليم الذي تم اقراره بداية العام 2017.
- اتخاذ تدابير لمواجهة سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تمارس بحق الأطفال، وحماية حقهم في تعليم مجاني وآمن، والسعي إلى توفير حلول فاعلة تضمن حق الأطفال في الالتحاق بالتعليم في المناطق التي تخضع للسيطرة الاسرائيلية.
- تنفيذ حملات توعية للمجتمع لتشجيع الالتحاق بالتعليم غير النظامي لمن لم يلتحقوا بالتعليم أو خرجوا من النظام التعليمي دون تمكنهم من المهارات الاساسية (القراءة والكتابة والحساب) بمن فيهم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

- دعم صمود التعليم في القدس من خلال الدعم المالي والفني للمدارس الخاصة التي تلتزم بمناهج ونظام التعليم الفلسطيني.
- التشبيك والتنسيق مع اولياء الامور والمجتمع المحلي والمؤسسات الدولية لتوفير متطلبات الصمود للمؤسسات التعليمية والمدارس في القدس.
- تعزيز قدرات صندوق الإقراض والمساعدات الطلابية لتغطية نفقات هذه الشرائح، إما بتوفير القروض أو المساعدة المالية.
- تطويع البنية التحتية من مرافق صحية وممرات ومصاعد لتسهيل اندماجهم واستيعابهم.
- تفحص مدى الحاجة والجاهزية الذاتية والتشريعية لاستخدام أنماط تعليم عالي جديدة في الجامعات التقليدية مثل التعليم عن بعد وOn-line.

الهدف الثاني: تطوير أساليب وبيئة تعليم وتعلم متمحورة حول الطالب:

السياسات والاستراتيجيات الرئيسة:

- منح فرص لاكتساب المهارات الأساسية في مراحل التعليم الأولى، لجميع الطلاب.
- دعم عملية تعليم متحورة حول الطالب، وتشجيع احترام الاختلافات والتعددية، واعتماد جميع الإجراءات اللازمة في هذا الاتجاه من حيث: تطوير المنهاج، وتأهيل المعلمين ونموهم المهني، وتوفير موارد مناسبة للتعليم والتعلم.
- المحافظة على الجهود لإصلاح نظام الإشراف وتوفير الدعم الفني للمعلمين ضمن إطار عناقيد المدارس ومجتمعات المعلمين التدريبية المتخصصة.
- محاذاة مخرجات نظام التعليم مع احتياجات الطلاب الفردية لتمكينهم من متابعة تعليمهم في الدراسات العليا أو المشاركة في عملية تطوير المجتمع، وخوض التنافس على المستويين الإقليمي والعالمي.
- إجراء إصلاحات شاملة وكاملة في مناهج التعليم العام، وفي نظام القياس والتقويم؛ لتزويد الطلاب بالمهارات المطلوبة في القرن الواحد والعشرين.
- تعزيز الريادة والإبداع والتفوق وعايته بين الطلاب في جميع المراحل التعليمية، والمعلمين، والطواقم المساندة على جميع المستويات.
- التوسع في تطبيق النشاط الحر والنشاطات اللامنهجية كجزء اساسي من تنفيذ المناهج وجعل التعليم اكثر متعة للطلبة.
- زيادة الخيارات والفرص المتاحة للطلاب، خاصة طلاب المرحلة الثانوية، وذلك من خلال رفع وعيهم حول قدراتهم وميولهم الأكاديمية والمهنية.

- ايجاد التوازن بين نسب إلتحاق الطلاب بمسارات التعليم المختلفة (العلمي، والعلوم الانسانية، والمهني).
- إنشاء بيئة مناسبة تساند المعلمين في مهنة التعليم بالاعتماد على المعايير الوطنية.
- تمكين جميع الطلاب من استخدام التكنولوجيا وتوظيفها لتعزيز عملية التعليم لديهم.
- تعزيز دور نظام التعليم في تطوير الهوية الوطنية، وتطوير البرامج المطلوبة لتقوية الإحساس بالانتماء الوطني والحفاظ على التراث الثقافي، والمساعدة في توجيه قدرات الشباب بالطريقة المثلى.
- تحسين نوعية التعليم المهني والتقني والتعليم العالي من خلال ربطه بسوق العمل محليا واقليما وعالمياً.
- مواءمة مخرجات التعليم العالي وربطها باحتياجات السوق المحلي والإقليمي والدولي.
  1. تقنين التخصصات التقليدية؛
  2. عدم ترخيص أي مؤسسة تعليم عالي ما لم تأتي ببرامج جديدة تلبي حاجة المجتمع؛
  3. عدم اعتماد أي برنامج جديد لا يلبي حاجة المجتمع.
- فتح برامج دكتوراه في حقول معينة وتحسين برامج الماجستير.
- إدخال التعليم الريادي Entrepreneurial learning في مؤسسات التعليم العالي.
- إدخال التعليم الثنائي في برامج محددة.
- تشجيع فتح برامج التعليم المستمر في الجامعات.
- وضع أطر للمؤهلات (الكفايات التي يجب أن يتمتع فيها الخريج في كل تخصص) وتحديث الخطط الدراسية.

الهدف الثالث: تعزيز المساءلة، والقيادة المبنية على النتائج، والحوكمة والإدارة

السياسات والاستراتيجيات الرئيسة:

- تطوير البيئة القانونية الناظمة لعملية التعليم على المستويات والقطاعات ومنها قانون التعليم العام، وقانون التعليم العالي وغيرها ومراجعة الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.
- ضمان تطوير شراكات فاعلة وفقا للتخطيط الاستراتيجي المبني على أساس البرامج.
- تعزيز المفهوم اللامركزي لإدارة التعليم، واتخاذ الإجراءات لتفويض صلاحيات إضافية للإدارات على مستوى المدارس والميدان ، وتشجيع مشاركة المجتمع المحلي في عملية تطوير التعليم وإدارته.
- الحفاظ على وحدة النظام التعليمي الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.
- تطوير أنظمة وإجراءات من شأنها أن تحسن الأداء الإداري والمالي لنظام التعليم نحو تعزيز كفاءة وفاعلية الخدمات التعليمية، وتشجيع الشفافية والمساءلة.

- تحسين المساءلة في نظام التعليم، من خلال مأسسة إجراءات القياس والتقويم، بما يتناسب والخطة الإستراتيجية، على جميع نواحي العمل ومستوياته.
- تطوير الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم العالي، والمديريات، والمدارس، وتدريب وتعزيز الموارد البشرية المتوفرة تماشيا مع برامج وأهداف وغايات الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم.
- إعادة توزيع الصفوف في المدارس تماشيا مع هيكلية ومستويات التعليم في فلسطين، وضمان التوزيع العادل للمدارس على أساس معايير متفق عليها.
- ترسيخ ثقافة الإبداع والتميّز وصولا إلى نظام تعليمي مناسب ومتميز.
- تطوير آليات صنع قرار مستندة إلى الأدلة والإثبات.
- تعزيز مشاركة الأطراف ذات العلاقة في التعليم على المستويات كلّها، وتشجيع مشاركة المجتمع المحلي.
- حماية الخدمات التعليمية وصيانتها في حالات الطوارىء.

رابعاً: تحليل الوضع

رابعاً: تحليل الوضع:

من أجل إيضاح السياق لتطوير الخطة القطاعية للتعليم، يجب أن نقدّم وصفا لسياق البلد في بعض المحاور الهامة ذات العلاقة بعملية التخطيط للتعليم، ومن أبرز هذه السياقات والقطاعات:

السياق التاريخي:

فلسطين تاريخيا؛ أرض تشغل الجزء الجنوبي من الساحل الشرقي للبحر المتوسط حتى نهر الأردن. تقع في قلب الشرق الأوسط وتشكّل الجزء الجنوبي الغربي من بلاد الشام، وتصل بين غربي آسيا وشمالي أفريقيا بوقوعها وشبه جزيرة سيناء عند نقطة التقاء القارتين. تحوي فلسطين على عدد كبير من المدن الهامة تاريخياً ودينياً بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاثة، وعلى رأسها القدس.

الوضع السياسي:

تعتبر فلسطين -من ناحية سياسية- دولة تحت الاحتلال بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (67/19) للعام 2012م، وهي من أكثر مناطق العالم توترا أمنيا جرّاء ما تعتبره كثير من منظمات حقوق الإنسان الدولية انتهاكات إسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين إلى جانب العمليات الاستيطانية وهي أجسام سرطانية في الأراضي الفلسطينية ومخالفة لجميع الشرائع والمواثيق الدولية، إضافةً إلى جدار الفصل الإسرائيلي العنصري الذي أقامته إسرائيل في الضفة الغربية، كل هذه الأمور تسببت في خلق مناخ أمني سيء منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1993م.

الواقع الديمغرافي في فلسطين:

يُقدّر عدد سكان في فلسطين في 2015 حوالي (4.7) مليون إذ قُدّر عدد سكان الضفة الغربية بحوالي (2.86) مليون نسمة بينما يقدر عدد سكان قطاع غزة بحوالي (1.8) مليون نسمة[1]. وبالرغم من انخفاض معدل الخصوبة الكلية الى (4.06) في العام 2014[2]، الا ان فلسطين ما زالت تشهد نمو سكاني مرتفع مقارنة بالدول العربية بمعدل (2.8). ويتوزع السكان حسب الفئة العمرية (أقل من 14 سنة) بنسبة (39.4%)، في حين بلغت نسبة السكان (60 سنة فأكثر) ما نسبته (4.5%) من مجمل السكان. وتشير المعطيات الى إنخفاض في نسبة صغار السن وارتفاع نسبة السكان في الفئة العمرية (15-59 سنة)، مع ثبات نسبي في الفئة العمرية (أكثر من 60 سنة). وبالرغم من هذا التحول النسبي في التركيبة العمرية للسكان، إلا ان فلسطين ما زالت تشهد ارتفاع في نسبة الإعالة مقارنة مع البلدان العربية الأخرى رغم انخفاضها في السنوات الاخيرة لتصل الى معدل (74.6) في العام 2014 مقارنة بما كانت عليه (101.3) في العام1997. وما

[1] جهاز الاحصاء المركزي، حالة السكان في فلسطين في 2015

[2] جهاز الاحصاء المركزي، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2014

يستدعي الانتباه هو الارتفاع الملحوظ في نسبة الشباب (15-29 سنة) وهو ما يعرف بتضخم في فئة الشباب، حيث وصلت نسبة هذه الفئة الى (30%) من مجمل السكان.

تواجه فلسطين نمو سكاني سريع والتغير الديمغرافي يجلب فرصاً وتحديات لتحقيق "أجندة التنمية لعام 2030" لما له من أثار على مدى توافر الموارد اللازمة للتنمية وعلى الطلب على الخدمات العامة بما في ذلك التعليم و الرعاية الصحية والغذاء والطاقة، الخ من ناحية ، و من ناحية أخرى سيشكل فرصة نحو التنمية و النمو الاقتصادي. بناء على تنبؤات النمو السكاني في فلسطين[3]، إذ يرجح أن يتضاعف عدد السكان في غضون (35) سنة، أي من (4.75) مليون نسمة في سنة 2015 إلى (6.9) في سنة 2030 و الى أكثر من (9.5) في سنة 2050. و سوف تحدث هذه الزيادة على الرغم من الانخفاض المتوقع في الخصوبة، و بذللك سينتج تحول ديمغرافي في الفئات السكانية حيث ستنخفض نسبة صغار السن (0-14) الى (35%) في 2030 و قد تصل الى (25%) في 2050 مع زيادة طفيفة لكبار السن، بينما سترتفع نسبة الفئة العاملة (15-64) من (57.8%) إلى (61 %) في 2030 و ستستمر بالارتفاع بشكل ملحوظ لتصل (67%) في 2050، مما يعني انخفاض نسبة العبء الديمغرافي نتيجة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، وانخفاض الفئات المعتمدة. و بذلك تواجه فلسطين فرصة ديمغرافية التي يمكن تسخيرها الى عائد ديمغرافي، نمو اقتصادي إذا ما تم الاستثمار بشكل جيد في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وفي رأس المال البشري، خاصة تعزيز الصحة، جودة التعليم، العمالة المنتجة و تعزيز المساواة و تمكين الشباب و المرأة.

في ظل تأثير العوامل الديموغرافية، سيشهد إجمالي عدد السكان في سن التعليم، من مرحلة التعليم قبل الابتدائي إلى المستوى التعليم العالي، زيادة ملموسة من (2.1) مليون في سنة 2015 إلى (2.8) في 2030 ، بما يعكس زيادة نسبية بمقدار (33%)، حيث ستشهد الفترة 2015 إلى 2030 نمو عدد التلاميذ الملتحقين في المدارس من ما يقارب (1.3) مليون في سنة 2015 إلى (2) مليون في سنة 2030، أي زيادة بنسبة (54%)، مما يشير الى الحاجة إلى البنية التحتية الجديدة، وبالتحديد عدد المدارس. حيث يقدر معدل عدد المدارس التي يجب اضافتها سنويا ما يقارب (100) مدرسة في الفترة 2015-20303.

العمالة:[4]

بلغت نسبة العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات (16.6%) في الربع الأول من العام 2014. وبلغت نسبة العاملين المستخدمين بأجر (67.6%) من إجمالي العاملين في فلسطين، بواقع (64.8%) في الضفة الغربية و (74.6%) في قطاع غزة.

[3] مكتب رئيس الوزراء/ لجنة السكان الوطنية و صندوق الامم المتحدة للسكان،" فلسطين 2030"، النمو السكاني في فلسطين و أثره على القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية، 2016

[4] أحوال السكان الفلسطينين المقيمين في فلسطين، 2014

من جانب آخر، يعتبر قطاع الخدمات المشغل الأساسي للعاملين، حيث تصل نسبة العاملين في قطاع الخدمات (يشمل الصحة والتعليم والإدارة العامة) إلى (35.7%) من إجمالي العاملين في فلسطين في الربع الأول من عام 2014، بواقع (56.3%) في قطاع غزة و (32.6%) في الضفة الغربية و (2.8%) من بين العاملين في إسرائيل. كما يعتبر قطاع البناء والتشيد القطاع الأساسي للعاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات حيث تصل النسبة إلى (63.0%).

ويأتي قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بعد قطاع الخدمات كمشغل أساسي للعاملين بنسبة (21.1%) في فلسطين، وتصل نسبة العاملين فيه إلى (23.5%) في الضفة الغربية و(20.2%) في قطاع غزة و(11.1%) من بين العاملين في إسرائيل.

ويلاحظ أن للقطاع العام دوراً أساسيا في التقليل من حدة الأزمة الاقتصادية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، ويشغل القطاع العام حوالي ربع العاملين (22.9%) من فلسطين، بواقع (40.5%) في قطاع غزة و(15.9%) في الضفة الغربية خلال الربع الأول 2014.

الزراعة:

تمثل الزراعة القطاع الإنتاجي السلعي الرئيس في الضفة الغربية، فقد كانت تسهم ب (27%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، و(37%) من الأيدي العاملة. وبلغت المساحات المزروعة في الخمسينيات حوالي (2,435,000) دونم، أي ما يوازي (40%) من مجموع مساحة الضفة الغربية، بلغت المساحات المروية (322,000) دونم أي ما يوازي (13.2%) من مجموع المساحات المزروعة.

وشهدت المساحة المزروعة في قطاع غزة زيادة مستمرة من عام 1948، وحتى عام 1967 فارتفعت من (97) ألف دونم عام 1948 إلى (146) ألف دونم. أدت عملية مصادرة الأراضي، والسيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية إلى انعكاسات سلبية على القطاع الزراعي لذلك فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت بشكل ملحوظ من (36.3%) عام 1966 إلى (5.1%) عام 2011 في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فقد تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من (28.1%) إلى (8.3%) في السنوات نفسها، ويعود هذا الانخفاض إلي سياسة إسرائيل، في مصادرة الأراضي، والتحكم بكميات المياه المتاحة ودفع العمالة الزراعية على هجرة حرفة الزراعة.

التكنولوجيا:

وفقاً لمؤشرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ فإن نسبة الأسر الفلسطينية التي تتوافر لديها أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنزل للعام 2013 جاءت على النحو الآتي: جهاز حاسوب (50.5%) بواقع (54.1%) في

الضفة الغربية، و(45.4%) في قطاع غزة. وخط هاتف ثابت (35.4%)، بواقع (38.9%) في الضفة الغربية، مقابل (28.8%) في قطاع غزة. وخدمة الانترنت في البيت (35.7%)، بواقع (39.5%) في الضفة الغربية، و (28.3%) في قطاع غزة.

فيما أشارت البيانات إلى أن (96.4%) من الأسر في فلسطين يتوافر لديها خط خلوي واحد على الأقل، بواقع (96%) في الضفة الغربية، مقابل (97.1%) في قطاع غزة، وإلى أن نسبة الأشخاص (10 سنوات فما فوق) الذين يستخدمون الكمبيوتر (53.7%)، أما نسبة (الأشخاص 10 سنوات فما فوق) الذين يستخدمون الانترنت فبلغت (39.6%).

الوضع الاقتصادي:

إن آفاق النمو الاقتصادي في فلسطين مرهونة بنظام التحكم والسيطرة المتصل بالإحتلال الإسرائيلي وخاصة في المنطقة المسماة "ج" وقطاع غزة، وبما إشتمل على مدى عقود متتالية من مصادرة الاراضي والسيطرة على الموارد الطبيعية وفرض القيود على الحركة والمرور بالإضافة إلى الحصار على قطاع غزة.

وعلى الرغم من تلك العراقيل، إلا أن هناك بعض التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات الاقتصادية، فقد أشارت التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام 2016 بنسبة 8% مقارنة مع الربع الأول من عام 2015، إضافة الى ارتفاع الناتج المحلي للفرد بنسبة 1.5% لنفس الفترة[5]، كما بلغت نسبة المساهمة في القوى العاملة 45.8%. وشهد العام 2015 إنخفاضاً في معدل البطالة، حيث انخفض من 27.5% في العام 2014 إلى 26.6% في العام 201، ومع ذلك فإن معدل البطالة بين الشباب (15-29سنة) في تزايد مستمر وقد بلغ 39% وبين الخريجين الجدد بلغ 51% في الربع الأول من عام 2016 بحسب ما ورد من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016).[6]

إن توجه الحكومة يكمن في تحسين أداء وكفاءة تحصيل الإيرادات إلى جانب الترشيد في النفقات، حيث تم وضع تصور لتحسين الاصلاحات الإيرادية من خلال تبني إستراتيجية الإيرادات التي تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية وزيادة عدد المكلفين وزيادة الإلتزام من المكلفين المسجلين ومراجعة الإعفاءات الضريبية وتحسين العلاقات التجارية والمالية مع الجانب الإسرائيلي من خلال لجان عمل متخصصة لحل الأمور العالقة وتحسين الجباية من المقاصة.

أما النفقات الحكومية، فتكمن سياسات الإنفاق بالمحافظة على سياسة التقشف والإستغناء عن النفقات غير الضرورية، والمحافظة على نفس مستوى الإعداد للموظفين، والسعي إلى تخفيض حجم المديونية للبنوك بغرض توفير هامش من الإقتراض تلجأ إليه وقت الازمات وتخفيض حجم المتأخرات، وأخيراً وضع تصور لتمويل النفقات والمشاريع الإستثمارية والتركيز على المشاريع ذات الأولويات القصوى.

[5] http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/PressAr.aspx

[6] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، التعداد

الاحتلال الاسرائيلي والوضع التعليمي:

يعيش الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي وضعاً مأساويا، يمارس خلاله المحتل صنوفا من التعنت والصلف والعنف المسلح الذي يهدد حياة الرجال والنساء والأطفال والشيوخ ما يعطل عجلة الحياة والعمل ناهيك عن تعطيل التقدم والتنمية. وكانت المعرفة وبنائها ضحية من ضحايا الاحتلال، فقد تضرر جهاز التعليم بشكل كبير نتيجة عدم تمكّن كثير من المعلمين والطلبة من الوصول إلى المدرسة على مدار أيام طويلة، وتقوم قوات الاحتلال في كثير من الحالات بمنع إدخال أجهزة الحواسيب إلى المدارس[7] ، ولا تزال إسرائيل ماضية في سياستها الهادفة إلى إعاقة العملية التعليمية للفلسطينيين، عبر تنفيذ سياسات الإغلاق وقطع الطرق والحصار، وإغلاق وهدم المدارس ومراكز التعليم، وإعاقة وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم، ومنع بناء المدارس في المناطق المصنفة "ج" وفي القدس، وتشويه المناهج الفلسطينية في القدس، والضغط على المدارس الخاصة بالترغيب والترهيب لتنفيذ المتاهج الاسرائيلية والاستغناء عن المناهج الفلسطينية، وفرض حصار على قطاع غزة ومنع وصول مواد البناء لتشيد المدارس وترميمها، واعاقة ادخال الكتب المدرسية، واعاقة التواصل والتنقل بين قطاع غزة والضفة الغربية.

ومن المعيقات والتحديات التي تواجه التعليم في القدس :

أولاً: المباني المدرسية والغرف الصفية :

إن نسبة عالية من مدارس مدينة القدس تعاني من نقص في المباني الصالحة للاستعمال التربوي وذلك بسبب:

1. صعوبة توفير الأرض المناسبة لغايات البناء المدرسي .
2. صعوبة الحصول على رخص بناء من اللجان المختصة في بلدية الاحتلال.
3. إن نقص الغرف الصفية في مدارس القدس وصغر مساحتها أدى إلى نتيجة حتمية وهي اكتظاظ الطلبة فيها وهذا يحول دون توفير بيئة تعليمية جيدة للطلبة.
4. يوجد قرارت هدم بالنسبة لبعض المدارس.
5. عدم السماح بالتوسع في البناء المدرسي وفرض غرامات وضرائب مرتفعة ترهق الوزارة ماليًا.

ثانياً: المباني المستأجرة:

لحل مشاكل البناء المدرسي وعدم توفر الارض للبناء تم اللجوء الى أستئجار مباني سكنية كحل عملي, مع ان هذه المباني بعيدة عن مواصفات المدرسة المقبولة كمؤسسة تعليمية. حيث ان مباني المدارس متباعدة عن بعضها مما يفقدها وحدتها, ويؤدي الى اضاعة الوقت في تنقل المعلمين بين الفصول والاقسام, وعدم الانضباط الطلابي مما يعكس سلبا على المسيرة التعليمية.

[7] تقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010

ثالثاً: الترميم والصيانة:

تفتقر غالبية مدارس القدس الى الصيانة الدورية والترميم المستمر وخاصة تلك الموجودة داخل أسوار البلدة القديمة حيث أن غالبيتها قديمة وبعضها آيلة للسقوط ومتصدعة، وتفتقر للتهوية والإنارة وبالرغم من كل ذلك فإن صفوفها مكتظة بالطلبة دلالة على تشبث وتمسك الأهالي بها لوجودها داخل أسوار البلدة القديمة، حيث ان معظم مدارس الحكومة/ الأوقاف بحاجة إلى ترميم وصيانة.

رابعاً: تعدد الجهات المشرفة على التعليم:

لعل هذه هي أكثر المشاكل التي تواجه قطاع التعليم خطورة، فهي تعني غياب المرجعية الموجهة للتعليم، التي يفترض أن تضع الرؤية الفلسفية أو الاستراتيجية التربوية التي يجب تبنيها في المدارس، مما يفتح الباب واسعاً أمام الاحتلال للتدخل وتوجيهه بما يخدم مصالحه وأهدافه.

خامساً: تدخل سلطات الاحتلال بقطاع التعليم والتدخل في المناهج الدراسية:

- تسيطر إسرائيل على المناهج التعليمية في القدس الشرقية، حيث تتولى بلدية القدس طباعة الكتب المدرسية الفلسطينية التي تدرس في المدارس العربية، بعد أن يتم ملاءمة هذه الكتب مع الرؤية الإسرائيلية، وذلك بحذف ما يتعلق بالهوية الفلسطينية، وحقوق المواطن الفلسطيني، و المسجد الأقصى لتجهيل المقدسيين.
- زيادة فتح شعب لتدريس المنهاج الاسرائيلي .

سادساً: ا لتسرب المدرسي:

وتعود الأسباب التي تدفع الطلاب القيام بذلك لعدة أسباب أهمها:

- تشجيع هذه الظاهرة في المدارس التابعة لبلدية الاحتلال، من خلال تخفيف العقوبات أو حتى غض النظر تماما عن التغيب المدرسي.
- الوضع الاقتصادي المتردي للأهل، الذي يدفعهم لتوجيه ابنهم لسوق العمل باكراً بدلاً من متابعة دراسته.
- نظام الترفيع التلقائي المعتمد في مدارس البلدية ، والذي ينجح فيه الطالب أيّا كان معدله وأيّا كانت نسبة حضوره.
- النقص في الأبنية المدرسية واكتظاظ الصفوف ووضعها السيئ في مدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية.
- الجدار والحواجز العسكرية الإسرائيلية تضع أمام الطلاب عائقا أمام الاستمرار بالدراسة.

وفيما يأتي تلخيصا لواقع التعليم في مدينة القدس المحتلة:

التعليم في مدينة القدس 2015

واقع-انتهاكات-احتياجات

تعاني مدينة القدس منذ بدايات احتلالها على يد الجيش الاسرائيلي في ستينيات القرن الماضي من أسوأ حالات القهر والظلم والاضطهاد ما ينعكس سلبا على سكانها وأهلها، وفي طليعتهم عناصر النظام التعليمي طلبة ومعلمين وأولياء أمور، فالتعليم في القدس لم يكن يوما بمنأى عن المضايقات، وما نشهده

في الآونة الأخيرة من مضايقات هو تتويج لتضييق احتلالي لازم التعليم في القدس عقودا.

التعليم في القدس ترجمة لما تعايشه المدينة من قهر واضطهاد، وتمييز في الخدمات، وإعاقة أي جهد تطويري، وحرمان المدارس الحكومية ومدارس الأوقاف من حقها في ترميم أبنية متهالكة، أو استحداث أبنية جديدة، وكلها ممارسات انعكست سلبا على ارتفاع متوسطات أعداد الطلبة في الشعب الصفية، وسوء البيئة المادية والأبنية، وحرمان الطلبة من مرافق متخصصة كالمكتبات والمختبرات، علاوة على وجود عدد كبير من الطلبة والمعلمين والمديرين خارج جدار الفصل العنصري ما أعاق وصولهم لمدارسهم، وعطّل جهود التطوير النوعي.

لسنا هنا في إطار الحديث عن السياسة، لكن في إطار رصد انعكاسات السياسة على التعليم، وتعطيل الاحتلال معظم مجالات التطوير بل كلها، وصولا إلى محاولات المس بالمنهاج وتحريفه، وتحويل محيط العديد من المدارس إلى ثكنات عسكرية، واقتحامها من حين لآخر، ما يجعل الحديث عن التعليم في القدس مستوجبا الإلمام بالجوانب القانونية علاوة على الجوانب التربوية، ولمن لا يعلم فالاعتداءات طالت الطلبة وأولياء الأمور والمعلمين والمديرين على حد سواء، وبدلا من أن نتحدث عن تعليم لا يستثني أحدا صرنا نتحدث عن انتهاكات لا تستثني أحدا.

وحتى لا يظل الحديث مجرّد عموميات، وحرصا على الانطلاق من معطيات واقعية ، فإننا نفرد جزءا خاصا للتشخيص والرصد، أملا في إبراز انعكاس كل ما سبق على العملية التربوية التعليمية في القدس، وأبرز ما يمكن عرضه يتمثل في:

الجهات المشرفة على مدارس القدس وعدد المدارس والطلبة فيها:

بسبب واقع مدينة القدس وخصوصيته، فإن هناك جهات مختلفة تشرف وتمارس الاشراف على العملية التعليمية في مدارس القدس الشريف، وبالطبع فإن كل له سياسته واسلوبه وطريقة تعامله مع الطلبة، حيث تتوزع هذه الجهات على:

1. مدارس الاوقاف: وهي مدارس مديرية التربية والتعليم في القدس والتي تعمل ضمن اطار وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية وتلتزم بالمنهاج الفلسطيني . ويبلغ عدد المدارس (46) مدرسة تضم (12420) طالب وطالبة بنسبة (14%) من مجموع طلبة القدس.
2. المدارس الخاصة: وهي المدارس التابعة للكنائس أو الجمعيات الخيرية أو حتى لافراد بشكل خاص، حيث تلتزم هذه المدارس بالبرامج التعليمية الفلسطينية والمنهاج الفلسطيني رغم ان غالبيتها تعمل تحت ضغوطات اسرائيلية بسبب حصولها على تمويل اسرائيلي مقابل تزويدها بالتراخيص. ويبلغ عدد المدارس (82) مدرسة تضم (28722) طالب وطالبة بنسبة (32.91%) من مجموع طلبة القدس.
3. مدارس المعارف والبلدية: وهي المدارس التي تدار بشكل كامل ومباشر من دائرة المعارف الاسرائيلية وبلدية الاحتلال، وتخضع لتطبيق المناهج الفلسطينية المحرفة وجزء منها يطبق فيها المناهج الاسرائيلية . ويبلغ عدد المدارس (65) مدرسة تضم (38220) طالب وطالبة بنسبة (43.80%) من مجموع طلبة القدس.
4. مدارس شبه معارف: وهي مدارس مرخصة من المعارف الاسرائيلية، ويطلق عليها ايضا اسم مدارس المقاولات لأنها تضمن تعاقد بين جمعيات او افراد مع المعارف الاسرائيلية لفتح صفوف في مباني سكنية، وذلك لسد العجز الحاصل في الغرف الصفية مقابل ان تقوم المعارف بتغطية النفقات المترتبة على ذلك، ومع هذا فإن دائرة المعارف لا تفي غالباً بالتزاماتها بفتح صفوف وفق المواصفات المعتمدة مثل توظيف معلمين مثبتين لهم كامل الحقوق. ويبلغ عدد المدارس (19) مدرسة تضم (6374) طالب وطالبة بنسبة (7.30%) من مجموع طلبة القدس.
5. مدارس الوكالة: وهي المدارس التي تعمل تحت ادارة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة لمنظمة الامم المتحدة وتلتزم بالنظام التعليمي الفلسطيني والمنهاج الفلسطيني . ويبلغ عدد المدارس (7) مدرسة تضم (1541) طالب وطالبة بنسبة (1.76%) من مجموع طلبة القدس.

الشكل (3) : نسبة الطلبة حسب الجهة المشرفة على التعليم في القادس للعام 2015-2016

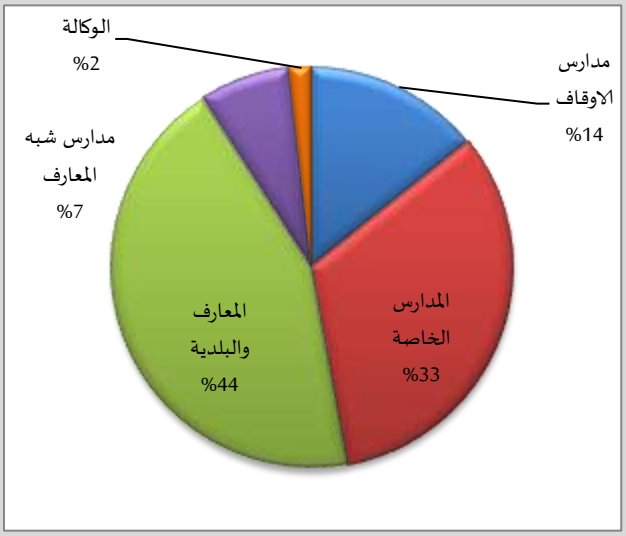

سيتم تناول واقع التعليم في القدس من منطلقين، الأول أثر الانتهكات الاسرائيلية على التعليم في القدس والثاني واقع مؤشرات نظام المتابعة والتقييم في مدارس الأوقاف في مديرية القدس.

أثر الانتهكات الاسرائيلية على التعليم في القدس

هناك الكثير من المعيقات التي تترك أثرها جلياً على العملية التعليمية في المناطق المحتلة التي تتعرض للانتهاكات الإسرائيلية من الجيش الإسرائيلي أو قطعان المستوطنين، وفي القدس المحتلة تحديداً تبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحاً واشد شراسة، وفيما يلي أبرز هذه الانتهاكات في المدينة المقدسة:

1.1 الشهداء والجرحى والمعتقلين من طلبة القدس:

سجلت بيانات العام 2016/2015 خمس حالات استشهاد بين صفوف الطلبة ، فيما بلغ عدد الجرحى (32) اصابة بالرصاص، اما حالات الاعتقال فقد بلغت (212) حالة موزعة بين الاعتقال في سجون الاحتلال والحبس البيتي.

1.2 اثر الجدار والحواجز العسكرية على العملية التعليمية:

يعبر طلبة القدس يومياً حواجز الاحتلال من والى مدارس المديرية من خلال (12) حاجزاً عسكرياً تحاصر المدينة المقدسة وتنتشر عبر شوارعها وأزقتها ومداخلها الرئيسية مؤدية إلى إعاقة وصول الطلبة والمعلمين الآمن من وإلى مدارسهم، ناهيك عن إجراءات الإغلاق و التفتيش والإذلال ومصادرة الحقائب المدرسية، حيث تم في هذا العام هدر أكثر من 500 حصة دراسية ، إضافة إلى خلق حالات من الخوف والهلع بين صفوف الأطفال في جميع المراحل الدراسية.

إن سياسة هدم منازل أهالي الطلاب بحجة عدم الترخيص أو وقوعها في أماكن مصادرة أو كونها بيوت أهالي الشهداء تلقي بظلالها بشكل عنيف ومأساوي على الأطفال؛ حيث تأثر (24) طالباً وطالبة من (6) مدارس مختلفة بهذه القرارات الجائرة، وهو ما انعكس أثره سلباً على حالتهم النفسية والاجتماعية وفق تقارير الإرشاد التربوي، ما أثر على التحصيل العلمي والسلوك الأكاديمي لهم، والجدول (3) يوضح أثر الجدار على العاملين والطلبة في مدارس مديرية القدس.

الشكل (4): نسبة الطلبة والعاملين المتاثرين من الجدار الفاصل (اعاقة الوصول للمدارس)

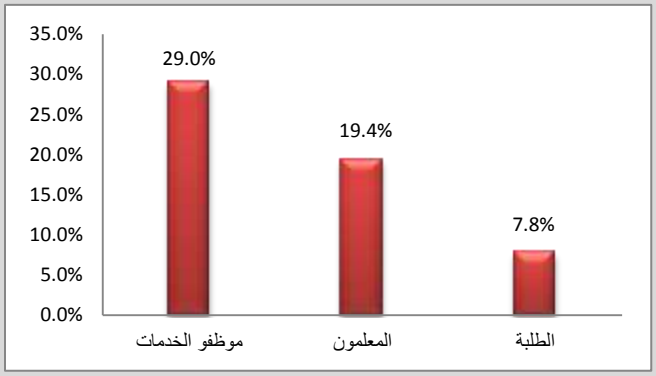

1.2 العنف الإسرائيلي تجاه الطلبة والمدارس :

- العنف الإسرائيلي تجاه الطلبة

تشير سجلات العنف في مديرية القدس إلى زيادة حالات العنف الناتجة عن الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام الدراسي 2016/2015، فقد أشارت الإحصائيات إلى زيادتها بشكل ملحوظ نتيجة للأحداث السائدة منذ شهر اوكتوبر/2015، إذ تعرض 540 طالباً في الفصل الدراسي الثاني من العام 2016/2015 في مدارس الأوقاف لاعتداءات إسرائيلية تمثلت هذه على شكل إطلاق النار مباشرة بدعوى تنفيذ عمليات طعن أو دهس أو غيرها، وحالات ضرب مبرح و إلقاء الغاز المسيل الدموع والقنابل الصوتية واعتداءات جسدية وأخرى لفظية.

- العنف الاسرائيلي تجاه المدرسة

فيما تتوالى الانتهاكات والعراقيل تجاه الطلبة ، فإن المدارس هي الأخرى لم تكن بمنأى عن هذه الانتهاكات؛ فقد تعرضت العديد من المدارس لهذه الممارسات الوحشية خلال العام الدراسي؛ فمثلاً تم اقتحام مدرسة الأمة الثانوية واعتقال(7) من طلبتها، فيما تعرض طالبين للإصابة أثناء الاعتقال، وتم تحويل طالبين للحبس البيتي من المدرس. وتم اقتحام مدرسة النهضة الإسلامي/أ في البلدة القديمة حيث تعرضت العديد من طالباتها والمعلمات فيها للإصابة جراء استنشاق الغاز المسيلة للدموع والتعرض للقنابل الصوتية والمطاطية والضرب بالهراوات، كما تم اقتحام ساحة مدرسة الشابات المسلمات في واد الجوز ليلاً بحجة البحث عن مطلوبين وتم تخريب مرافقها، اضافة إلى ذلك فقد تم استدعاء مدير ومرشدة ومعلمات مدرسة جبل المكبر للتحقيق معهم حول موضوع تكريم الأمهات وكان من بينهم تكريم ام شهيد في احتفالية يوم الأم مما أدى إلى عرقلة الدوام في المدرسة وضياع (30) حصة بالإضافة إلى حالة الإرباك لدى الموظفين من التحقيق.

ويستمر مسلسل الاعتداء على المدارس بشكل متواصل؛ فقد تم تسليم ستة مدارس أوامر هدم كلي أو جزئي بحجة عدم الترخيص ، كما تمت مصادرة أجهزة حاسوب وطابعة من خلال مداهمة رجال بلدية الاحتلال معززين بقوة من الشرطة وحرس الحدود لمدرسة بنات عمر بن عبد العزيز بحجة عدم دفع ضريبة الأملاك (الأرنونا) التي تفرضها البلدية أثناء الدوام مما أدى لحالة من الإرباك والخوف لدى الطلاب وما زالت المدرسة مهددة بالإغلاق حتى اليوم.

1.3 الأبنية المدرسية:

الأبنية المدرسية في القدس كما هو الحال في جميع شؤون الحياة المقدسية هي الأخرى لها نصيب من المعاناة والحصار جراء الممارسات الإسرائيلية والقوانين الجائرة المتعلقة بإمكانية البناء أو الإضافة أو الصيانة والتعديل على المرافق المدرسية، حيث ان هناك 72% من الأبنية المدرسية التابعة للأوقاف تخضع لهذه القوانين والتي تسبب العديد من الإشكاليات الجوهرية المرتبطة بوضعية البناء المدرسي والتي تشكل عائق على العملية التعليمية،هذا ويقدر النقص في الغرف الصفية على مستوى المديرية بـ(2200) غرفة صفية.

تتمثل المشاكل في مجال الأبنية في الآتي:

1. اعتماد المديرية على استئجار أوشراء المباني السكنية وإعادة تأهيلها لتحويلها الى مدارس حيث تبلغ الكلفة السنوية للمباني المدرسية المستأجرة ($892,842) .
2. الأبنية المدرسية هي أبنية سكنية، لذلك تعاني من صغر مساحة الغرف الصفية التي يبلغ متوسط مساحة الغرفة الصفية 20م^2 في حين أن المتوسط العام المتعارف عليه عالمياً يبلغ ما بين 48-50م^2
3. ارتفاع معدلات الازدحام داخل الغرف الصفية الواقعة داخل الجدار حيث يبلغ معدل الازدحام(0.75 متر/طالب).في حين أن نصيب الطالب الواحد من مساحة الغرفة الصفية المتعارف عليه عالمياً هـ 1.25م^2 في المرحلة الأساسية و 1.5م^2 في المرحلة الثانوية.
4. قلة المرافق المدرسية: هناك نقص حاد في المرافق(ساحات، ملاعب، مختبرات علوم، حاسوب،..الخ) بسبب صغر مساحات الأبنية المستأجرة.
5. هناك خمسة مباني مدرسية مهددة بالهدم الكامل أو الجزئي بحجة عدم الترخيص (الحسن الثاني، الفتاة/د، الفتاة/ج، الثوري، شرفات الثانوية). جدول رقم (4) .
6. مطالبات بلدية الاحتلال بضريبة البلدية_الأرنونا_ على المباني المدرسية بقيمة تجاوزت 100 مليون شيكل (بما يقارب 26.5 مليون دولار) وقد باشرت بلدية الاحتلال بالعمل الفعلي لجباية المبالغ من خلال مصادرة بعض ممتلكات المدارس هذا العام.

1.4 التسرب المدرسي:

1. ظاهرة التسرب المدرسي ظاهرة مختلفة في القدس عن مديريات الوطن الأخرى بسبب اختلاف المتغيرات الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والسكنية لمواطني القدس الشريف، وهناك عدم دقة في الأرقام الواردة والتي يتحدث عنها الإعلام، وذلك بسبب تعدد الأطر الإدارية والتعليمية في المدينة، إضافة إلى عدم الاهتمام والمتابعة من قبل بعض المدارس التابعة للمعارف الإسرائيلية وبلدية الاحتلال للطلبة المتسربين أو حتى رصد أعدادهم.
2. وتشير المعلومات المتوفرة من تقرير الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA) "بأن 13% من طلاب مدارس القدس يتسربون من مقاعدهم الدراسية كل عام بالمقارنة من 1% فقط في مدارس غربي القدس الإسرائيلية، وحتى لو قمنا بمقارنة هذه النسبة بنسب التسرب في الداخل الفلسطيني، فإن نسبة شرقي القدس تبقى الأعلى، إذ تبلغ النسبة في الأراضي المحتلة عام (1948) 4.6% في المدارس العربية و 2.6% في المدارس الإسرائيلية."
3. التسرب في الحالة التعليمية المقدسية: يعد مؤشر على تدني مستوى الخدمات التعليمية، وعدم المقدرة على استيعاب الطلبة، وضعف الوصول إلى مخرجات كمية ونوعية خاصة لذوي التحصيل المتدني. وأن الاعتقال والحبس المنزلي يلعب دوراً محورياً ومركزياً في رفع حالات التسرب القهري لدى طلبة القدس وفق ما بينته تقارير المديرية،
4. وتشير الأرقام إلى أن التسرب من المدارس الحكومية أكثر من ثلاثة أضعاف التسرب من المدارس الخاصة، ويعتقد أن ما يحصل من أحداث وضغوطات نفسية طارئة على الطلبة وأهاليهم نتيجة الحواجز والاعتقال والإيذاء وهدم البيوت وغير ذلك من أساليب العقاب الجماعي التي يتعرض لها المقدسين أدى إلى ازدياد حالات التسرب خلال العام الحالي.

1.5 المناهج الفلسطينية:

تسعى سلطات الإسرائيلية وبشكل دؤوب لطمس الهوية الفلسطينية في القدس الشريف بكل طاقتها لتغيير واقعها وتزوير تاريخها وأصالتها الفلسطينية من خلال مهاجمة المناهج الفلسطينية وتحريفها وحرمان الطلبة في المدينة المقدسة من الحصول على المنهاج الفلسطيني الأصيلة أسوة بباقي طلبة فلسطين، ومن أجل ذلك وضعت العديد من العراقيل بهدف الوصول لغايتها المنشودة لفصل الطالب المقدسي عن واقع باقي الطلبة الفلسطينيين. وتتمثل الإجراءات الإسرائيلية في هذا الصدد بالآتي:

1. تم تحريف المناهج الفلسطينية من خلال الحذف والتغيير والتعديل وبما يلائم مزاج الاحتلال وميوله وبما يوافق هواه ومبتغاه.
2. تم منع إدخال الكتب الفلسطينية إلى مدارس القدس الشريف بالقوة في كثير من الاحيان مما اضطر المديرية إلى ادخالها بطرق خفية.
3. التعميم على المدارس الخاصة التي تتلقى مساعدات من بلدية الاحتلال والمعارف الإسرائيلية بمنع إدخال الكتب الفلسطينية إلى مدارسهم وعدم تداولها تحت طائلة المسؤولية .
4. تهديد مدراء المدارس الخاصة بعقوبات إدارية ومالية قاسية إذا ما تم استخدام الكتب المدرسية الفلسطينية.
5. تعمد بلدية الاحتلال على توزيع الكتب المحرفة مجاناً على المدارس التابعة لها والمدارس الخاصة التي تتلقى الدعم المالي منها وفي نفس الوقت يصل ثمن الرزمة من الكتب المدرسية للطالب اليهودي ما بين (1200-1500) شيكل والتي يتحمل تكاليفها بالكامل وهذا يكشف أن السبب السياسي هو وراء توزيع الكتب المحرفة على الطلبة الفلسطيني في القدس.
6. الإرهاب الذي تمارسه إدارة المعارف والمخابرات الإسرائيلية ضد بعض أعضاء لجان أولياء الأمور لثنيهم عن خدمة المدارس والطلاب وتوصيل الكتب المدرسية الفلسطينية إلى هذه المدارس.
7. العمل على تمرير المنهاج الإسرائيلي وفرضه كأمر واقع على المدارس الفلسطينية سواء في المدارس التابعة للمعارف او المدارس الخاصة المرخصة من المعارف الإسرائيلية.

علماً بأن مدارس بيت صفافا مقسومة إلى قسمين؛ قسم يدرس المنهاج الاسرائيلي وقسم يدرس المنهاج الفلسطيني وذلك بحكم واقع هذه البلدة المقسوم بين ما احتل عام 1948 وعام 1967.

1.6 الإشراف والتأهيل التربوي :

تواجه العملية الإشرافية في القدس الشريف العديد من التحديات اهمها:

1. قلة عدد المشرفين في المديرية (25 مشرف/ة) لجميع التخصصات مقارنة مع أعداد المعلمين في مدارس الأوقاف والخاصة في المديرية (2532 معلم ومعلمة) بنسبة تصل إلى 0.9%.فيما يجب أن تكون النسبة لا تقل عن 1.3% بما يعادل (80) معلم لكل مشرف تربوي وهو ما يتطلب توفر على الأقل 6 مراكز مشرفين
2. صعوبة دخول أي مشرف تربوي لمدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية لتدريب المعلمين على المنهاج ومتابعة تنفيذه.

1.7 نقص التخصصات العلمية وأعداد المتقدمين للوظائف التعليمية .

1. هناك نقص حاد في التخصصات التعليمية جميعها لأشغال وظيفة معلمين في مديرية القدس، وتزداد الإشكالية مع نقص التخصصات العلمية بالدرجة الأولى وخاصة عند الذكور، حيث تصل في بعض التخصصات إلى الصفر.ناهيك عن ارتفاع نسب الاعتذار عن قبول الوظيفية التعليمية للأسباب الآتية:
2. انخفاض الرواتب التي تصرف للموظفين في مديرية القدس مقارنة مع متطلبات الوضع المعيشي في المدينة. حيث يبلغ الراتب الأساسي للموظف الجديد المعيين في تربية القدس من حملة البكالوريوس والماجستير (1700 شيكلاً أي ما يقارب 445$) في حين أن المعلم الجديد في بلدية الاحتلال

يتلقى راتب أساسي يتراوح بين 5582 شيكلاً تقريباً اي ما يعادل 1466$ للمعلم من حملة شهادة البكالوريوس و(5891 شيكلاً أي ما يعادل 1550$) للمعلم من حملة شهادة الماجستير. دون الأخذ بعين الاعتبار باقي الإضافات والعلاوات الأخرى على الراتب الأساسي في كلا الطرفين علماً بأن الزيادة في كافة المخصصات الفرعية تبلغ ضعفي ما هو مدفوع في تربية القدس كأجور السفر، علاوة الزوج/ة ...الخ

3. عدم مساواة الموظف المعيّن بعقد سنوي مع الموظف المثبت في صرف العلاوات الخاصة بمديرية القدس وهو ما يدفع العديد من المعلمين للإستنكاف عن العمل أو تقديم الاستقالة.
4. وقد بلغ عدد المتقدمات الإناث لوظيفة معلمة 164 بينما الذكور كانوا 7 .

1.8 امتحان الثانوية العامة :

حال مديرية القدس كحال باقي المديريات في فلسطين ؛ حيث يلاحظ الارتفاع في نسب التحاق الطلبة بفروع العلوم الانسانية والعلمية على حساب الفروع التجارية والصناعية والفندقية . ويعود سبب قلة إقبال طلبة القدس على الفروع المهنية إلى النقص في توفر مدارس تلبي سوق العمل، كما ان قلة توفر إرشاد مهني مناسب للطلبة في القدس يلعب دوراً محورياً في هذا الصدد.

أما فيما يتعلق بعقد امتحان الثانوية العامة فإن عقبات الاحتلال الإسرائيلي لم تتوقف عند حد معين بلد تعدته إلى جميع المجالات التربوية والإنسانية، وقد برزت أهم المعيقات بالآتي:

1. إعداد قاعات امتحان الثانوية العامة يعتمد بنسبة كبيرة على مدارس البلدية لعقد الامتحان، فهي تستوعب ما نسبته 50% من مجموع الطلبة المتقدمين لامتحان الثانوية العامة في القدس ، وهو ما يلاقي الكثير من الإعاقات والتحديات.
2. قلة المراقبين تهدد سير امتحان الثانوية العامة، حيث تم اللجوء إلى تكليف المتقدمين للوظائف التعليمية في المراقبة، كما تم تقديم طلبات تصاريح لمعلمين من مديريات أخرى لدخول للمدينة المقدسة لأداء هذا الدور ولكن مع هذا تم رفض معظم الطلبات.
3. إقرار المعارف الإسرائيلية بما يسمى (عطلة الربيع) على المدارس الثانوية التابعة لها خلال شهر آذار، مما يعني أن نهاية الدوام المدرسي للمدارس الثانوية سوف يتأجل بنفس المدة مع نهاية العام الدراسي وهو ما يتعارض مع تاريخ عقد امتحان الثانوية العامة الرسمي في فلسطين كافة.

مواجهة التحديات:

من أهم عناصر القوة لمواجهة التحديات على صعيد المسيرة التعليمية في القدس :

1. التوجه العام للمقدسيين في الحفاظ على التعليم العربي على مر السنين حيث يدرس في كافة مدارس القدس منذ عام 1967 وحتى اليوم المنهاج العربي كان سابقا الاردني واليوم الفلسطيني رغم ما يتعرض له من حذف في المدارس التي تشرف عليها المعارف و البلدية الإسرائيلية.
2. الاستمرار في تقدم امتحان الثانوية الفلسطيني (التوجيهي) ووفق التعليمات والنظام الفلسطيني وفي جميع المدارس بما فيها المدارس التي تشرف عليها ادارة التعليم الاسرائيلية.
3. إهتمام كبير بالتعليم من الأسر المقدسية والتي لا زالت تصارع من أجل تعليم ابنائها والبعض توجه الى القضاء ضد المعارف والبلدية الاسرائيلية لإهمالهم حق اطفال القدس في التعليم من خلال تجميد بناء المدارس.
4. توفر الحكومة الاردنية _ولازالت _ مظلة قانونية لحماية مدارس مديرية التربية والتعليم او ما تعرف باسم مدارس الاوقاف وتعمل حاليا على زيادة القدرة الاستيعابية لها بتمويل من البنك الاسلامي للتنمية وتحسين البنية التحتية من خلال التنسيق مع مبادرة الملكة رانيا العبدالله " مدرستي فلسطين" .
5. اهتمام السلطة الفلسطينية بالتعليم في القدس من خلال تدريب المعلمين فقد بلغ مجموع عدد الساعات التدريبية لمعلمي القدس 10,262 أما عدد الأيام التدريبية فقد بلغ2954 يوماً.
6. اهتمت السلطة بتقديم مساعدات عينية من أثاث مجاني للمدارس وحواسيب وأدوات مختبرات وكتب للمكتبات شمل أيضاً بعض المدارس الخاصة.

7. هناك موقف مشرف للجان أولياءالأمور التي تخوض معارك قانونية ومدنية من اجل منع تمرير المناهج المحرفة والمناهج الاسرائيلية.
8. وزارة التربية والتعليم العالي اتخذت قرار بتوزيع الكتب المدرسية مجانا على أبناء القدس في المرحلة الأساسية وهذا العام تم اتخاذ قرار بتوزيعها على المرحلة الثانوية ايضا مجانا.
9. اتخذت وزارة التربية والتعليم قرارا بطباعة الكتب داخل القدس لوقف اعتراضها على الحواجز ومنع دخولها.
10. اتخذت الوزارة قرارات بتقديم منح للطلبة المقدسيين حيث خصصت 10% من المنح لطلبة القدس الذين يحملون شهادة التوجيهي الفلسطيني من مجموع المنح التي تقدمها الدول الشقيقة والصديقة.
11. أطلقت الوزارة حملة واجبنا لدعم الطلبة الذين يسكنون البلدة القديمة في القدس بحيث يتم خصم 50% من الرسوم الجامعية في جامعة القدس.
12. قامت الوزارة بعقد اجتماعات مع البعثات الدبلوماسية والمؤسسات الأجنبية للكشف عن الهجمة الإسرائيلية على التعليم في القدس لتوفير الية ضغط على الإسرائيليين للكف عن ممارساتهم ضد التعليم العربي في القدس.
13. اقرت الوزارة نظام الثانوية العامة الجديد الذي ينقذ الطلبة المقدسيين من إغراءات المؤسسات الإسرائيلية التي تروج لامتحان البيجروت لاستقطاب ابناء القدس بعيدا عن مناهجهم الفلسطينية.
14. تعمل مديرية التربية على إجراء تدريبات على المناهج الجديدة تشمل مدارس البلدية والخاصة.
15. الدعم والمساندة الذي حصلت عليه من المدارس إضافة إلى دعم وزارة التربية والتعليم العالي من مؤسسات عربية داعمة منها وكالة بيت مال القدس في المغرب وبنك التنمية الإسلامي و مبادرة الملكة رانيا العبدالله مدرستي فلسطين، مؤسسة التعاون، مؤسسة فيصل الحسيني، وجمعيات محلية أخرى عربية ولجان أولياءالأمور.

ماذا يحتاج التعليم في القدس؟

رغم ما يتم عمله لمواجهة التحديات إلا أن التعليم في القدس بحاجة إلى:

1. شراء أبنية جديدة وتأهيلها لتصبح ابنية مدرسية بمعدل (100) غرفة صفية في التجمعات السكنية (شرفات، واد الجوز، العيسوية، بيت حنينا، الشيخ جراح، شعفاط، سلوان، جبل المكبر).
2. صيانة الأبنية المدرسية بمعدل (15) مدرسة سنوياً بمعدل 90,000$ لكل بناء.
3. التعاقد مع المكاتب الهندسية والاستشارية والمحاماه لحل المشاكل المتعلقة بالمخالفات الاسرائيلية باختلاف مسمياتها في خمس مدارس بالقدس بمعدل (55,000$) لكل مبنى مدرسي بكلفة اجمالية 275,000$.
4. توفير الدعم المالي للمدارس الخاصة بهدف توفير الاحتياجات التعليمية بدلاً من مديرية التربية والتعليم وإخراج المدارس الخاصة من سياسة الإملاءات بهدف إرضاخ المدارس للمطالبات الاسرائيلية الناتجة عن توفير الاموال لهذه المدارس بمعدل 900$ لكل طالب وبقيمة تقارب 26 مليون دولار سنوياً.
5. رقمنة العمل الإداري والتعليمي من خلال:
   5.1. توفير البرمجيات المرخصة للمديرية بقيمة (25,000$).
   5.2. تقديم الدعم المادي لتوفير الصيانة اللازمة لحوسبة الانظمة الادارية والتعليمية في كل من مدارس التربية والمديرية بكلفة سنوية 25,000$ والتي تتفرد فيها مديرية القدس دون باقي مديريات الضفة.
   5.3. تسهيل خدمات الاتصال والتواصل مع المدارس والمديرية من خلال تجديد مقسم المديرية بكلفة تقديرية 15000$.
6. استئجار وسائل النقل للطلبة في المدراس المهمشة والبعيدة لزيادة معدلات الالتحاق في هذه المدارس والتقليل من نسب التسرب فيها.
7. توظيف (25) معلم لتعليم اللغة العبرية في مدارس التربية والتعليم كافة كلغة أجنبية ثانية إجبارية بمعدل (2) حصة في الأسبوع ولجميع الصفوف من الصف الرابع حتى العاشر.
8. توفير أثاث مدرسي بدل تالف بنسبة (5% من مجموع الطلبة في مدارس والأوقاف والخاصة) بمعدل (20571) وحدة (كرسي وطاولة) .

9. توفير التأهيل والتدريب للمعلمين في المدارس الخاصة والبلدية إن أمكن في القياس والتقويم وضبط الصف وتنظيمة واستراتيجيات تأهيل وتدريب المعلمين الجدد.
10. دعم التعليم المساند في المدارس التي تتعرض للانتهاكات الإسرائيلية.
11. توفير المنح الدراسية لطلبة الثانوية العامة للدراسة في الجامعات.

المناطق "ج":

تبلغ نسبة ما يسمى بمناطق "ج" من الأراضي الفلسطينية، والخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية في المجالات الأمنية والإدارية والمياه وغيرها حوالي (64%) من مساحة الضفة الغربية ويعيش فيها مانسبتة (5.8%) من سكان الضفة الغربية، حيث ظهرت بعد الإتفاق المبرم عام 1994 مابين إسرائيل ومنظمة التحرير بشأن الضفة الغربية وتم تقسيمها إلى ثلاث أقسام "أ" و "ب" و "ج"، فيما وتقدر نسبة مناطق (أ،ب) 36% من مساحة الضفة الغربية.

بلغ مجموع مدارس فلسطين لهذا العام حوالي 2074 مدرسة منها 1782 مدرسة في الضفة الغربية، ويقع 179 مدرسة منها في مناطق "ج"، حيث تتعرض العملية التعليمية في هذه المدارس للانتهاكات بشكل مستمر، وذلك بسبب وقوعها بالقرب من الجدار أو المستوطنات أو الحواجز العسكرية، أو بسبب وجودها داخل مدينتي القدس أو الخليل، حيث لا يُسمح بالبناء سوى في 1% من هذه الأراضي، ولكن دون منح تراخيص للبناء، أما الذين يتقدمون بتراخيص لإعادة التأهيل فغالباً يتم تأخير إصدار التراخيص لفترات طويلة، مما يعيق بناء مدارس جديدة أو ترميم القديم منها.

يظهر الجدول التالي حجم الخسائر التي لحقت بالعملية التعليمية نتيجة الإنتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2016:

الجدول (1): حجم الخسائر التي لحقت بالعملية التعليمية نتيجة الإنتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2016

البند	2016
الإعتقال	135
الإحتجاز	793
الجرحى	778
الشهداء	25
إعتداء على المدارس	66
عدم الوصول الآمن (تعطيل)	42
إخطارات بالهدم والوقف عن العمل	8

أبرز المعيقات تجاه المدارس الواقعة في مناطق "ج"

- حرمان دولة فلسطين من السيادة الكاملة على أراضيها.
- عدم الإستقرار السياسي في المنطقة، وانتشار الحواجز العسكرية والبوابات الإلكترونية.
- تفشي ظاهرة عنف المستوطنين.
- بناء جدار الفصل العنصري، وعدم إصدار تراخيص بناء، وعدم كفاية مباني المدارس.
- عدم توفر رأس المال الكافي لتلك المناطق.
- إنتشار الفقر والبطالة وظاهرة التسرب وخاصة لدى الفتيات.
- تحريف المناهج الفلسطينية خاصة في القدس.

الواقع التعليمي في فلسطين:

نظراً لأهمية التعليم في اعداد المواطن والمجتمع للمنافسة اقليميا وعالميا لمواجهة التحديات، كالتعامل مع الثورة المعلوماتية والاتصالاتية، وتضاعف المعارف بشكل مضطرد وخلال فترات زمنية تتقاصر باستمرار، وما يحمله المستقبل من تغيرات في المجالات الاقتصادية والتنموية. لذا، فإن قدرة النظام التربوي على مواكبة التغيرات، والتصدي للتحولات المستمرة، تتجلى في قدرته على بناء الإنسان وتأهيله بشكل شامل، بما يضمن حصوله على المعارف الحديثة والمستجدة، واتقانه للمهارات الحياتية والتقنية والفنية، واكتسابه الاتجاهات والقيم الانسانية مع الحفاظ على هويته الوطنية وتراثه وثقافته العربية والإسلامية.

إن الظروف السياسية المتغيرة، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي، واستحقاقات إقامة الدولة الفلسطينية والاستقلال الوطني، جميعها تؤثر على معظم مناحي الحياة في فلسطين، تفرض على الفلسطينين استحداث نظام تربوي فلسطيني مرن، يستجيب بشكل مستمر للتغيرات الدائمة، يؤهل الافراد لغد أفضل.

تشخيص الواقع التربوي:

لهدف وضع خطة استراتيجية فاعلة لنظام التعليم للأعوام 2017-2022 تتواءم مع الأولويات الوطنية لخطة التنمية الوطنية 2017-2022، ومتطلعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصةً الهدف الرابع الخاص بالتعليم الجيد، وما يتضمنه من غايات محددة يسعى العالم أجمع لتحقيقها مع حلول العام 2030، فان تشخيص الواقع التربوي يعتبر الخطوة الاولى والاساسية للانطلاق بخطوات علمية واقعية نحو تحقيق الاولويات الوطنية والاهداف العالمية.

ولإعداد الخطة القطاعية للتعليم تم الاعتماد على الوثائق والتقارير التي تزودنا بمعرفة شاملة وتشخيص واقعي للتعليم الفلسطيني بالإضافة إلى إجراءات علمية تم القيام بها بشكل خاص لإعداد هذه الخطة، ومن أبرز تلك التقارير والوثائق:

1. تقرير مراجعة الخطة القطاعية للقطاع التعليم 2016/2014.
2. التقرير الوطني للتعليم للجميع 2015/2000.
3. تقرير اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية في فلسطين 2015.
4. تقارير المتابعة والتقييم السنوية التي تصدر عن نظام المتابعة والتقييم للخطة الاستراتيجية الثالثة للتعليم 2019/2014.
5. نتائج التحليل وفق أداة التشخيص المقترحة في دليل اعداد الخطط القطاعية 2017-2022 الصادر عن وزارة المالية والتخطيط.

وتشكّل هذه الوثائق الخمسة المرتكز الأساسي لتشخيص النظام التعليمي بقطاعاته كافّة (التعليم في رياض الاطفال، والتعليم الاساسي، والتعليم الثانوي بشقيه الاكاديمي والمهني، والتعليم غير النظامي، والتعليم العالي) . وفيما يأتي ملخصاً للواقع التعليمي:

أولاً: قطاع التعليم في رياض الأطفال:

اتخذت الوزارة قرارا استراتيجيا يتمثل بزيادة الفرص المتاحة في قطاع التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة من خلال زيادة عدد الصفوف في المدارس الحكومية وتأهيل الطواقم العاملة فيها، تماشيا مع استراتيجية تطوير الطفولة المبكرة. ويعتبر تقديم خدمات في مرحلة ما قبل المدرسة، عنصرا أساسيا في النهج الشمولي لتطور الأطفال حيث لديه دلالات واضحة تؤكد على أن الأطفال الذين يلتحقون بمرحلة ما قبل المدرسة يصبح أداؤهم أفضل من غيرهم في فترات لاحقة من حياتهم. ومن إحدى المستهدفات الرئيسة لإستراتيجية تطوير التعليم الحالية، أن يتم تطوير واعتماد منهاج خاص بمرحلة ما قبل المدرسة،إضافة إلى زيادة عدد الحضانات المرخصة الملبية لمعايير الصحة والآمان والمعايير المهنية. وبمراجعة التقارير والوثائق سالفة الذكر تبين ما يلي:

- أن المؤشرات الرئيسة الخاصة بقطاع رياض الأطفال ووفق الغايات للأعوام (2015-2013) تركز على ضمان فرص الالتحاق الآمن والعادل للتعليم للجميع بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة (تحقيق المستويات العالمية في الالتحاق)، وتحسين البيئة التعليمية التعلمية الآمنة والمحفزة والعادلة المتمركزة حول الطالب والاحتياجات المجتمعية والتنموية. وتقاس درجة تحققها من خلال مؤشرات: معدل الالتحاق للطلبة في رياض الأطفال (بستان، وتمهيدي)، ويعرف **بمجموع الأطفال الملتحقين ببرنامج رياض الأطفال المعتمدة من وزارة التربية والتعليم العالي**

بغض النظر عن العمر في سنة الالتحاق معبراً عنه كنسبة مئوية من السكان في فئة السن الرسمي للالتحاق برياض الأطفال (4-5 سنوات) في نفس السنة، حيث ارتفع من (55.1%) عام 2014 إلى (57.3%) عام 2015.

شكل (5) : معدل الالتحاق الاجمالي للطلبة في رياض الأطفال (بستان، تمهيدي)

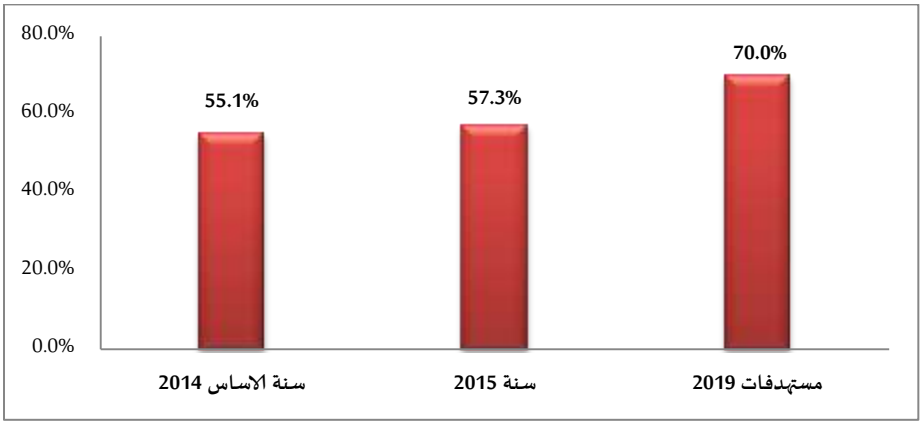

حيث يبين الشكل أعلاه أن أقل من نصف الأطفال في سن رياض الأطفال غير ملتحقين به وهو بعيد عن المستهدف وفق اتفاق داكار (70% من نسبة الالتحاق الإجمالية). علماً أن مؤسسات التعليم في مرحلة رياض الأطفال يديرها القطاع الخاص باستثناء روضتي أطفال اثنتين تشرف عليهما وزارة التربية والتعليم العالي وهذا هو واقع الحال بين الأعوام 2004-2013. ارتفعت إلى 96 صف تمهيدي حكومي في العام 2016. ولتحقيق الغايات المذكورة أعلاه يجري العمل على:

أ. فتح صفوف تمهيدي في المناطق المهمشة والمحرومة، والعمل على قبول الأطفال المعاقين.

ب. اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في قطاع الطفولة المبكرة.

ج. تشجيع وحث رياض الأطفال الخاصة على قبول الأطفال المعاقين.

د. تعاون مؤسسات ومنظمات دولية ومجتمع محلي في صيانة وتجهيز رياض الأطفال الحكومية، ودعم فتح رياض أطفال خاصة، وللمؤسسات العاملة في قطاع الطفولة المبكرة.

هـ. زيادة التوعية للمجتمع المحلي وللأسرة الفلسطينية بأهمية التعليم والعناية بالطفولة المبكرة، و إلحاق أطفالهم المعاقين في رياض الأطفال

و. عمل دراسات معمقة حول التجربة الحكومية في فتح الصف التمهيدي في المدارس الحكومية.

2- من الغايات الرئيسة الخاصة بقطاع رياض الأطفال: زيادة نسبة المربيات والمديرات والمشرفات في رياض الأطفال الحكومية والخاصة وفق معايير إستراتجية تدريب المعلمين والمعلمات. ساعد في تحقيق هذه الغاية: رفع مؤهلات المربيات

العاملات في رياض الأطفال، تطوير معايير تأهيل مربيات رياض الأطفال، وتدريب المربيات والمشرفات من قبل وزارة التربية والتعليم العالي ، ولرفع مؤشرات تحقيق الغاية أعلاه لا بد من:

أ. الاستمرار في مراجعة وتشخيص الحاجات المهنية للمربيات والمشرفات والمديرات في رياض الأطفال.
ب. الاستمرار في تطوير التعليمات الخاصة بمؤهلات المربيات والمشرفات والمديريات في رياض الأطفال.
ج. إنتاج برامج تدريبية متخصصة للمربيات والمشرفات والمديرات في رياض الأطفال، بما فيها التدريب الخارجي.
د. توفر الدعم المالي والفني الموجه للتدريب وللمؤسسات العاملة في قطاع رياض الأطفال.
هـ. وضع سياسات خاصة لتدريب المربيات والمشرفات والمديرات في رياض الأطفال.
و. توفير المعلمات المتخصصات في تربية الطفل ورياض الأطفال.
ز. إجراء دراسات دورية متخصصة في رصد احتياجات الأطفال في الروضة.

3- منهاج رياض الأطفال: أنجز العمل على تقويم الإطار العام لمناهج رياض الأطفال بما يتناسب مع احتياجات الأطفال (المسودة النهائية). ولا بد من العمل على البدء بوضع دليل وطني للتعليم والتعلم في رياض الأطفال، والانتهاء من وضع الدليل الوطني لمربيات رياض الأطفال.

4- ارتفعت نسبة الطلبة الملتحقين في برامج رياض الأطفال الحكومية، من (0.7%) عام 2014 إلى (1.24%) عام 2015 ومع ذلك فإن هذه النتيجة لا زالت منخفضة، ومن المأمول الوصول الى (4.2%) في العام 2019.

شكل (6) : نسبة الطلبة الملتحقين في برامج رياض الأطفال الحكومية (بستان ، تمهيدي) في فلسطين

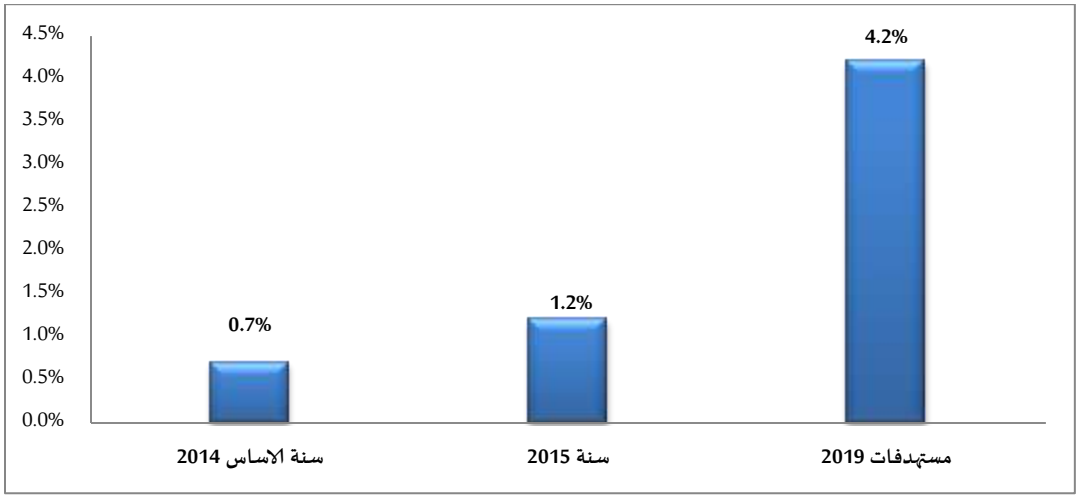

ومن هنا فإن الحاجة ماسة لتوفير رياض أطفال حكومية في المناطق التي لا يتوفر فيها رياض اطفال خاصة تكفل إقبال الطلبة على الالتحاق بها من أجل تشكيل شخصيتهم وتكوينها في مرحلة مبكرة. أما عدد رياض الأطفال المرخصة (الخاصة والحكومية) في المحافظات الشمالية فقد زادت من (956) عام 2013 إلى (1137) عام 2015، كما بلغت نسبة الطلبة إلى

المعلمين (PTR) في التعليم في رياض الأطفال (1: 17.8) عام 2013/2012. بينما كانت نسبة الانجاز الفعلي مقارنة مع ما هو مخطط لتقويم وتطوير منهاج رياض الأطفال، غير مرضية لغاية الآن.

شكل (7) : عدد رياض الأطفال المرخصة(خاصة وحكومية) في المحافظات الشمالية

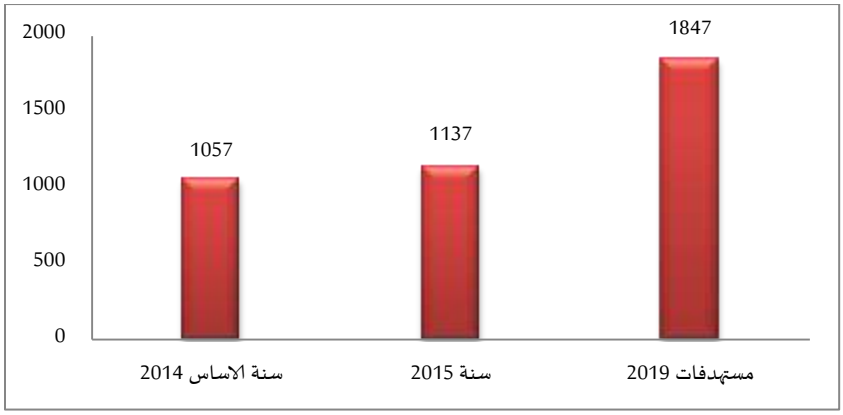

5- أن أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم في رياض الأطفال:

أ. التعليم في رياض الأطفال لا زال لا يعتبر تعليماً إلزامياً وفق المرجعيات القانونية في التعليم الفلسطيني.

ب. رفع نسبة الالتحاق برياض الأطفال.

ج. تحسين أداء العاملين والعاملات في رياض الأطفال.

د. توفير الميزانيات لدعم قطاع الطفولة المبكرة.

هـ. ترابط المناهج المقدمة مع فلسفة التعليم في فلسطين.

و. منع الاحتلال بناء أو إضافة غرف ومرافق إلى رياض الأطفال الحكومية في مدينة القدس والخليل والمناطق البدوية ومناطق (ج).

ز. الاعتداءات المتكررة لجنود الاحتلال والمستوطنين على رياض الأطفال في مناطق التماس.

ح. البطء في اتخاذ القرار الخاص ببناء هيكلية وحدة إدارية مؤهلة وكافية لإدارة ملف رياض الأطفال.

ط. البطء في اتخاذ قرار خاص بوجود الإشراف الفني على رياض الأطفال.

ي. ضمان تطورخدمة التعليم النوعي المستند إلى الطالب/ الطفل. ومن أبرز المعيقات الخاصة بذلك ما يلي:

1 - أغلبية المربيات في رياض الأطفال الخاصة غير متخصصات في التربية وتربية الطفل.

2 - أغلبية المربيات اللواتي يتلقين تدريبا تربويا يتركن عملهن في الرياض الخاصة.

3 - ضعف التدريب على نهج التعليم من خلال اللعب.

4 - عدم وجود برامج التعلم من خلال اللعب للأطفال المعاقين.

5 - ضعف البنية التحتية لرياض الأطفال بما يلائم الأطفال المعاقين.

6 - قلة الأثاث والألعاب التربوية والترفيهية والحواسيب وتكنولوجيا التعلم.

7 - الدعم الفني التقليدي من المؤسسات والمنظمات التي تعنى بقطاع الطفولة المبكرة.

ومن المقترحات التي يمكن العمل عليها لتجاوز المعيقات سالفة الذكر والنهوض بواقع قطاع رياض الأطفال والطفولة المبكرة ما يلي:

أ. إجراء دراسات تشخيصية دورية لنوعية التعلم والتعليم في رياض الأطفال.
ب. رفع معايير المربيات العاملات في رياض الأطفال.
ج. الإطلاع على كل ما يستجد في تعليم الأطفال في رياض الأطفال حول العالم.
د. توظيف الألعاب المصنوعة محليا من مواد ومخلفات المحلات والمصانع والبيوت... الخ.
هـ. رفع وعي الأهل في التعامل مع أطفالهم ومتابعتهم في البيت، والمساعدة في بناء شخصياتهم.
و. تأهيل البنى التحتية لرياض الأطفال بما يلائم الأطفال المعاقين.
ز. الاستمرار في إدخال تكنولوجيا التعليم في مناهج رياض الأطفال.
ح. تفعيل دور وزارة الصحة في تقديم الخدمات الصحية التشخيصية والوقاية والعلاجية للأطفال.
ط. بناء هيكلية وحدة إدارية مؤهلة وكافية لإدارة ملف رياض الأطفال على المستوى الوطني. من خلال زيادة قدرة الوزارة على تنفيذ البرامج الخاصة بالتعليم في قطاع الطفولة المبكرة.
ي. اتخاذ قرار خاص بوجود الإشراف الفني على رياض الأطفال. توفير التعلم النوعي في رياض الأطفال.
ك. تبني الحكومة لسياسة التعليم الإلزامي لصف تمهيدي.
ل. تبني الحكومة لإنشاء الهيئة الوطنية العليا للطفولة المبكرة.
م. الاستمرار في فتح مراكز تدريب لمربيات ومشرفات رياض الأطفال في المديريات.
ن. تبني نظام الكتروني وشبكة تعنى بشؤون الترخيص لرياض الأطفال والمؤسسات التعليمية الخاصة.
س. الزام رياض الأطفال بتوفير خدمة الإرشاد في الرياض.
ع. إضافة وحدة للصف التمهيدي في الأبنية المدرسية الجديدة المخصصة للمرحلة الأساسية الدنيا.
ف. تشجيع الجامعات على فتح برنامج متخصص في رياض الأطفال والعمل على اعتماده.
ص. توفير التمويل، من خلال توفير مصادر تمويل محلية وحكومية مستدامة.

- امتلاك رؤية موحدة لجميع المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الداعمة لقطاع الطفولة المبكرة، من خلال أن تجعل الوزارات والمؤسسات الشريكة العناية بالطفولة جزءا من خططها.

ثانياً: قطاع التعليم العام / الاساسي:

تقع عملية تحويل نظام التعليم العام من أسلوب الحفظ والتلقين الموجه بالاختبارات إلى نموذج طرائق تدريس تتمحور حول الطالب في مركز الإستراتيجية الحالية. ويتطلب هذا التحول الجذري نهجا متكاملا وممنهجا من الإصلاحات

في المنهاج والتقييم والإشراف وتدريب المعلمين. وتغيير دور الإشراف من عنصر مراقب إلى نظام يعمل على تمكين المعلم، ويستند إلى أساليب تقييم حقيقية بدلا من الأساليب التقليدية،كلها شروط انجاح الإصلاحات. وتقوم الوزارة بتطوير عملية التغيير المطروحة لتحويل دور مديري المدارس من المهام الإدارية البحتة إلى القضايا الخاصة بالجودة التعليمية، كمشرف مقيم، كما تقوم بتوسيع الفئة المستهدفة لإستراتيجية تدريب المعلمين (TES) لتشمل تأهيل جميع المعلمين العاملين في مجال التربية والتعليم مع نهاية الإستراتيجية القطاعية للتعليم (2017-2022)، وتستجيب الوزارة للمتغيرات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات للاستفادة من الإمكانيات والفرص التي تتيحها التكنولوجيا في تعزيز عملية التعليم والتعلم واستقلاليتها. إلا أن تعزيز خدمات التعليم الجامع والتعليم الخاص يبقى تحديا حقيقيا وستقوم الوزارة بمعالجته بشكل مكثف. وفي السياق ذاته، حددّت الوزارة هدفا أساسيا متمثلا في بناء آليات متينة للتعاون مع المجتمع الدولي في حماية الحق في التعليم لجميع الفلسطينيين في منطقة "ج" وفي القدس الشرقية. وأخيرا، تم اعتماد إصلاح "النظام التعليمي"باعتباره أولوية رئيسة في نطاق الخطة الستراتيجية الثالثة، وهو ما يتمثل بإعادة هيكلة المدارس وفقا لفئات الصفوف، (4-1)، (9-5)، (12-10).

أ. **<u>أهم التشريعات الوطنية التي عملت وزارة التربية والتعليم العالي عليها في قطاع التعليم العام:</u>**

1. عملت وزارة التربية كغيرها من المؤسسات والوزارات في فلسطين تبعاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967 وهو القانون الأردني المعمول به في الضفة الغربية والقانون المصري في قطاع غزة. وبعد مجيء السلطة تم إصدار أنظمة وتعليمات داخلية للعمل بها في المؤسسات الحكومية جميعها بما فيها وزارة التربية والتعليم العالي.
2. في العام 2004 أعدّت الوزارة مسودة قانون التربية والتعليم الفلسطيني ، الذي تم تقديمه للمجلس التشريعي لمناقشته وإقراره، وبالتالي فإن هذا القانون لا يعتبر ساري المفعول إلا بعد إقراره من السلطة التشريعية ونشره في الجريدة الرسمية. ويضم القانون المبادئ والأهداف الخاصة به، جاء في المادة 3 (ب) بند 4 "التربية والتعليم حق لكل مواطن، والسلطة كفيلة بضمانه بحيث لا يقتصر على طلبة المدارس فقط، بل يشمل أيضا مختلف الأعمار والشرائح الاجتماعية والمهنية ".
3. نصّ القانون الأساسي الفلسطيني المعدل في المادة 24 بند (1) على أن التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة.
4. تم اعداد قانون جديد للتعليم الفلسطيني واقراره بالقراءة الاولى والثانية في مجلس الوزراء وهو الآن في المراحل الاخيرة لاقراره بالقراءة الثالثة ثم يرفع لتوقيع من فخامة الرئيس.

ب. **<u>المؤشرات الخاصة بقطاع التعليم الاساسي وفق الغايات للاعوام (2015-2013):</u>**

1. من أهم تلك المؤشرات: **ضمان فرص الالتحاق الآمن و العادل للتعليم للجميع بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة (تحقيق المستويات العالمية في الالتحاق):**

بلغ معدل الالتحاق الصافي المعدل (NERA) في العام 2014 (94.2%) وفي العام 2015 كان (94.6%) . الشكل (4) . هذا ويعرف الالتحاق الصافي المعدل بأنه **عبارة عن مجموع الطلبة ممّن هم في سن الالتحاق الرسمي في المرحلة الأساسية (6-15 سنة)، بغّض النظر عن الصف الملتحقين فيه، معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع أفراد فئة السكان المناظرة (6-15 سنة).**

شكل (8) : معدل الالتحاق الصافي المعدل (NERA)في المرحلة الأساسية

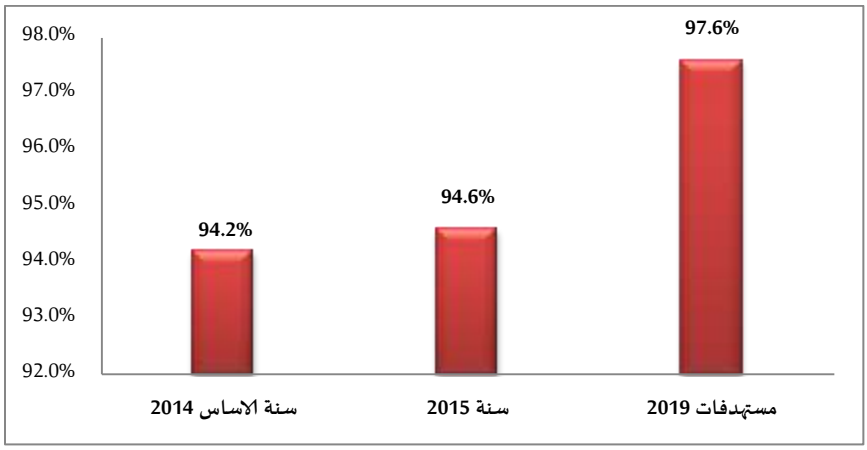

فيما يتعلق بمعدل الالتحاق الصافي (NER) والذي يعرف بأنه **مجموع عدد الطلبة في المرحلة الأساسية (الصفوف 1-10) ممّن هم في سن الالتحاق الرسمي لهذه المرحلة (6-15 سنة)، معبّراً عنه بنسبة مئوية من مجموع السكان ممن هم في السن الرسمي للالتحاق بتلك المرحلة (6-15 سنة)**، فقد بلغ (93.3%) في العام 2014 وارتفع الى (93.8%) في العام 2015.

شكل (9) : معدل الالتحاق الصافي (NER) في المرحلة الأساسية في فلسطين

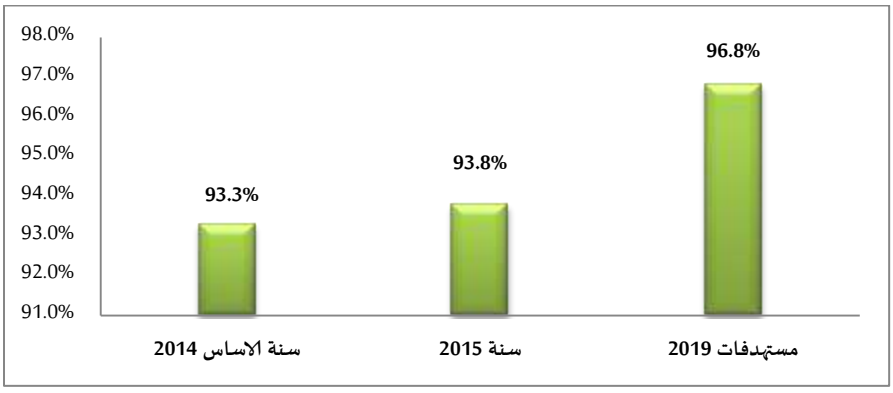

اما فيما يتعلق بمعدل الدخول الاجمالي والذي يعرف بأنه **مجموع عدد الملتحقين الجدد بالصف الأول الأساسي بغض النظر عن سّن دخول الطلبة ومعّبراً عنه بنسبة مئوية من السكان في سنّ 6 سنوات** فقد بلغ (102.5%) في العام 2014 وارتفع الى (104.1%) في العام 2015.

شكل (10) : معدل الدخول الإجمالي للمرحلة الأساسية في فلسطين

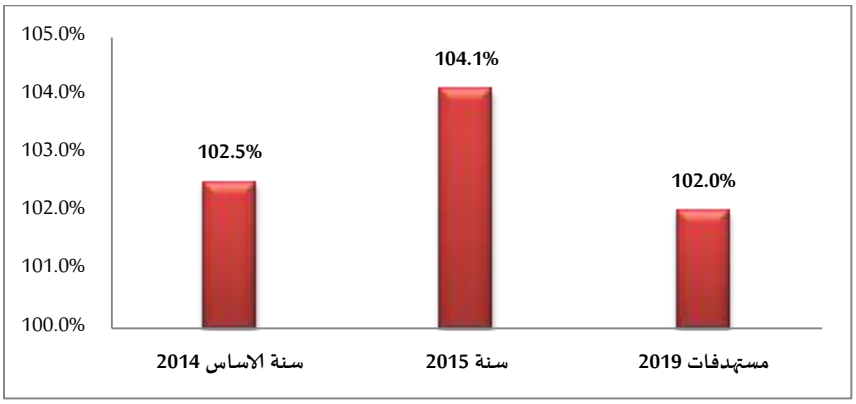

بالنسبة لمعدل الالتحاق الاجمالي (GER) الذي يعرف بأنه **مجموع عدد الطلبة الملتحقين في المرحلة الأساسية (الصفوف من 1-10)، ومعّبراً عنه بنسبة مئوية من عدد السكان في سنّ الالتحاق في المرحلة الأساسية (6-15سنة)** فقد بلغ (95.3%) في العام 2014 وارتفع الى (95.9%) في العام 2015.

الشكل (11): معدل الالتحاق الاجمالي (GER) في المرحلة الأساسية في فلسطين

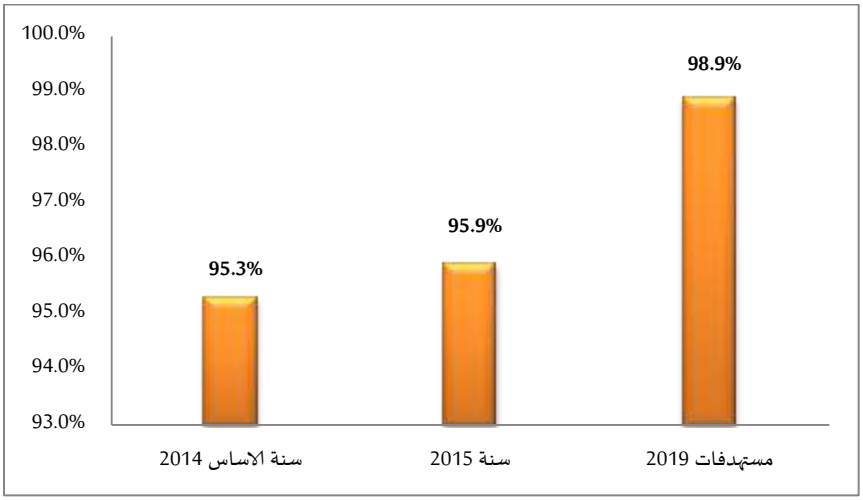

فيما يتعلق بمعدل البقاء حتى الصف الخامس والذي يعبر عن **النسبة المئوية لعدد الطلبة المترفعين والملتحقين بالصف الخامس الأساسي في العام الدراسي (n) من عدد الطلبة الداخلين للصف الأول الأساسي في العام الدراسي (n-4)** والذي بلغ (98.3%) في العام 2014 وانخفض (98.2%) في العام 2015 .

الشكل(12): معدل البقاء حتى الصف الخامس في فلسطين

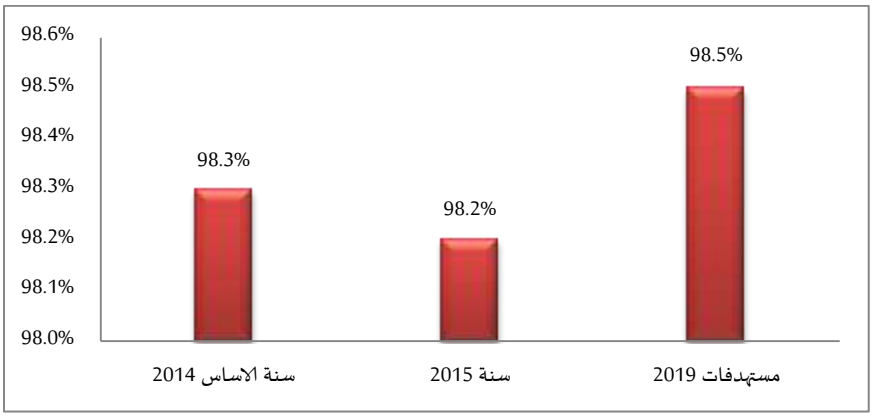

ولكن فيما يتعلق بمعدل البقاء حتى الصف العاشر والذي يعرف بأنه **النسبة المئوية لعدد الطلبة المترفعين والملتحقين بالصف العاشر الأساسي في العام الدراسي (n) من عدد الطلبة الداخلين للصف الأول الأساسي في العام الدراسي (n-9)** فقد بلغ (83.7%) في العام 2014 وارتفع الى (84.5%) في العام 2015 .

الشكل(13): معدل البقاء حتى الصف العاشر في فلسطين

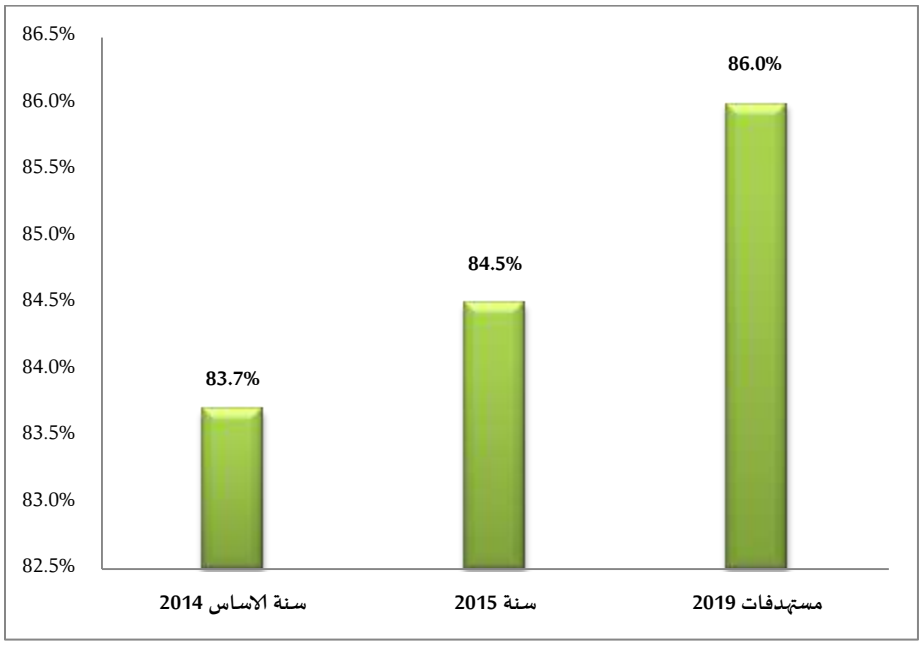

وبالنسبة لمعدلات تسرب الطلبة في هذه المرحلة والذي يعرف **بعدد الطلبة المتسربين من المرحلة الأساسية (الخارجين من النظام التربوي الرسمي قبل إتمام الصف العاشر الأساسي)، في سنة معينة، معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع طلبة المرحلة الأساسية الملتحقين بتلك السنة**، فقد كان (0.90%) في العام 2014 ولكنه ارتفع الى (1.3%) في العام 2015.

الشكل (14): معدلات تسرب الطلبة في المرحلة الأساسية في فلسطين

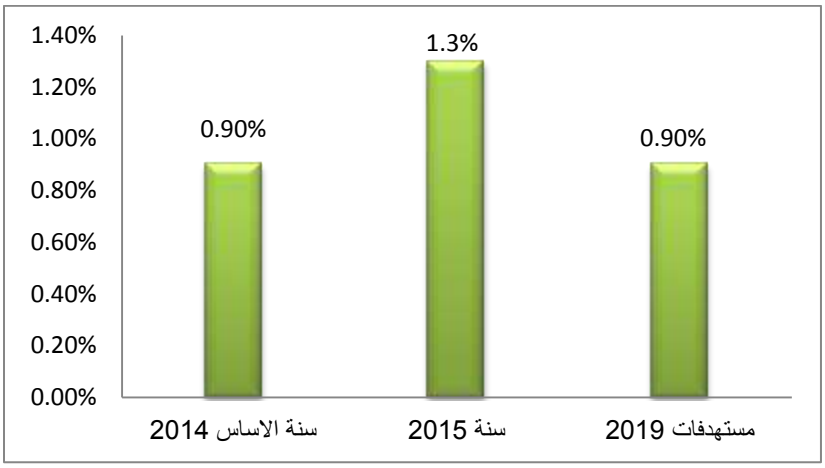

في حين بلغت نسبة التحاق الطلبة ذوي الاعاقة في التعليم (في المحافظات الشمالية وللمرحلتين الأساسية والثانوية (64.5%)،

ونسبة ملاءمة البناء المدرسي (غرف صفية وتخصصية ومرافق) وتحقيقه للمعايير (84.3%) في العام 2014 وارتفعت الى (84.5%) في العام 2015 كما هو موضح في الشكل (15) الآتي:

الشكل(15): درجة ملائمة البناء المدرسي وتحققيه للمعايير الأبنية

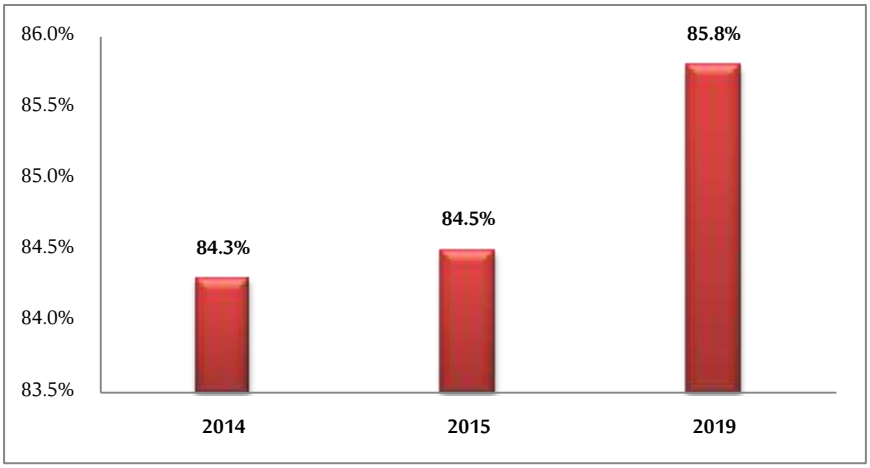

كما يتضح من نسب وقيم المؤشرات أعلاه أن هناك ارتفاعا ملحوظاً في مؤشرات هذا الهدف وتحقيقة للمستويات المطلوبة عالمياً، كما وتدل هذه النتائج على أن الطاقة الاستيعابية المتوافرة تقارب تلك المطلوبة من أجل تعميم التحاق السكان في سّن التعليم، وإلى زيادة مشاركة فئة السكان في سّن التعليم الأساسي في برامج التعليم في التعليم الأساسي و الثانوي على حدّ سواء.

- نوعية البناء المدرسي؛ ارتفعت درجة ملاءمة خدمة الأبنية المدرسية للمرحلة الأساسية وفق معايير البناء المدرسي (كالمساحة المخصصة لكل طالب في الصفوف والملاعب، وعدد الوحدات الصحية، والحالة الفيزيقية للغرف وغيرها) من 84.3% في 2014 إلى 84.5% في 015 ، ما يدل على أن عملية تحسين البناء المدرسي مبنية على رصد الاحتياجات وربطها بالأولويات رغم محدودية الموازنات.
- سيتم زيادة عدد الغرف الصفية وغير الصفية التي تنسجم مع المعايير الفيزيقية التربوية في المدارس الأساسية بمعدل (882) غرفة مع نهاية العام (2017). وصيانة الأبنية المدرسية القائمة بمعدل 5% سنوياً (بما يعادل 68 مبنى مدرسي) حتى نهاية العام 2017. سيساعد على انجاز ذلك: توفر المصادر المادية، وتوفر بعض الأراضي في بعض المناطق، وكذلك توفر قواعد البيانات حول الغرف الصفية، وهنا لا بد من استمرار التمويل، واستقطاب المانحين الخارجين والمحليين، واستئجار أو شراء أبنية جاهزة. ومما يعيق التقدم في هذا المجال: صعوبة الحصول على تراخيص البناء في مناطق ج والقدس، وتأخر وصول التمويل.
- العمل متواصل لزيادة نسبة الطلاب والطالبات ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة المدمجون في المدارس الأساسية الحكومية في الضفة الغربية من 1.30% إلى 1.35% من مجموع الطلبة بزيادة سنوية مقدارها (0.05 %). في نهاية العام 2017. سيساعد على ذلك: توفر الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، ومواءمة الأبنية، وتوفير الوسائل والكتب لتلك الفئة. ولذا لا بد من العمل على تطوير دبلوم متخصص لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة، واشراك القطاع الخاص من ذوي التخصص، ودمج احتياجاتهم ضمن خطة اللوازم ومطبعة الوزارة. إضافةً إلى ضرورة سن التشريعات اللازمة وبما يتناسب مع الوضع الفلسطيني، وزيادة قدرة المدارس على استيعاب عدد أكبر منهم، وكذلك تبني سياسة لتمكينهم ليكونوا منتجين اقتصادياً، وزيادة عددهم في مؤسسات التعليم العالي.
- ضمان الحماية والوصول الآمن لجميع الطلبة والمعلمين ذكوراً وإناثاً إلى مدارسهم في مناطق (ج) والقدس بالتعاون مع مؤسسات حقوق الإنسان الدولية في (93) مدرسة في نهاية العام 2017. سيساعد على انجاز ذلك: توفر طرق آمنة لوصول الطلبة والحافلات إلى معظم المدارس .إمكانية شراء أو استأجر حافلات للتوصيل الطلبة للمدارس وخاصة في المناطق المهمشة، ولا بد من العمل على اشراك كافة القطاعات ذات العلاقة وتحديداً في توفير المواصلات الآمنة للطلبة في أماكن التماس مع الاحتلال. ومما يعيق التقدم في هذا المجال: حواجز الاحتلال، الجدار الفاصل، الاقامة الجبرية والحبس المنزلي والتي تفرض على بعض الطلبة والمعلمين، المستوطنات القريبة من المدارس، منع الاحتلال شق الطرق في مناطق ج والقدس.

2. تحسين البيئة التعليمية التعلمية الآمنة و المحفزة و العادلة المتمركزة حول الطالب و الاحتياجات المجتمعية و التنموية.

1. كانت نتائج تحصيل الطلبة في الاختبارات الوطنية وخلال الفترة (2013-2015) كما يلي: للصف الرابع الأساسي: اللغة العربية (61.9%)، الرياضيات (34.5%)، العلوم العامة (41.3%). ونتائج تحصيل الطلبة في الاختبارات الموحدة للصف الرابع الأساسي كانت كما يلي: الرياضيات (48.1%)، اللغة العربية للسابع (59.9%)، الرياضيات للثامن (33.1%)، العلوم العامة للتاسع (48.1%) .

الشكل(16): تحصيل الطلبة في الاختبارات الموحدة للعام 2014 مقارنة بالمستهدفات للعام 2019

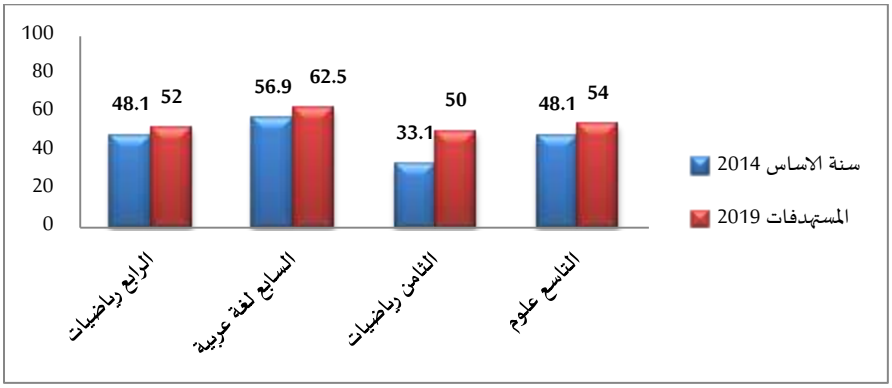

فيما كانت درجة امتلاك الطلبة للقيم الأخلاقية والاتجاهات الايجابية (57.6%) للصف الرابع و(59.7%) للصف الثامن ، وتعرف القيم **بأنها المبادئ والمعتقدات الأساسية والمثل العليا والمعايير ومواقف الحياة التي تكون بمثابة دليل عام يوجه السلوك، وهي النقطة المرجعية لصناعة القرار أو تقويم المعتقدات والأعمال** بينما تعرف الاتجاهات نحو التعليم **بأنها مجموعة من المكونات المعرفية والانفعالية والسلوكية التي تتصل باستجابة الفرد نحو قضية أو موضوع أو موقف (مرتبط بالتعليم) وكيفية حدوث الاستجابة من حيث القبول أو الرفض** شكل (17) و(18).

شكل(17): درجة امتلاك طلبة الصف الثامن للقيم الأخلاقية والاتجاهات

الشكل(18): درجة امتلاك طلبة الصف الثامن للقيم الأخلاقية والاتجاهات

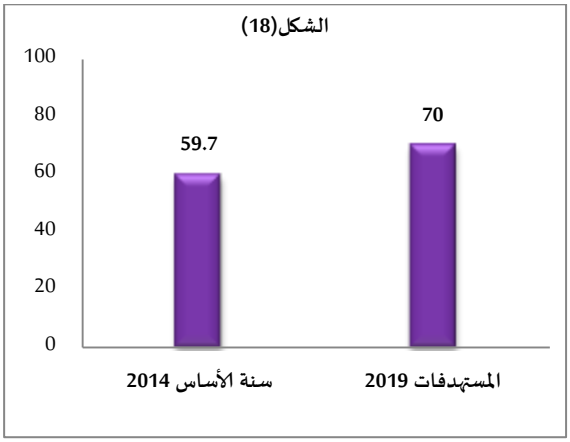

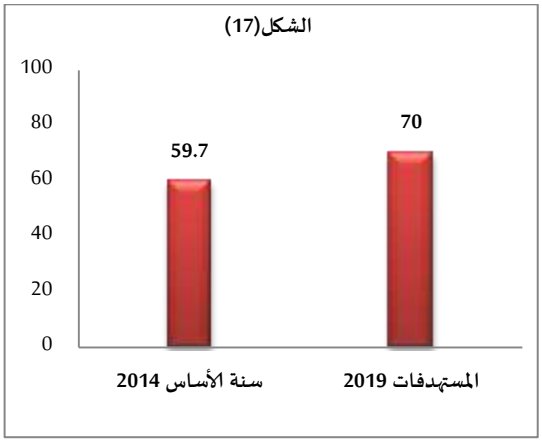

فيما يتعلق بدرجة امتلاك الطلبة لأنماط التفكير بأنواعه المختلفة(التفكير الابداعي، الناقد، التأملي، وفوق المعرفي) فقد كان (57%) للصف الرابع، (44.6%) للصف الثامن.شكل (15) و(16) ودرجة امتلاكهم للمهارات الحياتية المتمثلة في (الاتصال والتوصل، حل المشكلات،اتخاذ القرار، الثقة بالنفس، ومقاومة الضغوط) والتي تعرف بأنها مجموعة العمليات والإجراءات التي من خلالها يستطيع الفرد حل مشكلة أو مواجهة تحدي أو إدخال تعديلات في مجالات حياته فقد كانت (71.1%) للصف الرابع، و(60.9%) للصف الثامن.

الشكل(19): درجة امتلاك طلبة الصف الرابع لأنماط التفكير المختلفة لسنة الأساس 2014

الشكل(20): درجة امتلاك طلبة الصف الثامن لأنماط التفكير المختلفة لسنة الأساس 2014

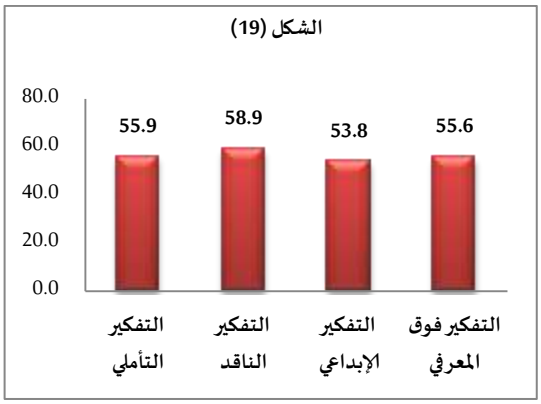

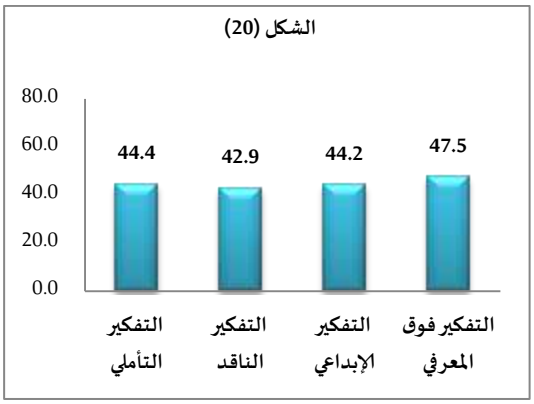

الشكل (21): درجة امتلاك طلبة الصف الرابع للمهارات الحياتية

الشكل (22): درجة امتلاك طلبة الصف الثامن للمهارات الحياتية

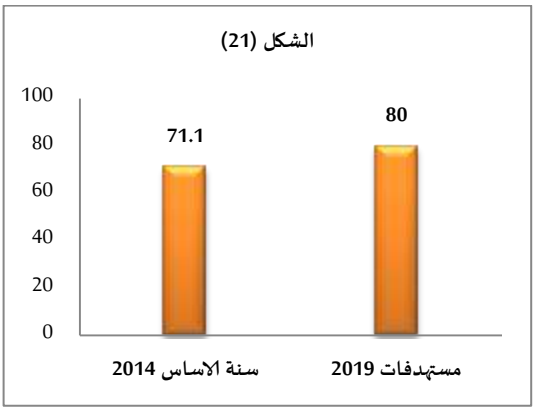

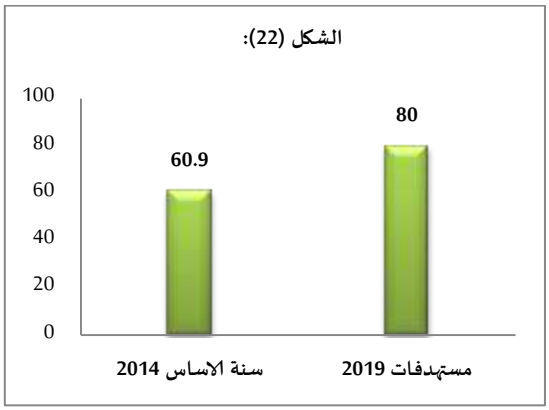

- التقويم الصفي وتقويم أداء الطالب: لم يصل ذلك لما هو مطلوب بسبب أن سياسة التقويم للصفوف (1-4) طرحت دون ايجاد آليات وطرق مع غياب التوعية المجتمعية للمعلمين والطلبة وأولياء الأمور، كما أن التقويم بالمشاريع طرح دون توضيح للغايات والآليات والأهداف، وعليه لا بد من تبني الوزارة لساسة واستراتيجية

واضحة للتقويم التربوي بأساليب لا تعتمد على العلامات والاختبارات كمقياس وحيد لتقويم الطالب، بل اعتماد مجالات أخرى (الاتجاهات، الأداء، المهارات الحياتية، السلوك، ...). تعرف الطالب على ما يعرفه وما يريد أن يعرفه، كيف يحصل الطالب على ما يعرفه، مسؤولية المتعلم عن تعلمه، في ظل توفر الوصول للمعرفة عبر الوسائط المتعددة، ما معنى وحدود المعرفة المطلوب من الطالب الوصول اليها، وكيف يوظفها في تعلم ما هو جديد وانتاج المعرفة؟.

- بلغت نسبة معلمي المرحلة الأساسية المؤهلين وفق إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم (44.2%)، ونسبة معلمي المرحلة الأساسية المتدربين ضمن برامج التطوير المهني (43.7%)، ودرجة ممارسة المعلم لمنحى التعليم المتمركز حول المتعلم (45.4%). كما ارتفعت نسبة المعلمين المؤهلين من 44.2% في عام 2014 إلى 56.6% في عام 2015، ويعود الارتفاع لأسباب عدة؛ أهمها: تعديل سياسة الوزارة في اختيار المعلمين الجدد المؤهلين، وقيام المعهد الوطني للتدريب التربوي بتأهيل معلمي الصفوف (1-4) والصفوف (5-10) واعتماد شهادة التأهيل التربوي رسمياً. وهنا لا بد من دراسة أثر البرامج ومدى انعكاسها على التعليم، توفير ومراجعة وتطوير المواد التدريبية، تفعيل التكنولوجيا وتوظيفها في التدريب، ايجاد نظام حوافز للمتميزين من المعلمين والطواقم التعليمية المساندة، اعتماد برنامج التطور المهني المستمر، والتأكد من مواءمة التدريب مع خطة الوزارة، تطوير المعايير المهنية الخاصة بالارشاد التربوي، واعداد دبلوم الارشاد المدرسي ودبلوم الاشراف الارشادي.

الشكل (23) نسبة معلمي المرحلة الاساسية المؤهلين وفق استراتيجية اعداد المعلمين وتأهيلهم

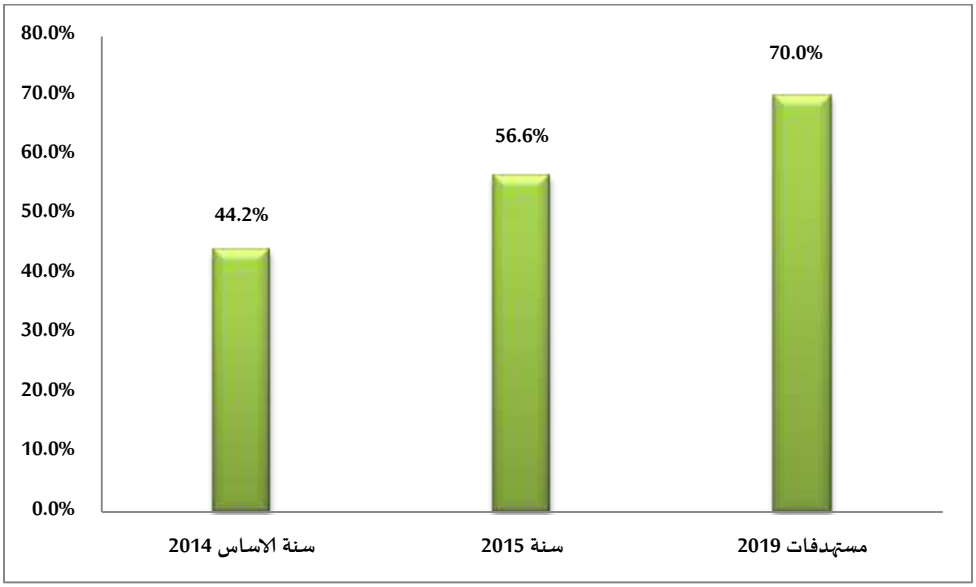

فيما يتعلق بنسبة معلمي المرحلة الأساسية المتدربين ضمن برامج التطوير المهني المستمر فقد بلغت (43.7%) في العام 2014 وارتفعت الى (45.6%) في العام 2015 .

شكل (24) : نسبة معلمي المرحلة الاساسية المتدربين ضمن برامج التطوير المهني المستمر

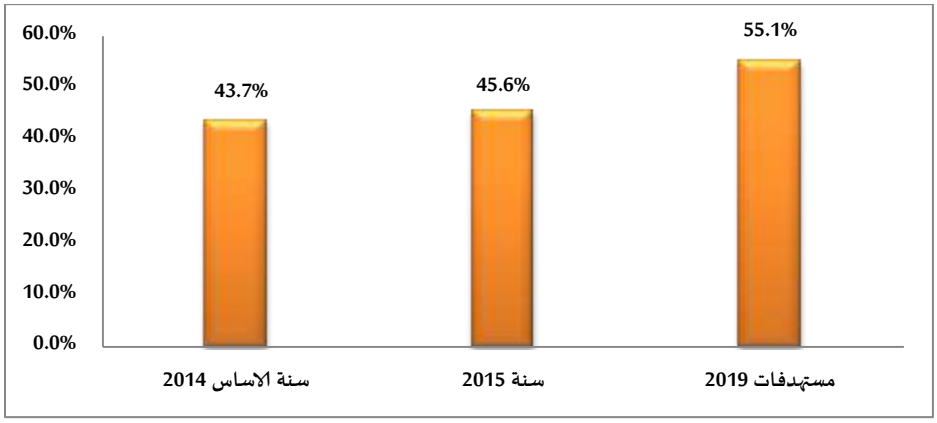

- بلغت درجة انخراط الطلبة النشط في الحصة الصفية (مبادرات الطلبة) (7%) في عام 2014 ارتفعت الى (12%) في عام2015 (الشكل 21) . وأظهرت النتائج أيضاً أن الوزن النسبي للزمن الفعلي للمعلم 72% من وقت الحصة بينما كان 24% للطالب و 4% لمواقف السكوت والحيرة، وهذا يعني أن معظم وقت الطالب 83% استجابة لما يطلبه المعلم.

شكل (25) : درجة انخراط الطلبة النشط في الحصة الصفية (الانخراط النشط)

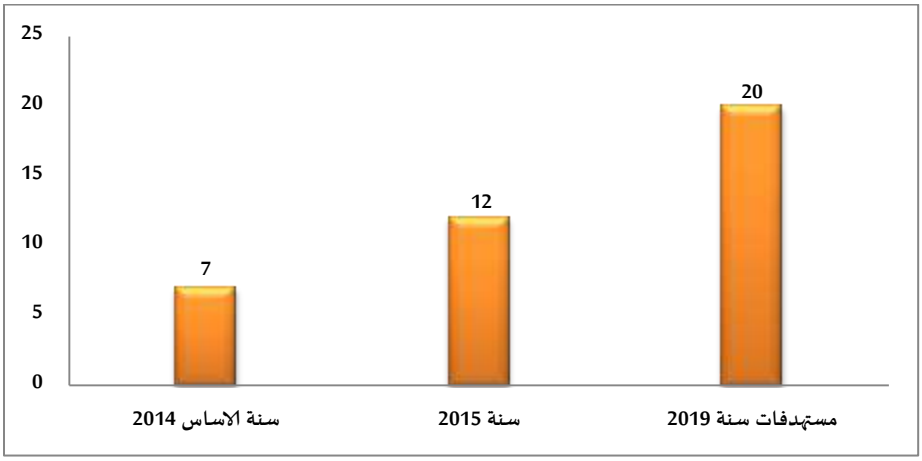

- اما فيما يتعلق بدرجة التنوع في أسئلة المعلم داخل الحصة الصفية وفق مهارات التفكير/ أسئلة التذكر والاستيعاب (65%) في عام 2014، ارتفعت إلى 66.8% في عام 2015، ودرجة التنوع في أسئلة المعلم داخل الحصة الصفية وفق مهارات التفكير/ اسئلة التطبيق واستخدام المعرفة (17%) في العام 2014 وانخفضت الى 16.4 % في العام 2015، ودرجة التنوع في أسئلة المعلم داخل الحصة الصفية وفق مهارات التفكير/ مستويات التفكير العليا (13%) لعام 2014 وفي عام 2015 بلغت 12.5%. الجدول (1) .وهذا يعود لأسباب عدة؛ أبرزها: ضعف كفايات المعلمين في بناء نماذج أسئلة مهارات عليا، أو القدرة على توظيفها أو تصنيفها وفق المستويات المختلفة.

الجدول(3): التوزيع النسبي للأسئلة التي يطرحها المعلمون في الحصص الصفية

تصنيف الأسئلة	سنة الأساس 2014			سنة 2015			مستهدفات العام 2019		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
أسئلة التذكر والاستيعاب	%66	%64	**%65**	%65.6	%67.7	**%66.8**	% 50	% 50	**% 50**
أسئلة التطبيق واستخدام المعرفة	%17	%16	**%17**	%18.4	%15.1	**%16.4**	% 20	% 20	**% 20**
أسئلة مستويات التفكير العليا	%12	%14	**%13**	%12.5	%12.6	**%12.5**	% 15	% 15	**% 15**
الأسئلة الوجدانية	%2	%2	**%2**	%1.6	%2.1	**%1.9**	% 8	% 8	**% 8**
مهارات ما وراء المعرفة	%3	%3	**%3**	%2.0	%2.6	**%2.3**	% 7	% 7	**% 7**

- كما بلغت درجة تحقيق المدارس لمعايير البيئة الصحية المدرسية المعززة للتعليم (60.9%) في العام 2014 وارتفعت الى (62.3) في العام 2015. الشكل (26). مع وجود فارق بين مدارس الذكور والإناث لصالح مدارس الإناث. ولزيادة النسبة يستوجب الاستمرار في تأهيل الطواقم، واستمرار التواصل الفعال مع المؤسسات الشريكة، إلا أن هناك العديد من المعيقات أبرزها: تفعيل دور الادارات لتحقيق المخرجات المتعلقة بمعايير البيئة الصحية، نقص التمويل لبعض المخرجات المهمة، النقص في عدد الموظفين الميدانيين في الادارة العامة للصحة، عدم تفريغ المنسق الصحي لمتابعة محاور الصحة المدرسية، ويمكن هنا العمل على دعم التفريغ لمنسق الصحة المدرسية، تعديل الاجراءات المالية لغرض سرعة انجاز العطاءات وتنفيذها، دخول الارشاد التربوي ضمن التشكيلات المدرسية، اعتماد مراكز الارشاد التربوي.

الشكل (26): درجة تحقيق المدارس لمعايير البيئة الصحية المعززة للتعليم

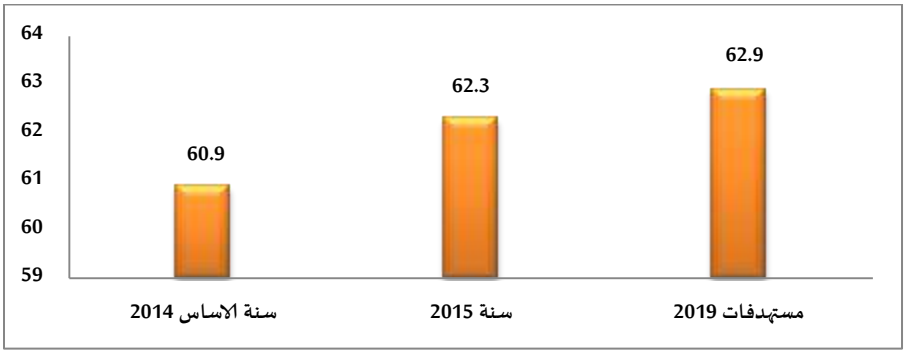

أظهرت النتائج في مجال توظيف التقنيات التربوية انخفاضاً في نسبة الحصص التي يتم فيها توظيف وسائل تعليمية، إذ كانت 30% في عام 2014 بينما في عام 2015 اصبحت 28.9% على النحو الآتي: (8.1% للوسائل

الرقمية، و22.2% للوسائل غير الرقمية، و11% للوسائل التخصصية). وبينت النتائج أيضا أن 78.2% من حصص التكنولوجيا تنفذ دون توظيف أيّة وسيلة تكنولوجية.

الشكل (27) نسبة الحصص الصفية التي يتم فيها استخدام وسائل تعليمية

وفيما يخص مختبر العلوم وأدواته؛ ارتفعت نسبة الطلبة الذين يستخدمون مخبر العلوم وأدواته من 32% لعام 2014 إلى 33.7% في عام 2015، ولكن لا زال المعلم يحتل النسبة الأكبر من الوقت العملي لإجراء التجارب على حساب وقت الطالب. علماً أنه تم العمل على زيادة استخدام التقنيات التربوية وتكنولوجيا التعلم من خلال تحديث 5% من مختبرات الحاسوب، وهنا لا بد من العمل على زيادة الشراكات لتحديث مختبرات الحاسوب بشكل أكبر، وكان من معيقات التقدم لهذا المؤشر: عدم جاهزية البيئة التعليمية، نقص الكفايات المهنية للمعلمين في مجال توظيف التكنولوجيا، فيتوجب على الوزارة تبني رفع كفايات المعلمين المهنية في مجال توظيف التكنولوجيا بشكل أوسع.

شكل (28) : نسبة الطلبة الذين يستخدمون مختبر العلوم وادواته

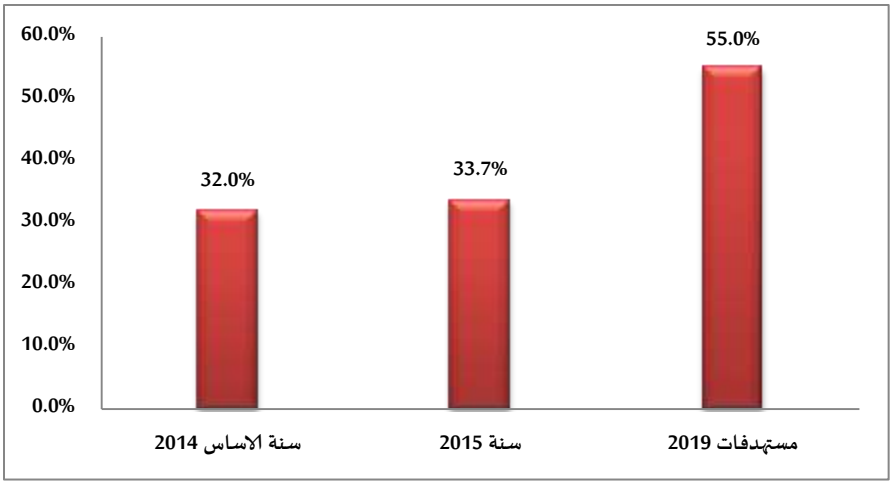

- فيما يخص العنف؛ انخفضت نسبة الطلبة الذين يتعرضون للعنف من (76.5%) في عام 2014 إلى (70.4%) في عام 2015، وشمل الانخفاض أنواع العنف كافة (الجسدي واللفظي وغيره)، وتبين أن برامج التوعية للطلبة والأهالي والمعلمين حول سياسة الحد من العنف أدت إلى إدراك الأهالي لحقوق أبنائهم، ما شجعهم على تقديم الشكاوى عند تعرض أبنائهم للعنف. كذلك كان هناك أثر واضح للتدريبات التخصصية للمرشدين التربويين في تعاملهم مع مشاكل الطلبة، وهنا لا بد من دراسة مدى فعالية هذه التدريبات وتأثيرها على الخدمة الارشادية المقدمة للطلبة.

الشكل (29) نسبة طلبة المرحلة الاساسية الذين يتعرضون للعنف في المدارس بأشكاله المختلفة

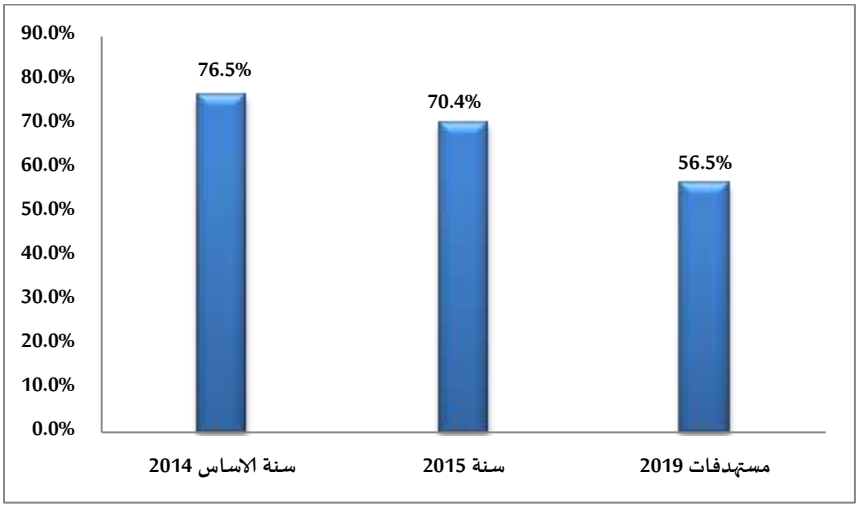

- انخفضت نسبة مشاركة الطلبة في الأنشطة اللاصفية من (93.6%) في عام 2014 إلى (86%) في عام 2015، وأبرز أسباب انخفاض تلك النسبة هو عدم انتظام العام الدراسي وإضراب المعلمين..

الشكل (30) : نسبة مشاركة الطلبة في الانشطة اللاصفية الداعمة التي تربط التعلم بواقع الحياة

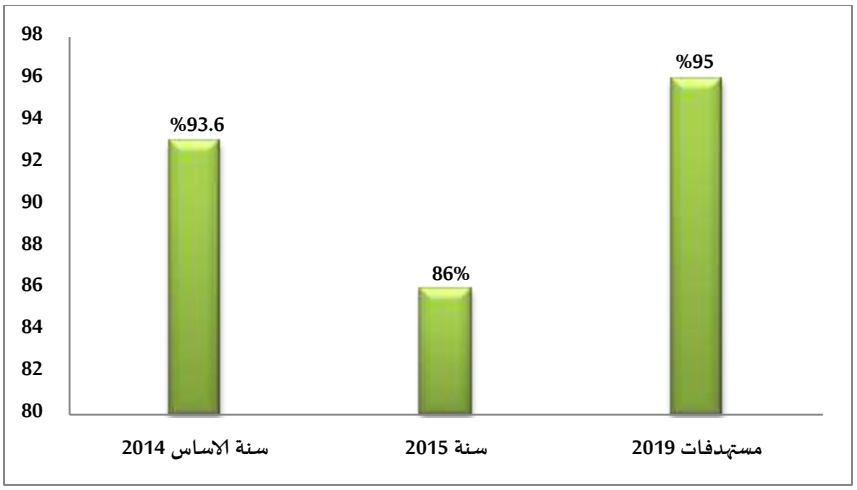

- بلغت درجة تمثل منهاج اللغة العربية للصف الرابع الاساسي لانماط المعرفة/ القيم (6.3%)، ولأنماط المعرفة/الحقائق (10.7%)، ولأنماط المعرفة/المفاهيم (37.2%)، ولأنماط المعرفة/التعليمات (45.8%)، وبلغت درجة تمثل منهاج العلوم للصف الرابع الاساسي لانماط المعرفة/القيم (0.6%)، ولأنماط المعرفة/الحقائق (46.9%)، ولأنماط المعرفة/المفاهيم (47.1%)، ولأنماط المعرفة/التعليمات (5.4%)، وبلغت درجة تمثل منهاج الرياضيات للصف الرابع الاساسي لانماط المعرفة/القيم (1.3%)، ولأنماط المعرفة/الحقائق (9.9%)، ولأنماط المعرفة/المفاهيم (74%)، ولأنماط المعرفة/التعليمات (14.8%).

الشكل(31): درجة تمثل محتوى مناهج اللغة العربية والرياضيات والعلوم للصف الرابع الأساسي لأنماط المعرفة

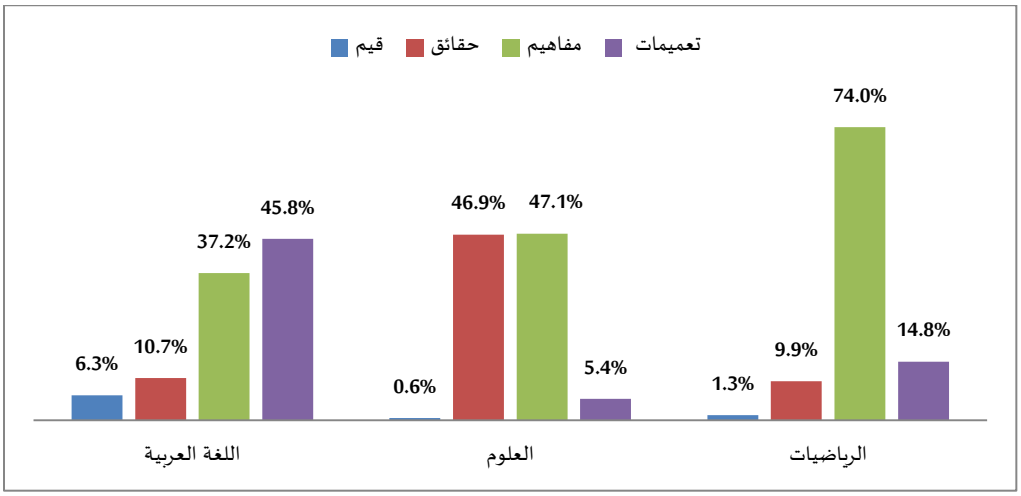

وبلغت درجة تمثل منهاج اللغة العربية (مطالعة ونصوص) للصف العاشر الاساسي لانماط المعرفة/ القيم (28.6%)، ولأنماط المعرفة/الحقائق (40.5%)، ولأنماط المعرفة/المفاهيم (29.4%)، ولأنماط المعرفة/التعليمات (1.6%)، وللعلوم اللغوية كانت لأنماط المعرفة/القيم (24%)، ولأنماط المعرفة/الحقائق (26%)، ولأنماط المعرفة/المفاهيم (18.6%)، ولأنماط المعرفة/التعليمات (31.2%)، وبلغت درجة تمثل منهاج الرياضيات للصف العاشر الأساسي لانماط المعرفة/ القيم (0.0%)، ولأنماط المعرفة/الحقائق (37%)، ولأنماط المعرفة/المفاهيم (46.9%)، ولأنماط المعرفة/التعليمات (16.1%)، وبلغت درجة تمثل منهاج العلوم/ فيزياء للصف العاشر الأساسي لانماط المعرفة/القيم (0.0%)، ولأنماط المعرفة/الحقائق (45.5%)، ولأنماط المعرفة/المفاهيم (33.5%)، ولأنماط المعرفة/التعليمات (21%)، وبلغت درجة تمثل منهاج العلوم/كيمياء للصف العاشر الأساسي لانماط المعرفة/القيم (2.0%)، ولأنماط المعرفة/الحقائق (69%)، ولأنماط المعرفة/المفاهيم (22%)، ولأنماط المعرفة/التعليمات (7%)، وبلغت درجة تمثل منهاج العلوم/ العلوم الحياتية للصف العاشر الأساسي لانماط المعرفة/القيم (3.0%)، ولأنماط المعرفة/الحقائق (74%)، ولأنماط المعرفة/المفاهيم (21%)، ولأنماط المعرفة/التعليمات (2%).

الشكل (32): درجة تمثل محتوى مناهج اللغة العربية والرياضيات والعلوم للصف العاشر الأساسي لأنماط المعرفة

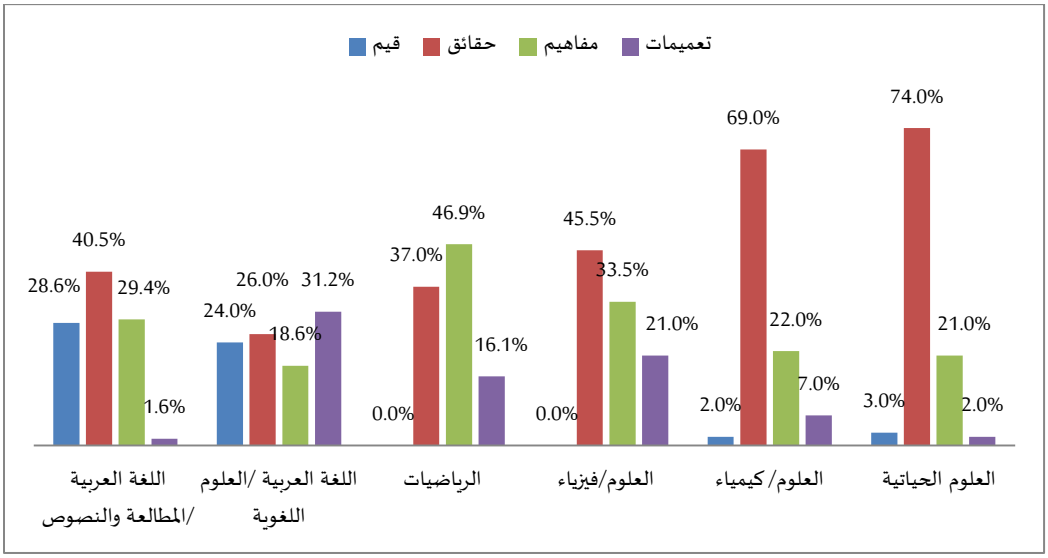

وبلغت درجة تمثل منهاج اللغة العربية للصف الرابع الأساسي لآليات التقويم الاصيل (26.3%)، ومنهاج العلوم (55.9%)، ومنهاج الرياضيات (51.2%)، ومنهاج اللغة العربية (مطالعة ونصوص) للصف العاشر الأساسي (37.5%)، وللعلوم اللغوية (47.6%)، ومنهاج الرياضيات للعاشر الأساسي (38.1%)، والعلوم/فيزياء (30%)، والعلوم/كيمياء (33%)، والعلوم/العلوم الحياتية (31%). يتضح من خلال قيم المؤشرات أعلاه أن نوعية التعليم الفلسطيني بحاجة إلى مزيد من الجهود والعمل الجاد إذ إن معظم المؤشرات النوعية حققت درجات دون المستوى المطلوب.

الشكل (33): درجة تمثل مناهج اللغة العربية والرياضيات والعلوم للصف الرابع الأساسي لآليات التقويم الأصيل

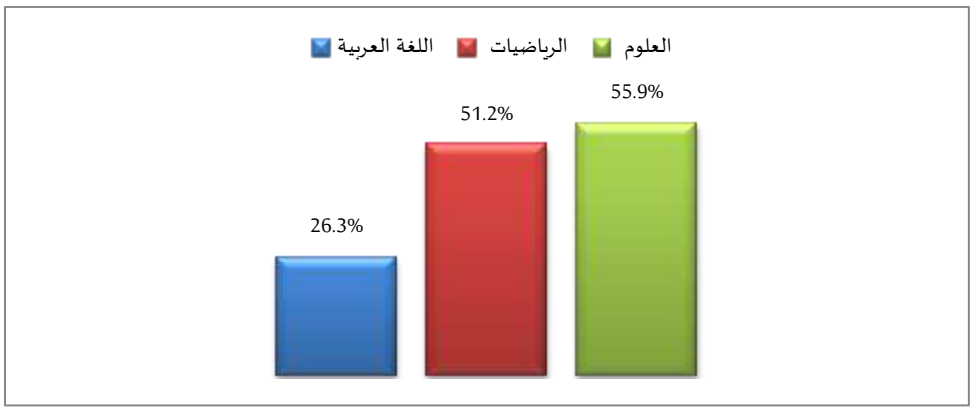

- تقدم مؤشر تعميم وتعزيز برنامج المبادرات الايجابية والريادة و الإبداع العلمي للعاملين بمهنة التعليم وللطلبة ذكورا و إناثا، من خلال دعم الوزارة لهذه المبادرات، تخصيص مبالغ مالية لها، جهود العاملين في الوزارة لانجاح تلك المبادرات، ولنمو هذا المؤشر لا بد من توفير المصادر المالية، ومأسسة ادارة هذه المبادرات وادخالها ضمن العمليةالتعليمية التعلمية، تسهيل كافة الاجراءات الادارية والمالية المتعلقة بها، اشراك الجامعات الفلسطينية والقطاع الخاص بتطبيقها.

- تم تطوير مناهج الصفوف (4-1) بقرار من الوزارة وبتوفير لجان لوضع الخطوط العريضة للمنهاج من خلال الخبراء المحليين والدعم الفني من اليابان، ساعد على تطوير المنهاج القناعة بضرورة التخلي تدريجياً عن فكرة وحدانية الكتاب المدرسي، خاصة في ظل توفر المعرفة وتجددها وسهولة الوصول للمعلومات، ولتطوير بقية المناهج لا بد من العمل على ايجاد فرق مدربة على قواعد تأليف الكتب كجزء من المنهاج وتشمل المحتوى والاخراج الفني، عدم حصر المنهاج بالكتاب المدرسي، بل تسخير البيئة المدرسية لجعل تنفيذ المنهاج ممكناً، اعطاء المعلم حرية في تنفيذ المنهاج مع ضرورة المتابعة والمساءلة من قبل المدير والمشرف التربوي.

2. **توجهات الوزارة نحو فصل المراحل التعليمية في المدارس، حيث بلغت نسبة المدارس التي تم فصلها تبعا للمرحلة الدراسية وذلك وفقا لإستراتيجية فصل طلاب المرحلة الأساسية عن الثانوية (31%)، علماً أن عملية الفصل ليست عملية سهلة لأن من المؤكد أنها تواجه تحديات وصعوبات نجمل أبرزها في:**

- <u>تحديات تربوية</u>: زيادة المسافة التي يمشيها الطلبة التي قد تؤثر سلبيا على نوعية التعليم في بعض الحالات أو تزيد من التسرب من المدارس، أو يمكن أن تساهم العملية في زيادة هدر الموارد المادية التربوية والبشرية سواء في البيئة الفيزيقية أو البشرية حيث يمكن أن تقود عملية الفصل إلى وجود غرف فارغة زائدة عن الحاجة أو إلى نقص بعض الاحتياجات في بعض المدارس.
- <u>تحديات اقتصادية</u>: زيادة المسافة التي يمشيها الطلبة الناتجة عن عملية الفصل قد تساهم في زيادة أجور المواصلات للطلبة، علاوة على ارتفاع التكلفة المادية التطويرية والتشغيلية الناتجة عن الزيادة في الاحتياجات من الأبنية المدرسية والكوادر البشرية والخدماتية خلال عن عملية الفصل.
- <u>تحديات اجتماعية</u>: كرفض الأهالي نقل أبنائهم من مدرسة لأخرى في حالات بسبب زيادة المسافة بين المدرسة والبيت، أو لارتفاع التكلفة المادية عليهم، كما أن تنوع تركيبة التجمعات الجغرافية للمجتمع الفلسطيني (مدينة، وقرية، ومخيم، وتجمعات بدوية) قد تصعب عملية الفصل للمدارس ففي بعض المجتمعات الريفية قد لا تفي أعداد الطلبة باحتياجات الفصل، أو أن عدم توافر أرض في أماكن مناسبة تنسجم مع مناطق الاستجلاب للسكان، ووجود ثقافة عدم الاختلاط حتى في المراحل الأساسية.
- <u>تحديات سياسية (تتعلق بالاحتلال)</u>: كعدم السماح بالبناء في مناطق "ج" والقدس الشرقية، ووجود جدار الفصل العنصري والبوابات، وصعوبة تنقل الطلبة والمعلمين في بعض المناطق القريبة من المستوطنات والمهددة بالمصادرة، وعدم السماح بتطوير أو إضافة أي غرفة إسمنتية أو غيرها في المناطق المهددة بالمصادرة.

<u>ثالثاً: أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم في التعليم الأساسي:</u>

1. خصوصية القدس وقطاع غزة والأغوار والمناطق حول الجدار، والإجراءات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي، فيما يتعلق بإنشاء مدارس جديدة في تلك المناطق.

2. أن التبرع بالأراضي يتم من المجتمع المحلي او البلديات، ولا يتم شراؤها حسب حاجة المناطق والجذب السكاني، ما يؤثر سلباً على توزيع المدارس جغرافياً حسب الكثافة السكانية والاحتياجات.
3. مواءمة المدارس القائمة للمعايير الدولية للأبنية المدرسية، فأن أكثر من 50% من المدارس بحاجة إلى استبدال.
4. مواءمة المدارس القائمة والمستأجرة لاحتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
5. غياب السياسات المتعلقة بجنس المدرسة (ذكور، إناث، مختلطة)، وآلية توزيع ذلك.
6. مستويات المدارس غير منتظمة.
7. التعليم المسائي في غزة ونظام الفترات.
8. عزوف الذكور عن مهنة التعليم، وخاصة في تخصصات معينة كاللغة العربية والعلوم والرياضيات، مع أن الظاهرة هي عالمية، ولكن الخصوصية الثقافية تحتم تشجيع الذكور على الالتحاق بمهنة التعليم.
9. الأوضاع الوظيفية المحدودة للمعلمين، ومن أهم المؤشرات على ذلك تراجع دافعية المعلمين نحو مهنة التعليم، وزيادة عدد الراغبين في ترك مهنة التعليم في حالة توفر فرص عمل أخرى، وتزايد معدلات الاحتراق الوظيفي (الشعور بالإجهاد والإحباط وعدم الرضا والرغبة في العمل). وتأثير ذلك على أداء المعلمين، وتزايد أعداد العاملين من المعلمين في مهن أخرى بعد الدوام المدرسي، وبخاصة من الذكور لتأمين متطلبات الحياة الأساسية.
10. تأهيل جميع المعلمين تربويا، فما يقرب 50% من المعلمين بحاجة إلى تأهيل تربوي، بمعنى أن ليس لديهم مؤهل تربوي.
11. استقطاب أفضل الخريجين لمهنة التعليم.
12. تأنيث التعليم (أعضاء الهيئة التعليمية من الإناث) وعزوف الذكور عن التعليم.
13. تزايد معدلات العنف المدرسي بين الطلبة، وبين الطلبة والمعلمين.
14. نظام الاشراف التربوي الحالي بمنظومته المعمول بها حالياً.
15. تضارب برامج التدريب للمعلمين وتداخلها، وغياب أثر الكثير منها على أداء المعلمين وتبعيتها لجهات متعددة داخل الوزارة.
16. ازدحام جدول أعمال المعلمين بالمهام الإدارية والأعمال الورقية التي غالباً لا يتابعها أحد، إضافة إلى تزاحم المشاريع التطويرية من المؤسسات الدولية والمحلية.
17. كثرة المباحث الدراسية، وبخاصة في المرحلة الأساسية الدنيا.
18. تعدد المفاهيم المطروحة والمواضيع الدراسية دون التركيز على الاتقان لأي منها، كل حسب قدراته.
19. الفجوة ما بين المنهاج المقصود والمنهاج المنفذ واهمال المنهاج الخفي.
20. التعلم متمركز حول الكتاب المدرسي والتحفيظ والتلقين الموجه نحو الامتحانات.
21. غياب السياق الحياتي في المحتوى التعليمي، والتركيز على مهارات القرن الحادي والعشرين.
22. غياب التوظيف الأمثل للتكنولوجيا في التعلم بشكل هادف، واقتصارها على تكرار ما ورد في الكتاب المدرسي.

23. غياب بنية قانونية تشرع توظيف التكنولوجيا في التعلم.
24. ضعف البنية التحتية في المدارس الفلسطينية.
25. كثرة المشاريع التي تستهدف التكنولوجيا في التعليم، وغياب التنسيق فيما بينها.
26. الأميّة الحاسوبية عند نسبة من المعلمين ومديري المدارس.
27. ضعف جاهزية البيئة التربوية للتوظيف الأمثل للتكنولوجيا في التعليم.

رابعاً: ومن المقترحات التي يمكن العمل عليها لتجاوز المعيقات سالفة الذكر والنهوض بواقع قطاع التعليم الأساسي ما يلي:

1 - العمل على تنفيذ سياسة استملاك الابنية المستأجرة.
2 - الضغط لتوفير مصادر تمويل لشراء ابنية وتحويلها الى ابنية مدرسية في القدس الشريف.
3 - تطوير وتنفيذ سياسة تدفئة المدارس القائمة في مجموعة من محافظات الوطن.
4 - توفير مواصلات امنة للطلبة في أمكان التماس والخطيرة.
5 - التركيز على أن تكون مدارسنا خضراء وتتوافق مع احتياجات الطلبة من ذوي الاعاقات والاحتياجات الخاصة في جميع مرافقها.
6 - بناء سياسات للمحافظة على البيئة وحمايتها وتطوير إجراءات لتحقيقها.
7 - وضع استراتيجية وطنية حول توظيف التكنولوجيا في التعليم.
8 - وضع استراتيجية وطنية للتقويم التربوي.
9 - اعتماد دبلوم الارشاد المدرسي كمتطلب اساسي لمتقدمي وظيفة المرشد التربوي في المدرسة.
10 -تطوير خطة برنامج التربية العملية ليكون أساس في اعتماد برنامج التربية لدى هيئة الاعتماد والجودة.
11 -العمل على تطوير وثيقة للكفايات التعليمية للطلبة في المباحث الرئيسة.
12 -تطوير ورقة مفاهيمية حول مهارات القراءة والكتابة والحساب وأخرى لمهارات الحياة للصفوف الأساسية.
13 -تطوير استراتيجية لتحسين التربية الرياضية في المدارس الفلسطينية.
14 -سياسة فتح المدارس بعد الدوام المدرسي، من خلال تنفيذ برامج نوعية بعد الدوام المدرسي تزيد من فعالية الانشطة وتواصل المجتمع والاهالي وكسر نمط العلاقة مع المعلمين والطلبة
15 -سياسة دمج فاعل للمجتمع المحلي في نشاطات المدارس لضمان تحقيق تكلمل في الرسائل الصحية التي تبث في المدارس والتي يتعرض لها الطالب في بيته ومجتمعه.
16 -اضافة الاجهزة و الادوات الحديثة مثل interactive projectors في المدارس من أجل تغيير نمط التعليم نحو التعليم النوعي بطرق جديدة.

17 -إضافة نشاطات لها علاقة بتنمية قدرة الاطفال على التفكير العلمي و الادوات اللازمة لما لها اثر على المدى البعيد في طريقة تفكير الاطفال بشكل علمي.

18 -تخصيص 100 مركز للارشاد التربوي سنوياً، حيث يقدم المرشدون من خلالها خدمات ارشادية تهدف الى تعزيز الصحة النفسية للطلبة ويؤدي ذلك الى توفر بيئة محفزة للتعليم للطلبة.

19 -تطوير نظام للإشراف التربوي التطويري في المدارس والتركيز على تحسين الممارسات الصفية داخل الصف.

20 -بناء نظام متابعة وتقييم للمدارس بالتعاون بين الإدارات العامة ذات العلاقة.

21 -بناء سياسات للمحافظة على البيئة وحمايتها وتطوير إجراءات لتحقيقها.

22 -سياسة جديدة للتقويم التربوي الذي يجعل التقويم جزء من عملية التعليم والتعلم، للتخلص من ضغوطات التقويم المدرسي القائم على الحفظ والتلقين البعيد عن التقويم الأصيل.

23 -الاهتمام بالتربية الرياضة والتربية الفنية وتطوير استراتيجيات تفعيلهما في المدرسة وبالذات في المراحل الأساسية الدنيا وللجنسين.

24 -دمج المفاهيم البيئية في المناهج.

25 -دراسات للكتب المدرسية من حيث ملاءمتها للنوع الاجتماعي أو تعزيزها لمفاهيم حماية البيئة أو المهارات الحياتية....

26 -تبني برامج لتعزيز الطلبة وتوجيههم نحو التعليم العلمي والتعليم المهني في المدارس.

27 -التوسع في دمج التعليم المهني بالتعليم العام للصفوف 7-9 في جميع المدارس من خلال منحى التعريض. ومن أجل ربط ما يتعلمه الطالب بالحياة العملية، وتشجيع الطلبة على الالتحاق في المسار المهني.

خامساً: إيضاح طبيعة معوقات تسبب الاحتلال بها وأثرها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية (قطاع التعليم الأساسي وبقية قطاعات التعليم الأخرى).

1. صعوبة الوصول إلى المدارس، والخروج منها وتحديدا المدارس المهمشة بسبب الاحتلال حد من تقديم الخدمات الصحية انوعية وتحويل الحالات المختلفة للمراكز المختصة وبالتالي حدوث المضاعفات الصحية التي اثرت على ادائهم الاكاديمي.
2. عدم تحقيق الوصول الآمن وحماية الطلبة من الانتهاكات(اعتقالات،اصابات ،وفيات) اثرت على الجانب الوجداني والصحي وبالتالي التحصيل الاكاديمي لدى الطلبة.
3. قيود على المقررات الدراسية تتعلق بتعزيز الهوية الفلسطينية.
4. معيقات في استخدام المقررات في مناطق القدس.
5. عدم توفر قطع أراض في القدس لإقامة الماني والمرافق التعليمية عليها.
6. اجراءات الاحتلال في منح التراخيص ومحدودية العمل داخل مدينة القدس
7. منع الاحتلال شق الطرق في مناطق س والقدس.

8. قلة إمكانات البيئة التعليمية في المدارس والصفوف في القدس والمناطق "ج" ومنع الاحتلال وزارة التربية من العمل على تطويرها .

ثالثاً: قطاع التعليم العام / الثانوي: جميع الإصلاحات الرئيسة وبرامج الدعم المذكورة في التعليم الأساسي (وخاصة المناهج الدراسية والإشراف وإعادة هيكلة المدرسة) تنطبق أيضا على التعليم الثانوي. وتهدف الوزارة إلى استئناف جهودها في إصلاح نظام التوجيهي (امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة) باعتره جزءا لا يتجزأ من إصلاحات العامة في المنهاج الدراسي والتقويم. كما أن تصميم سياسات ذات فاعلية عالية والتي تعنى بمعالجة نسب التسرب العالية نسبيا يعتبر تحديا رئيسا وهاما. أحدى المستهدفات الرئيسة لاستراتيجية قطاع التعليم 2017-2022، والتي تشمل أهدافا عدّة في التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، هي دمج وموائمة تامة بين المنهاج والتقويم وتأهيل المعلمين.

أولاً: المؤشرات الخاصة بقطاع التعليم الثانوي وفق الغايات للاعوام (2013-2015):

أ. **من أهم تلك المؤشرات: ضمان فرص الالتحاق الآمن و العادل للتعليم للجميع بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة (تحقيق المستويات العالمية في الالتحاق):**

- بلغ معدل الالتحاق الصافي المعدل (67.97%) ، علماً أن نسبة القيد الصافي المعدل في التعليم الثانوي انخفضت من (79.9%) عام 2010/2009 - للذكور (72.0%) وللإناث (88.1%) - إلى (68.2%) عام 2014/2013 وبلغت النسبة للذكور (59.3%) وللإناث (77.4%).

الشكل (34) : معدل الالتحاق الصافي المعدل في المرحلة الثانوية في فلسطين

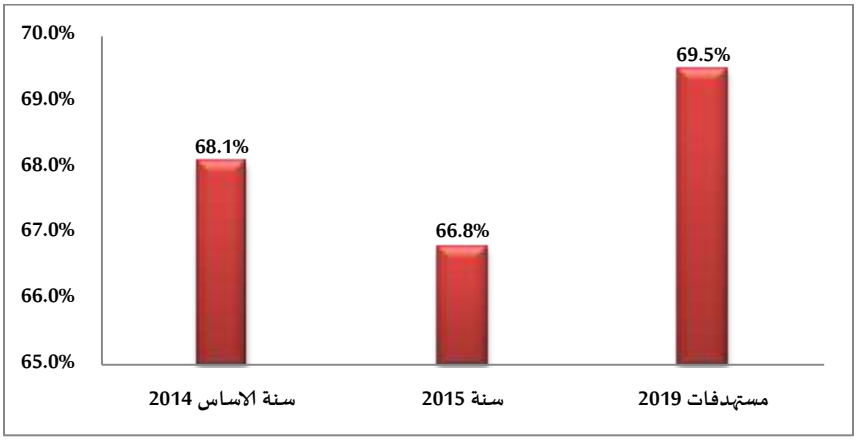

وبلغ معدل الالتحاق الصافي - **وهو عبارة عن مجموع عدد الطلبة في المرحلة الثانوية (الصفوف11-12) ممّن هم في سن الالتحاق الرسمي لهذه المرحلة (16-17 سنة)، معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع السكان ممّن هم في السّن الرسمي للالتحاق بتلك المرحلة (16-17 سنة)** - خلال الفترة (2013-2015) (NER) (63.9%)، علماً أن معدل الالتحاق الصافي انخفض من 62.7% في عام 2014 إلى 61.1% في عام 2015.

شكل (35) : معدل الالتحاق الصافي (NER) في المرحلة الثانوية في فلسطين

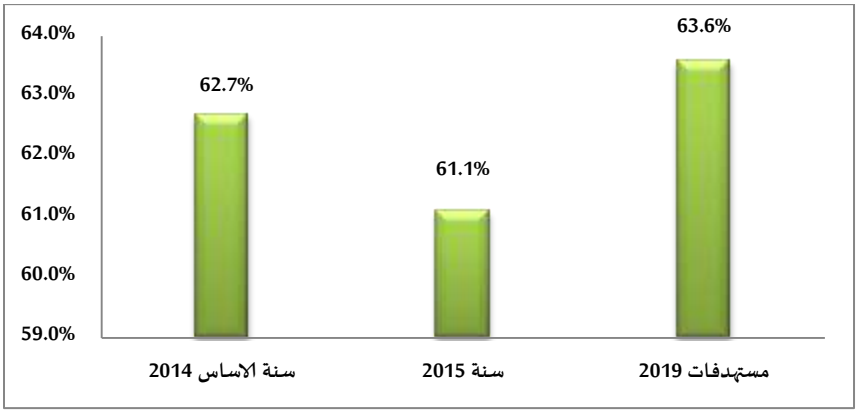

وانخفاض معدل الالتحاق الإجمالي من 70.5% إلى 69.2%، وانخفاض معدل الالتحاق الصافي المعدل من 68.1% إلى 66.8%، خلال العامين (2014-2015).

شكل (36) : معدل الالتحاق الإجمالي (GER) في المرحلة الثانوية في فلسطين

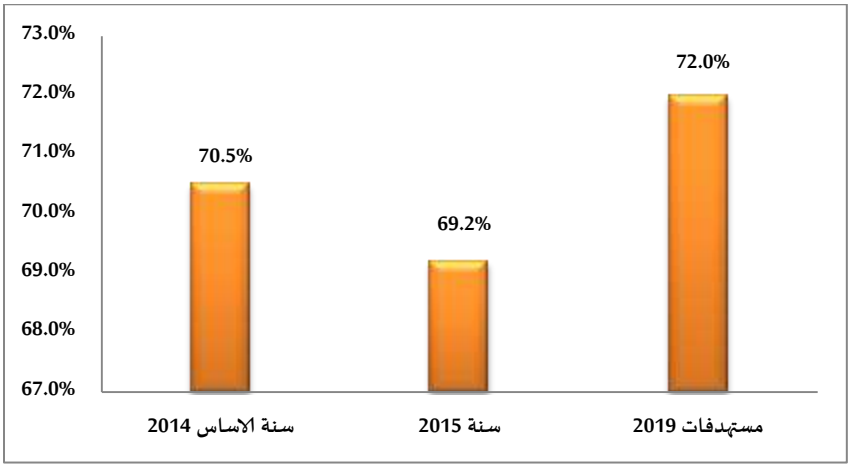

- وارتفع معدل الالتحاق الاجمالي (GER) (71.06%) في العام 2004-2005 ليصل إلى (73.5%) للعام 2012-2013، وكان معدل القيد الإجمالي للإناث أكبر مقارنة بالذكور في التعليم الثانوي العام، وتناقص معدل الالتحاق الإجمالي للالتحاق في التعليم الثانوي من 2008 ولغاية 2013، وبلغ معدل الانتقال من المرحلة الأساسية إلى المرحلة الثانوية (88.83%)، ساعد على ذلك: وجود رؤية وفلسفة واضحة ضمن خطة الوزارة، وتوفر الكادر البشري والتمويل الكافي، وتوافر البنية التحتية من مدارس وأثاث وصيانة ومرافق مختلفة (ملاعب، مكتبات، شبكة الإنترنت....)، بينما كان معدل التسرب في هذه المرحلة (3.57%)، علماً أن معدلات تسرب الطلبة في المرحلة الثانوية انخفضت من 3.7% في عام 2014 إلى 1.96% في عام 2015. الشكل (33) حيث يعرف بأنه **النسبة المئوية لعدد الطلبة المترفعين والملتحقين للصف الأول ثانوي (كافة الفروع) في العام الدراسي(n) من عدد طلبة الصف العاشر الأساسي من العام الدراسي (n-1).** ساعد على ذلك: وجود رؤية وفلسفة

واضحة ضمن خطة الوزارة، وتوفر الكادر البشري والتمويل الكافي، وتوافر البنية التحتية من مدارس وأثاث وصيانة ومرافق مختلفة (ملاعب، مكتبات، شبكة الإنترنت....)

شكل (37) : معدل الانتقال من المرحلة الأساسية إلى المرحلة الثانوية

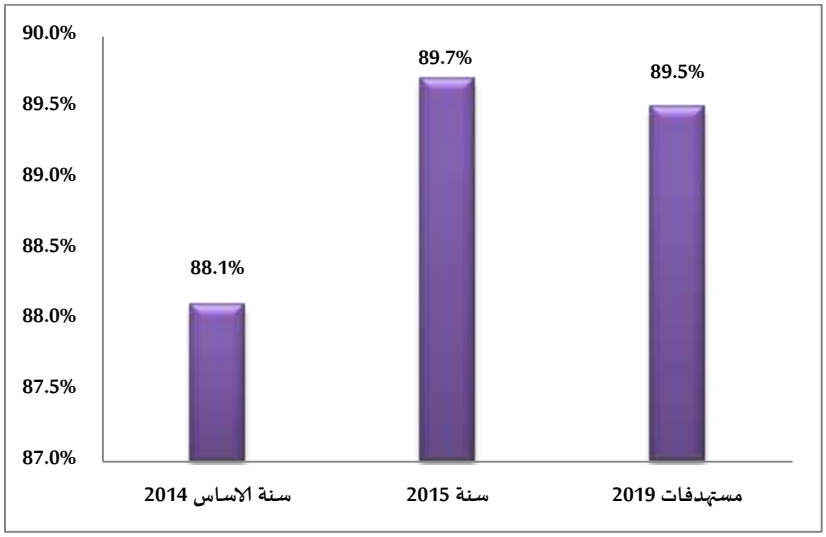

وفيما يتعلق بالتسرب فقد كان معدل التسرب في هذه المرحلة (3.7%) في العام 2014 ، علماً أن معدلات تسرب الطلبة في المرحلة الثانوية انخفضت إلى 1.96% في عام 2015 .

شكل (38): معدلات تسرب الطلبة في المرحلة الثانوية في فلسطين

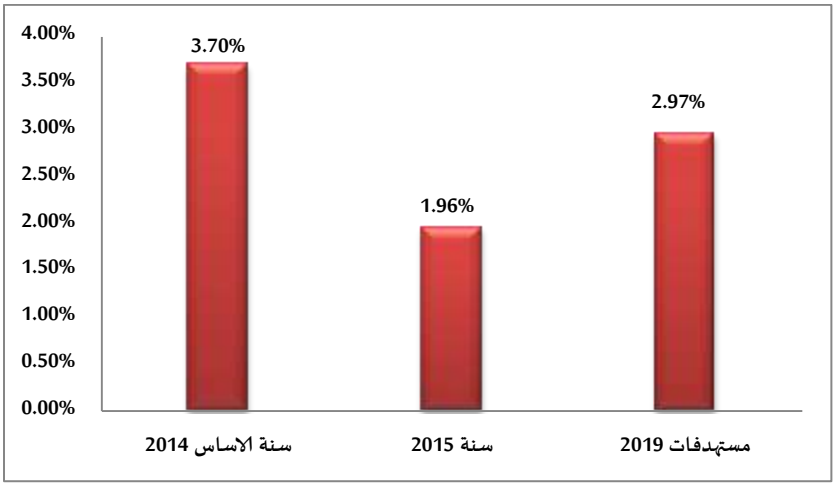

- ونسبة ملاءمة البناء المدرسي (غرف صفية وتخصصية ومرافق) وتحقيقه للمعايير (83.9%). علماً أن درجة ملاءمة الأبنية المدرسية الثانوية ارتفعت من 83.4 إلى 84.2 خلال العامين (2014-2015)، وهذا يدل على أن عملية تحسين البناء المدرسي مبنية على رصد الاحتياجات، و مرتبطة بالأولويات مع محدودية الموازنات.

الشكل (39): درجة ملاءمة الأبنية المدرسية للمرحلة الثانوية

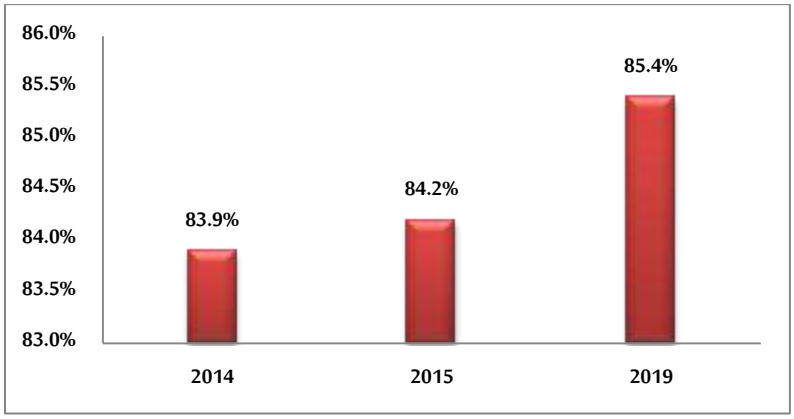

وبلغت نسبة المدارس التي تم فصلها تبعاً لاستراتيجية فصل طلاب المرحلة الاساسية عن الثانوية (15%)، كما يتضح من نسب وقيم المؤشرات أعلاه أن هناك ارتفاعا ملحوظاً في مؤشرات هذا الهدف وتحقيقة للمستويات المطلوبة عالمياً، كما وتدل هذه النتائج على أن الطاقة الاستيعابية المتوافرة لا زالت بعيدة عن تلك المطلوبة من أجل تعميم التحاق السكان في سّن التعليم، وإلى أن أكثر من ثلث فئة السكان في سّن التعليم الأساسي لا تشارك في التعليم سواء في التعليم الأساسي أو الثانوي.

ب. تحسين البيئة التعليمية التعلمية الآمنة و المحفزة و العادلة المتمركزة حول الطالب و الاحتياجات المجتمعية و التنموية.

- بلغت نسبة طلبة المرحلة الثانوية وفق الفرع الأكاديمي والمهني المتقدمين لامتحان شهادة الثانوية العامة /الفرع الادبي (70.5%)، وللفرع العلمي (19.7%)، وللتجاري (4.2%)، وللزراعي (0.16%)، وللصناعي (1%)، وللفندقي (0.05%)، وللاقتصاد المنزلي (0.05%)، وللفرع الشرعي (4.7%)، فيما بلغت نسبة امتلاك الطلبة للقيم الأخلاقية والاتجاهات الايجابية (57.9%)، ولأنماط التفكير المختلفة (48.6%)، وللمهارات الحياتية (62.6%).

الشكل (40) : مؤشرات الالتحاق بالثانوية العامة للعام 2015/2016 حسب الفروع

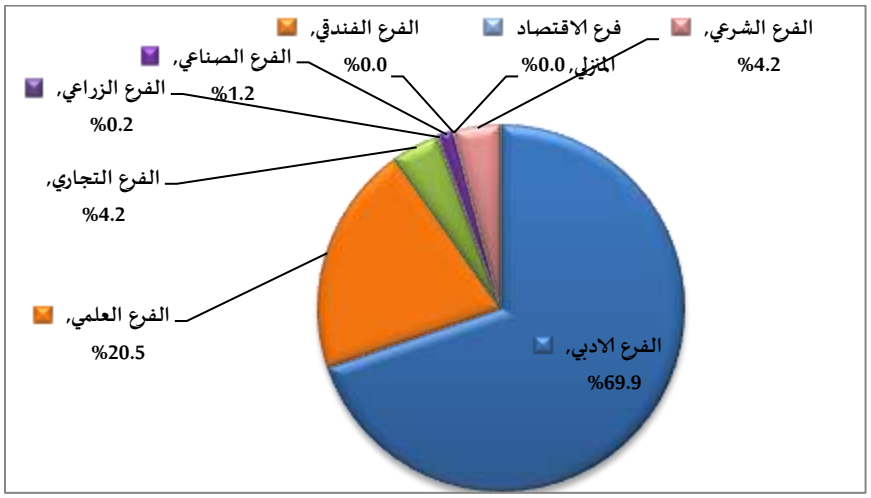

- بلغت نسبة معلمي المرحلة الثانوية المؤهلين وفق استراتيجة إعداد المعلمين وتأهيلهم (19%) للعام 2014 ارتفعت إلى 24% للعام 2015، وذلك لنفس الأسباب التي أدت إلى الارتفاع في هذا المؤشر في البرنامج الأساسي. وبلغت نسبة معلمي المرحلة الثانوية المتدربين ضمن برامج التطوير المهني المستمر (24.6%). ومن أسباب ارتفاع تلك المؤشرات: رفع قدرات المعلمين من خلال التطوير المهني، وتوافر المبادرات على مستوى الطلبة وذوي الاعاقة.

الشكل (41) : نسبة معلمي المرحلة الثانوية المؤهلين وفق استراتيجية اعداد المعلمين وتأهيلهم

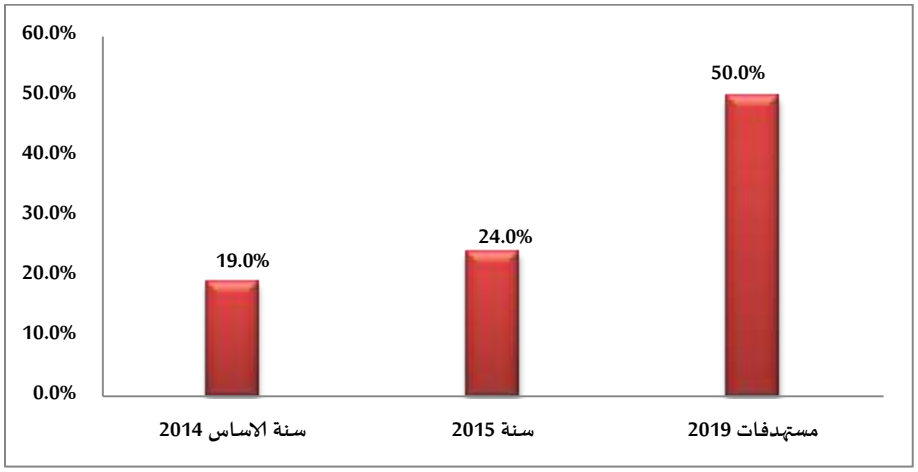

شكل (42) : نسبة معلمي المرحلة الثانوية المتدربين ضمن برامج التطوير المهني المستمر

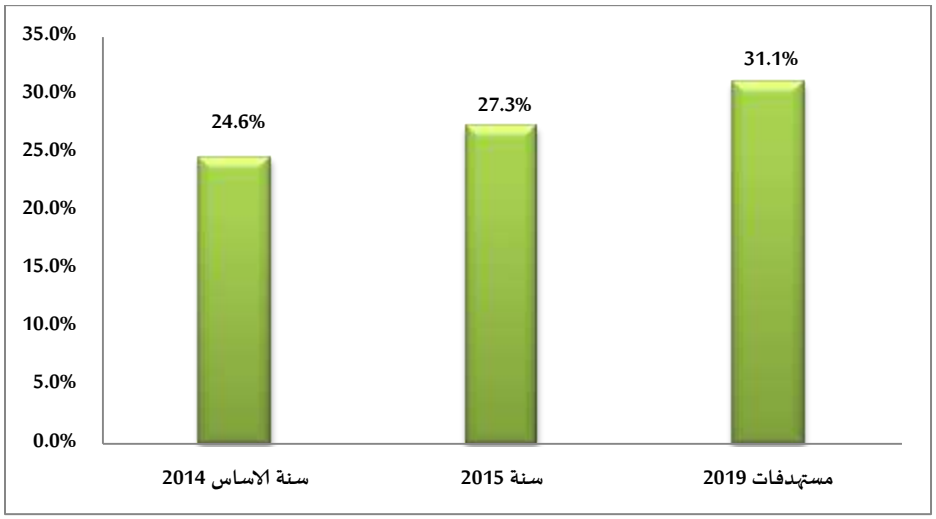

- بلغت نسبة الطلبة المعرضين للعنف داخل المدرسة (81.9%) للعام 2014، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 75.4% في عام 2015، وسجلت أعلى نسبة للعنف اللفظي (68.7% لفظي و 50.8% جسدي و13.9%جنسي). ونسبة الحصص التي يتم فيها استخدام وسائل تعليمية بمختلف انواعها (21%)، ونسبة الطلبة المستخدمين لمختبر الحاسوب (56.2%)، ومستخدمي البوابات التعليمية (17%)، ونسبة مستخدمي المكتبة المدرسية (13%).

الشكل (43) نسبة طلبة المرحلة الثانوية الذين يتعرضون للعنف في المدارس بأشكاله المختلفة

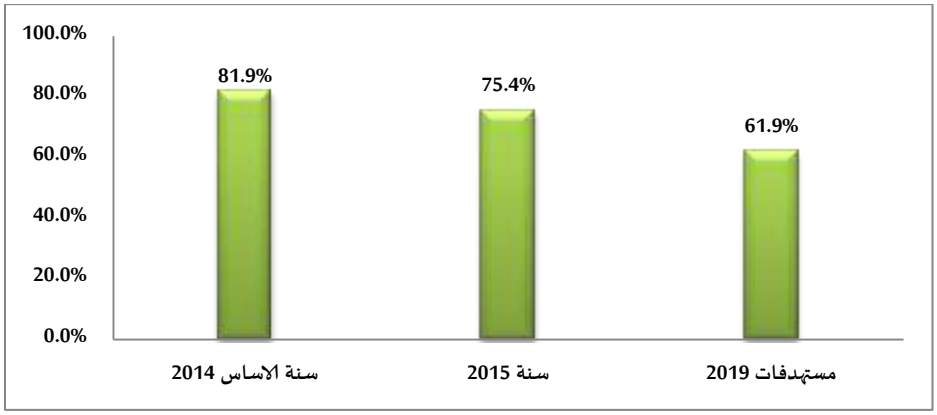

الشكل (44) نسبة طلبة المرحلة الثانوي الذين يتعرضون للعنف في المدارس بأشكاله المختلفة

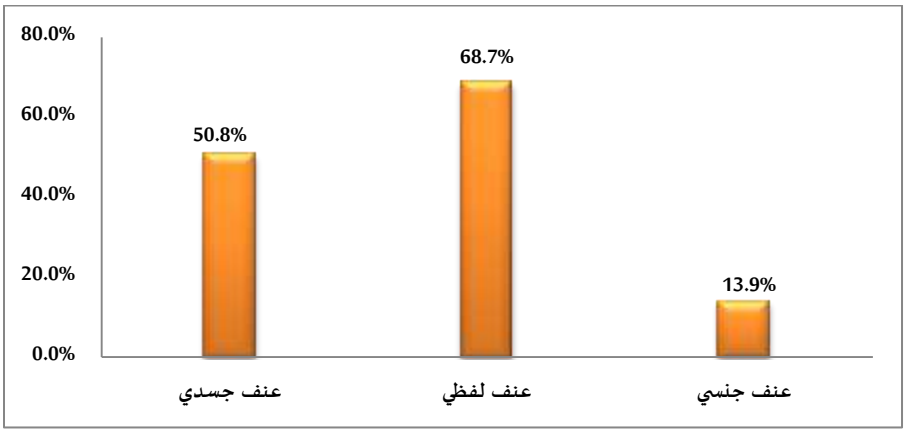

- بلغت درجة انخراط الطلبة النشط في الحصة الصفية (15%) في المرحلة الثانوية. وهذا المؤشر يتم رصده للمرة الاولى في المرحلة الثانوية. من هنا فقد كان الوزن النسبي للزمن الفعلي للمعلم 72% من وقت الحصة بينما كان 24% للطالب و4% لمواقف السكوت والحيرة منها، ومن هنا فقد كان معظم وقت الطالب 79.1% استجابة لما يطلبه المعلم.

شكل (45) : درجة انخراط الطلبة النشط في الحصة الصفية (الانخراط النشط

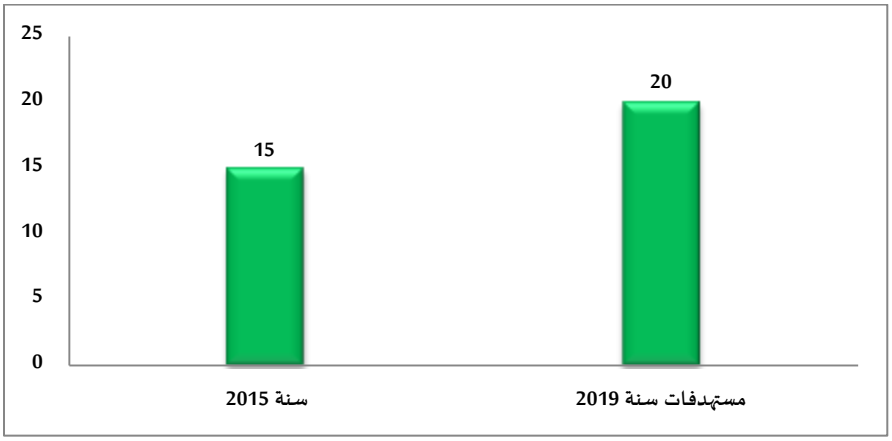

- في مجال توظيف التقنيات التربوية: ارتفعت نسبة الحصص التي يتم فيها توظيف وسائل تعليمية من 21% في عام 2014 إلى 22.2% في عام 2015 ، وكانت النتائج : 9% للوسائل الرقمية، و 12.4% للوسائل غير الرقمية، و 8.5% للوسائل التخصصية)، وأشارت النتائج أيضاً إلى أن 79.2% من حصص التكنولوجيا لا يتم فيها توظيف وسائل تكنولوجيا.

الشكل (46) نسبة الحصص التي يتم فيها استخدام وسائل تعليمية بمختلف انواعها

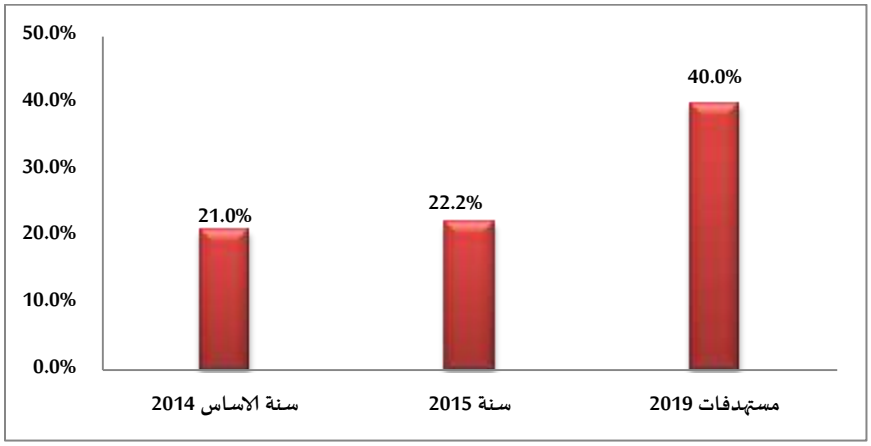

- وحتى نستطيع الحفاظ على استدامة هذه العوامل أو البناء عليها خلال السنوات الست القادمة، ورفع مؤشرات التعليم الثانوي سالفة الذكر لا بد من العمل على: تعزيز السياسات الداعمة لتحقيق الأهداف، تفعيل الشراكة بين الوزارة والجامعات في تأهيل المعلمين وفق رؤية واضحة، توظيف تكنولوجيا التعليم كمصدر من مصادر التعلم في الغرفة الصفية، مأسسة نظام التقويم (التقويم الاصيل)، مأسسة المبادرات، تقويم المنهاج أولا بأول، وقياس أثر التدريب.

ثانياً: كان من أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم في قطاع التعليم العام/الثانوي ما يلي:

1. ما سبق ذكره في التعليم الاساسي من تحديات ذات علاقة بالتعليم الثانوي.
2. نسبة التحاق الطلبة بالفروع العلمي والادبي والمهني، فما نسبته (76%) يلتحق بالفرع الادبي مقارنة ب (21%) بالفرع العلمي، و(3%) بالفرع المهني، وهذا ينعكس سلباً على توزيع الطلبة في مؤسسات التعليم العالي من حيث التخصص واحتياجات سوق العمل، ويزيد الفجوة بين التخصصات الانسانية والعلمية والحاجة من المهنيين والتقنيين المهرة.
3. امتحان الثانوية العامة (التوجيهي): وهو حلقة الوصل ما بين مرحلة التعليم المدرسي والجامعي، واعتبار نتائجه المعيار الوحيد للقبول في جامعاتنا المحلية الفلسطينية والمنطقة العربية، ويخضع هذا الامتحان إلى مجموعة معايير وأسس فنية في إعداده وتنفيذه، لكن هناك مشكلة حقيقية في جوهر هذا الامتحان ومدى قدرته على قياس معارف الطلبة ومهاراتهم العليا، وليس فقط استذكار المعارف المذكورة في الكتب المدرسية واسترجاعها بشكل مطلق، وتشكّل نسبة الحاصلين على معدلات ما بين (50-65%) في الامتحان عبئاً على تطوير المجتمع الفلسطيني وتنميته. إن

معدلات النجاح والرسوب خلال السنوات العشر الماضية اتخذت منحىً واحداً يمكن التنبؤ به للسنوات القادمة. فقد تراوحت نسبة النجاح في الفرع العلمي بين (75-85%)، و(50-65%) بالعلوم الإنسانيةالتي يشكل الملتحقون بها النسبة الأعلى من الطلبة (75%).

4. زيادة نسبة المؤهلين وفق استراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين بالشكل المطلوب بسبب عدم وجود تمويل كاف، ضعف في تطبيق سياسة الفصل للمدارس وفق المراحل، وعدم وجود رؤية واضحة مستقبلية للتأهيل التربوي، ولذا لا بد من العمل على تبني سياسة فصل المدارس ضمن خطة وتطبيق مفهوم المدرسة الشاملة.
5. ضمان الحماية لجميع الطلبة والمعلمين ذكوراً واناثاً الى مدارسهم في مناطق (ج) والقدس بالتعاون مع مؤسسات حقوق الانسان الدولية، ما زالت تعاني من قصور بسبب: لا يوجد تمويل كاف، ضعف في تطبيق سياسة الفصل للمدارس وفق المراحل، عدم وجود رؤية واضحة مستقبلية للتأهيل التربوي، عدم توافر قطع أراض في القدس، ولذا يتوجب العمل على تبني سياسة فصل المدارس ضمن خطة وتطبيق مفهوم المدرسة الشاملة، تعزيز التعاون مع المجتمع المحلي لتوفير قطع أراض للبناء او الاستئجار، وتطوير استراتيجية تأهيل المعلمين في المرحلة الثانوية بالتعاون مع الجامعات.

ثالثاً: ومن المقترحات التي يمكن العمل عليها لتجاوز المعيقات سالفة الذكر والنهوض بواقع قطاع التعليم الثانوي ما يلي:

1. دمج ذوي الإعاقة لتحقيق مفهوم العدالة في التعليم.
2. تطبيق سياسة فصل المدارس مع مراعاة خصائص الطلبة وتحقيق مفهوم الشمولية والتعليم العميق.
3. تفعيل التعليم التقني والمهني ومن خلال مواكبة التطور المعرفي والتكنولوجي والحد من البطالة وتلبية حاجات سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي.
4. تنفيذ سياسة استملاك الابنية المستأجرة، و تطوير البنية التحتية واجراء الصيانة اللازمة لتوفير البيئة الآمنة.
5. رفع معدل الالتحاق بالمدارس بتوفير بيئة آمنة، والاسهام في حماية وتوفير بيئة آمنة وصحية في المدارس.
6. تطوير نظام التعليم (بيئة تحتية توفر خدمات في جميع التخصصات)، إقرار نظام تسريع التعليم والتوجه نحو الوحدات النمطية وإصدار التعليمات والقوانين ، والشراكة مع المجتمع.
7. تكامل العمل بين الادارات الختلفة، والعمل على تحسين مهارات التواصل والاتصال بين ادارات الوزارة وتحديد الادوار بشكل تكاملي.

<u>رابعاً: قطاع التعليم العام /المهني:</u>

إن اعتماد وتفعيل هيكلية الحوكمة المقترحة لقطاع التعليم المهني، في صيغة هيئة مجلس أعلى للتعليم المهني، سوف يعالج فجوات تراكمت خلال سنوات طويلة في الإدارة والتنسيق. كما ان تعميم برنامج التلمذة المهنية الجديد في جميع

المدارس المهنية سوف يوثق صلة البرنامج بالواقع، ويجذب المزيد من الطلاب للالتحاق بالفروع المهنية. كما وان وجود إطار المؤهلات الوطنية (NQF) والتصنيفات المهنية الفلسطينية (POC) يعتبر ركيزة أساسية في حصر مؤهلات لم تحظ بالاعتراف بها سابقا مما يمنح المزيد من الاهتمام وفرص العمل لعدد كبير من المهنيين. وتهدف زيادة المدارس المهنية إلى جذب الطالبات للتعليم المهني وزيادة عددهن.

أ. **المؤشرات الخاصة بقطاع التعليم المهني وفق الغايات للاعوام (2013-2015):**

1. من أهم تلك المؤشرات: **ضمان فرص الالتحاق الآمن و العادل للتعليم للجميع بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة (تحقيق المستويات العالمية في الالتحاق):**

- بلغت نسبة الدخول للمرحلة الثانوية المهنية في فلسطين (صناعي ، زراعي، فندقي، اقتصاد منزلي) والتي تعرف بأنها **عدد الطلبة الداخلين للصف الحادي عشر مهني معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع الداخلين للصف الحادي عشر بكافة فروعه**، وقد بلغت (2.07%)، ونسبة الطلبة الذين التحقوا بالفرع المهني نتيجة للتوعية المهنية (64.4%)، فيما كانت نسبة الطلبة المعاقين الملتحقين في الصف الحادي عشر مهني من طلبة الصف العاشر المعاقين (0.0%)، بينما لم يحدث تقدم في استحداث تخصصات مهنية جديدة، ولم يتم افتتاح مشاغل جديدة.

الشكل (47) : نسبة الدخول للمرحلة الثانوية المهنية في فلسطين (صناعي، زراعي، فندقي، اقتصاد منزلي)

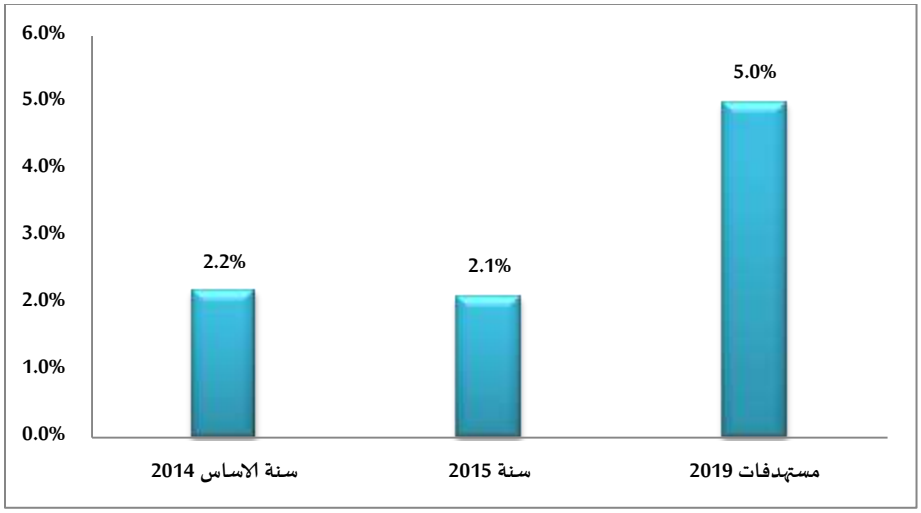

- ومن ناحية اخرى فقد بلغت نسبة الطلبة الذين التحقوا بالفرع المهني نتيجة للتوعية المهنية (64.4%) في العام 2014 وارتفعت الى (65.3%) في العام 2015 . الشكل (48) ، فيما كانت نسبة الطلبة المعاقين الملتحقين في الصف الحادي عشر مهني من طلبة الصف العاشر المعاقين(0.0%)، بينما لم يحدث تقدم في استحداث تخصصات مهنية جديدة، ولم يتم افتتاح مشاغل جديدة.

الشكل (48): نسبة الطلبة الملتحقين بالفرع المهني نتيجة التوعية المهنية

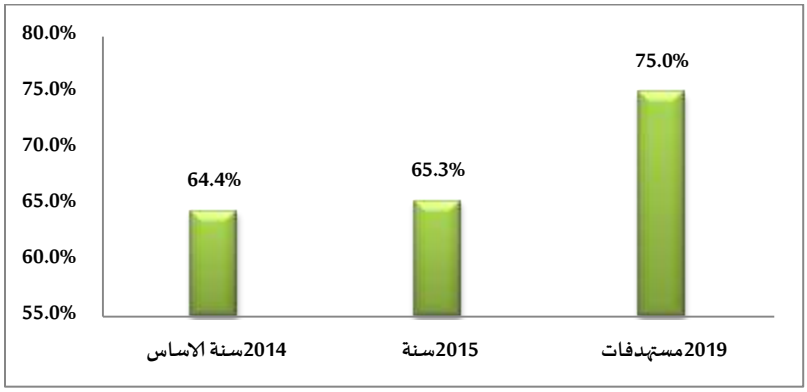

- تشير الدراسات إلى أن اتجاهات المجتمع تجاه التعليم المهني ليست إيجابية، وإلى أن غالبية الطلبة والأهل لا يفضلون الالتحاق بالتعليم المهني لأنهم يفضلون الالتحاق بالتعليم الجامعي بعد الثانوية العامة، وبلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني في العام 2013/2012 حوالي (6.47%) وبدون تخصص التجاري تصبح النسبة (2.94%). في العامين 2009/2008 و2010/2009 كانت هناك زيادة واضحة في إعداد الطلبة الملتحقين في التعليم المهني حيث وصلت نسبة الزيادة (12.9%) وبدأت بعد ذلك بالتناقص حتى وصلت خلال العام 2012/2011 إلى (1.3%) وإلى (-2.7%) خلال العام 2014/2013. ولتحسين نسبة التحاق الطلبة في الفرع المهني، وتشجيع الطلاب على ذلك؛ دمجت الوزارة بعض مواضيع التعليم المهني في التعليم للصفوف 7،8،9 من خلال مفهوم التعريض.

2. تحسين البيئة التعليمية التعلمية الآمنة و المحفزة و العادلة المتمركزة حول الطالب و الاحتياجات المجتمعية و التنموية.

- بلغت نسبة امتلاك الطلبة للمهارات والكفايات التي تؤهلهم للانخراط في سوق العمل (45%)، وللانخراط في الجامعة (32.7%).

شكل (49) : درجة امتلاك طلبة الفرع المهني للمهارات والكفايات التي تؤهلهم للانخراط في سوق العمل

شكل (50) : درجة امتلاك طلبة الفرع المهني للمهارات والكفايات التي تؤهلهم للانخراط في الكليات / الجامعات

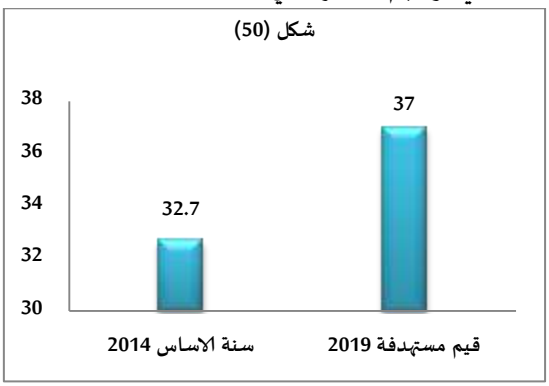

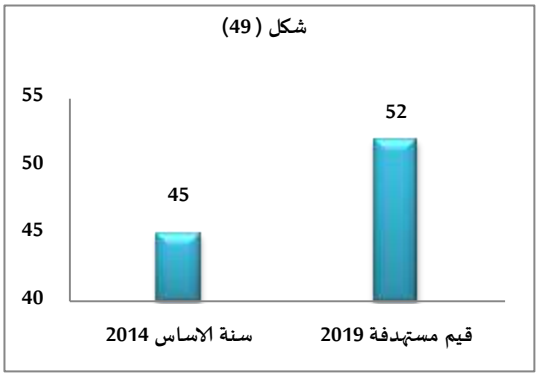

- اما في موضوع المناهج المهنية، أظهر المؤشر الخاص بدرجة احتواء مناهج التعليم المهني على الكفايات بناء على متطلبات سوق العمل أن هناك تبايناً واضحاً بين الكفايات المطلوبة في سوق العمل والكفايات التي يتناولها المنهاج، إذ تم تحليل منهاج تخصصين ميكانيك وكهرباء السيارات، وتبين أيضا أن معظم الوحدات المدرجة في المنهاج بحاجة إلى تغيير إما بالحذف، أو الإضافة، أو الدمج.

ج. سياسات تطوير وتحسين قطاع التعليم المهني والتقني: عوامل نجاحها وكيفية استدامتها:

- صيانة وتأهيل وتحديث الأبنية والأثاث والتجهيزات بما فيها الغرف التخصصية والمشاغل وتكنولوجيا التعلم، بتعاون مع الإدارة العامة للأبنية، والدعم المتواصل من المانحين GIZ و BTC، 1وعليه يتوجب الاستمرار في التنسيق والتعاون مع الداعمين، وتوفير موارد مستدامة للصيانة والتأهيل للمرافق.
- زيادة نسبة دمج الطلبة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في المدارس المهنية بمعدل (0.1 %) سنوياً، بتعاون مع الإدراة العامة للإرشاد والتربية الخاصة لمعرفة احتياجات المدارس لاستيعاب هؤلاء الطلبة، وتوفير التسهيلات الخاصة لذوي الاعاقة من تسهيلات في الابنية والمرافق، والمناهج، وتأهيل المرشدين والمدربين والمعلمين للتعامل معهم، وتوفير تخصصات مهنية مناسبة.
- تفعيل وتطوير الشراكة و التشبيك بين مؤسسات التعليم المهني الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات سوق العمل على مستوى محافظتين سنوياً، ساعد على ذلك قيام الشركاء في التعليم المهني والتقني GIZ و BTC بدورهم في هذا الهدف من خلال التواصل المستمر مع اتحاد غرف الصناعة والتجارة، ومشروع التعلم في بيئة العمل الذي مولته BTC، وقامت المدارس الصناعية والكليات التقنية بتنفيذه.
- تطوير البرامج والتخصصات المهنية الحالية وتطويرها في المدارس القائمة بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، بمساعدة وتعاون الاتحاد الأوروبي .
- تعزيز وعي الطلبة والمعلمين ذكوراً وإناثاً في كل المراحل التعليمية والمجتمع المحلي بأهمية التعليم المهني بمعدل (450) نشاط توعوي، تم بالشراكة مع الجانب الألماني GIZ الذي وفر التمويل اللازم.
- مواصلة تطوير استراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات في الفروع المهنية قبل واثناء الخدمة مع كل الشركاء. (التأهيل التربوي).
- تطبيق برامج تدريب العاملين (التخصصية) في التعليم المهني والطاقم المساند وفق استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني بمعدل (30) معلم ومعلمة سنوياً (التأهيل التخصصي)، العمل على نظام HRD وهو في المراحل النهائية، بالشراكة مع وزارة العمل و GIZ و BTC.

- تأمين خدمات فحوصات التقصي والتأمين ضد الحوادث للطلبة بنسبة (100%) خاصةً للطلبة ذوي الاحتياجات ذكوراً وإناثاً، بتعاون مع الإدارة العامة للشؤون المالية، حيث تم تحليل العطاء واحالته للشركة الفائزة.
- زيادة نسبة الطلبة والمعلمين ذكوراً وإناثاً الذين يستخدمون الوسائل التكنولوجية التربوية الحديثة أثناء العملية التعليمية التعلمية وداخل المشاغل والغرف التخصصية، من خلال حث المعلمين على استخدام الوسائل التعليمية، تقديم الدعم الفني اللازم للطلبة والمعلمين، توفير شبكة الانترنت في جميع المشاغل، واستكمال توفير أجهزة عرض وحواسيب لجميع المشاغل.
- استراتيجية التلمذة المهنية الوطنية تم تعميمها في جميع أنحاء المدارس المهنية، من خلال تعاون المانحين وخاصة BTC التي أخذت على عاتقها تمويل ومتابعة تنفيذه، رغبة المدارس المهنية استغلال المشاغل خارج نطاق الدوام المدرسي لإفادة الطلبة، وتعزيز الجوانب الفنية.
- تطوير أساليب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم ووفق فلسفة المناهج واستراتيجية التدريب والتعليم المهني، ومواءمة المناهج (التعليم والتدريب المهني) للصفوف من (11-12) بما ينسجم مع احتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

ب. **<u>من أبرز تحديات تواجه التعليم في التعليم المهني والتقني، وهي:</u>**

1. تشتت إدارة نظام التعليم والتدريب المهني بين عدد من الوزارات.
2. هدر كثير من الوقت والجهد والمال، وغياب مساهمة القطاع الخاص، وممثلي العمال، والمجتمع المدني في ادارة القطاع.
3. الجودة المتدنية لبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني، وعدم الانسجام مع حاجة السوق، وارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين.
4. تضارب سياسات الجهات الممولة وتعارضها، وانتقائيتها.
5. تدني نسبة الاقبال على التعليم والتدريب المهني والتقني.
6. تدني القيمة المجتمعية للتعليم المهني والتقني.
7. محدودية التخصصات المهنية والتقنية المرتبطة باحتياجات سوق العمل.
8. ضعف البنية التحتية القائمة حالياً (مناهج، كوادر، تجهيزات، أنظمة، أبنية..الخ).
9. تطوير و اصلاح نظام الاشراف والمتابعة في المدارس المهنية.
10. تعزيز ومتابعة الجوانب التربوية والصحية والنفسية والمهنية المحفزة للتعليم والتعلم والابداع لدى جميع الطلاب والطالبات والطاقم التعليمي والمساند.

11. دراسة وتحليل المناهج الحالية تقييماً وتحليلاً منهجياً لقياس مدى تحقيقها للأهداف التربوية المنشودة.
12. تطوير المناهج وفقاً لمتطلبات سوق العمل ومستويات التكنولوجيا الحديثة حتى نهاية العام 2017 بسبب عدم وضوح منهجية تطويرها.
13. تطوير الاطار الوطني للمؤهلات في النظام التعليمي المهني والتصنيف الوطني للمهن بما يتواءم مع التصنيف العربي والدولي، ما زالت بانتظار موافقة مجلس الوزراء.

ج. <u>ومن المقترحات التي يمكن العمل عليها لتجاوز المعيقات سالفة الذكر والنهوض بواقع قطاع التعليم المهني والتقني ما يلي:</u>

1. رفع معدل الالتحاق بالمدارس بتوفير بيئة آمنة وصحية في المدارس.
2. تسهيل التحاق طلاب الفرع المهني في عدد اكبر من التخصصات في الجامعات.
3. زيادة عدد البرامج التقنية في الكليات.
4. زيادة حصة خريجي الكليات التقنية في التوظيف في الوزارة، والمؤسسات التابعة لها.
5. تخصيص موازنة من الحكومة لدعم مؤسسات التعليم التقني أسوة بدعم الجامعات.
6. إنشاء مكتبة موحدة متخصصة في التعليم المهني والتقني، بحيث تحوي الكتب المقترحة من محاضري الكليات بكافة التخصصات ، لكي تكون مرجع يستفيد منه محاضري الكليات المختلفة.
7. اعتماد الاطار الوطني للمؤهلات من قبل الحكومة.
8. مراسلة الاتحاد العربي للتعليم التقني ، لإعادة فلسطين على خارطة التعليم التقني في الوطن العربي.
9. العمل على زيادة الوعي عند المجتمع المحلي بأهمية التعليم المهني والتقني لفئة الشباب، والتي ستسهم في خفض معدلات البطالة.
10. التوسع في دمج التعليم المهني والتقني في التعليم الاساسي من حيث الصفوف والمواضيع التي يتم تعريض الطلاب لها لتعريفهم على الحرف والمهن في سوق العمل.
11. تشجيع الإناث على الالتحاق في برامج التعليم المهني المختلفة، وفتح تخصصات مناسبة لهن، إنشاء مدارس مهنية جديدة .

د. <u>ايضاح طبيعة المعوقات التي يتسبب الاحتلال بها وأثرها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية:</u>

1. عرقلة حواجز الاحتلال للطلبة الراغبين بالالتحاق في المدارس المهنية، والذين يقطنون في مناطق بعيدة عن مراكز المدينة، مما يؤثر على نسبة الالتحاق في التعليم المهني والتقني خاصة للفتيات.
2. عدم القدرة على بناء مدارس مهنية بالقرب من المناطق المهمشة ومناطق (ج)، نظراً لمنع الاحتلال إصدار التراخيص اللازمة لذلك.

3. عدم القدرة على التواصل بالشكل المطلوب مع المدارس المهنية في قطاع غزة ، نظراً لعدم سهولة الحصول على التصاريح اللازمة لدخول قطاع غزة.
4. عدم القدرة على بناء مدارس مهنية في القدس ، إذ تفتقر القدس لوجود مدارس مهنية حكومية فيها، نظراً لمنع الاحتلال إصدار التراخيص اللازمة لذلك.

خامساً: قطاع التعليم غير النظامي:

يشمل تعليم البالغين في فلسطين جميع الطلاب الذين تزيد أعمارهم عن خمسة عشر عاما، بينما يتيح التعليم الموازي الفرصة أمام أشخاص أعمارهم 14 - 40 للالتحاق في فترة التعليم المسائية لمدة سنتين، وبعدها يمكنهم الحصول على شهادة إنهاء الصف التاسع الأساسي. ويشار إلى أن وزارة التربية والتعليم العالي تشرف بشكل محدود على قطاع التعليم غير الرسمي وتعتمد على تنسيق وثيق مع خمس وزارات ووكالات أخرى. وطورّت الوزارة استراتيجية للتعليم غير الرسمي تعتمد مفاهيم واضحة وتصنيفات وتداخلات تهدف إلى تنظيم القطاع بأكمله.

أ. **المؤشرات الخاصة بقطاع التعليم غير النظامي وفق الغايات للاعوام (2013-2015):**

1 - من أهم تلك المؤشرات: ضمان فرص الالتحاق الآمن و العادل للتعليم للجميع بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة (تحقيق المستويات العالمية في الالتحاق):

- بلغ عدد المتعلمين في مراكز محو الأميّة (1533) ذكرا وأنثى، ونسبة المتعلمين الذكور في مراكز محو الأمية عام 2014/2013 (51.34%) وعددهم (787)، بينما بلغت نسبة الإناث (48.66%) وعددهم (746)، وأظهرت النتائج ازديادا في عدد الدارسين ضمن برنامجيّ محو الأمية والموازي في المحافظات الشمالية(من 1321 إلى 1487)، وانخفاضا في المحافظات الجنوبية (من911 إلى 740).
- فيما بلغ عدد الدارسين ضمن برنامج التعليم غير النظامي (محو امية، موازي) في فلسطين (2232) للعام 2014، بلغ عدد المتعلمين في مراكز التعليم الموازي (277) ذكرا وأنثى، وبلغت نسبة الملتحقين ببرنامج التعليم الموازي ممن تحرروا من الامية / محافظات شمالية (25.4%) لنفس العام ارتفعت إلى (26.2%) في العام 2015.

الشكل (51) عدد الدارسين ضمن برنامج التعليم غير النظامي (محو الأمية، موازي) في فلسطين

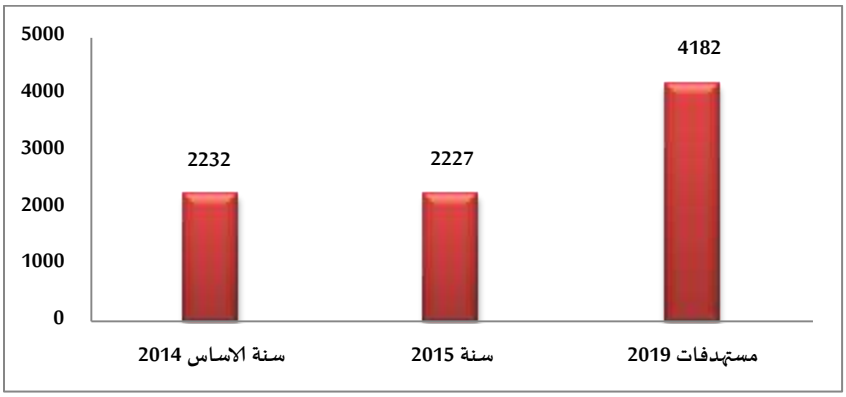

شكل (52) نسبة الملتحقين ببرنامج التعليم الموازي ممن تحرروا من الأميّة (محافظات شمالية)

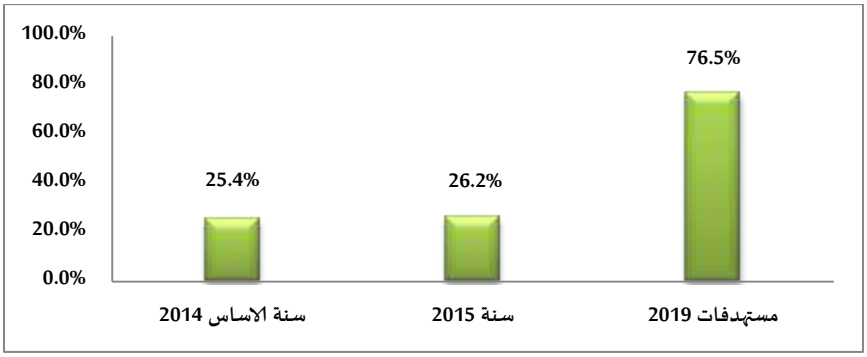

- يلاحظ ارتفاع عدد مراكز محو الأميّة وتعليم الكبار إذ بلغ عام 2014/2013 (90 مركزا)، بينما كان عام 2012/2011 (79 مركزاً) وتعكس هذه الزيادة الاهتمام بتقليل نسب الأمية والحد منها.
- يلاحظ ارتفاع عدد مراكز التعليم الموازي إذ بلغ عام 2014/2013 (23 مركزا)، بينما بلغ عام 2012/2011 (11 مركزاً) وتعكس الزيادة الاهتمام بتحسين مستوى التأهيل للمجتمع الفلسطيني للانتقال بهذه الفئة من فئة يقرأ ويكتب إلى فئة التعليم الابتدائي (الصف السادس).

2 - تحسين البيئة التعليمية التعلمية الآمنة و المحفزة و العادلة المتمركزة حول الطالب و الاحتياجات المجتمعية و التنموية.

- بلغت نسبة القرائية لدى الكبار في فلسطين (15 سنة فأكثر) (96.3%) في عام 2014 ارتفعت إلى 96.4% في عام 2015، . وتعرف القرائية على أنها **عدد السكان البالغين من العمر 15 سنة فما فوق والملمين بالقراءة والكتابة، معبرا عنه كنسبة مئوية من مجموع السكان في عمر 15 سنة فما فوق** . وكانت النسبة الأعلى لصالح الذكور (98.4% للذكور، 94.4% للإناث)، وبذا تكون فلسطين حققت الهدف الرابع من أهداف داكار القاضي بتحقيق تحسين مستوى محو أمية الكبار أو يقترب من تحقيقه إذا وصلت النسبة (95%)، ونسبة الحصص التي يتم فيها استخدام وسائل تعليمية في التعليم غير النظامي (34%) لنفس العام.

الشكل (53) : نسبة القرائية لدى الكبار في فلسطين (15 سنة فأكثر)

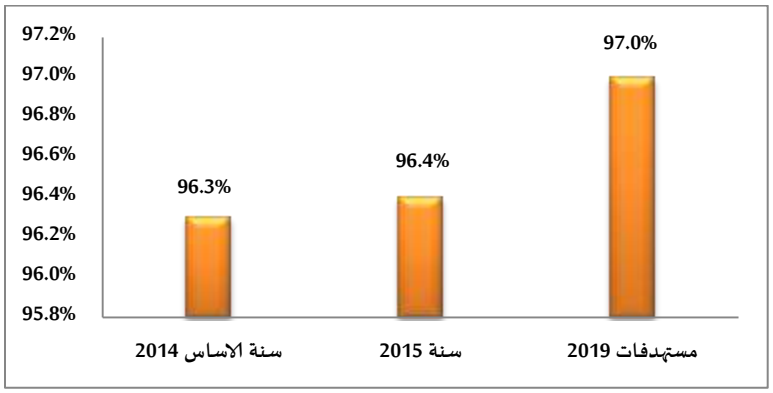

- بلغت نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى (12.1%)، ونسبة الأفراد الذين لم ينهوا أية مرحلة تعليمية فبلغت (9.4%). وأظهرت النسب أن هناك تمايزا لصالح الذكور مقابل الإناث في التحصيل العلمي، إذ بلغت نسبة الذكور الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى (12.4%) مقارنة بـ(11.7%) للإناث. أما بالنسبة لمن لم ينهوا أية مرحلة تعليمية، فبلغت النسبة لدى الذكور (7.1%) مقارنة مع (11.9%) للإناث.
- نسبة الإنجاز الفعلي لتطبيق إستراتيجية تعليم الكبار في عام 2015 بلغت 71% إذ أن المخطط لإنجازه خلال هذا العام 14.3%، بينما كانت النتائج في عام 2014 (0.0% للإنجاز مقارنة بالمخطط 7.1%).

الشكل (54): نسبة الانجاز الفعلي مقارنة مع ما هو مخطط وفق الخطة السنوية لتطبيق استراتيجية تعليم الكبار

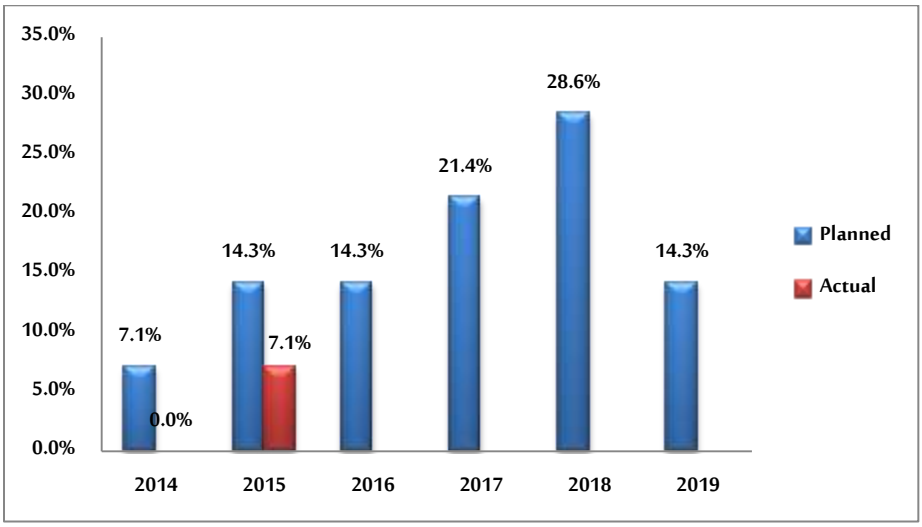

3 - سياسات تطوير وتحسين قطاع التعليم غير النظامي: عوامل نجاحها وكيفية استدامتها:

- خفض معدل الأمية من (4.7%) إلى (2%) في سن 15 وأكبر، و زيادة نسبة الدارسين في التعليم الموازي من (260) دارس ودارسة إلى (860) دارس ودارسة، ساهم في تحقيق هذه السياسة: زيادة عدد المراكز في جميع المديريات، وجود رغبة لدى الإناث أكثر من الذكور، تكثيف الحملات الإعلامية والترويج للبرامج والالتحاق بالمراكز للالتحاق بالمراكز مع الإشارة إلى أن نسبة الأمية لدى الإناث أعلى منها عند الذكور، تسرب الإناث من المراكز أقل من تسرب الذكور، نسبة الالتحاق العالية في التعليم الأساسي مما يسد منابع الأمية، وانخفاض نسبة التسرب في المرحلة الأساسية الدنيا إلى ما نسبته 0.9%. وحتى يدوم هذا التقدم لا بد من: الاستمرار بالسياسات السابقة، والبدء بتنفيذ العقد العربي للقضاء على الأمية من خلال مشروع محافظة بلا أمية، وزيادة الحملات الإعلامية، وتفعيل قانون إلزامية التعليم، وكذلك التكامل بين برنامجي محو الأمية والتعليم الموازي.

- تطبيق إستراتيجية برامج تعليم الكبار الوطنية بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة ، ساعد على تنفيذها: الإرادة السياسة من رأس الهرم في الوزارة بالنهوض بقطاع تعليم الكبار، وجدية والتزام القائمين على هذا القطاع داخل الوزارة، و وجود شريك استراتيجي داعم وحقيقي وملتزم لتطوير قطاع تعليم الكبار متمثلا بالجمعية الألمانية لتعليم الكبار dvv international، وللاستمرار في تطبيق الاستراتيجية لا بد من خلق شراكات جديدة حقيقية لدعم وتطوير قطاع تعليم الكبار والتعليم غير النظامي.
- زيادة نسبة المعلمين والمشرفين ذكوراً وإناثاً المؤهلين في برامج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي وفق معايير إستراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات من(0%) إلى (100%) في العام 2019، تحققت هذه الزيادة بفضل: مسح وتحديد الحاجات الحقيقية للمعلمين، وضع معايير لمعلمي الكبار، رغبة الفئة المستهدفة بتطوير الذات، ووجود جهة داعمة في موضوع التدريب، وللاستمرار يجب توفر الرغبة والإصرار على رفع كفايات معلمي الكبار، والاتساق مع التوجهات العالمية والاقليمية ن والعمل على اكساب معلمي الكبار المهارات اللازمة والكافية ليكونوا ميسري للعملية التعليمية التعلّمية.
- تقويم وإعادة تطوير إطار المناهج لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار وبرامج جديدة بما يتناسب مع احتياجات الكبار الفلسطينيين في نهاية الخطة الاسترانيجية لقطاع التعليم 2019، سيساعد على ذلك توفر الإرادة السياسية لتطوير المناهج، ووجود طواقم متخصصة في تطوير المنهاج (مركز المناهج)، ووجود الحاجة الملحة لتغيير المنهاج السابقة التي كانت غير ملائمة، وجود الدعم المالي من مؤسسات ومنظمات عربية، والاستفادة من تجارب الانظمة التعليمية العربية في منهاج الكبار، وبالتالي يلزم استمرار المراجعة والتقويم للمناهج الجديدة، والاستجابة للحاجات المستجدة للدارسين.

ب. من أبرز تحديات تواجه التعليم في التعليم غير النظامي، وهي:

1. تطبيق إستراتيجية برامج تعليم الكبار الوطنية لأسباب منها: ضعف ومحدودية الإمكانيات المادية، وهيكلية القسم لا تساعد في تطبيق برامج تعليم الكبار بالمفهوم الوطني الواسع ، الذي يستهدف جميع الكبار فوق 15 سنه ببرامج تعليم غير نظامية تلبي احتياجاتهم، وتساعد في التنمية للأفراد والمجتمع، كذلك قلة الكوادر المشرفة والمتابعة لهذا القطاع، وضعف تعاون وجدية الشركاء المحليين.

ج. ومن المقترحات التي يمكن العمل عليها لتجاوز المعيقات سالفة الذكر والنهوض بواقع قطاع التعليم غير النظامي ما يلي:

1. العمل على إيجاد شراكات حقيقية فاعلة بين الوزارة من جهة وبين الوزارات والمؤسسات العاملة والمهتمة بتعليم الكبار.
2. التركيز على دور الإعلام في الترويج لبرامج تعليم الكبار ، وأهمية التعليم.
3. إبراز قصص النجاح للملتحقين بالبرامج.

4. ايجاد برامج جديدة تتكامل مع البرامج الموجودة ، وتلبي احتياجات الفئات المستهدفة
5. دمج التعليم المهني في التعليم غير النظامي بهدف زيادة وعي المجتمع لأهمية التعليم المهني في التنمية، وخفض نسبة البطالة ، والتقليل من معدلات الفقر.
6. إنشاء هيئة وطنية عليا لتعليم الكبار
7. إنشاء برنامج يعنى بتوعية الأمهات والأسرة الفلسطينية حول مواضيع متعددة (ترشيد الإنفاق، الأسرة الصديقة للطفل، الأمان المنزلي، .... الخ.
8. تعديل وتقوية هيكلية قسم التعليم غير النظامي/ إنشاء هيئة وطنية لتعليم الكبار.

سادساً: الحوكمة والإدارة:

تعتبر الإصلاحات الإدارية الشاملة أحد أهم مسارات الإستراتيجية، وينعكس ذلك من خلال تبني البرنامج في توفير خدمات مباشرة والأدوار الجديدة لمديري البرامج. وتهدف الإصلاحات إلى تعزيز عمل الوزارة في النهج القائم على النتائج والمساءلة، وتوفير مساحة أكبر للامركزية ومشاركة المجتمع المحلي. كما وسترافق هذه الإصلاحات الإدارية الشاملة، برامج مكثفة في تدريبات عملية وبناء قدرات إدارية للوظائف الجديدة. وستسرع الوزارة من جهودها في تطوير قانون التربية واقراره رسميا خلال العام الحالي وقبل بدء تنفيذ الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2017-2022.

أ. المؤشرات الخاصة الحوكمة والادارة وفق الغايات للاعوام (2013-2015):

من أهم تلك المؤشرات: تعزيز المساءلة، والقيادة المبنية على النتائج، والحوكمة والإدارة.

1. بلغت درجة مراعاة الوزارة لإبعاد الحوكمة والمساءلة بكافة مستوياتها في المحافظات الشمالية (54.1%)، ولكنها انخفضت الى (49.3%) في العام 2015.

الشكل (55) :درجة مراعاة الوزارة لابعاد الحوكمة و المساءلة

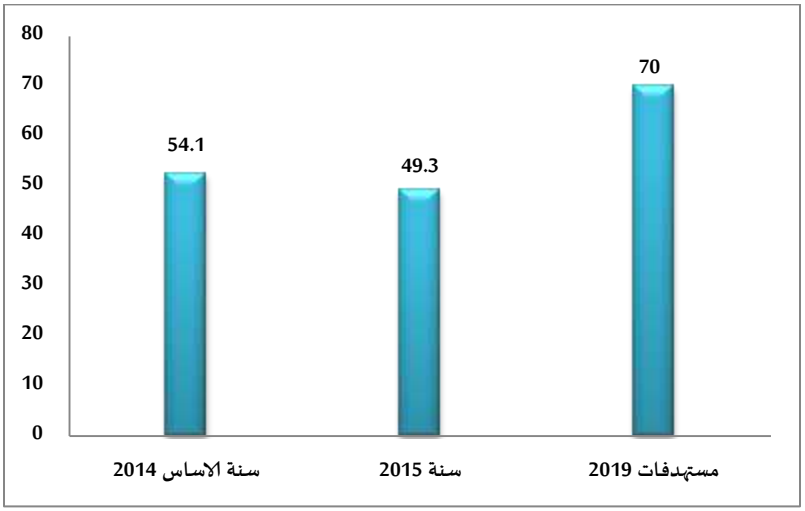

ومعدل الانفاق الحكومي على الطالب الواحد (908.95$) للعام 2014، انخفض إلى (856.96$) للعام 2015.

الشكل (56) : معدل الانفاق الحكومي على الطالب الواحد($)

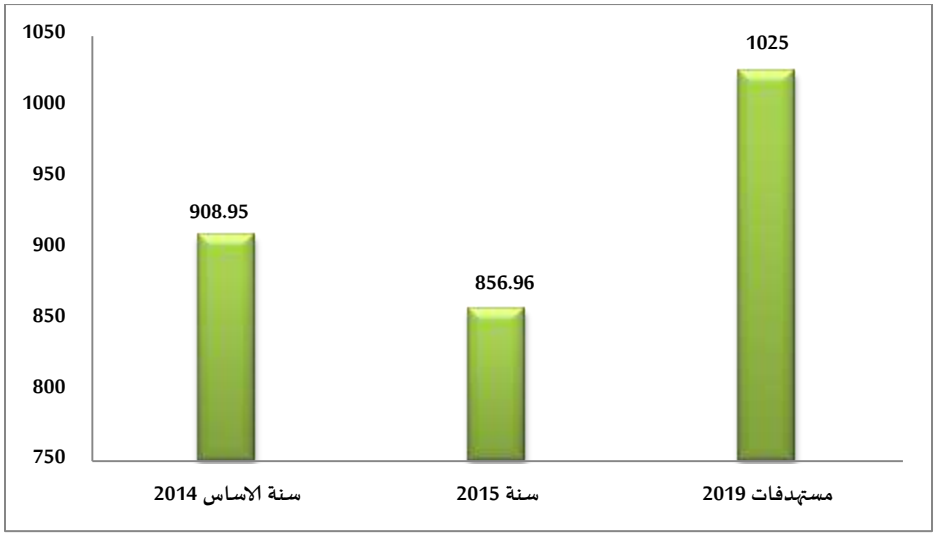

اما معدلات الإنفاق العام على التعليم (نسبة المصروفات على التعليم من نسبة المصروفات العامة.) (17.68%) للعام 2014، انخفضت إلى (17.0%) للعام 2015،

الشكل (57) :معدلات الانفاق العام على التعليم (نسبة المصروفات على التعليم من نسبة المصروفات العامة)

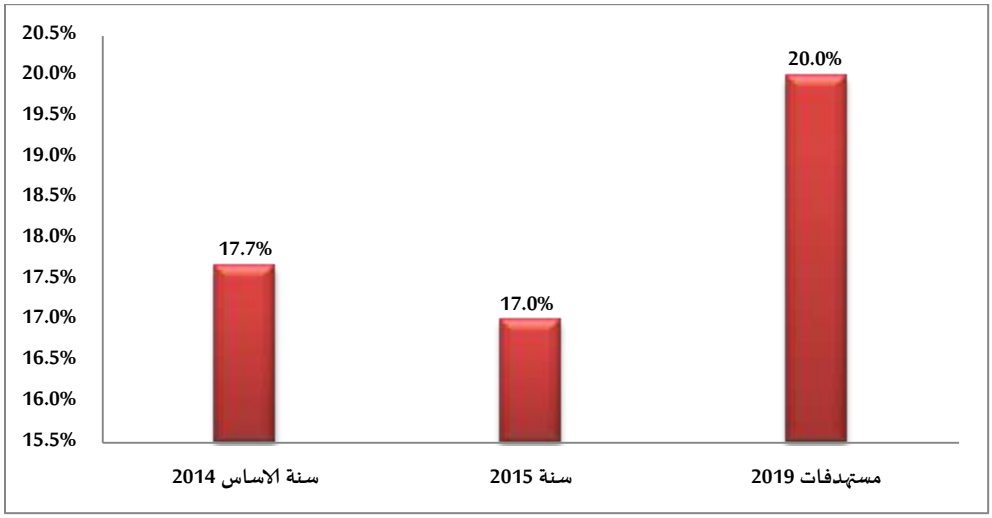

بينما كانت نسبة الإنفاق الفعلي مقارنة بالموازنة المعتمدة (الموازنة المبنية على المواد) (34.11%) وارتفعت الى (42.6%) في العام 2015.

الشكل (58): نسبة الانفاق الفعلي مقارنة بالموازنة المعتمدة (الموازنة المبنية على الموارد)

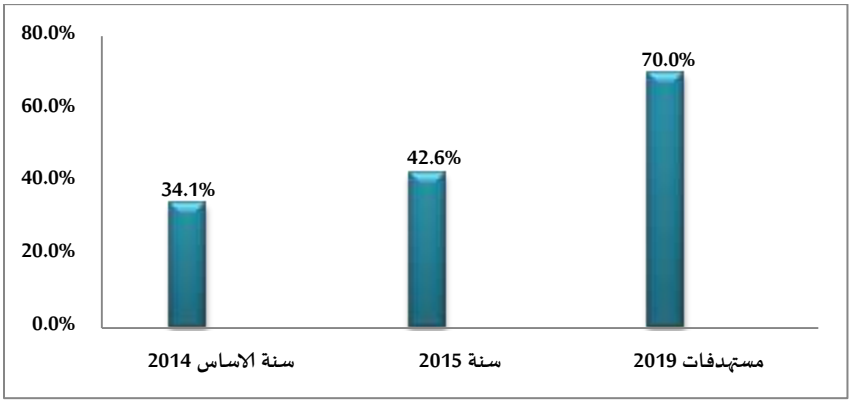

ونسبة الصرف التطويري على حساب خزينة وزارة المالية (68%)، وانخفض الى (33.1%) في العام 2015 .

الشكل (59) : نسبة الصرف التطويري على حساب خزينة وزارة المالية

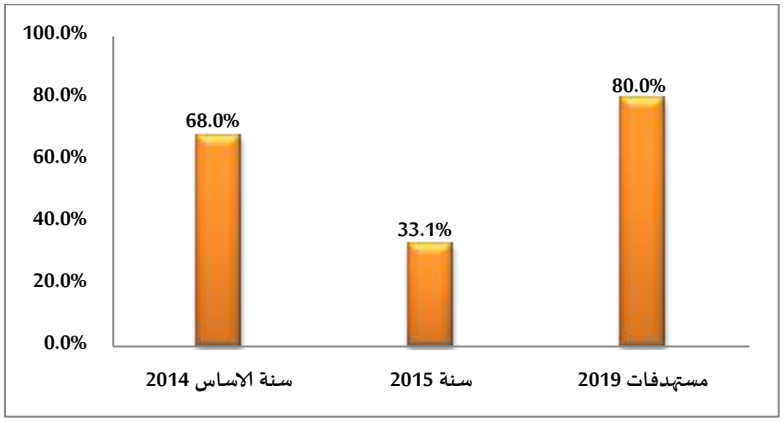

ونسبة التمويل التطويري الملتزم به عبر اتفاقية التمويل المشترك (44.01%)، وانخفض الى (40%) عام 2015.

الشكل (60) نسبة التمويل التطويري الملتزم به عبر اتفاقية التمويل المشترك

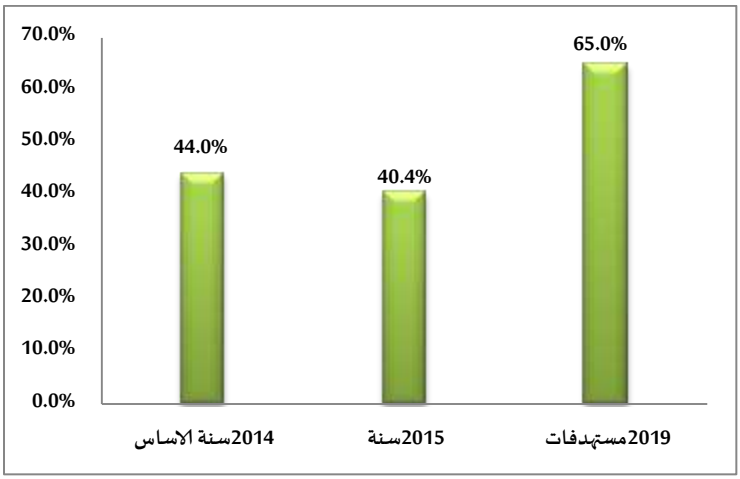

2. فيما بلغت درجة تحقيق العدالة في توزيع المشاريع التربوية على المدارس / نسبة المدارس التي حصلت على (0) مشروع (36.5%)، ومن (1-2) مشروع (27.1%)، ومن (3-4) مشروع (15.6%)، ومن (5-6) مشروع (12.4%)، ومن (7-8) مشروع (5.2%)، ومن (9-10) مشروع (0.95%)، ومن (11-12) مشروع (0.477%)، ومن (13-18) مشروع (1.768%).

شكل (61) : درجة العدالة في توزيع المشاريع على المدارس

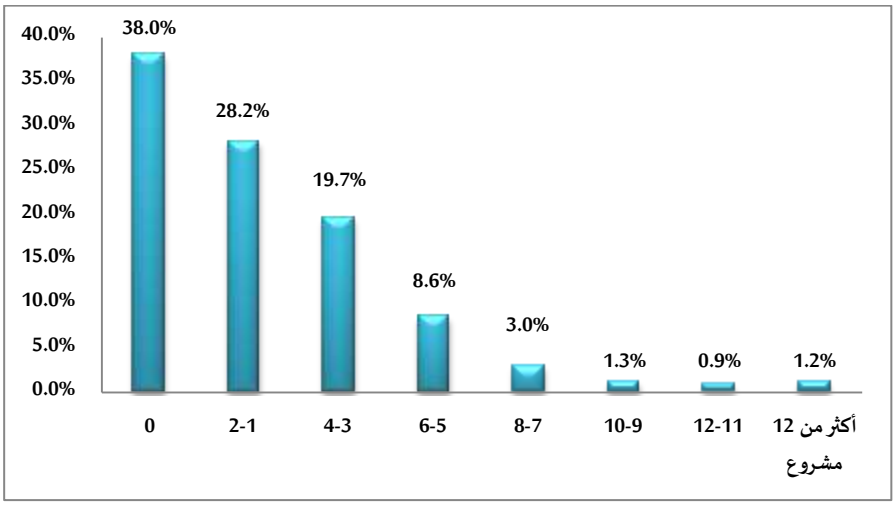

فيما يتعلق بدرجة مشاركة المجتمع المحلي في فعاليات وأنشطة المدرسة، فقد بينت النتائج انخفاضاً بسيطاً في درجة مشاركة المجتمع المحلي من 40.7% في عام 2014 إلى 40.1% في عام 2015.

الشكل (62) : درجة مشاركة المجتمع المحلي في فعاليات و أنشطة المدرسة

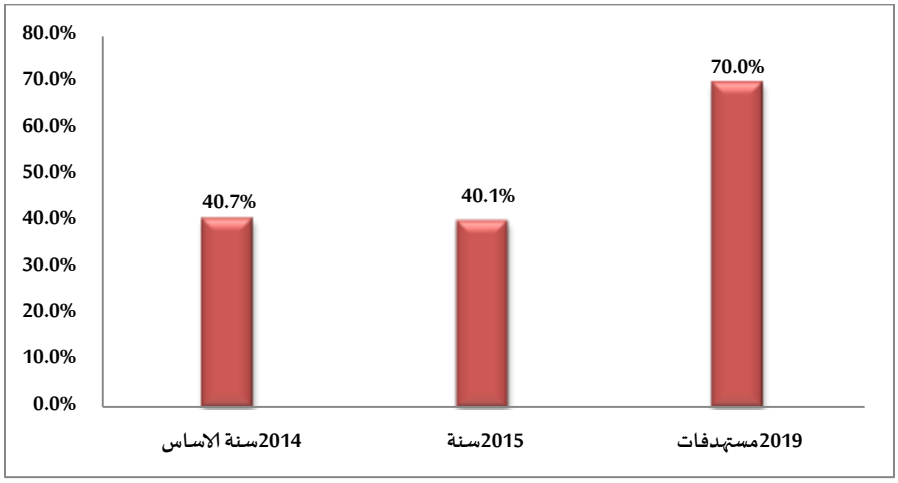

3. نسبة الإنجاز الفعلي في المؤشر الخاص بتعديل الهيكلية والأوصاف الوظيفة في عام 2014 كانت 30% والمخطط 50%، بينما في عام 2015 كان المنجز 30% والمخطط 50%، ويعود سبب ذلك الانخفاض إلى أن الدراسات التي تمت

مسبقا لم تأخذ بعين الاعتبار القوانين والتعليمات الفلسطينية في إعداد الهياكل التنظيمية لمؤسسات دولة فلسطين ما استدعى تشكيل لجنة لمراجعة القوانين لتقديم مسودة من الهيكل بما يتوافق والخطة والقوانين. ودخول فلسطين في إعداد خطة التنمية الوطنية 2017-2022 والخطط القطاعية، ومنها خطة التعليم للعام 2022/2017 والتريث في انجاز الهيكلية لتحديد تأثير التغيير للخطة القطاعية الجديدة على سياسات البرامج وأهدافها وحالتها (حذف، إضافة، دمج).

4. درجة رضا الموظفين في الوزارة والمديريات عن البنية المادية في العمل (كالمساحة المخصصة للموظف، والتجهيزات والإضاءة، والنظافة وغيرها) 62.7%، وهي نسبة منخفضة، ويعزى ذلك لوجود نقص في مباني مديريات التربية القديمة وغير الصالحة ما يؤثر على الرضا الوظيفي للموظفين، وابرز تلك المديريات القدس، وطوباس، ونابلس.

الشكل (63): درجة رضا الموظفين (وزارة ومديريات)عن البيئة المادية

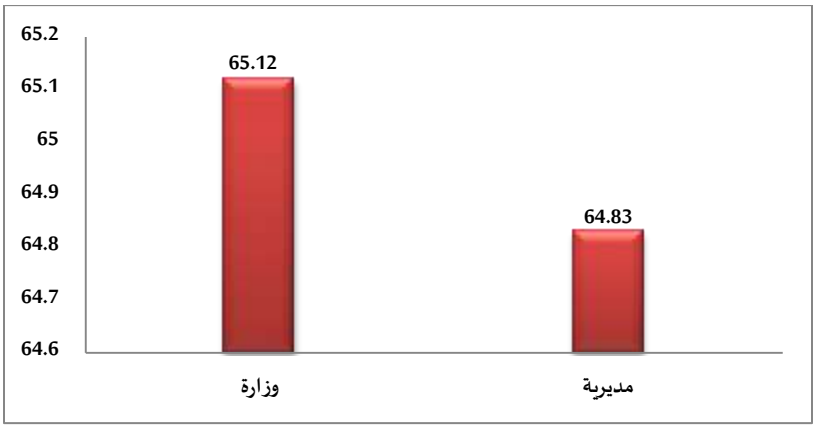

5. درجة توظيف التكنولوجيا في العمل الإداري 62.8%، وهي نسبة منخفضة لأسباب عدة؛ أبرزها عدم وجود سياسات تعزّز دور التكنولوجيا في المراسلات الرسمية، ومستوى الكفايات التكنولوجية لدى العديد من الموظفين بحاجة إلى تعزيز وتدريب..

الشكل (64): درجة توظيف التكنولوجيا في العمل الاداري (في الوزارة والمديريات)

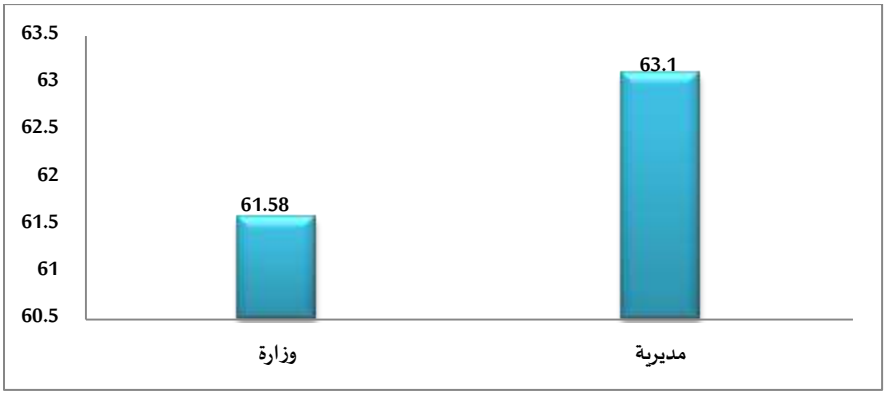

ب. **السياسات المنفذة لتطوير وتحسين قطاع الحوكمة والإدارة: عوامل نجاحها وكيفية استدامتها:**

1. تطوير نظام واستراتيجية لتطوير القدرات الادارية انسجاماً مع الادارة المستندة على النتائج والأوصاف الوظيفية، ساهم فيب انجاح ذلك: استكمال العمل في الاوصاف الوظيفية مع ديوان الموظفين لجميع العاملين في الوزارة على مختلف مسمياتهم، وتدريب الاداريين والفنيين بدورات ذات صله، والمراجعة الدورية للبرامج وتطويرها، وكذلك توفر التمويل اللازم للتدريب. وللعمل على استمرار التطوير في هذا المجال لا بد من وضع رؤية واضحة مبنية على الاحتياج للتدريب، وتشكيل لجنة لادارة التدريب واستقطاب الخبراء الخرجيين، والاستمرار في النهج التشاركي، والتشبيك والشراكة مع الوزارات المختلفة بما يخدم التكاملية في العمل في مجال التدريب وبرامجه، والتنسيق الهادف الى التكامل في البرامج والانظمة المحوسبة بين الادارات العامة ورؤساء البرامج ولجنة السياسات، وأيضاً ضرورة تطوير القدرات للعاملين في مجال البحث العلمي بما يخدم تطوير الاداء.
2. زيادة عدد الاداريين والفنيين ممن تلقوا تدريباً متخصصاً في مجال عملهم بمعدل زيادة سنوية 520 شخص مع نهاية العام 2016، ساهم في تحقيق ذلك: توفر التمويل، وجود شركاء دوليين فاعلين في تقديم المشوره والدعم المادي للتدريب، توفر المواد التدريبية، وجود طاقم تدريب، وجود استراتيجية واضحة للتدريب مبنية على الاحتياجات، وجهوزية المرافق التدريبية. ولزيادة عدد المؤهلين تخصصياً لا بد من التدريب المستمر للاداريين والفنيين والطواقم المسانده ، والبحث عن مصادر تمويل للعمل على ديمومة بناء القدرات، المتابعة والتقييم المستمر للمحافظة على جودة ونوعية العمل، مواءمة التدريب مع مع احتياجات العمل وتكافؤ الفرص في الحصول عليه، التوسع في توظيف التكنولوجيا في التدريب عبر مجتمعات التعلم، مع ضرورة التقييم المستمر للبرامج التدريبية والتدريب.
3. الانتهاء من تطوير قانون وطني وعصري للتربية والتعليم في فلسطين وفقاً للتوجهات العالمية الحديثة، بوجود وجود سياسة داعمة، ووجود شراكات وطنية فاعلة، وسيتم متابعة وتقييم تطبيق القانون ومعالجة الثغرات ان وجدت.
4. مراجعة وتحديث النظم والتعليمات الخاصة بمجالات العمل المختلفة بما ينسجم مع القانون الجديد، وبالتكامل مع برامج الوزارات والهيئات من ذوي العلاقة لضمان العدالة وتكافؤ الفرص.
5. تعزيز وتوظيف نظام المتابعة التقييم على مستوى الوزارة ومديريات التربية والتعليم والمدارس ولكافة الشركاء المحليين والدوليين، من خلال اعتماد نظام المتابعة والتقييم في الحكم على انجازات البرامج وفي تعديل التدخلات لتحقيق الاهداف.
6. توثيق العلاقة وتحسين آليات التنسيق والتعاون في الشأن التربوي بين الوزارة ووكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، ومن خلال التنسيق والتعاون بين وزارة التربية والمؤسسات الشريكة في عدة مجالات، ولا بد من الاستمرار في تطوير اتفاقيات التعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية.
7. تعزيز تبادل المعلومات حول قصص النجاح في المجال التربوي بين الوزارة وشركائها، حيث تم عقد المؤتمرات وتعميم التجارب الناجحة بين الوزارة ومؤسسات المجتمع المحلية والاقليمية في مختلف المجالات، ولتعزيز هذه التجربة لا بد

من توفير الدعم المالي، تقديم حوافز مادية ومعنوية لاصحاب المبادرات والتجارب الناجحة، وكذلك تعميم التجارب الناجحة عبر وسائل الاعلام والبروشورات.

8. انشاء الابنية المدرسية المستدامة الموفرة للطاقة، وسيتم العمل على توسعتها من خلال متابعة وتطوير دليل الابنية الخضراء والتنسيق مع الؤسسات ذات العلاقة، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجدده.
9. تعليم جيد وشامل للجميع / فتح غرف مصادر خاصة بالطلبة ذوي الإعاقة، ساهم في تحقيق ذلك: وجود دراسات تؤكد ضرورة وجود غرف مصادر في كل مدرسة، ووجود دعم محلي لتوفير غرف مصادر للطلبة ذوي الإعاقة، كذلك الضغط من قبل المجتمع المحلي بضرورة توفير امكان متخصصة لمتابعة ابناءهم، كما توفر دعم من قبل الوزارة بشكل جيد لتشغيل غرف المصادر. ولزيادة فتح تلك الغرف لا بد من العمل على اقرار الوزارة ضمن سياستها بضرورة فتح غرف مصادر من خلال ادراجها ضمن وصف المبنى المدرسي وكذلك ضمن التشكيلات المدرسية بإعتماد كوادر تعليمية فيها، تطوير الكادر التعليمي المؤهل لشغل وظيفة معلم غرفة مصادر وحصوله على شهادة تؤهله للعمل، وكذلك ادراج الأجهزة والأثاث اللازم ل لفتح غرفة المصادر ضمن قوائم الإدارة العامة للوازم.

ج. <u>أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم في مجال الحوكمة والإدارة:</u>

1. ربط الأنظمة المعلوماتية المختلفة من خلال شيكة الكترونية واحدة.
2. قواعد بيانات متعددة لكل إدارة عامة منفصلة عن القواعد الأخرى.
3. التركيز في الإدارة على المدخلات والعمليات وليس هناك تركيز على المخرجات.
4. المهام والمسؤوليات متداخلة بين الإدارات العامة في وزارة التربية والتعليم العالي.
5. استمرار عمليتي الفصل والدمج بين وزاراتي التربية والتعليم والتعليم العالي.
6. مركزية الإدارة التربوية.
7. التداخل في عمل العديد من الدوائر، دون وضوح آليات التنسيق بينها .
8. آليات المتابعة ضعيفة وغير واضحة وشكلية إن وجدت.
9. مشاركة المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني شكلية، ولم ترتق الى مستوى المشاركة.
10. الموازنة التطويرية معظمها من تمويل خارجي.
11. الحاجة الدائمة لوضع خطط طوارئ (خطط بديلة) سريعة تضمن استمرار العملي التعليمية في حالة العدوان، خاصة في غزة.
12. يعاني نظام التعليم في فلسطين من غياب المرجعية القانونية، إذ إن قانون التربية والتعليم لم يقر حتى الآن من المجلس التشريعي، ولا يزال العمل وفق القانونين الاردني والمصري. وقانون التعليم العالي هو القانون الأردني الصادر عام 1998، ولا يتلاءم مع المستجدات في قضايا التعليم والتكنولوجيا والبحث العلمي.

د. أبرز معيقات تنفيذ سياسات وأهداف تطوير قطاع التعليم في مجال الحوكمة والإدارة، واقتراحات لكيفية تجاوزها:

1. تطوير ومأسسة برامج ومسارات تدريب الإداريين والفنيين، لعدم ارتباطها بسياسات حتى اللحظة، ويقترح تفعيل التشاركية بين الادارات العامة في مأسسة مسارات التدريب بما يخدم احتياجات الموظفين على اختلاف مسمياتهم الوظيفية ومهامهم حسب الاوصاف الوظيفية.
2. زيادة نسبة العاملين ذكوراً وإناثاً في المجال الإداري والفني ممن يمتلكون الشروط المطلوبة للوظائف، بسبب الانقسام وما تسبب به من انعكاسات على صعيد التكامل في العمل، وعدم وجود فرصة لتنفيذ الكثير من البرامج في غزة نظرا لتغييب حضور الوزارة هناك، وعليه يتوجب وضع استراتيجية واضحة للتعاون والتنسيق مع قطاع غزة لتنفيذ التدريب بالتزامن مع الضفة والعمل على توحيد جناحي الوطن، واعتماد نظام حوافز وترقيات معلن في حال مشاركه العاملين في التدريب وتميزهم في العطاء.
3. تعديل الهيكل التنظيمي والأوصاف الوظيفية للوزارة والمؤسسات التابعة لها بما ينسجم ويحقق أهداف الخطة الاستراتيجية والبرامج حسب الخدمة، لأسباب: التاخر بتعديل الهيكلية، إدراج المجالات المرهونة باشتراطات من المانحين على الموازنة التشغيلية/ وزارة المالية، وعدم وضوح الادوار والمسؤوليات، ويقترح أن يتم اعتماد الهيكل التنظيمي والأوصاف الوظيفية للوزارة والمؤسسات التابعة لها بما ينسجم ويحقق أهداف الخطة، وتحديث الهيكلية الإدارية للوزارة لتنسجم مع الخطة الاستراتيجية، وتتضمن الوظائف المستحدثة، وتحديث هيكلية مديرية التربية والتعليم، كذلك حصر أقسام المديريات ذات العمل الموسمي، وإعادة تنظيمها؛ كأن يتم دمج بعض الأقسام أو تجميعها في المديريات المتقاربة جغرافياً، وتعيين لجنة وزارية لدراسة هيكلية مديرية التربية والتعليم، وتعديل ما يجب تعديله لزيادة الكفاءة، ورفع درجة المساءلة، كما يجب اعداد خطط توعوية لتعزيز اللامركزية في المديريات
4. تطوير أدلة وإجراءات العمل الإداري والمالي والفني وآليات المتابعة على كافة المستويات بسبب اللامركزية، ويمكن تعدي ذلك بتطبيق اللامركزية في العمل الاداري على كافة المستويات، وتدريب الافراد على تحمل المسؤولية وتطبيق اللامركزية، ووضع نظام للمساءلة، ووضع نظام للرقابة الداخلية على تطبيق الانظمة الضابطه لعمل الوزاراة والمديريات والمدارس.
5. تحسين الامكانيات المادية والفنية المتوفرة في بيئة العمل واستخدامها بفعالية، بسبب عدم إدراجه على موازنة وزارة المالية بشكل كافٍ، وعدم توفير التمويل اللازم لبناء مبان لمديريات التربية والتعليم المستأجرة، وسيساعد على تخطي ذلك: ما ورد في النقطة أعلاه.
6. استكمال حوسبة النظم الادارية والمالية والعمل على تكاملها بما ينسجم مع التوجهات في الحكومة الالكترونية، فحتى الآن لا يوجد تكامل بين الانظمة، ولم يتم الانتهاء من تطوير وحوسبة النظم الادارية بشكل تكاملي، وهناك تأخر في حل القضايا العالقة مع الشركات، فلا بد من تحقيق التكامل بين الانظمة المحوسبة في الوزاراه بما يخدم

العمل على كافة المستويات الوزاره المديريات والمدارس، وزيادة وتعزيز التفويض لاخذ القرارات في الادارات ذات العلاقة المختصة.

7. تطوير نظم المعلومات التربوية وتفعيل استخدامها على كافة المستويات ما زال ضعيفاً، بسبب عدم اعتماد قوانين ناظمة لها علاقة بالحماية الفكرية واخرى تتعلق بالمعلومات، وغياب سياسة واضحة لامركزية علاوة على عدم توظيف نتائج تقارير التقييم، وغياب منهجية واضحة للتعامل معها والإفادة منها، يمكن تعديل ذلك من خلال: تطوير وتفعيل أطر صناعة السياسة واتخاذ القرار والمتابعة والمساءلة على كافة المستويات بما يعزز من عملية تفويض الصلاحيات للإدارات الميدانية.
8. ضعف تحقيق الانسجام مع النظم والإجراءات الحكومية في مجالات إدارة الأفراد والإدارة المالية والتخطيط، بسبب عدم توظيف نتائج تقارير تقييم الاداء في تطوير اداء الافراد، وغياب منهجية واضحة للتعامل معها والإفادة منها، وهنا لا بد من تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وادارته بفاعلية بالاستناد البدراسة تحديد الاحتياجات ونتائج تقييم الاداء.
9. تفويض الصلاحيات للإدارات الميدانية (المديريات والمدارس) بما يحقق أهداف الخطة بكفاءة وفعالية، ما زالت تراوح مكانها بسبب غياب سياسة واضحة ناظمة لتفويض الصلاحيات على كافة المستويات، وتقييد صلاحيات مديري المدارس في تنفيذ العديد من الشؤون الإدارية في مدارسهم، تدخل الإدارات العامة في شؤون إدارية من صلب عمل مديريات التربية والتعليم، وقلة استثمار الخبرات الفنية الغنية والمتراكمة لدى معلمي المدارس، ومديريها، ورؤساء أقسام المديرية، ونواب مدير التربية، ويمكن تجاوز ذلك من خلال: اقرار سياسة ناظمة لتفويض الصلاحيات، ووضع نظام للمساءلة، وحصر المهام الممكن تنفيذها على المستويات الإدارية المختلفة لتوسيع دائرة الصلاحيات والمسؤوليات، و إعادة تعريف دور مديرية التربية والتعليم في المجالين الفني والإداري، وتوسيع صلاحيات مدير التربية والتعليم ونوابه في ضوء ذلك الدور، ورفع درجة مساءلتهم عن جودة التعليم والتعلم، ومن ثم تبني سياسة واضحة لتثبيت ونقل وترقية مدير التربية والتعليم ونوابه، وأن تلزم الوزارة كل مديرية تربية وتعليم بتشكيل فريق قيادة تربوية فاعل يكون مسؤولاً بشكل مباشر عن التطوير في المديرية.
10. تعزيز آليات المساءلة في النظام التربوي وتحسين الشفافية في المجالات الإدارية والمالية والتربوية، لم تصل للمطلوب بسبب غياب سياسة واضحة لامركزية، علاوة على عدم توظيف نتائج تقارير التقييم، وغياب منهجية واضحة للتعامل معها والإفادة منها، وللسير قدماً في هذا المجال يمكن تحديد جهات المسؤولية، وتنظيم العمل والمهام بما ينسجم ورؤية الوزارة.
11. تحسين مستوى المشاركة المجتمعية على كافة المستويات وفي كافة الجوانب العملية التربوية، لم تصل للمطلوب، تتحسن من خلال تطوير آليات وأطر وضع السياسات واتخاذ القرارات على كافة المستويات بما يؤدي الى انسجامها مع الأهداف الاستراتيجية والبرامج حسب الخدمة والمدارس حسب المستويات، وتفعيل العلاقة مع كافة أطراف العملية التربوية في فلسطين بالشراكة الدولية والإقليمية.

12. تعزيز وتفعيل آليات التواصل بين الوزارة والميدان من جهة وشركائها المحليين والدوليين من جهة أخرى في كل ما يتعلق بالشأن التربوي، ولتحسين الواقع يمكن العمل على التواصل مع الشركاء محليا واقليميا ودوليا بما يخدم سياسات الوزارة، وعقد الاجتماعات الدورية بهدف المتابعة والتقييم وتذليل المعيقات ان وجدت.
13. توثيق وفضح سياسات الاحتلال واجراءاته العسكرية التي تنتهك حق الأطفال بالتعليم الحر والآمن، وخصوصاً في القدس والمناطق خلف الجدار والمناطق "ج"، ولانجاز ذلك لا بد من زيادة المساعدات المحلية والدولية لنظام التعليم خاصة في القدس وتنسيقها بما ينسجم وتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية، وتكثيف الحملات الاعلامية لفضح سياسة الاحتلال واجراءاته بحق عملية التعليم وحرمان الاطفال من حقهم في التعليم، كذلك عقد مؤتمرات ولقاءات مع المانحين والمنظمات الحقوقية بشكل دوري لاطلاعهم على الانتهاكات بحق الطلبة والمدارس والمعلمين والمنهاج، ورصد ومتابعة مؤشرات الاوضاع التربوية في مناطق ج والقدس.
14. تحسين البيئة المادية اللازمة لإدارة النظام التربوي على كافة المستويات واستخدامها بكفاءة و فعالية/ تحسين البنية التحتية الإدارية للوزارة ومديريات التربية والتعليم أو استبدال غير المناسب منها، ولتحسين ذلك يجب وضع سياسات واضحة لاقرار اللامركزية على كافة المستويات، والبحث عن مصادر تمويل اضافية لترميم المباني وصيانتها.
15. تعزيز فرص التعاون مع القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار بالتعليم، ما زال ضعيفاً بسبب غياب استراتيجية واضحة المعالم تجاه استقطاب القطاع الخاص، ورغم وجود تقدّم إلا أنه محدود، ويتركز في قطاع التعليم العالي، ويغيب عن مجالات مهمة مثل تعليم الكبار ورياض الأطفال، وهنا لا بد من عقد مؤتمرات ولقاءات دورية مع المانحين والداعمين لقطاع التعليم باشراك القطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار في التعليم.
16. ضعف التمويل لتعزيز وتوسيع النطاق التشاركي في دعم قطاع التعليم (SWAP) على المستوى المالي والتنسيقي بما ينسجم وتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية، فيمكن عقد اجتماعات دورية مع الداعمين لقطاع التعليم لضمان توفير الدعم المالي لقطاع التعليم بما يخدم اهداف الخطة الاستراتيجية.
17. زيادة المساعدات المحلية والدولية لنظام التعليم خاصة في القدس وتنسيقها بما ينسجم وتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية، أعاق ذلك اجراءات الاحتلال متمثلة بوضع قيود على المساعدات يحول دون اجراء المشاريع التي تخدم تطوير البنية التحتية للتعليم، فلا بد من تكثيف الجهود لتوفير التمويل الزم لدعم التعليم في القدس بما ينسجم واهداف الخطة الاستراتيجية.
18. توجيه المجتمع المحلي بخصوص التوجه نحو البرامج حسب الخدمة وتنظيم المدارس حسب المستويات، وللعمل على ترفع قيمة هذا المؤشر يمكن تنظيم المدارس حسب المستويات، وتوفير وسائل نقل مدعومة من الحكومة لضمان وصول الطلبة للمدارس.
19. تطوير انظمة وقوانين للتوجه نحو اللامركزية وتفويض الصلاحيات اثناء الطوارىء، ويمكن تعزيزه من خلال تطوير انظمة وقوانين للتوجه نحو اللامركزية، ووضع استراتيجية واضحة مبنية على سياسات مقره حول تفويض الصلاحيات اثناء الطوارئ لضمان سير العمل والمحافظة على سلامة الطلبة والمعلمين.

20. دعم البيئة التربوية على المستويات الثلاثة (الوزارة والمديريات والمدارس) خلال حالات الطوارىء، فلا بد من تعزيز القدره على ادارة الازمات في ظل الطوارئ.

هـ. <u>مقترحات لتحسين تنفيذ سياسات وأهداف تطوير قطاع التعليم في مجال الحوكمة والإدارة:</u>

1. ربط التقدّم في المسار الوظيفي ببرامج تدريبية لتوفير كادر يمتلك الكفايات المطلوبة حسب المهام.
2. اعتماد برامج متخصصة في القيادة للفئات الوظيفية على صعيدي الإدارة الوسطى والعليا، وذلك للتوسع في مجال بناء القدرات بحيث يشمل الفئات جميعها.
3. توحيد الأنظمة المحوسبة في الوزارة، لزيادة نسبة الموثوقية في البيانات، وتدارك الخلل الموجود حاليا.
4. الحكومة الالكترونية(العمل نحو التوجه للوزارة الالكترونية)، لتحقيق تكامل على المستوى الوطني.
5. ربط التزام القطاع الخاص باستراتيجية وطنية معتمدة من الحكومة واعتبارها جزءا من المسؤولية الاجتماعية، لزيادة تحمّل القطاع الخاص مسؤولياته.
6. اعتماد رخصة مزاولة المهنة، ومهننة التعليم، وتطبيق ما تنص عليه استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم.
7. اعتماد آليات عمل واضحة لتعزيز اللامركزية، ومراجعة الأوصاف الوظيفية.
8. الاهتمام ببيئة العمل وتوفير أبنية حديثة، من أجل تحسين البيئة الداعمة للعمل.
9. إيجاد آلية تكامل بين الوزارة ومؤسسات التعليم العالي التابعة لها في مجال التنمية المهنية وتأهيل المعلمين، لزيادة التكامل بين قطاعي التعليم العام والعالي.
10. توطين التدريب وبناء القدرات، لتحقيق ترشيد الإنفاق، ومنح الخبرات الوطنية فرصة الإسهام في تعزيز بناء القدرات.
11. زيادة مشاركة المرأة في صناعة القرار من خلال استحداث آليات تضمن منح النساء فرصا متكافئة مع الذكور، واعتماد برامج إعداد للقيادات النسائية، و ازالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية.
12. تقديم الخدمات بشكل الكتروني (تسجيل الطلبة في الصفوف الاولى الكترونيا بالشراكة والتقاطع مع وزارة الداخلية).
13. استكمال الخدمات الالكترونية مع الوزارات الاخرى، لتقليل الجهد والوقت اللازم.
14. تطوير وتكثيف الاعلام عن طريق الحملات الاعلامية، من أجل نشر وتعميم التجارب الناجحة.
15. انتاج مواد اعلامية لفضح سياسة الاحتلال واجراءاته التعسفية بحق الاطفال والتعليم.
16. تدريب العاملين في حقل الاعلام بشكل متواصل، لنشر وتعميم توجهات الوزارة بما يخدم العملية التعليمية.
17. الترويج للتعليم المهني عبر وسائل الاعلام، لتوعية الاهالي باهمية التعليم المهني في تمكين الطلبة من الحصول على فرص تؤمن لهم النجاح في مستقبلهم والمشاركة الفاعلة في احداث التنمية وبناء الدوله.
18. بناء نظام محوسب للادارة العامة للأبنية بما ينسجم مع التوجهات في الحوكمة الالكترونية، لتنظيم العمل وتكامله وسهولة الصول للمعلومات ومواكبة للتطور التكنولوجي.

19. وضع خطة تدريب استراتيجية على المواضيع الحديثة المتجددة في مجال الهندسة ونظم البناء والطاقة المتجددة للطواقم الادارة العامة للأبنية في الوزارة والمديريات، لضمان عدالة توزيع التدريب وتوجيهه بالطرق العلمية وحسب احتياجات وأولويات العمل.
20. تعزيز ادارة المال العام وضمان الاستدامة المالية، من خلال بناء مبان ادارية مستدامة تعتمد على الطاقة المتجددة كمصدر للطاقة، وتطوير النظام الذي يقوم حالياً بتحديد الاحتياجات والأولويات من المباني المدرسية.
21. تبني سياسة بضرروة حصول الطلبة ذوي الإعاقة على حقهم في التعليم من خلال ايجاد بيئة دامجة للطلبة ذوي الإعاقة ذكورا وإناثا وبشكل متكافيء، وذلك من أجل: تحقيق مبدأ العدالة والمساواة لكافة الطلبة، زيادة نسبة التحاق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم والتي لم تصل الى 33% حسب نفس المصدر، وتقليل نسبة الأمية في قطاع الإعاقة والتي وصلت الى 53% حسب احصائيات المركز الفلسطيني للإحصاء عام 2011، وكذلك فتح تخصصات جديدة للطلبة في الجامعات خاصة في مجال تخصص التربية الخاصة.

و. خطوات لو تمت على أرض الواقع ستهدف إلى تحقيق أهداف الاستراتيجية القطاعية للتعليم في مجال الحوكمة والإدارة:

1. تحسين واقع العلاقة مع قطاع غزة.
2. توفير مؤسسات تعليم عال حكومية.
3. زيادة دور القطاع الخاص.
4. تفعيل دور الهيئات الوطنية المتخصصة في بناء القدرات.
5. استبدال نمط الشؤون الإدارية بالموارد البشرية.
6. انجاز نظام الرقمنة في التعليم.
7. اعتماد الهيكليات الجديدة.
8. الشراكة داخليا وخارجياً.
9. تعديل الاجراءات المالية فيما يتعلق بتنفيذ الخطة وما يتبعها من اجراءات مالية.
10. تخصيص الموازنات حسب واحتياجات واولويات الوزارة.
11. توفير الموازنات الكافية لتلبية الاحتياجات.
12. تكامل العمل بين الادارات المختلفة في الوزارة.
13. مشاركة فاعلة من كافة القطاعات الحكومية ووكالة الغوث (الشؤون + الوكالة + الصحة) بالإضافة الى القطاع الخاص الذي يعمل مع مختلف فئات الإعاقة.
14. تطبيق سياسة التعليم الجامع بشكل فعلي من قبل الوزارة بكافة الإدارات تحقيقا للشعار المرفوع حاليا وهو "التعليم للجميع "

15. المساءلة الوطنية من قبل دولة فلسطين ولكافة العاملين في قطاع الإعاقة بمدى التقدم والإنجاز الذي احرز لهذه الفئات ورفعه بتقرير دولي بناءا على الإتفاقية الدولية للإشخاص ذوي الإعاقة الذي وقعت عليه دولة فلسطين

<u>ايضاح طبيعة معوقات يتسبب الاحتلال بها وأثرها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.</u>

- التواصل مع غزة: رغم وجود أثر للانقسام إلا أن الاحتلال يمثّل أيضا عائقا .
- التعليم في القدس: والمتأثر بمحاولات أسرلة المناهج ، وعدم إمكانية تطوير الأبنية القائمة أو استحداث أبنية جديدة.
- التواصل مع الشركاء العرب، في ظل تحكم الاحتلال بالمعابر، ما يحول دون تطوير شراكات.
- الإسناد القانوني والحد من الانتهاكات: من خلال عدم تمكين الاحتلال المؤسسات الحقوقية من القيام بدورها.
- تحديد طبيعة الدعم من الدول المانحة: فالاحتلال يحدد طبيعة المساعدات، ويتحكم في دخول أجهزة ومعدات للتطوير.
- صعوبة تحرك طواقم المهندسين للإشراف على الأبنية المدرسية في مختلف محافظات الوطن (الضفة، القدس وقطاع غزة).
- صعوبة الحصول على ترا خيص لإنشاء وتوسعة أبنية مدرسية في المناطق ج ما يؤثر سلبا على عمليات التخطيط.
- صعوبة الحصول على تمويل لتنفيذ انشطة الخطة الممولة من وزارة المالية في القدس والبلدة القديمة والجنوبية من مدينة الخليل مما يؤثر سلبا على عملية التخطيط.

سابعاً: قطاع التعليم العالي:

مواءمة التعليم العالي لرسالته المجتمعية والاحتياجات التنمية ومشكلة البطالة لدى الخريجين.

أ. السياسات المنفذة والتي ساعدت على تحقيق تطور وتقدم التعليم العالي: عوامل نجاحها وكيفية استدامتها:

1. تطوير اسس اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها، ساعد على ذلك وجود هيئة الاعتماد والجودة، وجود مشروع ممول لتغطية نفقات تعيين خبراء في المجال، ولاستمرار التقدم في هذا المجال لا بد من تعيين طاقم مختص، اعتماد هيكلية جديدة لهيئة الاعتماد والجودة، توفير دعم كافي لمتابعة وتقييم كافة برامج الجامعات.
2. تأمين تمويل مستمر ومستدام لقطاع التعليم العالي، من خلال وجود قرار مجلس الوزراء لدعم قطاع التعليم العالي، اقرار صندوق الوقفية لدعم القطاع، ورصد مبلغ سنوي من قبل الموازنة العامة للصندوق.
3. زيادة القدرة الاستيعابية للجامعة الحكومية والجامعة الحكومية التقنية، حيث تم العمل على توفير تمويل حكومي، وجود ادارة في الجامعة تمتاز برؤية عالية للاحتياجات التطويرية للجامعة، الاقبال العالي من قبل الطلبة على الجامعة، ورخص تكلفة الساعات الدراسية المعتمدة، ولاستمرار رفع القدرة الاستعابية لا بد من

زيادة التمويل الحكومي، تطوير اللوائح والأنظمة الادارية والمالية والأكاديمية، واعتماد تخصصات جديدة في الجامعة.

4. تحسين عملية التعليم الالكتروني والتواصل عن بعد، من خلال وجود توجه وطني لدى المؤسسات المختلفة في استخدام التكنولوجيا في التعليم، وفي تطوير النظام الاداري، وعليه لا بد من توفير الأجهزة والتقنيات اللازمة لجميع مؤسسات التعليم العالي.
5. تنشيط البحث العلمي حيث تم العمل على ايجاد مجلس للبحث العلمي، ووجود موازنة خاصة للبحث والتطوير، ووجود مجالس ومراكز للبحث والتميز، ووجود جوائز للمبدعين والمتميزين، وكذلك دعم مجلات علمية ومحكمة، ولتفعيل البحث العلمي يجب توفير مراكز للبحث العلمي مدعومة بالموارد المادية والبشرية المؤهلة، ووجود صندوق لتمويل البحث العلمي.

ب. من أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي، تتمثل في:

1. الوضع الإداري والتشريعي وممارسات الحكم الرشيد: فهناك ضعف في الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد في مؤسسات التعليم العالي والادارات الجامعية، كذلك عدم مواكبة الهيكليات والتشريعات لاحتياجات التعليم العالي ومتطلباته.
2. مواءمة التعليم العالي لرسالته المجتمعية ولاحتياجات التنمية ومشكلة البطالة لدى الخريجين، سببها اختلاف مدخلات التعليم العالي، وميلها الواضح نحو العلوم الإنسانية، وزيادة نسبة الملتحقين ببرامج التعليم المفتوح، ومحدودية اندماجهم في سوق العمل، كذلك عدم مواءمة المهارات والكفايات التي يجب أن يتمتع بها الخريج للاحتياجات التنموية بشكل كافٍ.
3. الارتقاء بالبحث العلمي: يتضح أن هناك ضعف الاهتمام بالبحث العلمي، وعدم تحقيق رسالة مؤسسات التعليم العالي في مجال البحث العلمي، ومحدودية نصيب البحث العلمي من الموازنات الحكومية والجامعية، كذلك ضعف ارتباط البحث العلمي بالتنمية واحتياجات المجتمع.
4. تمويل التعليم العالي: يتصف التمويل بالمحدودية وعدم كفاية الموارد المالية المخصصة للتعليم العالي؛ سواء لتمويل النفقات التشغيلية للتعليم العالي، أو لتلبية الاحتياجات المادية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي.
5. ضمان الجودة والنوعية: لم تصل لما هو مطلوب بسبب عدم تحقيق معايير الجودة في التعليم العالي على الوجه المطلوب، وعدم كفاية وعدم وصول مستوى كفاءة أعضاء هيئة التدريس إلى ما هو متطلع إليه، واستخدام غير كاف لأساليب التدريس الملاءمة والحديثة.
6. الارتقاء بالتعليم التقني: يتصف بالضعف بسبب قلة نسبة الاقبال على الالتحاق به، وتدني القيمة المجتمعية للتعليم التقني، كذلك محدودية التخصصات المهنية والتقنية المرتبطة باحتياجات سوق العمل.

7. تحسين العلاقات الثقافية مع دول العالم بسبب تداخل في مهمة تحقيق الهدف بين ادارتين عامتين، وعدم وجود تمويل كافي لتحقيق الهدف، وعدم وجود رؤيا للانطلاق في تحقيق الهدف، ولعلاج ذلك يمكن التنسيق مع وزارة الخاجية والتعاون الدولي لفتح الآفاق امام الدوائر المسؤولة، والاتصال مع المؤسسات التعليمية.
8. ضعف ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل بسبب الاعداد المتزايدة من طلبة الثانوية العامة الناجحين الذين التحقوا بالبرامج الأكاديمة في الجامعات، العجز المادي في الجامعات الذي يضطرها لقبول الطلبة في التخصصات الأكاديمة رغم عدم احتياج السوق لها، ووجود نظام التعليم الموازي، وكذلك النظرة المجتمعية الدونية للتعليم المهني والتقني. للتخفيف من حدة هذه المشكلة لا بد من اجراء الدراسات والمسوحات لاحتياجات سوق العمل، التقنين في اعتماد التخصصات واغلاق برامج فيها فائض من الخريجين، زيادة التوعية لتوجيه الطلبة نحو التخصصات المهنية والتقنية. و دمج بعض المواد المهنية في المساقات الجامعية ضمن المتطلبات الاختيارية والمساقات الحرة لبعض البرامج الجامعية.
9. البطء في الانجاز للدوائر الخدماتية وزيادة دقته بسبب عدم توفير التجهيزات التقنية والبرمجيات اللازمة، نقص في عدد الكادر المساند في الدوائر الخدماتية، رفض الجامعات ربط بياناتها مع الوزارة، ولحل ذلك يجب ربط قاعدة البيانات بين مؤسسات التعليم العالي والوزارة لبادل الملعومات في مجال التصديق واعتماد الشهادات، والاستفسار عن مصداقيتها، وجود قرار ملزم لمؤسسات التعليم العالي بربط بياناتها مع الوزارة.

ثالثاً: مقترحات تحسين وتفعيل وتطوير قطاع التعليم العالي، تتمثل في:

1. تحسين وتطوير الأجهزة الإدارية في مؤسسات التعليم العالي من خلال تطوير النظام ستضمن الوزارة تخطيط وتنفيذ فعال للخطط المعدة من قبل المؤسسة والتي تعكس رؤية الوزارة واستراتيجيتها، كما تضمن وجود نظام من المتابعة والتقييم والمساءلة، وتضمن زيادة الشفافية في الانفاق والتعيين والمصاريف الجارية والتطويرية.
2. وضع السياسات المالية التي تسعى إلى تحقيق الاستدامة من خلال وجود السياسات المالية في الانفاق والتمويل الجاري والتطويري سيتم ضمان البقاء في اطار تحقيق الاهداف وتوفير بيئة تعليمية مناسبة.
3. تعميق التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص من أجل ادخال البعد التطبيقي من خلال التدريب، ويساهم في اكساب الطلبة المهارات اللازمة للانحراط في سوق العمل.
4. تطوير وتعزيز اعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي، حيث ان اكساب الكفايات اللازمة لاعضاء هيئة التدريس في التخطيط والتدريس والتقييم للطلبة يضيف بعدا تربويا ويحسن العلاقة بين الطلبة والطواقم التدريسية، كما ان توفير التقنيات اللازمة للتدريس يضيف بعدا مهما في تحسين اداء اعضاء هيئة التدريس.
5. العمل على ايجاد قانون عصري للتعليم العالي.

6. اقتراح أنظمة ولوائح تنفيذية واضحة في مجال الاعتراف ومعادلة وتصديق الشهادات واعتماد البرامج والمنح والبعثات.
7. تعيين كادر وتدريبه في مجال اعداد الخطط الاستراتيجية والخطط القطاعية لنقص الكادر المؤهل في هذا المجال.
8. توفير حماية قانونية ومجتمعية للمؤسسات بسبب وجود تدخلات خارجية في اداء مؤسسات التعليم العالي وتنفيذ برامجها وخططها.
9. مساندة مؤسسات التعليم العالي ماليا وادرايا خاصةً في حالات تعطيل الدوام (اضرابات الطلبة والعاملين).

الأولويات الجديدة للخطة القطاعية للتعليم 2017-2022:

الهدف الأول: ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على جميع مستويات النظام .

أولويات الهدف الاستراتيجي الاول:

1. المحافظة على نسبة عالية في الالتحاق بالمرحلة الأساسية الدنيا للجميع.
2. متابعة الطلاب المتسربين في جميع مراحل التعليم خاصة بعد الصف الثامن؛ من أجل زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي.
3. زيادة الالتحاق بالتعليم والتدريب التقني والمهني وخاصة للطالبات وإسناده إلى خطط مبنية وفقا لمتطلبات سوق العمل.
4. زيادة الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسة (مرحلة الروضة).
5. تصميم وتنفيذ برامج وخدمات وبنى أساسية متكاملة وجيدة وشاملة للجميع ويسهل الانتفاع بها مخصصة للطفولة المبكرة وتشمل مجالات الصحة، والتغذية، والحماية والاحتياجات التعليمية، ولا سيما للأطفال ذوي الإعاقة.
6. تأسيس روابط أقوى مع المجتمع الدولي لضمان وحماية الحقوق التعليمية للطلاب الفلسطينيين في المنطقة "ج" وفي والقدس.
7. توفير البيئة والتسهيلات المناسبة في المرافق المدرسية والتربوية وتوفير التجهيزات للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة لضمان التحاقهم بالتعليم بجميع مراحله.
8. تشجيع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي والجامعي، وفرص تعلم الكبار وتعليمهم وتدريبهم، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك القضاء على الحواجز القائمة على أساس نوع الجنس، وكذلك للفئات الضعيفة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة.
9. تشجيع مؤسسات التعليم العالي، بما فيها الجامعات، بدعم وتشجيع إعداد سياسات تعنى بتوفير فرص للتعلم الجيد مدى الحياة على أساس منصف.
10. تحديد ورصد وتحسين أشكال انتفاع الفتيات والنساء بالتعليم الجيد ومستويات مشاركتهن في هذا التعليم وتحصيلهن فيه ومستوى إتمامهن لمراحله التعليمية. واتخاذ تدابير تركز على الذكور في الحالات التي يكون فيها تفاوت واضح لصالح الاناث .
11. تحديد العقبات التي تحول دون التحاق الأطفال والشباب من الفئات الضعيفة بالبرامج التعليمية الجيدة، واتخاذ تدابير مقصودة للقضاء على هذه العقبات.
12. إتاحة إمكانيات الانتفاع على نطاق واسع بأماكن وبيئات التعلم والتعليم ضمن الإطار النظامي وغير النظامي وفي مجال تعليم الكبار، بما في ذلك شبكات وأماكن مجموعات التعلم.
13. توجيه جميع فرص المنح الدراسية بشكل جلي نحو الشابات والشبان من الفئات التي تعاني أوضاع الحرمان.
14. تعزيز قدرات صندوق الإقراض برفع المبلغ المرصود للإقراض.

15. رفع نسبة القيد الإجمالي للتعليم العالي من 50% إلى 55%.
16. زيادة القدرة الاستيعابية للجامعة الحكومية التقنية.

الهدف الثاني: تطوير أساليب وبيئة تعليم وتعلم متمحورة حول الطالب:

أولويات الهدف الاستراتيجي الثاني:

1. تحسين جودة التعليم في رياض الاطفال للتكامل مع التعليم المدراسي وتيسير عملية اندماجهم فيه.
2. إصلاح المنهاج على كافة المستويات بتحديد المعايير ومراجعة المناهج الدراسية من أجل ضمان جودتها وجدواها بالنسبة إلى السياق الفلسطيني، بما في ذلك ما يتعلق بالمهارات (مهارات القرن الحادي والعشرون) والكفاءات والقيم والثقافة والمعارف.
3. تنفيذ إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم ، والطواقم المساندة .
4. تحويل ممارسات نظام الإشراف من التفتيش والتوجيه إلى تمكين المعلمين.
5. تطوير نظام قياس وتقويم أمتن وأشمل لتقييم نتائج التعلم في مواضع هامة من المسار التعليمي، بما في ذلك خلال مرحلة التعليم الاساسية الاولى (الصف الثاني او الثالث) او في نهاية المرحلة الاساسية الاولى (الصف الرابع) والمرحلة الاساسية (الصف التاسع) والمرحلة الثانوية (التوجيهي)، وعلى نحو يعبّر عن مستويات المهارات المعرفية وغير المعرفية. بحيث تشمل هذه النظم تقييم المهارات التأسيسية للقراءة والكتابة والحساب، وتقييم المهارات غير المعرفية. وتصميم تقييمات خاصة بالأنشطة التدريبية وذلك كجزء لا يتجزأ من عملية التعليم والتعلم على جميع المستويات، مع ربط ذلك ربطاً مباشراً بأساليب التعليم.
6. إتاحة طرائق بديلة في التعلم والتعليم للأطفال والمراهقين غير الملتحقين بالمدارس، سواء في مرحلة التعليم الاساسي أو مرحلة التعليم الثانوي، وإتاحة صيغ للمعادلة والربط بين البرامج لتأمين التعلم المرن في الإطارين النظامي وغير النظامي.
7. تعزيز جودة التعليم المهني والتقني والتعليم العالي وتوفير الاختصاصات الملاءمة لاحتياجات سوق العمل لكلا الجنسين.
8. تقييم سياسات وبرامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بغية تحسين نوعيتها.
9. صياغة سياسات واستراتيجيات وخطط عمل واضحة لتكريس القدرات المهنية للعاملين في مجال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وذلك عن طريق تعزيز ورصد تطورهم المهني وأوضاعهم وظروف عملهم.
10. إعداد سياسات مشتركة بين القطاعات (التعليم الاساسي، التعليم المهني، التعليم العالي) بشأن تنمية المهارات المهنية، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي، وللربط بين هذه العناصر؛ وتدعيم الصلات بين العلوم وعمليات رسم السياسات بغية مواكبة تغير الظروف والمحافظة على الجدوى؛ وإقامة شراكات فعالة.
11. تأمين ضمان جودة مؤهلات التعليم العالي مع تأمين قابلية هذه المؤهلات للمقارنة، والاعتراف بها، وتيسير إمكانيات نقل الدرجات المحرزة بين مؤسسات التعليم العالي المعترف بها.

12. تطوير سياسات وبرامج لتوفير إمكانيات للتعلم الجيد عن بعد على مستوى التعليم العالي مع توفير تمويل ملائم واستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك استخدام الإنترنت والدروس المفتوحة المتاحة بالاتصال المباشر على نطاق واسع وبطرائق أخرى على أن تفي بالمعايير المقبولة للجودة من أجل تحسين الانتفاع.
13. إعداد سياسات وبرامج تعزز وظيفة إجراء البحوث على مستوى التعليم العالي والتعليم الجامعي من خلال الالتحاق في مراحل مبكرة بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وخصوصاً بالنسبة إلى الفتيات والنساء.
14. جمع واستخدام شواهد عن الطلب على تغيير المهارات بغية الاسترشاد بذلك في تنمية المهارات والحد من أوجه التفاوت والاستجابة لتغيرات سوق العمل وللاحتياجات والظروف المجتمعية ولاحتياجات "الاقتصاد غير الرسمي" والتنمية.
15. التشجيع على تنمية أشكال مختلفة للتدريب والتعلم في مواقع العمل وفي قاعات الدرس، عند الإمكان.
16. توفير إمكانيات التعلم عن بعد، والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والانتفاع بالتكنولوجيا الملائمة والبنى الأساسية اللازمة لتيسير بيئة مناسبة للتعلم في المنزل وفي مناطق النزاعات والمناطق النائية، وخصوصاً لصالح الفتيات والنساء والصبيان والشباب من الفئات الضعيفة وغيرها من الفئات المهمشة.
17. توفير درجة عالية من الجودة في برامج محو الأمية وتعليم الحساب وذلك وفقاً لآليات التقييم الوطنية، وتصميم هذه البرامج على ضوء احتياجات الدارسين والاستناد فيها إلى معارفهم وتجاربهم السابقة. وربط هذه البرامج وتأمين تكاملها مع تنمية المهارات اللازمة للحصول على عمل لائق وكسب العيش باعتبار هذه الأمور عناصر للتعلم مدى الحياة.
18. تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة الأجهزة المحمولة، في برامج محو الأمية وتعليم الحساب.
19. إعداد إطار لتقييم مهارات القراءة والكتابة والحساب، مع أدوات لتقييم مستويات الكفاءة تستند إلى نتائج التعلم. وسيتطلب ذلك تعريف المقصود بالكفاءة في طائفة متنوعة من السياقات، بما في ذلك المهارات الخاصة بالعمل وبالحياة اليومية.
20. إعداد سياسات وبرامج لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم في مجال المواطنة العالمية وتعميمهما في التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي عبر تدابير خاصة وتدريب المعلمين وإصلاح المناهج الدراسية وتوفير الدعم التعليمي.
21. توفير فرص للدارسين من الجنسين ومن جميع الأعمار كي يكتسبوا، في مختلف مراحل حياتهم، المعارف والمهارات والقيم والمواقف اللازمة لبناء مجتمعات مسالمة وصحية ومستدامة.
22. مساندة إعداد نظم أقوى للتقييم في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم من أجل المواطنة العالمية، بغية تقييم النتائج المعرفية والاجتماعية-العاطفية والسلوكية لعملية التعلم، وذلك باستخدام الأدوات القائمة والتي أثبتت صلاحيتها، عند الإمكان، وتحديد الاحتياجات الداعية إلى استحداث أدوات جديدة.
23. وضع سياسات متماسكة ومتعددة الجوانب وشاملة وتراعي قضايا الجنسين وحالات الأشخاص ذوي الإعاقة، وترويج معايير ونظم تكفل الأمان في المدارس وخلوها من العنف.

24. ضمان توافر الأمان وإمدادات الماء والكهرباء، والمراحيض الخاصة بكل من الجنسين والصالحة للاستخدام والمتاحة في كل مؤسسة تعليمية، مع توافر قاعات دراسية ملائمة ومأمونة بالإضافة إلى مواد وتكنولوجيا مناسبة للتعلم.
25. استعراض وتحليل وتحسين مستويات جودة تدريب المعلمين (قبل الخدمة وأثناءها) وتوفير الإعداد الجيد قبل الخدمة وإمكانيات التطور المهني المستمر والدعم لجميع المعلمين.
26. تزويد المعلمين بالمهارات التكنولوجية المناسبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي، وبالدراية الإعلامية ومهارات التعامل النقدي مع المصادر، وتوفير تدريب على كيفية التعامل مع الصعوبات التي يواجهها الطلاب ذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة.
27. إعداد وتطبيق نظم فعالة لجمع الملاحظات الناجمة عن التنفيذ، بغية دعم التدريس الجيد والتطور المهني للمعلمين.
28. تعزيز القيادة المدرسية من أجل تحسين التعليم والتعلّم.
29. تقليص العجز في ميزانية الجامعات العامة بنسبة 30%.
30. افتتاح برامج تطبيقية جديدة عدد 15.
31. تقليص نسبة البطالة بنسبة 2% عما هي الآن.
32. تمويل 30 – 50 مشروع بحثي في الجامعات.
33. تفعيل مراكز التميز الموجودة.
34. تنفيذ برامج دراسات عليا مشتركة مع جامعات أخرى.
35. وجود معايير واضحة ومحددة لضمان النوعية في اعتماد المؤسسات والبرامج.
36. تحسين عملية التعليم الالكتروني والتواصل عن بعد.

<u>الهدف الثالث</u>: تعزيز المساءلة، والقيادة المبنية على النتائج، والحوكمة والإدارة.

أولويات الهدف الاستراتيجي الثالث:

1. إصلاح الإدارة المركزية والهيكل التشغيلي للوزارة بما يتناسب وهيكلية برنامج تقديم الخدمات في الخطة الإستراتيجية.
2. مأسسة مفهوم الإدارة القائم على النتائج في جميع مستويات الوزارة.
3. إعادة توزيع المدارس لتتناسق وتنسجم مع أنواع المدارس وفقا للصفوف (1-4) و(5-9) و(10-12).
4. تخصيص الموارد على نحو أكثر إنصافاً بين المدارس التي تحظى بوضع اجتماعي-اقتصادي جيد والمدارس التي تعاني أوضاع الحرمان أو الأوضاع الطارئة.
5. تعزيز كفاءة وفعالية المؤسسات والقيادة المدرسية وإدارة المدارس، بإشراك المجتمعات المحلية بقدر أكبر، بما في ذلك إشراك المجتمع واولياء الامور في إدارة المدارس.
6. تطوير القوانين والسياسات والتشريعات التي تكفل:

أ) توفير 12 سنة من التعليم الاساسي والثانوي الجيد المنصف المجاني الشامل للجميع والممول من الأموال العامة، ومنها 10 سنوات من التعليم الإلزامي، وذلك لجميع الأطفال وعلى نحو يفضي إلى تحقيق نتائج مجدية في التعلم.

ب) توفير ما لا يقل عن عام واحد من التعليم قبل الابتدائي الجيد المجاني والإلزامي، مع إيلاء اهتمام خاص للوصول إلى أطفال الفئات الأفقر والأشد حرماناً من خلال خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.

7. تطوير سياسات واستراتيجيات متعددة القطاعات ومتكاملة للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة تستند إلى تنسيق بين الوزارات المسؤولة عن التغذية، والصحة، والرعاية الاجتماعية وحماية الطفل، والمياه/الإصحاح، والعدالة، والتربية؛ وتخصيص موارد ملائمة لتنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات.
8. ضمان الجودة الآمنة والتعليم العادل في منطقة "ج"، وفي مقدمتها القدس، وعبر حملات مناصرة مكثفة، داخليا وخارجيا.
9. تعزيز الكفاءة والفاعلية، الداخلية والخارجية، على جميع المستويات.
10. تعزيز التعاون الدولي في مجال برامج التعليم والبحوث على صعيد التعليم العالي والجامعي عبر الحدود، بما في ذلك في إطار الاتفاقيات العالمية والإقليمية الخاصة بالاعتراف بمؤهلات التعليم العالي، بغية زيادة الانتفاع وتحسين ضمان الجودة وتنمية القدرات.
11. دعوة الشركاء العاملين على الصعيد الاجتماعي لتصميم وتقديم برامج للتعليم والتدريب قائمة على الشواهد وذات طابع كلي. وضمان الجودة العالية في المناهج الدراسية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وفي البرامج التدريبية، وتأمين اهتمامها في آن معاً بالمهارات الخاصة بالعمل وبالمهارات غير المعرفية/القابلة للنقل، بما في ذلك مهارات مزاولة الأعمال الحرة، والمهارات الأساسية والمهارات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
12. تأمين وجود نظم شفافة وفعالة لضمان الجودة في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وإعداد أطر للمؤهلات.
13. تشجيع التعاون في زيادة الشفافية وفي الاعتراف بمؤهلات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بين البلدان بغية تحسين جودة برامج هذا التعليم والتدريب وتيسير حراك العمال والدارسين، ومواكبة هذه البرامج للطلبات المتغيرة لسوق العمل.
14. النهوض بمسارات مرنة للتعلم ضمن الإطارين النظامي وغير النظامي؛ وتمكين الدارسين من تجميع ونقل الدرجات التي يحرزونها من أجل الوصول إلى مستويات أعلى؛ والاعتراف بالتعلم السابق وإقراره والمصادقة عليه وإقامة برامج ملائمة للربط بين الفروع، وتوفير خدمات للتوجيه والإرشاد بشأن التطور الوظيفي.
15. الحرص على أن تتضمن السياسات والخطط القطاعية التعليمية وميزانياتها مبادئ عدم التمييز ومراعاة المساواة في التعليم ومن خلاله؛ وإعداد وتنفيذ استراتيجيات عاجلة ومركزة الهدف لصالح الفئات الضعيفة والمستبعدة. ووضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة.
16. احتواء السياسات والخطط القطاعية وعمليات تخطيط الميزانيات على تقييم المخاطر، والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في التعليم، وعلى مبادرات تلبي احتياجات الأطفال والشباب والكبار المتأثرين بحالات الكوارث

والنزاعات والنزوح والأوبئة، بما في ذلك احتياجات النازحين داخلياً واللاجئين. ودعم الآليات والاستراتيجيات دون الإقليمية والإقليمية الملبية الاحتياجات التعليمية للنازحين داخلياً واللاجئين.

17. دعم اعتماد نهج شامل لتمكين المدارس من الصمود لمواجهة آثار حالات الطوارئ والكوارث أياً كان نطاقها. ويشمل ذلك توافر مرافق مدرسية أكثر أماناً، وإدارة حالات الكوارث على صعيد المدارس، والتعليم في مجال الحد من المخاطر، وتنمية القدرة على الصمود.
18. توفير الآليات التي تكفل استعراض الخطط القطاعية والميزانيات الخاصة بالتعليم، والمناهج الدراسية والكتب المدرسية، مع استعراض أنشطة تدريب المعلمين والإشراف عليهم، لتكون خالية من الأفكار النمطية عن الجنسين وتعزيز المساواة، وعدم التمييز، وحقوق الإنسان، وتشجيع التعليم المشترك بين الثقافات.
19. جمع بيانات ذات نوعية افضل عن الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتصنيف البيانات عن مختلف اشكال الاعاقة والعجز وتقييم مستويات شدتها.
20. التوسع في تنفيذ برامج فعالة لمحو الأمية وتعليم المهارات للكبار تشارك فيها جهات المجتمع المدني كشركاء وتستند إلى الخبرات الغنية لهؤلاء الشركاء وممارساتهم الجيدة.
21. تطوير نظام لجمع وتحليل وتبادل البيانات الملائمة والمتوفرة عن مستويات القرائية والاحتياجات في مجالات القراءة والكتابة والحساب، مع تصنيف هذه البيانات بحسب نوع الجنس والمؤشرات الأخرى للتهميش.
22. وضع سياسات واستراتيجيات لحماية الدارسين والمعلمين والعاملين من العنف، وذلك في إطار مدارس خالية من العنف وفي مناطق النزاع المسلح، والالتزام بالقانون الإنساني الدولي الذي يحمي المدارس والمرافق المدنية والامتثال له، ومقاضاة المسؤولين عن انتهاك هذا القانون، وذلك في سياق تحقيق هدف التعليم بحلول عام 2030.
23. ضمان تخصيص الموارد على نحو منصف في توزيعها بين المدارس ومراكز التعلم ذات المستوى الاجتماعي-الاقتصادي الجيد والمدارس ومراكز التعلم التي تعاني الحرمان.
24. ضمان التعبير في الآليات والبرامج والسياسات الخاصة بالبرامج الدولية للمنح الدراسية عن الظروف والأولويات والخطط الإنمائية الوطنية، مع التركيز على تعزيز الموارد البشرية في المجالات التي تشتد فيها الحاجة إلى هذه الموارد.
25. إعداد برامج مشتركة بين الجامعات القائمة في البلد المقدم للمنح الدراسية والجامعات القائمة في البلد المتلقي للمنح، بغية حفز الطلاب على العودة إلى بلدانهم، مع استحداث آليات أخرى تحول دون هجرة الكفاءات - هجرة الأشخاص الحاصلين على إعداد عال- وتشجع كسب الكفاءات.
26. إعداد استراتيجيات تراعي قضايا الجنسين بغية اجتذاب أفضل المرشحين وأكثرهم حماساً لممارسة التعليم، وتأمين تنسيبهم للعمل في أشد الأماكن احتياجاً إليهم. ويتضمن ذلك اتخاذ تدابير سياسية وتشريعية لجعل مهنة التعليم جذابة في نظر العاملين فيها وفي نظر الأشخاص الذين يمكن اجتذابهم إليها وذلك من خلال تحسين ظروف العمل فيها وتأمين مزايا الضمان الاجتماعي المرتبطة بها، وتأمين مرتبات للمعلمين وغيرهم من العاملين في التعليم قريبة على الأقل مع مرتبات ممارسي المهن الأخرى التي تتطلب امتلاك مؤهلات مماثلة أو معادلة لمؤهلات هؤلاء المعلمين والعاملين.
27. إعداد أطر مؤهلات للمعلمين، ومدربيهم، والمشرفين على عملهم.

28. تطوير وتطبيق سياسات لإدارة شؤون المعلمين تكون شاملة للجميع ومنصفة ومراعية لقضايا الجنسين وتشمل قضايا التوظيف والتدريب والعمالة والأجور والتطور المهني وظروف العمل وتحسين مكانة المعلمين والمربين، وجودة التدريس.
29. إقامة أو تعزيز الآليات المؤسسية للحوار الاجتماعي مع المعلمين ومع اتحاد المعلمين، وتأمين المشاركة التامة لهذه الآليات في رسم السياسة التعليمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.
30. التعاون مع جميع الشركاء الدوليين والمحليين لمعالجة النقص في الغرف الصفية في القدس والناتجة عن منع الاحتلال البناء المدرسي او الشراء فيها.

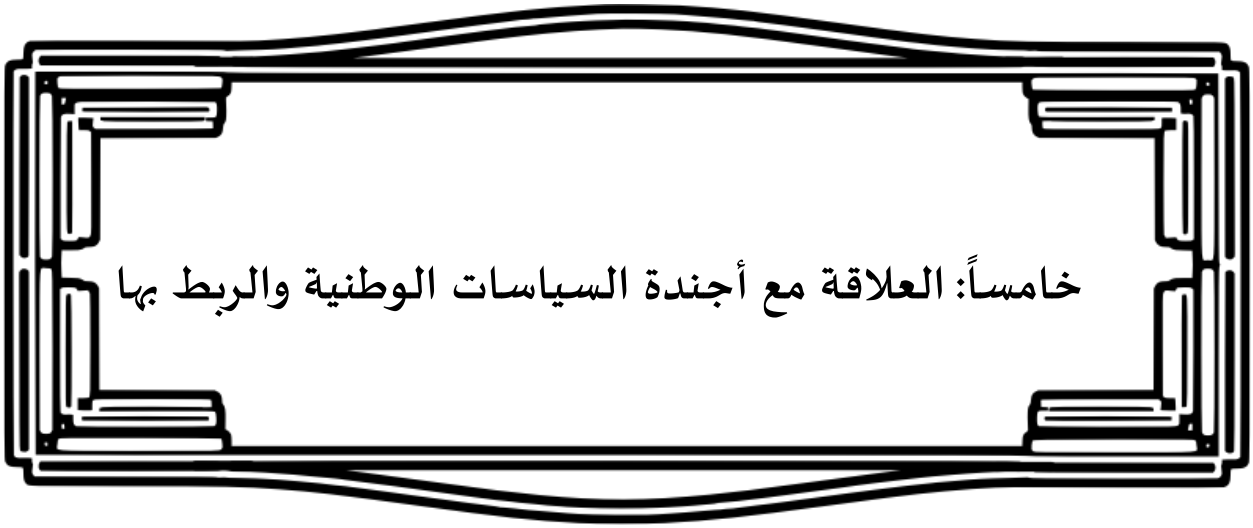
خامساً: العلاقة مع أجندة السياسات الوطنية والربط بها

خامساً: العلاقة مع أجندة السياسات الوطنية والربط بها:

أ. السياسات الوطنية ذات العلاقة المباشرة بقطاع التعليم:

أقرت الحكومة الفلسطينية اجندة السياسات الوطنية لخطة التنمية الوطنية، وما يتعلق بقطاع التعليم، وبرزت أربعة أولويات لكل منها مجموعة تدخلات على النحو الآتي:

1. التعليم المبكر لأطفالنا:
   - تطوير برامج رعاية الطفولة المبكرة والمتاحة للجميع.
   - توسيع نطاق التعليم قبل المدرسي والارتقاء بمستواه.
2. تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم:
   - الاحتفاظ بنسب عالية من الالتحاق في التعليم الاساسي ولكلا الجنسين والحد من التسرب منه.
   - تحسين الالتحاق لكلا الجنسين في التعليم الثانوي بجميع مساراته العلمية والادبية والمهنية وخلق التوازن في الالتحاق فيها.
   - تشجيع الالتحاق بالتعليم غير النظامي وبرامج محو الامية للذين خرجوا من النظام قبل استكمال تعليمهم.
   - توفير الدعم والحماية للتعليم في القدس والمناطق "ج" وغزة.
3. تحسين نوعية التعليم:
   - إصلاح المناهج التعليمية وتطويرها.
   - تطوير برامج التعليم الإلكتروني.
   - ضمان العدالة في الوصول لفرص التعليم خاصة للمناطق والفئات المهمشة.
   - التأهيل والتدريب المستمر للمعلمين والطواقم المساندة.
   - تطوير المرافق التعليمية وتوفير بيئة تعليمية آمنة وصحية.
   - تطوير وتعزيز النشاط الحر كجزء لا يتجزء من تنفيذ المناهج.
4. من التعليم إلى العمل
   - مواءمة التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي مع احتياجات التنمية وسوق العمل وضمان تكافؤ فرص للجميع للحصول عليه.
   - تطوير البنية التحتية ومرافق التعليم والتدريب المهني والتقني.
   - تطوير القدرات في مجالات البحث العلمي.

أما السياسات الوطنية ذات العلاقة غير المباشرة بقطاع التعليم ، فهي:

1. تصعيد الجهود وطنيا ودولياً لإنهاء الاحتلال:

- ترسيخ مكانة القدس الشرقية وتنميتها باعتبارها عاصمة دولة فلسطين.

2. تفعيل آليات مساءلة الاحتلال:

- حث الدول على الالتزام بواجبها فيما يتعلق باحترام وضمان احترام القانون الدولي، بما في ذلك إنهاء الاحتلال الاستعماري الاسرائيلي.

3. تحقيق وحدة الارض والشعب الفلسطيني:

- إعادة توحيد المحافظات الشمالية والجنوبية وتنفيذ خطة إعادة الإعمار والبناء للمحافظات الجنوبية.
- تعزيز الترابط مع الفلسطينيين أينما وجدوا، وتعزيز مساهمتهم في بناء الدولة وتحقيق الاستقلال.

4. تجسيد الممارسة الديمقراطية في دولة فلسطين:

- تعزيز احترام مبادىء التعددية والمساواة وعدم التمييز في فلسطين، وصون الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

5. تعزيز المشاركة في المنظومة الدولية:

- الوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة على انضمام دولة فلسطين لعدد من المعاهدات والمنظمات الدولية

6. تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن:

- تعزيز اللامركزية في توفير الخدمات على المستوى المحلي حال توفر القدرة لدى الهيئات المحلية على ذلك.

7. الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن:

- تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطن على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء، وبالتركيز على المناطق المهمشة لا سيما المسماة (ج) والقدس الشرقية.
- إطلاق بوابة الحكومة الإلكترونية وتوفير الخدمات الاساسية للمواطنين من خلالها.
- تعزيز الشراكة والتكاملية في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

8. تعزيز المساءلة والشفافية:

- مأسسة التزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي؛ ومكافحة الفساد.
- تعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل الحق في الوصول للمعلومات.
- تعزيز الإدارة العامة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة.
- تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وإدارتها بفعالية.
- إدماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وبرامجها وموازنتها.

9. نجاعة وفعالية إدارة المال العام:

- تعزيز إدارة المال العام وضمان الاستدامة المالية.
- إصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات.

10. بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني:

- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر (قطاع الإنشاءات، السياحة، الزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات).

11. توفير فرص عمل لائقة للجميع:

- اعتماد إجراءات تُعنى بالتعجيل بخلق فرص عمل دائمة من خلال شراكات استثمارية بين القطاع الخاص والعام.
- اعتماد إجراءات تعنى بالإسراع في إطلاق المشاريع الريادية لتشغيل الخريجين.
- ضمان بيئة عمل آمنة ومراعية للمعايير الصحية والسلامة المهنية.

12. توفير بيئة استثمارية ملائمة:

- دعم وتشجيع الصناعات الرقمية والتقنية وتعزيز المحتوى الرقمي.

13. الحد من الفقر:

- الادماج الاجتماعي، وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من (الافراد ذوي الاعاقة، الشباب، النساء،الأسرى المحررين).

14. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

- إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن.
- إزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة.

15. شبابنا، مستقبلنا:

- تمكين الشباب الفلسطينيين من الحصول على فرص تؤمّن لهم النجاح في مستقبلهم والمشاركة الفعالة في الحياة العامة وبناء الدولة ، بالتركيز على الشباب الأقل حظاً.

16. الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته:

- تعزيز الرعاية الصحية الوقائية وتعزيز الوعي والسلوك الصحي للمواطنين.
- تبني نهج صحة العائلة. (الصحة الانجابية والجنسية، تنظيم الأسرة).

17. توفير الأمن والامآن وتعزيز سيادة القانون:

- تعزيز القدرة على الاستجابة للكوارث وإدارة الأزمات.

18. توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية:

- توفير الخدمات التعليمية في المناطق المهمشة ومناطق ج والتجمعات الصغيرة. (مقترح جديد)

19. ضمان استدامة البيئة:

- زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

20. حماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني:

- دعم الإبداع والإنتاج الثقافي.
- حماية التراث الثقافي والطبيعي الفلسطيني وتطويره.

ب. العلاقة مع أجندة السياسات الوطنية والربط بها:

العلاقة بين أجندة السياسات الوطنية للحكومة، وربطها بأولويات السياسات والتدخلات في برامج خطة التعليم القطاعية:

1 - التعليم المبكر لأطفالنا: وتتضمن التدخلات الآتية:

أ. **تطوير برامج الطفولة المبكرة والمتاحة للجميع**، ومن تدخلات برامج الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ذات العلاقة ما يلي:

- زيادة نسبة المؤهلات من المربيات والمديرات والمشرفات في رياض الاطفال الخاصة والحكومية وفق معايير استرتيجية تدريب المعلمين والمعلمات.
- تطوير وتطبيق المعايير لتأهيل 50% من مربيات رياض الأطفال بما ينسجم مع معايير استراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات.
- تطوير كفاءة المربيات والمديرات والمشرفات (التدريب المستمر) في كل من رياض الاطفال الحكومية والخاصة.
- الاستمرار في فتح مراكز تدريب لمربيات ومشرفات رياض الأطفال في المديريات.
- تشجيع الجامعات على فتح برنامج متخصص في رياض الأطفال والعمل على اعتماده.
- ضمان خدمة التعليم النوعي المستند على الطالب داخل الصف لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً .
- زيادة أعداد رياض الأطفال التي تستخدم التقنيات التربوية وتكنولوجيا التعلم أثناء العملية التعليمية التعلمية وداخل الصف.
- اتخاذ قرار خاص بوجود الإشراف الفني على رياض الأطفال، من أجل ضمان التعليم النوعي في رياض الاطفال.
- إلزام رياض الأطفال بتوفير خدمة الإرشاد فيها.
- تقويم وإعادة تطوير إطار المناهج لرياض الأطفال بما يتناسب مع احتياجات الأطفال الفلسطينيين في العام 2019.
- تطوير وتجريب إطار منهاج رياض الأطفال الفلسطيني.
- تطوير أساليب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم ووفق فلسفة الإطار العام لمنهاج رياض الأطفال.

- تطوير وتفعيل النظام الاداري وأطر صناعة السياسة واتخاذ القرار والمتابعة على كافة المستويات.
- تبني نظام الكتروني وشبكة تعنى بشؤون الترخيص لرياض الأطفال والمؤسسات التعليمية الخاصة.

ب. **توسيع نطاق التعليم قبل المدرسي والارتقاء بمستواه**، ومن تدخلات برامج الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ذات العلاقة ما يلي:

- زيادة معدلات الالتحاق الاجمالية للأطفال في رياض الأطفال (البستان والتمهيدي).
- زيادة عدد رياض الأطفال المرخصة في القطاع الخاص.
- زيادة عدد صفوف رياض الأطفال في الصف التمهيدي في رياض الأطفال الحكومية في المناطق المحرومة من خدمة التعليم.
- صيانة وتاهيل الأبنية والأثاث في رياض الأطفال الحكومية القائمة.
- زيادة نسبة دمج الطلبة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في رياض الاطفال الحكومية.
- رفع مستوى الوعي المجتمعي وأولياء الأمور بأهمية التعليم و قضايا الطفولة المبكرة.
- زيادة عدد رياض الأطفال الحكومية والخاصة المستفيدة من الحماية والدعم الدولي والمحلي في مناطق (ج) والقدس.
- تبني الحكومة لسياسة التعليم الالزامي للصف التمهيدي.
- إضافة وحدة للصف التمهيدي في الأبنية المدرسية الجديدة المخصصة للمرحلة الأساسية الدنيا.
- مراجعة وتحديث النظم والتعليمات الخاصة بمجالات العمل المختلفة بما ينسجم مع القانون الجديد.
- تفعيل عملية التنسيق ما بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية العاملة والمرتبطة برياض الاطفال.
- بناء هيكلية وحدة إدارية مؤهلة وكافية لإدارة ملف رياض الأطفال على المستوى الوطني، لزيادة قدرة الوزارة على تنفيذ البرامج الخاصة بالتعليم في قطاع الطفولة المبكرة.
- تبني الحكومة لإنشاء الهيئة الوطنية العليا للطفولة المبكرة.

ومن أبرز المعيقات لتنفيذ السياسات والتدخلات الواردة أعلاه: منع الاحتلال للبناء في المناطق "ج" وفي القدس مما يعيق خطط الوزارة في توفير خدمات رياض الأطفال في هذه المناطق، وللعمل على تجاوز ذلك لا بد من الضغط على الاحتلال من خلال المؤسسات الدولية لتوفير رخص البناء أو الشراء وإقامة رياض الأطفال في هذه المناطق. كما يتطلب تعميم الانتفاع بخدمة رياض الأطفال زيادة الموازنات المخصصة لفتح صفوف رياض أطفال أو رياض أطفال حكومية والزيادة المطلوبة على الموازنة تقدر ب "20 مليون شيكل سنوياً.

2 - تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم:

أ. **الاحتفاظ بنسب عالية من الالتحاق في التعليم الأساسي ولكلا الجنسين، والحد من التسرب منه**، ومن تدخلات برامج الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ذات العلاقة ما يلي:

- ضمان التحاق جميع الأطفال الفلسطينيين بالتعليم وفقا للقانون، ولحقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص بالأطفال في منطقة "ج" وفي مقدمتها القدس.
- توفير وسائل لزيادة دمج طلاب ذوي الاحتياجات خاصة في المدارس، مع التركيز على جميع الفئات ومن بينها الموهوبين، ضمن إستراتيجية وطنية توضح العلاقة بين جميع ذوي العلاقة وتحدد دورهم والمتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك.
- تطويع البنية التحتية من مرافق صحية وممرات ومصاعد لتسهيل اندماجهم واستيعابهم.
- إعادة توزيع الصفوف في المدارس تماشيا مع هيكلية ومستويات التعليم في فلسطين، وضمان التوزيع العادل للمدارس على أساس معايير متفق عليها.
- زيادة نسبة الطلاب والطالبات ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة المدمجون في المدارس الأساسية الحكومية في الضفة الغربية.
- سن تشريعات لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة تتناسب والوضع الفلسطيني.
- تبني سياسة لتمكين ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة اقتصاديا ليكون فرد منتج في المجتمع.
- مواءمة المدارس لجميع فئات الطلبة.
- زيادة نسبة الطلاب والطالبات المستفيدين من برامج التعليم المساند والعلاجي.
- زيادة عدد الغرف الصفية وغير الصفية التي تنسجم مع المعايير الفيزيقية التربوية في المدارس الأساسية .

ب. **تحسين الالتحاق لكلا الجنسين في التعليم الثانوي بجميع مساراته العلمية والأدبية والمهنية وخلق التوازن في الالتحاق فيها**، ومن تدخلات برامج الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ذات العلاقة ما يلي:

- توفير وسائل لزيادة دمج طلاب ذوي الاحتياجات خاصة في المدارس، مع التركيز على جميع الفئات ومن بينها الموهوبين، ضمن إستراتيجية وطنية توضح العلاقة بين جميع ذوي العلاقة وتحدد دورهم والمتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك.
- تطويع البنية التحتية من مرافق صحية وممرات ومصاعد لتسهيل التحاق الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة واندماجهم واستيعابهم.

- زيادة الخيارات والفرص المتاحة للطلاب، خاصة طلاب المرحلة الثانوية، وذلك من خلال رفع وعيهم حول قدراتهم وميولهم الأكاديمية والمهنية.
- إعادة توزيع الصفوف في المدارس تماشيا مع هيكلية ومستويات التعليم في فلسطين، وضمان التوزيع العادل للمدارس على أساس معايير متفق عليها.
- زيادة نسبة الطلاب والطالبات ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة المدمجون في المدارس الأساسية الحكومية في الضفة الغربية.
- سن تشريعات لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة تتناسب والوضع الفلسطيني.
- تبني سياسة لتمكين ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة اقتصاديا ليكون فرد منتج في المجتمع.
- مواءمة المدارس لجميع فئات الطلبة.
- تطوير سياسات دمج الطلبة من ذوي الاعاقة في مسارات التعليم الثانوي.
- زيادة عدد الغرف الصفية والتخصصية التي تنسجم مع المعايير الفيزيقية التربوية في المدارس الثانوية.
- تطوير مسارات وفروع التعليم الثانوي بما يخلق مزيد من الفرص للطلبة ذكوراً وإناثاً وفق امكانياتهم ويعزز نسب الملتحقين في الفروع العلمي والمهني والتجاري..
- تبني برامج لتعزيز الطلبة وتوجيههم نحو التعليم العلمي والتعليم المهني في المدارس.

ج. تشجيع الالتحاق بالتعليم غير النظامي وبرامج محو الامية للذين خرجوا من النظام قبل استكمال تعليمهم، ومن تدخلات برامج الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ذات العلاقة ما يلي:

- تنفيذ حملات توعية للمجتمع لتشجيع الالتحاق بالتعليم غير النظامي لمن لم يلتحقوا بالتعليم او خرجوا من النظام التعليمي دون تمكنهم من المهارات الاساسية (القراءة والكتابة والحساب)
- تشجيع اولياء امور الافراد ذوي الاحتياجات الخاصة على الالتحاق بالتعليم غير النظامي لاكسابهم المهارات الاساسية (القراءة والكتابة والحساب) .

د. توفير الدعم والحماية للتعليم في القدس والمناطق "ج" وغزة، ومن تدخلات برامج الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ذات العلاقة ما يلي:

- دعم صمود التعليم في القدس من خلال الدعم المالي والفني للمدارس الخاصة التي تلتزم بمناهج ونظام التعليم الفلسطيني.
- التشبيك والتنسيق مع اولياء الامور والمجتمع المحلي والمؤسسات الدولية لتوفير متطلبات الصمود للمؤسسات التعليمية والمدارس في القدس.

- اتخاذ تدابير لمواجهة سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تمارس بحق الأطفال، وحماية حقهم في تعليم مجاني وآمن، والسعي إلى توفير حلول فاعلة تضمن حق الأطفال في الالتحاق بالتعليم في المناطق التي تخضع للسيطرة الاسرائيلية.

3 - تحسين نوعية التعليم، وتتضمن التدخلات الآتية:

أ. **إصلاح المناهج التعليمية وتطويرها**، ومن تدخلات برامج الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ذات العلاقة ما يلي:

- تقويم وتطوير المناهج للمرحلة الأساسية بما يتناسب مع احتياجات الطلبة ذكوراً وإناثاً اعتماداً على منحى الكفايات.
- استكمال تطوير المناهج للصفوف (1-4) .
- تاليف المناهج للصفوف (5-12) حتى نهاية العام 2018
- استكمال مواءمة المنهاج بما ينسجم مع احتياجات الطلبة ذكوراً وإناثاً ذوي الاحتياجات الخاصة للصفوف (7-8) لمبحثين من مباحث التعليم الأساسي
- تطوير أساليب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم وفق فلسفة المناهج واستراتيجية التدريب والتعلم المتمركز حول الطالب والطالبة.
- سياسة جديدة للتقويم التربوي الذي يجعل التقويم جزء من عملية التعليم والتعلم.
- سياسة وطنية حول الاختبارات الوطنية ما لها وما عليها وما مردودها التربوي مقابل التكلفة المادية، إضافة مراجعة لجدواها وجودتها
- سياسة وطنية حول الاختبارات الدولية.
- دمج المفاهيم البيئية في المناهج.
- دراسات للكتب المدرسية من حيث ملاءمتها للنوع الاجتماعي أو تعزيزها لمفاهيم حماية البيئة أو المهارات الحياتية....
- تقويم وتطوير المناهج للمرحلة الثانوية بما يتناسب مع احتياجات الطلبة ذكوراً وإناثاً.
- دراسة وتحليل المناهج للصفوف (10-12) تحليلاً منهجياً لقياس مدى تحقيقها للاهداف التربوية المنشودة
- تطوير فلسفة المناهج للمرحلة الثانوية (10-12).
- تطوير أساسيب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم وفق فلسفة المناهج واستراتيجية التدريب والتعلم المتمركز حول الطالب والطالبة.

- تطبيق نظام امتحان الثانوية الجديد خلال العام 2017.
- تقويم وتطوير جميع مناهج التعليم المهني والتقني وبرامجه التعليمية والمناهج حسب احتياجات سوق العمل اعتماداً على منحى الكفايات أو منحى الأهداف.
- دراسة وتحليل المناهج الحالية للتعليم المهني تقييماً وتحليلاً منهجياً لقياس مدى تحقيقها للأهداف التربوية المنشودة.
- تطوير مناهج التعليم المهني وفقاً لمتطلبات سوق العمل ومستويات التكنولوجيا الحديثة.
- تطوير أساليب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم ووفق فلسفة المناهج واستراتيجية التدريب والتعليم المهني.
- مواءمة المناهج (التعليم والتدريب المهني) للصفوف من (11-12) بما ينسجم مع احتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بمعدل (3) مباحث سنوياً.
- تقويم وإعادة تطوير إطار المناهج لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار وبرامج جديدة بما يتناسب مع احتياجات الكبار الفلسطينيين.
- تقويم وتطوير وإعداد منهاج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي بما ينسجم مع احتياجات الكبار الفلسطنيين في نهاية العام .
- تطوير وتطبيق أساليب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم للدارسين في محو الأمية وتعليم الكبار على جميع الدارسين ذكوراً وإناثاً في نهاية العام
- دمج التعليم المهني في التعليم غير النظامي.

ومن أبرز المعيقات لتنفيذ الأهداف الواردة أعلاه: عمل الاحتلال وبشكلٍ دائم على محاربة المناهج الفلسطينية وما تتضمنه، وتشيعها بأن المناهج الفلسطينية مناهج تحريضية، كما انها تقوم بتشويه المناهج وخاصة التي تدرس في مدارس القدس تحت إشراف الاحتلال..

ب. **تطوير برامج التعليم الإلكتروني**، ومن تدخلات برامج الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ذات العلاقة ما يلي:

- زيادة نسبة استخدام التقنيات التربوية وتكنولوجيا التعلم أثناء العملية التعليمية التعلمية وداخل الصف، وتشمل "المكتبة، مختبر العلوم، مختبر الحاسوب، والوسائل التعليمية/ المعلم .
- اضافة الاجهزة و الادوات الحديثة مثل interactive projectors في المدارس.
- التوسع في تطبيق سياسة رقمنة التعليم.

- تحسين عملية التعليم الالكتروني والتواصل عن بعد.

ومن أبرز المعيقات لتنفيذ الأهداف الواردة أعلاه: ما يقوم الاحتلال به ولفتراتٍ طويلة باحتجاز الوسائل والتجهيزات الالكترونية التي يتم استيرادها أو التبرع بها من الخارج حيث أنهاه تمر عبر المعابر الاسرائيلية، ومن اجل تطوير برامج التعليم الالكتروني فإن الموازنات المرصودة لا تكفي من أجل تعميم مبادرة رقمنة التعليم، وستقوم الوزارة بايجاد تمويل لهذه المبادرة من خلال مصادر أخرى كالبلديات أو دول مانحة.

ج. **ضمان العدالة في الوصول لفرص التعليم، خاصةٍ للمناطق والفئات المهمشة**، ومن تدخلات برامج الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ذات العلاقة ما يلي:

- زيادة عدد صفوف رياض الاطفال في صف التمهيدي في رياض الاطفال الحكومية في المناطق المحرومة من خدمة التعليم في هذه القطاع.
- زيادة نسبة دمج الطلبة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في رياض الاطفال الحكومية.
- زيادة عدد رياض الأطفال الحكومية والخاصة المستفيدة من الحماية والدعم الدولي والمحلي في مناطق (ج) والقدس.
- زيادة نسبة الطلاب والطالبات ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة المدمجون في المدارس الأساسية الحكومية في الضفة الغربية.
- ضمان الحماية والوصول الآمن لجميع الطلبة والمعلمين ذكوراً وإناثاً إلى مدارسهم في مناطق (ج) والقدس بالتعاون مع مؤسسات حقوق الانسان الدولية.
- سن تشريعات لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة تتناسب والوضع الفلسطيني.
- تبني سياسة لتمكين ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة اقتصاديا ليكون فرد منتج في المجتمع.
- توفير مواصلات امنة للطلبة في أمكان التماس والخطيرة.
- مواءمة المدارس لجميع فئات الطلبة.
- الضغط لتوفير مصادر تمويل لشراء ابنية وتحويلها الى ابنية مدرسية في القدس الشريف.
- تطوير وتنفيذ سياسة تدفئة المدارس القائمة في مجموعة من محافظات الوطن.
- زيادة نسبة الطلاب والطالبات ذوي الاعاقة المدمجون في المدارس الثانوية الحكومية.
- تطوير سياسات دمج الطلبة ذوي الاعاقة في مسارات التعليم الثانوي.

- زيادة نسبة دمج الطلبة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في المدارس المهنية.
- زيادة عدد الدارسين والدارسات في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار، مع التركيز على الاناث في المناطق التي ترتفع فيها الأمية.
- زيادة عدد الدارسين والدارسات في التعليم الموازي، مع التركيز على الاناث في المناطق التي ترتفع فيها معدلات التسرب.
- خفض نسبة المتسربين من مراكز محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي والمحجمين عن الالتحاق بهذه المراكز سنوياً ذكوراً وإناثاً في الضفة وغزة.
- توثيق وفضح سياسات الاحتلال واجراءاته العسكرية التي تنتهك حق الأطفال بالتعليم الحر والآمن، وخصوصاً في القدس والمناطق خلف الجدار والمناطق "ج".

ومن أبرز المعيقات لتنفيذ الأهداف الواردة أعلاه: ما تعانيه كثير من المناطق من مضايقات الاحتلال والمستوطنين واعتداءاتهم على العملية التعليمة بكل مكوناتها من طلبة ومعلمين وأبنية مدرسية، وبالتالي لا بد من توفير الحماية "الدولية" للطلبة والعاملين وللمدارس في المناطق التي تخضع للسيطرة الاسرائيلية المباشرة.

د. **التأهيل والتدريب المستمر للمعلمين والطواقم المساندة**، ومن تدخلات برامج الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ذات العلاقة ما يلي:

- زيادة نسبة المؤهلات من المربيات والمديرات والمشرفات في رياض الاطفال الخاصة والحكومية وفق معايير استرتيجية تدريب المعلمين والمعلمات.
- تطوير وتطبيق معايير لتأهيل 50% من مربيات رياض الاطفال بما ينسجم مع معايير استراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات في نهاية العام 2016.
- تطوير كفاءة المربيات والمديرات والمشرفات(التدريب المستمر) في كل من رياض الاطفال الحكومية والخاصة سنوياً.
- زيادة نسبة المؤهلين والمؤهلات من الطواقم التعليمية والمساندة لهم وفق استراتيجية إعداد المعلمين والمعلمات وتأهيلهم.
- زيادة نسبة المؤهلين من المعلمين والمعلمات والمديرين والمديرات في المدارس الأساسية والثانوية الحكومية.
- مواصلة تطوير معايير وسياسات إعداد وتأهيل المعلمين والمعلمات والطواقم الادارية والمساندة في المرحلة الأساسية والثانوية (التربية الخاصة، مديري المدارس،....).

- تطبيق نظام مهننة التعليم على جميع المعلمين والمعلمات في المرحلة الأساسية.
- تنفيذ برامج التطور المهني المستمر للمعلمين والمعلمات والطاقم المساند لهم في المدارس الأساسية والثانوية وفق استراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات.
- دعم المعلمين من خلال اصلاح برنامج الاشراف التربوي والمتابعة والدعم الفني لجميع المعلمين والمعلمات.
- تطبيق الاستراتيجية الوطنية لتأهيل وتدريب جميع طواقم التعليم المهني في جميع المدارس المهنية الحكومية.
- مواصلة تطوير استراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات في الفروع المهنية قبل واثناء الخدمة مع كل الشركاء. (التأهيل التربوي).
- تطوير الاطار الوطني للمؤهلات في النظام التعليمي المهني والتصنيف الوطني للمهن بما يتواءم مع التصنيف العربي والدولي.
- تطبيق برامج تدريب العاملين (التخصصية) في التعليم المهني والطاقم المساند وفق استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني، (التأهيل التخصصي).
- زيادة نسبة المعلمين والمشرفين ذكوراً وإناثاً المؤهلين في برامج محو الامية وتعليم الكبار والتعليم الموازي وفق معايير استراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات.
- تطوير معايير لتاهيل معلمي محو الأمية ومعلمي التعليم الموازي بما ينسجم مع معايير استراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات. زيادة عدد المعلمين والمعلمات المؤهلين في مراكز محو الأمية والتعليم الموازي سنوياً.
- تأهيل المشرفين والمشرفات وتبادل الخبرات بين المشرفين الاداريين والفنيين ذكوراً وإناثاً في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي الحكومية لـ ( ) مشرف ومشرفة.
- تطوير القدرات البشرية في مجال التخطيط والادارة وفي مجالات الاختصاص على مستوى الوزارة ومديريات التربية والتعليم والمدارس.
- تطوير نظام واستراتيجية لتطوير القدرات الادارية انسجاماً مع الادارة المستندة على النتائج والأوصاف الوظيفية.
- تطوير ومأسسة برامج ومسارات تدريب الإداريين والفنيين.
- زيادة عدد الاداريين والفنيين ممن تلقوا تدريباً متخصصاً في مجال عملهم.
- تطوير الامكانيات الفنية والبشرية والمادية اللازمة لتطوير القدرات البشرية في النظام التربوي.
- ربط التقدّم في المسار الوظيفي ببرامج تدريبية

- اعتماد برامج متخصصة في القيادة للفئات الوظيفية على صعيدي الإدارة الوسطى والعليا.
- توطين التدريب وبناء القدرات.
- وضع خطة تدريب استراتيجية على المواضيع الحديثة المتجددة في مجال الهندسة ونظم البناء والطاقة المتجددة للطواقم الادارة العامة للأبنية في الوزارة والمديريات.

هـ. **تطوير المرافق التعليمية وتوفير بيئة تعليمية آمنة وصحية**، ومن تدخلات برامج الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ذات العلاقة ما يلي:

- صيانة وتاهيل الأبنية والاثاث في رياض الاطفال الحكومية القائمة سنوياً.
- زيادة عدد الغرف الصفية وغير الصفية التي تنسجم مع المعايير الفيزيقية التربوية في المدارس الأساسية والثانوية .
- تعزيز ومتابعة الجوانب التربوية والصحية والنفسية والمهنية المحفزة للتعليم والتعلم والابداع لدى جميع الطلاب والطالبات والطاقم التعليمي والمساند.
- زيادة نسبة المدارس القائمة التي يتوفر فيها الغرف التخصصية والوسائل التعليمية التعلمية المناسبة في المدارس الحكومية.
- صيانة وتأهيل وتحديث الأبنية والأثاث والتجهيزات بما فيها الغرف التخصصية والمشاغل وتكنولوجيا التعلم.
- تأمين خدمات فحوصات التقصي والتأمين ضد الحوادث للطلبة بنسبة (100%) خاصةً للطلبة ذوي الاحتياجات ذكوراً وإناثاً.
- تحسين البيئة المادية اللازمة لإدارة النظام التربوي على كافة المستويات واستخدامها بكفاءة و فعالية
- تحسين البنية التحتية الإدارية للوزارة ومديريات التربية والتعليم أو استبدال غير المناسب منها.
- تحسين الامكانيات المادية والفنية المتوفرة في بيئة العمل واستخدامها بفعالية وتوفير ابنية حديثة.

و. تطوير **وتعزيز** النشاط الحر كجزء لا يتجزء من تنفيذ المناهج كأولوية سياساتية، ومن تدخلات برامج الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ذات العلاقة ما يلي:

- التوسع في تطبيق النشاط الحر والنشاطات اللامنهجية كجزء اساسي من تنفيذ المناهج وجعل التعليم اكثر متعة للطلبة.
- الاهتمام بالتربية الرياضة والتربية الفنية وتطوير استراتيجيات تفعيلهما في المدرسة وبالذات في المراحل الأساسية الدنيا وللجنسين.

ومن أبرز المعيقات لتنفيذ الأهداف الواردة أعلاه: إجراءات الاحتلال حيث أنه يمنع إنشاء أي بناء أو إضافة للأبنية المدرسية أو المرافق المدرسية في المناطق التي تخضع للسيطرة الامنية الاسرائيلية "ج" وفي القدس، وبالتالي لا بد من العمل على توفير التراخيص المناسبة بتدخل من المؤسسات الدولية.

4 - من التعليم إلى العمل:

أ. **مواءمة التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي مع احتياجات التنمية وسوق العمل مع ضمان تكافؤ فرص للجميع في الحصول عليه**، ومن تدخلات برامج الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ذات العلاقة ما يلي:

- تطوير سياسة للطلبة الذين يتحولون من نظام التعليم الرسمي إلى مؤسسات ومراكز التدريب غير النظامي قبل نهاية الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022.
- التوسع في دمج التعليم المهني بالتعليم العام للصفوف 7-9 في جميع المدارس وفي عدد المواضيع من خلال منحى التعريض.
- زيادة عدد المواضيع المهنية التي تقدم للطلبة.
- دراسة وتحليل المناهج للصفوف (10-12) تحليلاً منهجياً لقياس مدى تحقيقها للاهداف التربوية المنشودة
- تطوير مسارات وفروع التعليم الثانوي بما يخلق مزيد من الفرص للطلبة ذكوراً وإناثاً وفق امكانياتهم ويعزز نسب الملتحقين في الفروع العلمي والمهني والتجاري..
- تفعيل وتطوير الشراكة و التشبيك بين مؤسسات التعليم المهني الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات سوق العمل على مستوى محافظتين سنوياً.
- تطوير البرامج والتخصصات المهنية الحالية وتطويرها في المدارس القائمة بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- ضمان نوعية التعلم المستند على الطالب داخل الصف وفي سوق العمل لجميع طلبة التعليم المهني ذكوراً وإناثاً بما ينسجم مع سوق العمل و متطلبات التشغيل مع نهاية الخطة في العام 2019
- استراتيجية التلمذة المهنية الوطنية تم تعميمها في جميع أنحاء المدارس المهنية.
- تقويم وتطوير جميع مناهج التعليم المهني والتقني وبرامجه التعليمية والمناهج حسب احتياجات سوق العمل اعتماداً على منحى الكفايات أو منحى الأهداف لعدد من تخصصات.
- دراسة وتحليل المناهج الحالية تقييماً وتحليلاً منهجياً لقياس مدى تحقيقها للأهداف التربوية المنشودة.
- تطوير المناهج وفقاً لمتطلبات سوق العمل ومستويات التكنولوجيا الحديثة حتى نهاية العام .

- تطوير أساليب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم ووفق فلسفة المناهج واستراتيجية التدريب والتعليم المهني.

ومن أبرز المعيقات لتنفيذ الأهداف الواردة أعلاه: إجراءات الاحتلال حيث أنه يمنع إنشاء أي بناء أو إضافة للأبنية المدرسية أو المرافق المدرسية في المناطق التي تخضع للسيطرة الامنية الاسرائيلية "ج" وفي القدس، وبالتالي لا بد من العمل على توفير توفير التعليم المهني في المناطق "ج" او توفير مواصلات ميسرة للطلبة في مناطق "ج" للانتقال الى المدارس المهنية، وتوفير تخصصات مهنية مناسبة لاحتياجات المناطق "ج".

ب. **تطوير البنية التحتية ومرافق التعليم والتدريب المهني والتقني**، ومن تدخلات برامج الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ذات العلاقة ما يلي:

- صيانة وتأهيل وتحديث الأبنية والأثاث والتجهيزات بما فيها الغرف التخصصية والمشاغل وتكنولوجيا التعلم.
- زيادة نسبة المدارس القائمة التي يتوفر فيها الوسائل التعليمية.

ومن أبرز المعيقات لتنفيذ الأهداف الواردة أعلاه: إجراءات الاحتلال حيث أنه يمنع إنشاء أي بناء أو إضافة للأبنية المدرسية أو المرافق المدرسية في المناطق التي تخضع للسيطرة الامنية الاسرائيلية "ج" وفي القدس،

ج. **تطوير القدرات في مجالات البحث العلمي**، ومن تدخلات برامج الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ذات العلاقة ما يلي:

- تعزيز ومتابعة الجوانب التربوية والصحية والنفسية والمهنية المحفزة للتعليم والتعلم والابداع لدى جميع الطلاب والطالبات والطاقم التعليمي والمساند مع نهاية العام .
- تعميم وتعزيز برنامج المبادرات الايجابية والريادة والابداع العلمي للعاملين بمهنة التعليم وللطلبة ذكوراً وإناثاً .
- تنشيط البحث العلمي.
- تطوير وتعزيز اعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي.

<u>أما السياسات الوطنية ذات العلاقة غير المباشرة بقطاع التعليم ، فهي:</u>

هناك العديد من الصلات غير المباشرة التي تربط قطاع التعليم بالعديد من السياسات الوطنية، ومنها:

- تصعيد الجهود وطنيا ودولياً لإنهاء الاحتلال: ومن التدخلات ذات العلاقة في التعليم "ترسيخ مكانة القدس الشرقية وتنميتها باعتبارها عاصمة دولة فلسطين". فرغم ما يعاني التعليم في القدس من الانتهاكات الاسرائيلية وتدخلاتها،

ومن السيطرة الاسرائيلية العسكرية والمدنية الكاملة على هذه المنطقة، وحرمان السكان الفلسطينيين من خدمات تعليمية مناسبة وآمنة. ففي القدس، يعاني نظام التعليم الفلسطيني من ضغوطات سياسية اسرائيلية لإلغاء المنهاج الفلسطيني واعتماد المنهاج الإسرائيلي. كما وأن سياسة تصاريح الدخول المحدودة والأجور المنخفضة (مقارنة مع المدارس الإسرائيلية) أدت إلى نقص في عدد المعلمين المؤهلين في القدس، كل ذلك يتطلب دعماً سياسياً وفنياً أكثر من قبل المجتمع الدولي. ومن أجل القدس ودعم التعليم في القدس اتخذت وزارة التربية والحكومة الفلسطينية العديد من السياسات منها:

1. التوزيع المجاني للكتب المدرسية لجميع المدارس.
2. منح الطواقم التعليمية والتربوية علاوة خاصة بالقدس.
3. تخصيص 10% من المنح الخارجية لطلبة القدس.
4. اعطاء طلبة القدس (داخل السور) منح تغطي نصف الاقساط في الجامعات الفلسطينية وغيرها من السياسات التي تهدف الى تعزيز صمود القدس.
5. تخصص الوزارة جزءاً من جهودها في التخطيط ووضع الموازنات للقدس، حيث تعتبر جزءاً لا يتجزأ من دولة فلسطين وهي العاصمة الابدية لدولة فلسطين، كما هو وارد في العديد من قرارات الأمم المتحدة والمراجع القانونية الأخرى. وبالتالي، فإن هذه الوثيقة الاستراتيجية وخطط العمل السنوية والميزانيات المشتقة منها تشمل مدينة القدس ويتم منحها اولوية خاصة.

ومن اجل الحفاظ على دعم مستدام ويلبي الحد الادنى ومن دعم التعليم في القدس يتطلب ذلك توفير الموازنات الخاصة بالقدس للحفاظ على التعليم الفلسطيني فيها بما فيها المدارس الخاصة والتي تقع تحت تهديد الاحتلال مالياً، أو إغرائها لتنفيذ مناهج إسرائيلية، وتقدر الحاجة لدعم التعليم في القدس الى 30 مليون دولار سنوياً.

- الوحدة الوطنية: تضع وزارة التربية والتعليم العالي والحكومة الفلسطينيةإعادة توحيد المحافظات الشمالية والجنوبية وتنفيذ خطة إعادة الإعمار والبناء للمحافظات الجنوبية من اهم اولوياتها، حيث تنفذ الوزارة برنامج اعادة اعمار المدارس التي تم تدميرها من قبل الاحتلال خلال الاعتداء الاخير عام 2014، ويتضمن ذلك اعادة اعمار وبناء جديد وصيانة.
- تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين: تسعى وزارة التربية والتعليم العالي من خلال خططها وبرامجها تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطن على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء، وبالتركيز على المناطق المهمشة لا سيما المسماة (ج) والقدس الشرقية، كما تسعى أيضاً لتعزيز الشراكة والتكاملية في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

- الحكومة الفعالة: تعتمد وزارة التربية والتعليم العالي الإدارة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة، لتعزيز المساءلة والشفافية، وتنمية الموارد البشرية في قطاع التعليم وإدارته بفعالية، كما تعمل على إدماج النوع الاجتماعي في سياسات الوزارة وبرامجها وموازنتها، وتعزيز إدارة المال العام وضمان الاستدامة المالية من خلال مشاريع الطاقة المستدامة للمدارس كتركيب الخلايا الشمسية، والمدارس المنتجة، ...
- استقلالية الاقتصاد الفلسطيني: تضع وزارة التربية والتعليم العالي ضمن خططها وبرامجها التدخلات المتاحة لجسر الفجوة التنموية بين المحافظات الشمالية والجنوبية. حيث تقوم بتوزيع انشطتها وبرامجها على جميع المديريات بشكل عادل وضمن الامكانيات المتاحة والقدرة على التنفيذ وخاصة في المحافظات الجنوبية.وتدعم الوزارة وتشجيع الصناعات وخاصة في مجال الرقمية والتقنية وتعزيز المحتوى الرقمي، حيث تقوم الوزارة حالياً بالتوجه نحو رقمنة التعليم، ويتضمن ذلك عدة محاور: تزويد المدارس بالانترنت، حيث تم تزويد جميع المدارس الحكومية بخدمة الانترنت المجانية باتفاقية مع شركة الاتصالات، وتعزيز المحتوى الرقمي التعليمي من خلال بورتل تعليمي يستفيد منه الجميع من مدارس ومعلمين وطلبة، وتزويد المدارس بأجهزة حاسوب كافية، وأخير الأجهزة اللوحية التي تحتوي المناهج الفلسطينية، ويتم تنفيذ التعليم من خلال الأجهزة اللوحية تلك بشكل تجريبي في مدرستين في كل مديرية للصفوف الاساسية (5-6) وسيتم التوسع التدريجي في هذا المجال. كما تراعي وزارة التربية والتعليم وشركاء التطوير في خطط التعليم وبرامجه إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات ، والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن، وإزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة كتدخلات سياساتية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأولوية سياساتية، حيث ان جميع التدخلات التي تقوم بها الوزارة سواء في الهدف الخاص بالالتحاق او الهدف الخاص بالنوعية او الادارة والحوكمة يتم فيها مراعاة قضايا النوع الاجتماعي، والفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة.

  كما تهدف خطة التعليم وبرامجه الى تمكين الشباب الفلسطينيين من الحصول على فرص تؤمّن لهم النجاح في مستقبلهم والمشاركة الفعالة في الحياة العامة وبناء الدولة، بالتركيز على الشباب الأقل حظاً وترتبط هذه الاولوية بالاولوية الخاصة بالتعليم الجيد " من التعليم الى العمل". كما تولي خطة التعليم اهمية لتعزيز الرعاية الصحية الوقائية وتعزيز الوعي والسلوك الصحي للمواطنين. حيث تقوم الوزارة بالعديد من التدخلات الخاصة بتعزيز الرعاية الصحية من خلال تدخلات الصحة المدرسية من حيث الفحوصات الاولية، والدورية، والتثقيف الصحي، وتطبيق المشاريع والبرامج الصحية.
- مجتمع قادر على الصمود والتنمية: تولي وزارة التربية والتعليم العالي اهمية لزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. حيث تقوم الوزارة باستخدام الطاقة البديلة من خلال اعتماد الخلايا الشمسية فوق المدارس

والاستفادة منها لتوفير الطاقة لنشاطات المدرسة، واعتماد ذلك لجميع المدارس الجديدة والتوسع فيها تدريجيا للمدارس القائمة.

مساهمة الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2017-2022 بالاستراتيجيات عبر القطاعية:

1. استراتيجية النوع الاجتماعي عبر القطاعية:

اولاً: اظهرت الدراسات وتقييم الواقع التربوي والتقرير الوطني للتعليم 2015/2000 أن فلسطين من الدول التي تولي اهتماما خاصاً لقضية العدالة والمساواة بين الجنسين في مجمل القضايا ذات العلاقة بالتعليم، وأن الاناث يتفوقن على الذكور في العديد من القضايا سواء في الهدف الاستراتيجي الاول الخاص بالالتحاق بجميع مراحل التعليم، وفي الهدف الثاني الخاص بنوعية التعليم.

ثانياً: في جميع التدخلات التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم في اهدافها الاستراتيجية : الالتحاق بالتعليم والوصول اليه، ونوعية التعليم، وفي الهدف الخاص بحوكمة النظام شهدت مراعاة قضايا النوع الاجتماعي.

ثالثاً: سيقوم نظام المتابعة والتقييم بادراج متغير النوع الاجتماعي في جميع المؤشرات ذات العلاقة التي يتم قياسها ليتم معالجة اي قضية تبرز خلال عملية التنفيذ.

2. استراتيجية البيئة عبر القطاعية:

تقوم الوزارة بمراعاة القضايا البيئية من خلال تدخلاتها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ومن أمثلة ذلك:

- في مجال تحقيق الهدف الاستراتيجي الاول الخاص بالالتحاق وتوفير بيئة تعليمية آمنة تقوم الوزارة (من خلال تدخلاتها) بالاستفادة من الطاقة المتجددة حيث ادرجت استخدام الخليا الشمسية كمكون اساسي في الابنية المدرسية الجديدة، وتعزيز مفهوم الابنية الخضراء.
- وفي مجال الهدف الاستراتيجي الثاني الخاص بتحسين نوعية التعليم فقد تم مراعاة القضايا البيئية والمحافظة على البيئة والتنوع الحيوي في اطار تطوير المناهج الفلسطينية، وكذلك سيتم تنفيذ العديد من الانشطة المدرسية التي تدعم الحفاظ على البيئة من خلال النشاط الكشفي في المدارس.
- في مجال الحوكمة والادارة تجري الوزارة كل سنتين مسحا شاملا للبيئة في المرافق التربوية جميعها (رياض الأطفال و المدارس الاساسية والثانوية والمهنية، ومؤسسات التعليم العالي) بالتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء. كما يتم رصد القضايا البيئية في نظام المتابعة والتقييم الذي تعتمده الوزارة لخططها الاستراتيجية والسنوية.

3. استراتيجية الشباب عبر القطاعية:

اولاً: يشكل الشباب جزءاً مهما من الفئات المستهدفة في الخطة القطاعية للتعليم، وتعمل الوزارة على تلبية القضايا الخاصة بهذه الفئة من خلال العديد من تدخلاتها لتحقيق اهدافها الاستراتيجية ومن ذلك:

- توفير الارشاد التربوي والمهني لهم لمساعدتهم على اختيار مهن مناسبة في المستقبل.
- توفير مسارات تعلم تناسب اهتماماتهم واحتياجاتهم لايجاد وظائف مناسبة.
- تلبية احتياجاتهم النفسية والجسمية والعقلية من خلال العديد من الانشطة التربوية التي يتم تنفيذها في كافة المراحل التعليمية.

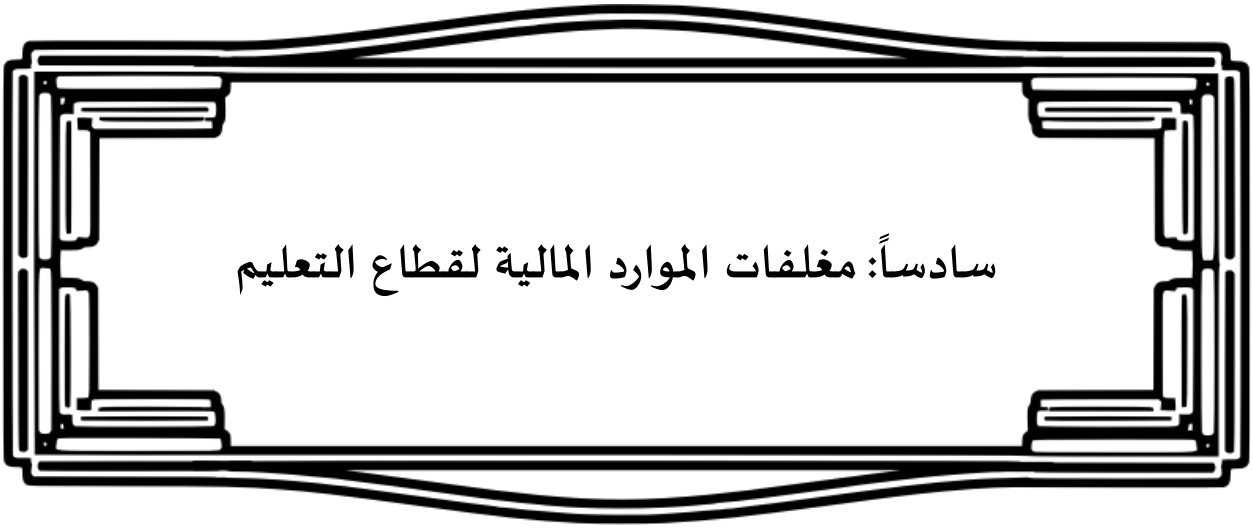

سادساً: مغلفات الموارد المالية لقطاع التعليم

سادساً: مغلفات الموارد المالية للقطاع الاستراتيجي " قطاع التعليم":

فجوة التمويل المتوقعة للأعوام 2017-2019 (000) (NIS):

- فجوة التمويل للعام 2017 : يظهر الجدول (5) فجوة التمويل لقطاع التعليم السنوية المتوقعة للعام 2017 وفق الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022 لجميع مصادر التمويل المتاحة.

الجدول (5): فجوة تمويل القطاع السنوية المتوقعة في العام 2017 (000) NIS

مصدر التمويل	التكلفة المتوقعة	الموارد المتوقعة	فجوة التمويل المتوقعة
حكومي: ليس تابع لمشروع	3,227,810.12	2,923,144.60	304,665.52
حكومي: مشروع	271,514	271,514	-
مانح : في حدود الموازنة)	295,358.04	264,814.79	7,831.60
موجود (القائمة)	254,802.59	224,259.34	7,831.60
متفق عليه	24,955.45	24,955.45	-
خاضع للنقاش	15,600.0	15,600.0	-
مانح : خارج الموازنة)	41,050.1	41,050.1	-
موجود	41,050.1	41,050.1	-
متفق عليه	0.0000	-	
خاضع للنقاش	0	-	

- فجوة التمويل للعام 2018 : يظهر الجدول (6) فجوة التمويل لقطاع التعليم السنوية المتوقعة للعام 2018 وفق الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022 لجميع مصادر التمويل المتاحة.

الجدول (6): فجوة تمويل القطاع السنوية المتوقعة في العام 2018 (000) NIS

مصدر التمويل	التكلفة المتوقعة	الموارد المتوقعة	فجوة التمويل المتوقعة
حكومي: ليس تابع لمشروع	3330267.9	3018973.5	311294.5
حكومي: مشروع	99,746.83	99,746.83	-
مانح : في حدود الموازنة)	221,687.30	173,972.17	12,234.65
موجود	189,440.25	141,725.12	12,234.65
متفق عليه	16,647.0	16,647.04	-
خاضع للنقاش	15,600.0	15,600.0	-
مانح : خارج الموازنة)	24,789.2	24,789.2	-
موجود	24789.1712	24789.17121	-
متفق عليه	0	0	-
خاضع للنقاش	0	0	-

- فجوة التمويل للعام 2019 : يظهر الجدول (7) فجوة التمويل لقطاع التعليم السنوية المتوقعة للعام 2019 وفق الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022 لجميع مصادر التمويل المتاحة.

الجدول (7): فجوة تمويل القطاع السنوية المتوقعة في العام 2019 (000) NIS

مصدر التمويل	التكلفة المتوقعة	الموارد المتوقعة	فجوة التمويل المتوقعة
حكومي: ليس تابع لمشروع	3431263.2373	3113391.685	317,871.6
حكومي: مشروع	101,442.3	101,442.3	-
مانح : في حدود الموازنة)	164,344.72	128,939.58	9,078.24
موجود	132,667.38	97,262.2	9,078.24
متفق عليه	16,077.3	16,077.33	-
خاضع للنقاش	15,600.0	15,600.0	-
مانح : خارج الموازنة)	29,082.90	29,082.90	-
موجود	29082.8992	29082.8992	-
متفق عليه	-	-	-
خاضع للنقاش	-	0.00	-

- فجوة التمويل للعام 2020 : يظهر الجدول (8) فجوة التمويل لقطاع التعليم السنوية المتوقعة للعام 2020 وفق الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022 لجميع مصادر التمويل المتاحة.

الجدول (8): فجوة تمويل القطاع السنوية المتوقعة في العام 2020 (000) NIS

مصدر التمويل	التكلفة المتوقعة	الموارد المتوقعة	فجوة التمويل المتوقعة
حكومي: ليس تابع لمشروع	3,604,921.35	3,279,362.00	325,559.36
حكومي: مشروع	61,885.83	61,885.83	-
مانح : في حدود الموازنة)	310,125.95	278,055.53	8,223.18
موجود	267,542.72	235,472.31	8,223.18
متفق عليه	26,203.22	26,203.22	-
خاضع للنقاش	16,380.00	16,380.00	-
مانح : خارج الموازنة)	43,102.66	43,102.66	-
موجود	43,102.66	43,102.66	-
متفق عليه	-	-	-
خاضع للنقاش	-	-	-

- فجوة التمويل للعام 2021 : يظهر الجدول (9) فجوة التمويل لقطاع التعليم السنوية المتوقعة للعام 2021 وفق الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022 لجميع مصادر التمويل المتاحة.

الجدول (9): فجوة تمويل القطاع السنوية المتوقعة في العام 2021 (000) NIS

مصدر التمويل	التكلفة المتوقعة	الموارد المتوقعة	فجوة التمويل المتوقعة
حكومي: ليس تابع لمشروع	3,774,216.50	3,440,957.01	333,259.49
حكومي: مشروع	64,980.13	64,980.13	-
مانح : في حدود الموازنة)	325,632.24	291,958.31	8,634.34
موجود	280,919.86	247,245.92	8,634.34
متفق عليه	27,513.38	27,513.38	-
خاضع للنقاش	17,199.00	17,199.00	-
مانح : خارج الموازنة)	45,257.79	45,257.79	-
موجود	45,257.79	45,257.79	-
متفق عليه	-	-	-
خاضع للنقاش	-	-	-

- فجوة التمويل للعام 2022 : يظهر الجدول (10) فجوة التمويل لقطاع التعليم السنوية المتوقعة للعام 2022 وفق الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022 لجميع مصادر التمويل المتاحة.

الجدول (10): فجوة تمويل القطاع السنوية المتوقعة في العام 2022 (000) NIS

مصدر التمويل	التكلفة المتوقعة	الموارد المتوقعة	فجوة التمويل المتوقعة
حكومي: ليس تابع لمشروع	3,951,108.4	3,610,159.8	340,948.6
حكومي: مشروع	68,229.13	68,229.13	-
مانح : في حدود الموازنة)	341,913.85	306,556.22	9,066.06
موجود	294,965.85	259,608.22	9,066.06
متفق عليه	28,889.05	28,889.05	-
خاضع للنقاش	18,058.95	18,058.95	-
مانح : خارج الموازنة)	47,520.68	47,520.68	-
موجود	47,520.68	47,520.68	-
متفق عليه	-	-	-
خاضع للنقاش	-	-	-

- فجوة التمويل للاعوام 2017-2019 : يظهر الجدول (11) فجوة التمويل لقطاع التعليم لمنتصف المدة والمتوقعة للاعوام 2017-2019 وفق الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2019 لجميع مصادر التمويل المتاحة.

الجدول (11): فجوة التمويل المتوقعة للاعوام 2017-2019 (NIS (000

مصدر التمويل	2017	2018	2019	مجموع (2017- 2019)
حكومي: ليس تابع لمشروع	304,665.52	311,294.46	317,871.55	933,831.53
حكومي: مشروع	-	-	-	-
مانح : في حدود الموازنة)	295,358.04	47,715.13	35,405.14	378,478.31
مانح : خارج الموازنة)	-	-	-	-

- فجوة التمويل للاعوام 2020-2022 : يظهر الجدول (12) فجوة التمويل لقطاع التعليم لمنتصف المدة والمتوقعة للاعوام 2017-2019 وفق الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2020-2022 لجميع مصادر التمويل المتاحة.

الجدول (12): فجوة التمويل المتوقعة 2020-2022 (NIS (000

مصدر التمويل	2020	2021	2022	مجموع (2020- 2022)
حكومي: ليس تابع لمشروع	325,559.36	333,259.49	340,948.58	999,767.43
حكومي: مشروع	-	-	-	-
مانح : في حدود الموازنة)	32,070.41	33,673.93	35,357.63	101,101.98
مانح : خارج الموازنة)	-	-	-	-

سابعاً: الأهداف الاستراتيجية للقطاع، والنتائج

سابعاً: الأهداف الاستراتيجية للقطاع، والنتائج:

نوضح فيما يأتي الأهداف الاستراتيجية للقطاع، والنتائج المرتبطة به:

الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على مستويات النظام جميعها .

النتائج المرتبطة به: وفق برامج الخطة

البرنامج الأول: برنامج رياض الأطفال

1. زيادة معدلات الالتحاق الإجمالية للأطفال في رياض الأطفال (البستان والتمهيدي) من (57.3%) في العام 2015 إلى (70%) في نهاية الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم عام 2022

- زيادة عدد رياض الأطفال المرخصة في القطاع الخاص من (1455) للعام 2015 الى (2500 روضة) في نهاية العام 2022.
- زيادة عدد رياض الأطفال المرخصة في القطاع الخاص من (1137) للعام 2015 الى (1847 روضة) في المحافظات الشمالية في العام 2019.
- زيادة عدد صفوف رياض الأطفال في صف التمهيدي في رياض الأطفال الحكومية في المناطق المحرومة من خدمة التعليم في هذه القطاع من (97) صف في العام 2015 إلى (300) صف في العام 2019.
- صيانة وتأهيل الأبنية والأثاث في رياض الأطفال الحكومية القائمة بمعدل (8) غرف صفية سنوياً مع نهاية العام 2022.
- زيادة نسبة دمج الطلبة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة من (1%) في العام 2015 إلى (5%) (من 10 إلى 15 طالب سنوياً) من مجموع الطلبة الملتحقين في رياض الأطفال الحكومية نهاية العام 2022 .
- رفع مستوى الوعي المجتمعي وأولياء الأمور بأهمية التعليم و قضايا الطفولة المبكرة بمعدل (10%) من أولياء الأمور (625 ولي أمر سنوياً) حتى نهاية العام 2022.
- زيادة عدد رياض الأطفال الحكومية والخاصة المستفيدة من الحماية والدعم الدولي والمحلي في مناطق (ج) والقدس بمعدل (10) روضات حتى نهاية العام 2022.

البرنامج الثاني: برنامج التعليم الأساسي:

1. زيادة معدل الالتحاق للطلاب والطالبات في المرحلة الأساسية (1-9) من (95.9 %) في العام 2015 إلى (98.9%) في العام 2019 في نهاية الخطة القطاعية 2017-2022.

- زيادة عدد الغرف الصفية وغير الصفية التي تنسجم مع المعايير الفيزيقية التربوية في المدارس الأساسية من (84.5%) في العام 2015 إلى (85.9%) بمعدل (882) غرفة سنوياً مع نهاية العام (2022).
- صيانة الأبنية المدرسية القائمة بمعدل (5.0 %) سنوياً (بما يعادل 68 مبنى مدرسي) حتى نهاية العام 2022.
- زيادة نسبة الطلاب والطالبات ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة المدمجون في المدارس الأساسية الحكومية في الضفة الغربية من (0.648%) في العام 2015 الى (1.626%) من مجموع الطلبة بزيادة سنوية مقدارها (0.05%). في نهاية العام 2019.
- الاستمرار في تطوير و تطبيق إستراتيجية فصل طلاب وطالبات المرحلة الأساسية عن الثانوية وفق فلسفة المناهج من (37%) من إجمالي عدد المدارس في العام 2016 إلى (60%) في العام 2019.
- ضمان الحماية والوصول الآمن لجميع الطلبة والمعلمين ذكوراً وإناثاً إلى مدارسهم في مناطق (ج) والقدس بالتعاون مع مؤسسات حقوق الإنسان الدولية في (93) مدرسة سنوياً في نهاية العام 2022.
- تطوير سياسة للطلبة الذين يتحولون من نظام التعليم الرسمي إلى مؤسسات ومراكز التدريب غير النظامي قبل نهاية الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022.
- سن تشريعات لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة تتناسب والوضع الفلسطيني.
- تبني سياسة لتمكين ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة اقتصاديا ليكون فرداً منتجاً في المجتمع.
- توفير مواصلات آمنة للطلبة في أماكن التماس والخطيرة.
- مواءمة المدارس لجميع فئات الطلبة.
- العمل على تنفيذ سياسة استملاك الأبنية المستأجرة.
- الضغط لتوفير مصادر تمويل لشراء أبنية وتحويلها إلى أبنية مدرسية في القدس الشريف.
- تطوير وتنفيذ سياسة تدفئة المدارس القائمة في مجموعة من محافظات الوطن.
- التركيز على أن تكون مدارسنا خضراء وتتوافق مع احتياجات الطلبة من ذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة في جميع مرافقها.
- بناء سياسات للمحافظة على البيئة وحمايتها وتطوير إجراءات لتحقيقها.

<u>البرنامج الثالث</u>: برنامج التعليم الثانوي:

1. زيادة نسبة الانتقال (البقاء) للطلاب والطالبات من المرحلة الأساسية (1-10) إلى المرحلة الثانوية (11-12) من (89.7%) في العام 2015 الى (89.5 %) في العام 2019، في نهاية الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم 2022..

- زيادة عدد الغرف الصفية والتخصصية التي تنسجم مع المعايير الفيزيقية التربوية في المدارس الثانوية من 84.2% في العام 2016 إلى (85.4%) في العام 2019 بمعدل (150) غرفة سنوياً. (غرفة في الضفة، غزة).

- صيانة الأبنية المدرسية القائمة بمعدل (5.0 %) ، (22 مبنى مدرسي).
- زيادة نسبة الطلاب والطالبات ذوي الإعاقة المدمجون في المدارس الثانوية الحكومية من (0.578%) (1.25 %) في العام 2015 إلى (0.778%) من مجموع الطلبة في نهاية العام 2019، بزيادة سنوية مقدارها (0.05 %).
- تطبيق إستراتيجية فصل طلاب وطالبات المرحلة الثانوية عن الأساسية وفق فلسفة المناهج (باستثناء المدارس غير القابلة للفصل). من (8%) في العام 2015 إلى (27%) في العام 2019.
- ضمان الحماية والدعم والوصول الآمن لجميع الطلبة والمعلمين ذكوراً وإناثاً إلى مدارسهم في مناطق (ج) والقدس بالتعاون مع مؤسسات حقوق الإنسان الدولية في (41) مدرسة للعام 2017.
- تطوير إستراتيجية لفروع (مسارات) تخصصية في المدارس الثانوية، وتفعيل التعليم المهني والتقني.
- تطبيق إستراتيجية مناسبة بخصوص الطلبة الذين يتحولون من نظام التعليم الرسمي إلى مؤسسات ومراكز التدريب غير النظامي على 40% منهم خلال العام 2017.
- تطوير سياسات دمج الطلبة ذوي الإعاقة في مسارات التعليم الثانوي.
- تنفيذ سياسة استملاك الأبنية المستأجرة.
- تنفيذ سياسة تدفئة البنية القائمة.

البرنامج الرابع: برنامج التعليم المهني والتقني:

1. زيادة نسبة الدخول إلى التعليم المهني والتقني من (2.1%) من مجموع طلاب وطالبات الصف العاشر الأساسي (ذكور 4.2% ، إناث 0.6%) في العام 2015 إلى (5.0%) (ذكور 4.5% %، إناث 1%) في نهاية العام 2019.

- صيانة وتأهيل وتحديث الأبنية والأثاث والتجهيزات بما فيها الغرف التخصصية والمشاغل وتكنولوجيا التعلم.
- زيادة نسبة دمج الطلبة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في المدارس المهنية بمعدل من (0.0%) في العام 2015 إلى (5.0%) في العام 2019 وبمعدل (1%) سنوياً لغاية نهاية العام 2019.
- المحافظة على عدد المدارس (14مدرسة) لحين استلام المدارس التي تم البدء فيها.
- تفعيل وتطوير الشراكة و التشبيك بين مؤسسات التعليم المهني الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات سوق العمل على مستوى محافظتين سنوياً.
- تطوير البرامج والتخصصات المهنية الحالية وتطويرها في المدارس القائمة بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- تعزيز وعي الطلبة والمعلمين ذكوراً وإناثاً في كل المراحل التعليمية والمجتمع المحلي بأهمية التعليم المهني بمعدل (450) نشاط توعوي في العام 2017.
- تطوير و إصلاح نظام الإشراف والمتابعة في المدارس المهنية.

- رفع معدل الالتحاق بالمدارس بتوفير بيئة آمنة وصحية في المدارس.
- تعديل تعليمات مؤسسات التعليم العالي بما يسمح لالتحاق طلاب الفرع المهني في عدد اكبر من التخصصات في الجامعات.

2. زيادة نسبة الدخول إلى التعليم التقني من (%) من مجموع طلاب وطالبات الذين ينهون الثانوية العامة بنجاح في نهاية الخطة الإستراتيجية للتعليم 2022.

- زيادة عدد البرامج التقنية في الكليات.
- زيادة حصة خريجي الكليات التقنية في التوظيف في الوزارة، والمؤسسات التابعة لها.
- تخصيص موازنة من الحكومة لدعم مؤسسات التعليم التقني أسوة بدعم الجامعات.
- الاتفاق مع الاتحاد العربي للتعليم التقني ، لإعادة فلسطين على خارطة التعليم التقني في الوطن العربي.
- اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات من قبل الحكومة.

البرنامج الخامس: برنامج التعليم غير النظامي

1. خفض معدل الامية من (3.4%) إلى (2%) في سن 15 وأكبر، و زيادة نسبة الدارسين في التعليم الموازي من (500) دارس ودارسة إلى (1000) دارس ودارسة في نهاية الخطة القطاعية 2022.

- زيادة عدد الدارسين والدارسات في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار من (1600) إلى (2450) دارس ودارسة بمعدل (213) دارس ودارسة سنوياً مع التركيز على الاناث في المناطق التي ترتفع فيها الأمية.
- زيادة عدد الدارسين والدارسات في التعليم الموازي من (627) إلى (1732) دارس ودارسة بمعدل (276) دارس سنويا مع التركيز على الإناث في المناطق التي ترتفع فيها معدلات التسرب.
- خفض نسبة المتسربين من مراكز محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي والمحجمين عن الالتحاق بهذه المراكز بمعدل (3.0%) سنوياً ذكوراً وإناثاً في الضفة وغزة.
- إيجاد برامج جديدة تتكامل مع البرامج الموجودة ، وتلبي احتياجات الفئات المستهدفة
- إنشاء برنامج يعنى بتوعية الأمهات والأسرة الفلسطينية حول مواضيع متعددة (ترشيد الإنفاق، الأسرة الصديقة للطفل، الأمان المنزلي، .... الخ.
- زيادة نسبة القرائية لدى الكبار (51 سنة فأكثر) من (96.4%) في العام 2015 إلى (96.0%) في العام 2019.
- زيادة نسبة من تحرروا من الأمية ومن الملتحقين ببرامج التعليم الموازي من (26.2%) في العام 2015 إلى (76.5%) في العام 2019.

البرنامج السابع: برنامج التعليم العالي:

1. تعزيز قدرات صندوق الإقراض برفع المبلغ المرصود للإقراض.
2. رفع نسبة القيد الإجمالي للتعليم العالي من 50% إلى 55%.
3. زيادة القدرة الاستيعابية للجامعة الحكومية التقنية.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير أساليب وبيئة تعليم وتعلم متمحورة حول الطالب:

النتائج المرتبطة به: وفق برامج الخطة

البرنامج الأول: برنامج رياض الأطفال

1. زيادة نسبة المؤهلات من المربيات والمديرات والمشرفات في رياض الأطفال الخاصة والحكومية وفق معايير إستراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات من (65.2%) إلى (%) في نهاية العام 2022.
   - تطوير وتطبيق معايير لتأهيل 50% من مربيات رياض الأطفال بما ينسجم مع معايير إستراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات في نهاية العام 2016.
   - تطوير كفاءة المربيات والمديرات والمشرفات (التدريب المستمر) في كل من رياض الأطفال الحكومية والخاصة بمعدل ( ) مربية ومديرة و (مشرفة) سنويا حتى نهاية العام 2022.
2. ضمان خدمة التعليم النوعي المستند على الطالب داخل الصف لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً لـ ( ) روضة أطفال حكومية تشمل ( ) طفل سنوياً:
   - زيادة إعداد رياض الأطفال التي تستخدم التقنيات التربوية وتكنولوجيا التعلم أثناء العملية التعليمية التعلمية وداخل الصف بمعدل (روضة) في العام 2022.
   - اتخاذ قرار خاص بوجود الإشراف الفني على رياض الأطفال، من اجل ضمان التعليم النوعي في رياض الأطفال.
3. تقويم وإعادة تطوير إطار المناهج لرياض الأطفال بما يتناسب مع احتياجات الأطفال الفلسطينيين في العام 2019.
   - تطوير وتجريب إطار منهاج رياض الأطفال الفلسطيني.
   - تطوير أساليب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم ووفق فلسفة الإطار العام لمنهاج رياض الأطفال.

البرنامج الثاني: برنامج التعليم الأساسي:

1. زيادة نسبة المؤهلين والمؤهلات من الطواقم التعليمية والمساندة لهم وفق إستراتيجية إعداد المعلمين والمعلمات وتأهيلهم من (56.6 %) في العام 2015 إلى (%) في نهاية العام 2022

- زيادة نسبة المؤهلين من المعلمين والمعلمات والمديرين والمديرات في المدارس الأساسية الحكومية من (56.6%) في العام 2015 إلى (%) في نهاية 2022
- مواصلة تطوير معايير وسياسات إعداد وتأهيل المعلمين والمعلمات والطواقم الإدارية والمساندة في المرحلة الأساسية (التربية الخاصة، مديري المدارس،....).
- تطبيق نظام مهننة التعليم على جميع المعلمين والمعلمات في المرحلة الأساسية بنسبة (%) مع نهاية العام 2022.
- تنفيذ برامج التطور المهني المستمر للمعلمين والمعلمات والطاقم المساند لهم في المدارس الأساسية وفق إستراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات بمعدل ( ) معلم وطاقم (في الضفة و في غزة) و ( ) طالب (في الضفة و في غزة) حتى نهاية 2022.
- وضع إستراتيجية وطنية حول توظيف التكنولوجيا في التعليم
- وضع إستراتيجية وطنية للتقويم التربوي.
- اعتماد دبلوم الإرشاد المدرسي كمتطلب أساسي لمتقدمي وظيفة المرشد التربوي في المدرسة.
- تطوير خطة برنامج التربية العملية ليكون أساس في اعتماد برنامج التربية لدى هيئة الاعتماد والجودة.
- العمل على تطوير وثيقة للكفايات التعليمية للطلبة في المباحث الرئيسة
- تطوير ورقة مفاهيمية حول مهارات القراءة والكتابة والحساب وأخرى لمهارات الحياة للصفوف الأساسية.
- تطوير إستراتيجية لتحسين التربية الرياضية في المدارس الفلسطينية

2. ضمان خدمة التعليم النوعي المستند على الطالب داخل الصف لجميع الطلبة في سن التعليم الأساسي ذكوراً وإناثاً.

- تعزيز ومتابعة الجوانب التربوية والصحية والنفسية والمهنية المحفزة للتعليم والتعلم والابداع لدى جميع الطلاب والطالبات والطاقم التعليمي والمساند مع نهاية العام .
- دعم المعلمين من خلال اصلاح برنامج الاشراف التربوي والمتابعة والدعم الفني لجميع المعلمين والمعلمات
- زيادة نسبة الطلاب والطالبات المستفيدين من برامج التعليم المساند والعلاجي لـ ( ) طالب وطالبة مع نهاية العام 2022.
- تعميم وتعزيز برنامج المبادرات الايجابية والريادة والابداع العلمي للعاملين بمهنة التعليم وللطلبة ذكوراً وإناثاً بمعدل ( ) برامج مع نهاية العام 2022.
- تعزيز تطبيق الاشراف التربوي في المدرسة الأساسية الحكومية، والإشراف التطويري، وتطبيق معايير المدرسة الفلسطينية الفعالة المدارس في ( ) مدرسة مع نهاية العام 2022.

- زيادة نسبة استخدام التقنيات التربوية وتكنولوجيا التعلم أثناء العملية التعليمية التعلمية وداخل الصف الى: "المكتبة / %، (ومختبر العلوم / %)، (ومختبر الحاسوب / %)، (والوسائل التعليمية/ المعلم / %).
- زيادة نسبة المدارس القائمة التي يتوف فيها الغرف التخصصية والوسائل التعليمية التعلمية المناسبة من (%) الى (%) من المدارس الحكومية في نهاية العام 2022.
- سياسة فتح المدارس بعد الدوام المدرسي.
- سياسة دمج فاعل للمجتمع المحلي في نشاطات المدارس
- إضافة الأجهزة و الأدوات الحديثة مثل interactive projectors في المدارس.
- إضافة نشاطات لها علاقة بتنمية قدرة الأطفال على التفكير العلمي و الأدوات اللازمة
- تخصيص 100 مركز للإرشاد التربوي سنويا
- التوسع في تطبيق سياسة رقمنة التعليم
- تطوير نظام للإشراف التربوي التطويري في المدارس والتركيز على تحسين الممارسات الصفية داخل الصف.
- بناء نظام متابعة وتقييم للمدارس بالتعاون بين الإدارات العامة ذات العلاقة.
- بناء سياسات للمحافظة على البيئة وحمايتها وتطوير إجراءات لتحقيقها.

3. تقويم وتطوير المناهج للمرحلة الأساسية بما يتناسب مع احتياجات الطلبة ذكوراً وإناثاً اعتماداً على منحى الكفايات.

- استكمال تطوير المناهج للصفوف (1-4) .
- تأليف المناهج للصفوف (5-12) حتى نهاية العام 2018
- استكمال مواءمة المنهاج بما ينسجم مع احتياجات الطلبة ذكوراً وإناثاً ذوي الاحتياجات الخاصة للصفوف (7-8) لمبحثين من مباحث التعليم الأساسي
- تطوير أساليب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم وفق فلسفة المناهج وإستراتيجية التدريب والتعلم المتمركز حول الطالب والطالبة لـ ( ) معلم ومعلمة (في الضفة، في غزة)، و( ) طالب وطالبة (في الضفة، في غزة).
- سياسة جديدة للتقويم التربوي الذي يجعل التقويم جزء من عملية التعليم والتعلم.
- سياسة وطنية حول الاختبارات الوطنية ما لها وما عليها وما مردودها التربوي مقابل التكلفة المادية، إضافة مراجعة لجدواها وجودتها
- سياسة وطنية حول الاختبارات الدولية.
- الاهتمام بالتربية الرياضة والتربية الفنية وتطوير استراتيجيات تفعيلهما في المدرسة وبالذات في المراحل الأساسية الدنيا وللجنسين.

- دمج المفاهيم البيئية في المناهج.
- دراسات للكتب المدرسية من حيث ملاءمتها للنوع الاجتماعي أو تعزيزها لمفاهيم حماية البيئة أو المهارات الحياتية....
- تبني برامج لتعزيز الطلبة وتوجيههم نحو التعليم العلمي والتعليم المهني في المدارس.

4. التوسع في دمج التعليم المهني بالتعليم العام للصفوف 7-9 في جميع المدارس وفي عدد المواضيع من خلال منحى التعريض.

- زيادة عدد المدارس التي ادمج فيها التعليم المهني بالتعليم العام من ( ) عام 2016 الى ( ) عام 2022.
- زيادة عدد المواضيع في التعليم المهني التي يتعرض لها طلبة صفوف (7-9) من ( ) عام 2016 الى ( ) عام 2022.

البرنامج الثالث: برنامج التعليم الثانوي:

1. زيادة نسبة المؤهلين والمؤهلات من الطواقم التعليمية والمساندة لهم وفق إستراتيجية إعداد المعلمين والمعلمات وتأهيلهم من (%) في العام 2016 إلى % في نهاية العام 2022

- زيادة نسبة المؤهلين من المعلمين والمعلمات والمديرين والمديرات في المدارس الثانوية الحكومية من (% - %) في نهاية العام 2022
- مواصلة تطوير معايير وسياسات إعداد وتأهيل المعلمين والمعلمات والطواقم الإدارية والمساندة في المرحلة الثانوية مع نهاية العام 2016.
- تطبيق نظام مهننة التعليم على جميع المعلمين والمعلمات في المرحلة الثانوية بنسبة (22.7%) مع نهاية العام 2017.
- تنفيذ برامج التطور المهني المستمر للمعلمين والمعلمات والطاقم المساند لهم في المدارس الثانوية وفق إستراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات بمعدل ( ) (في الضفة و في غزة) حتى نهاية العام 2022..

2. ضمان خدمة التعليم النوعي المستند على الطالب داخل الصف لجميع الطلبة في سن التعليم الثانوي ذكوراً وإناثاً سنوياً مع نهاية الخطة 2022.

- تعزيز ومتابعة الجوانب التربوية والصحية والنفسية والمهنية المحفزة للتعليم والتعلم والابداع لدى جميع الطلاب والطالبات والطاقم التعليمي المساند.
- دعم المعلمين من خلال إصلاح برنامج الإشراف التربوي والمتابعة والدعم الفني لجميع المعلمين والمعلمات (بمعدل اجتماع و زيارة إشرافية).

- تعزيز برنامج الإرشاد التربوي والصحة المدرسية في المدارس الثانوية الحكومية (ذكوراً وإناثاً) في مناطق (ج) والقدس. (تدريب مرشد تربوي، طالب (طالب في الضفة، في غزة))
- تعزيز وتنمية المبادرات والمواهب والإبداعات العلمية والتكنولوجية والثقافية والفنية ... لدى الطلبة والمعلمين ذكوراً وإناثاً، بمعدل ( ) مشروع حتى نهاية العام 2022
- تعزيز تطبيق الإشراف المقيم في ( ) مدرسة حكومية (مدرسة ذكور، مدرسة إناث)، والمتابعة الشاملة في ( ) مدرسة، ونظام تصنيف المدارس في مدرسة.
- زيادة نسبة استخدام التقنيات التربوية وتكنولوجيا التعلم أثناء العملية التعليمية التعلمية وداخل الصف إلى: (المكتبة / %, مختبر العلوم / %, مختبر الحاسوب / %, الوسائل التعليمية/ المعلم / %).
- زيادة نسبة المدارس القائمة التي يتوفر فيها الغرف التخصصية والوسائل التعليمية التعلمية المناسبة من (%) من المدارس في العام 2016 إلى (%) من المدارس في نهاية العام 2022.

3. تقويم وتطوير المناهج للمرحلة الثانوية بما يتناسب مع احتياجات الطلبة ذكوراً وإناثاً مع نهاية الخطة القطاعية 2022.

- دراسة وتحليل المناهج للصفوف (10-12) تحليلاً منهجياً لقياس مدى تحقيقها للأهداف التربوية المنشودة
- تطوير مسارات وفروع التعليم الثانوي بما يخلق مزيد من الفرص للطلبة ذكوراً وإناثاً وفق إمكانياتهم ويعزز نسب الملتحقين في الفروع العلمي والمهني والتجاري..
- تطوير فلسفة المناهج للمرحلة الثانوية (10-12).
- تطوير أساليب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم وفق فلسفة المناهج وإستراتيجية التدريب والتعلم المتمركز حول الطالب والطالبة.
- تطبيق نظام امتحان الثانوية الجديد خلال العام 2017.

البرنامج الرابع: برنامج التعليم المهني والتقني:

1. تطبيق الإستراتيجية الوطنية لتأهيل وتدريب جميع طواقم التعليم المهني في جميع المدارس المهنية الحكومية في نهاية لعام 2019 .

- مواصلة تطوير إستراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات في الفروع المهنية قبل واثناء الخدمة مع كل الشركاء. (التأهيل التربوي).
- تطبيق برامج تدريب العاملين (التخصصية) في التعليم المهني والطاقم المساند وفق استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني بمعدل ( ) معلم ومعلمة سنوياً (التأهيل التخصصي)

2. ضمان نوعية التعلم المستند على الطالب داخل الصف وفي سوق العمل لجميع طلبة التعليم المهني ذكوراً وإناثاً بما ينسجم مع سوق العمل و متطلبات التشغيل مع نهاية الخطة في العام 2019

- تأمين خدمات فحوصات التقصي والتأمين ضد الحوادث للطلبة بنسبة (100%) خاصةً للطلبة ذوي الاحتياجات ذكوراً وإناثاً
- زيادة نسبة الطلبة والمعلمين ذكوراً وإناثاً الذين يستخدمون الوسائل التكنولوجية التربوية الحديثة أثناء العملية التعليمية التعلمية وداخل المشاغل والغرف التصفية بمعدل (مدارس) ,100% سنوياً.
- زيادة نسبة المدارس القائمة التي يتوفر فيها الوسائل التعليمية بمعدل ( ) مدارس.
- تعزيز ومتابعة الجوانب التربوية والصحية والنفسية والمهنية المحفزة للتعليم والتعلم والإبداع لدى جميع الطلاب والطالبات والطاقم التعليمي والمساند .
- إستراتيجية التلمذة المهنية الوطنية تم تعميمها في جميع المدارس المهنية.

3. تقويم وتطوير جميع مناهج التعليم المهني والتقني وبرامجه التعليمية والمناهج حسب احتياجات سوق العمل اعتماداً على منحى الكفايات أو منحى الأهداف في نهاية العام لـ ( ) تخصصات حتى نهاية الخطة في العام 2022

- دراسة وتحليل المناهج الحالية تقييماً وتحليلاً منهجياً لقياس مدى تحقيقها للأهداف التربوية المنشودة.
- تطوير المناهج وفقاً لمتطلبات سوق العمل ومستويات التكنولوجيا الحديثة حتى نهاية العام .
- تطوير أساليب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم ووفق فلسفة المناهج وإستراتيجية التدريب والتعليم المهني.
- مواءمة المناهج (التعليم والتدريب المهني) للصفوف من (11-12) بما ينسجم مع احتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بمعدل (3) مباحث سنوياً.
- تطوير الإطار الوطني للمؤهلات في النظام التعليمي المهني والتصنيف الوطني للمهن بما يتواءم مع التصنيف العربي والدولي.

البرنامج الخامس: برنامج التعليم غير النظامي

1. تطبيق إستراتيجية برامج تعليم الكبار الوطنية بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة خلال الأعوام 2017 إلى 2022

- الخطة السنوية التنفيذية 2016 المنبثقة عن الإستراتيجية لتعليم الكبار في فلسطين بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي طورت وطبقت.
- زيادة عدد المراكز الثقافية المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي من ( ) مركز إلى ( ) بما بعادل ( ) مركز سنوياً.
- إعادة بناء الهيكل التنظيمي الوطني الموحد لمؤسسات التعليم غير النظامي وتعليم الكبار في نهاية العام ( ).

- إنشاء هيئة وطنية عليا لتعليم الكبار.

2. زيادة نسبة المعلمين والمشرفين ذكوراً وإناثاً المؤهلين في برامج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي وفق معايير إستراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات من(0%) الى (100%) في العام 2022 .

- تطوير معايير لتأهيل معلمي محو الأمية ومعلمي التعليم الموازي بما ينسجم مع معايير إستراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات في نهاية العام .....
- زيادة عدد المعلمين والمعلمات المؤهلين في مراكز محو الأمية والتعليم الموازي من ( ) إلى ( ) بزيادة مقدارها ( ) معلم ومعلمة سنوياً، ومن ( ) إلى ( ) بزيادة مقدارها ( ) معلم ومعلمة سنوياً،على الترتيب في العام في مراكز محو الأمية والتعليم الموازي .
- تأهيل المشرفين والمشرفات وتبادل الخبرات بين المشرفين الإداريين والفنيين ذكوراً وإناثاً في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي الحكومية لـ ( ) مشرف ومشرفة.

3. تقويم وإعادة تطوير إطار المناهج لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار وبرامج جديدة بما يتناسب مع احتياجات الكبار الفلسطينيين في نهاية الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022.

- تقويم وتطوير وإعداد منهاج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي بما ينسجم مع احتياجات الكبار الفلسطينيين في نهاية العام .
- تطوير وتطبيق أساليب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم للدارسين في محو الأمية وتعليم الكبار على جميع الدارسين ذكوراً وإناثاً في نهاية العام .
- توفير وإنتاج الوسائل التعليمية التعلمية وتكنولوجيا التعلم والكتب الدراسية اللازمة لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي لـ (150) مركز سنويا.
- دمج التعليم المهني في التعليم غير النظامي.

البرنامج السابع: برنامج التعليم العالي:

1. تقليص العجز في ميزانية الجامعات العامة بنسبة 30%.
2. افتتاح برامج تطبيقية جديدة عدد 15.
3. تقليص نسبة البطالة بنسبة 2% عما هي الآن.
4. تمويل 30 – 50 مشروع بحثي في الجامعات.
5. تفعيل مراكز التميز الموجودة.
6. تنفيذ برامج دراسات عليا مشتركة مع جامعات أخرى.
7. وجود معايير واضحة ومحددة لضمان النوعية في اعتماد المؤسسات والبرامج.

8. تحسين عملية التعليم الالكتروني والتواصل عن بعد.
9. تطوير أسس اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها.
10. تأمين تمويل مستمر ومستدام لقطاع التعليم العالي.
11. وضع السياسات المالية التي تسعى إلى تحقيق الاستدامة
12. تحسين عملية التعليم الالكتروني والتواصل عن بعد.
13. تنشيط البحث العلمي.
    - تطوير وتعزيز أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي
14. ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل .
    - تعميق التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص

الهدف الثالث: تعزيز المساءلة، والقيادة المبنية على النتائج، والحوكمة والإدارة.

النتائج المرتبطة به: وفق برامج الخطة

البرنامج الأول: برنامج رياض الأطفال

- تطوير وتفعيل النظام الإداري وأطر صناعة السياسة واتخاذ القرار والمتابعة على كافة المستويات.
- مراجعة وتحديث النظم والتعليمات الخاصة بمجالات العمل المختلفة بما ينسجم مع القانون الجديد.
- تفعيل عملية التنسيق ما بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية العاملة والمرتبطة برياض الأطفال بمعدل ( ) مؤسسة سنوياً.
- بناء هيكلية وحدة إدارية مؤهلة وكافية لإدارة ملف رياض الأطفال على المستوى الوطني، لزيادة قدرة الوزارة على تنفيذ البرامج الخاصة بالتعليم في قطاع الطفولة المبكرة.

البرنامج السادس: برنامج الحوكمة والإدارة:

1. تطوير القدرات البشرية في مجال التخطيط والإدارة وفي مجالات الاختصاص على مستوى الوزارة ومديريات التربية والتعليم والمدارس.
    - 1.1.6: تطوير نظام وإستراتيجية لتطوير القدرات الإدارية انسجاماً مع الإدارة المستندة على النتائج والأوصاف الوظيفية.
    - 2.1.6: تطوير ومأسسة برامج ومسارات تدريب الإداريين والفنيين.

- 3.1.6: زيادة نسبة العاملين ذكوراً وإناثاً في المجال الإداري والفني ممن يمتلكون الشروط المطلوبة لهذه الوظائف من ( ) إلى ( ) مع نهاية العام 2022.
- زيادة عدد الإداريين والفنيين ممن تلقوا تدريباً متخصصاً في مجال عملهم بمعدل زيادة سنوية شخص مع نهاية العام.
- تطوير الإمكانيات الفنية والبشرية والمادية اللازمة لتطوير القدرات البشرية في النظام التربوي.
- ربط التقدّم في المسار الوظيفي ببرامج تدريبية
- اعتماد برامج متخصصة في القيادة للفئات الوظيفية على صعيدي الإدارة الوسطى والعليا.
- توطين التدريب وبناء القدرات.
- وضع خطة تدريب إستراتيجية على المواضيع الحديثة المتجددة في مجال الهندسة ونظم البناء والطاقة المتجددة للطواقم الإدارة العامة للأبنية في الوزارة والمديريات.

2. تطوير الأطر القانونية والهيكلية الناظمة للعمل في قطاع التعليم على كافة المستويات:

- الانتهاء من تطوير قانون وطني وعصري للتربية والتعليم في فلسطين وفقاً للتوجهات العالمية الحديثة.
- مراجعة وتحديث النظم والتعليمات الخاصة بمجالات العمل المختلفة بما ينسجم مع القانون الجديد.
- تعديل الهيكل التنظيمي والأوصاف الوظيفية للوزارة والمؤسسات التابعة لها بما ينسجم ويحقق أهداف الخطة الإستراتيجية والبرامج حسب الخدمة.
- تطوير أدلة وإجراءات العمل الإداري والمالي والفني وآليات المتابعة على كافة المستويات.
- ربط التزام القطاع الخاص بإستراتيجية وطنية معتمدة من الحكومة واعتبارها جزءا من المسؤولية الاجتماعية.
- اعتماد رخصة مزاولة المهنة، ومهننة التعليم، وتطبيق ما تنص عليه إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم.
- تبني سياسة بضرورة حصول الطلبة ذوي الإعاقة على حقهم في التعليم من خلال إيجاد بيئة دامجة للطلبة ذوي الإعاقة ذكورا وإناثا وبشكل متكافئ.

3. تحسين البيئة المادية اللازمة لإدارة النظام التربوي على كافة المستويات واستخدامها بكفاءة و فعالية

- تحسين البنية التحتية الإدارية للوزارة ومديريات التربية والتعليم أو استبدال غير المناسب منها
- تحسين الإمكانيات المادية والفنية المتوفرة في بيئة العمل واستخدامها بفعالية وتوفير أبنية حديثة.
- استكمال حوسبة النظم الإدارية والمالية والعمل على تكاملها بما ينسجم مع التوجهات في الحكومة الالكترونية.
- تقديم الخدمات بشكل الكتروني (تسجيل الطلبة في الصفوف الأولى الكترونيا بالشراكة والتقاطع مع وزارة الداخلية.
- استكمال الخدمات الالكترونية مع الوزارات الأخرى.
- بناء نظام محوسب للإدارة العامة للأبنية بما ينسجم مع التوجهات في الحوكمة الالكترونية.

4. تطوير وتفعيل أطر صناعة السياسة واتخاذ القرار والمتابعة والمساءلة على كافة المستويات بما يعزز من عملية تفويض الصلاحيات للإدارات الميدانية:

- تطوير آليات وأطر وضع السياسات واتخاذ القرارات على كافة المستويات بما يؤدي الى انسجامها مع الأهداف
- الإستراتيجية والبرامج حسب الخدمة والمدارس حسب المستويات.
- تطوير نظم المعلومات التربوية وتفعيل استخدامها على كافة المستويات.
- تحقيق الانسجام مع النظم والإجراءات الحكومية في مجالات إدارة الأفراد والإدارة المالية والتخطيط.
- تفويض الصلاحيات للإدارات الميدانية (المديريات والمدارس) بما يحقق أهداف الخطة بكفاءة وفعالية.
- تعزيز وتوظيف نظام المتابعة التقييم على مستوى الوزارة ومديريات التربية والتعليم والمدارس ولكافة الشركاء المحليين والدوليين..
- تعزيز آليات المساءلة في النظام التربوي وتحسين الشفافية في المجالات الإدارية والمالية والتربوية.
- اعتماد رخصة مزاولة المهنة، ومهننة التعليم، وتطبيق ما تنص عليه إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم
- زيادة مشاركة المرأة في صناعة القرار من خلال استحداث آليات تضمن منح النساء فرصا متكافئة مع الذكور، واعتماد برامج إعداد للقيادات النسائية.
- تعزيز إدارة المال العام وضمان الاستدامة المالية

5. تطوير وتفعيل العلاقة مع كافة أطراف العملية التربوية في فلسطين بالشراكة الدولية والإقليمية.

- تحسين مستوى المشاركة المجتمعية على كافة المستويات وفي كافة الجوانب العملية التربوية.
- تعزيز وتفعيل آليات التواصل بين الوزارة والميدان من جهة وشركائها المحليين والدوليين من جهة أخرى في كل ما يتعلق بالشأن التربوي.
- توثيق وفضح سياسات الاحتلال وإجراءاته العسكرية التي تنتهك حق الأطفال بالتعليم الحر والآمن، وخصوصاً في القدس والمناطق خلف الجدار والمناطق "ج".
- تعزيز تبادل المعلومات حول قصص النجاح في المجال التربوي بين الوزارة وشركائها.
- توثيق العلاقة وتحسين آليات التنسيق والتعاون في الشأن التربوي بين الوزارة ووكالة الغوث وتشغيل اللاجئين.
- تعزيز فرص التعاون مع القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار بالتعليم.
- تعزيز وتوسيع النطاق التشاركي في دعم قطاع التعليم (SWAP) على المستوى المالي والتنسيقي بما ينسجم وتحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية
- زيادة المساعدات المحلية والدولية لنظام التعليم خاصة في القدس وتنسيقها بما ينسجم وتحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية
- توجيه المجتمع المحلي بخصوص التوجه نحو البرامج حسب الخدمة وتنظيم المدارس حسب المستويات.

- اعتماد رخصة مزاولة المهنة، ومهننة التعليم، وتطبيق ما تنص عليه استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم.

6. تفعيل نظام إدارة الطوارىء في التعليم في المستويات الثلاثة (الوزارة والمديريات والمدارس).

- تطوير أنظمة وقوانين للتوجه نحو اللامركزية وتفويض الصلاحيات أثناء الطوارىء.
- دعم البيئة التربوية على المستويات الثلاثة (الوزارة والمديريات والمدارس) خلال حالات الطوارىء.
- إنتاج مواد إعلامية لفضح سياسة الاحتلال بحق التعليم

البرنامج السابع: برنامج التعليم العالي:

1. إقرار قانون التعليم العالي.
2. وجود أنظمة جديدة منشورة في الجريدة الرسمية تتعلق بمعادلة الشهادات ومجلس التعليم العالي ومجلس البحث العلمي...
3. إقرار نظام وقفية التعليم العالي.
4. إقرار نظام التعليم الالكتروني.
5. توقيع اتفاقيات ثقافية.
6. تحسين العلاقات الثقافية مع دول العالم.
7. تسريع الانجاز للدوائر الخدماتية وزيادة دقته.

- تحسين وتطوير الأجهزة الإدارية في مؤسسات التعليم العالي

ثامناً: بيانات سياسات البرامج

ثامناً: بيانات سياسات البرامج

يتضمن هذا الفصل بيانات سياسات البرامج كما تم ادخالها الى برنامج بيسان قبل إعداد مسودة الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 حيث أدخلت قبل شهر 2016/8 .

البرنامج (1): التعليم في رياض الأطفال:

نموذج البيان السياساتي للبرنامج للعام 2017		
غاية سياسة البرنامج		
اسم الوزارة: وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي		
رمز الوزارة:		7
رسالة الوزارة		
رمز البرنامج		0709
اسم البرنامج		
برنامج رياض الاطفال		
وصف البرنامج		
الهدف العام لبرنامج تعليم رياض الأطفال: التهيئة الشمولية لجميع الأطفال في سن رياض الأطفال لتمكينهم من الانتقال إلى المرحلة الأساسية.		
غاية البرنامج (1)		معايير سياسة البرنامج
زيادة معدلات الالتحاق الاجمالية للاطفال في رياض الاطفال (البستان والتمهيدي) من (47.3 %) في العام 2013 الى (60.3 %) في نهاية الخطة الخمسية الثالثة 2019		معدل الزيادة الطبيعية السنوية في عدد السكان في سن رياض الاطفال (1 %) خلال الأعوام 2015-2016
الرقم	1.1	
الاسم	زيادة عدد رياض الاطفال المرخصة في القطاع الخاص من (1455) للعام 2015 الى (1521) في نهاية العام 2016 أي بزيادة مقدارها (5 %) من العدد الاجمالي لرياض الأطفال الخاصة.	
الوصف	افتتاح صفوف تمهيدي حكومية في المدارس الاساسية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
معايير التراخيص التي تعطى لهم ومنها: - كل طفل له مساحة متر مربع داخل غرفة الأنشطة. - توفر إضاءة وتهوية جيدة. وتعاقد الروضة مع طبيب - توفر الألعاب الداخلية والخارجية الآمنة. - توفر وحدات صحية تكفي الأطفال بواقع فتحة صحية لكل 10-12 طفلاً وبمقاييس خاصة بالأطفال. - توفر مشربيات للأطفال وبموقع يبعد عن المراحيض. - وجود شبك حامي لشبابيك الروضة.		

- عدم وجود زجاج شبابيك مكسور.وتوفر وسائل حماية وسلامة - عدم وجود مخلفات نفايات أو بقايا أعمال البناء في الساحة. - الحفاظ على معدل طفل / غرفة وبحدود (25 طفل / غرفة)، مع الحفاظ أيضاً على مساحة الغرفة من (60 - 70) م 2. . الحفاظ على معدل مربية ومدربة لكل عدد من الاطفال ضمن معدل مقبول.	
غاية البرنامج (2)	معايير سياسة البرنامج
زيادة نسبة المؤهلات من المربيات والمديرات والمشرفات في رياض الاطفال الخاصة والحكومية وفق معايير استرتيجية تدريب المعلمين والمعلمات من(65.2 %) الى (70)% في نهاية العام 2019	معايير تاهيل المربيات والمديرات: التخصص في التربية الابتدائية
الرقم	2.1
الاسم	تطوير وتطبيق معايير لتأهيل 30% من مربيات رياض الاطفال بما ينسجم مع معايير استراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات في نهاية العام 2018.
الوصف	تطبيق معايير تأهيل المربيات
معايير هدف سياسة البرنامج	
معايير تأهيل معلمات رياض الاطفال، الحصول على دبلوم تربية اطفال على الأقل وأن يتم تدريب المربيات على التعامل وتعليم الاطفال في رياض الاطفال بما لا يقل عن ستون (60) ساعة تدريبية وذلك لكل المربيات التي لا يتفق وضعها الاكاديمي مع المعايير (غير المؤهلات)، وتطوير معايير جديدة تتفق مع احتياجات طواقم رياض الأطفال	
الرقم	2.2
الاسم	تطوير كفاءة المربيات والمديرات والمشرفات(التدريب المستمر) في كل من رياض الاطفال الحكومية والخاصة بمعدل (640) مربية ومديرة و (17 مشرفة) سنويا حتى نهاية العام 2018.
الوصف	تدريب المربيات والمديرات والمشرفات في كل من رياض الأطفال الحكومية والخاصة
معايير هدف سياسة البرنامج	
من خلال عمل مجموعتين للتدريب في كل مديرية وعليه يمكن تدريب وتاهيل 644 مدربة ومديرة روضة سنوياً	
الرقم	2.3
الاسم	
الوصف	تاهيل المشرفات والمربيات والمديرات حسب معايير التأهيل من خلال اعداد مركز تدريب وروضة أطفال نموذجية
معايير هدف سياسة البرنامج	
من خلال خضوعها والتحاقها ببرنامج تدريبي اثناء الخدمة ولمدة 150 ساعة، أو ان تكون حاصلة على بكالوريوس تربية طفل او تربية ابتدائية	
غاية البرنامج (3)	معايير سياسة البرنامج
ضمان خدمة التعليم النوعي المستند على الطالب داخل الصف لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً لـ (32) روضة أطفال حكومية تشمل (800) طفل سنوياً	الوسائل التعليمية المستخدمة، التعليم الحواري داخل الصف (تفاعل الطلبة داخل الغرفة الصفية وأثناء التعلم)، التعليم النشط والفعال.
الرقم	3.1
الاسم	زيادة اعداد رياض الأطفال التي تستخدم التقنيات التربوية وتكنولوجيا التعلم أثناء العملية التعليمية التعلمية وداخل الصف بمعدل (370روضة) في العام 2018
الوصف	صيانة وتاهيل الأبنية والاثاث في رياض الاطفال الحكومية القائمة
معايير هدف سياسة البرنامج	
نسبة الطلبة الذين يستخدمون المكتبة والمختبرات ، نسبة استخدام الطلبة والمعلمين للوسائل التقليدية والتكنولوجية ، نسبة المعلمين المتدربين سنوياً على توظيف التكنولوجيا في التعليم	
غاية البرنامج (4)	معايير سياسة البرنامج

تقويم وإعادة تطوير إطار المناهج لرياض الاطفال بما يتناسب مع احتياجات الأطفال الفلسطينيين في نهاية العام 2017.	عدد غرف الارشاد التربوي، معدل مرشد /طالب / روضة، المرشدين التربويين ، فحوصات طبية بمعدل ( ) طالب سنويا ، عدد المقاصف في رياض الأطفال غير المؤهلة، عدد المقاصف المؤهلة بمعدل ( ) مقصف سنويا في مناطق ج والقدس ، مدى تطبيق المعايير التغذوية والصحية في المقاصف التابعة لرياض الأطفال في مناطق (ج) والقدس ، نسبة مرافق المياه الصحية و الصرف الصحي في رياض الأطفال ، ادوات البيئة المساندة والسلامة، أجهزة وأدوات والعاب تربوية للطلبة في رياض الأطفال، التواصل مع اولياء الامور لمتابعة شؤون أبنائهم

الرقم	4.1	
الاسم	تطوير وتجريب اطار منهاج رياض الاطفال الفلسطيني	
الوصف	تصميم وطباعة وتجريب واعتماد منهاج رياض الاطفال الجديد	
معايير هدف سياسة البرنامج		
بناء منهاج فلسطيني يتلائم مع احتياجات الطفل في رياض الاطفال العقلية والاجتماعية والسلوكية والانتماء		
الرقم	4.2	
الاسم	تطوير أساليب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم ووفق فلسفة الاطار العام لمنهاج رياض الأطفال.	
الوصف	تطوير استراتيجية التقويم لتتناسب مع المنهاج الجديد	
معايير هدف سياسة البرنامج		
تطوير المنهاج بما يتلائم مع التقويم والتشخيص للطفل. (نشاطات لامنهجية، أوراق عمل، ...)		

غاية البرنامج (5)	معايير سياسة البرنامج
تطوير وتفعيل النظام الاداري وأطر صناعة السياسة واتخاذ القرار والمتابعة على كافة المستويات.	تحديث ومراجعة كافة النظم والتعليمات المتعلقة برياض الأطفال الحكومية والخاصة، بما ينسجم مع متطلبات رياض الاطفال الحديثة وتقديم نوعية جيدة لتعليم الأطفال، ومراجعة متطلبات الحصول على التراخيص المطلوبة، مراجعة شروط ومؤهلات المربيات في رياض الأطفال

الرقم	5.1	
الاسم	مراجعة وتحديث النظم والتعليمات الخاصة بمجالات العمل المختلفة بما ينسجم مع القانون الجديد	
الوصف	معدل مدرب ومدربة / مشرف مقيم ، معدل المشرفين حسب التخصص (باستثناء فريق المتابعة الشاملة) ، معدل المشرفين حسب نظام المتابعة الشاملة، نسبة رياض الأطفال المستفيدة من الاشراف المقيم والمتابعة الشاملة، عدد رياض الاطفال التي تم متابعتها من قبل فريق المتابعةالشاملة، نسبة رياض الاطفال التي تصنف في مرتبة امتياز وجيد جدا حسب معايير المتابعة الشاملة.	
معايير هدف سياسة البرنامج		
بناء منهاج فلسطيني يتلائم مع احتياجات الطفل في رياض الاطفال العقلية والاجتماعية والسلوكية والانتماء		
الرقم	5.2	
الاسم	تفعيل عملية التنسيق ما بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية العاملة والمرتبطة برياض الاطفال بمعدل (10) مؤسسة سنوياً.	
الوصف	ورشات عمل للتشبيك والتنسيق مع المؤسسات العاملة في الطفولة	
معايير هدف سياسة البرنامج		
تفعيل سياسة التنسيق والمتابعة مع المؤسسات الداعمة والمساندة لتعليم الأطفال في سن رياض الأطفال، والعمل على توفير احتياجات رياض الاطفال الحديثة لتقديم نوعية جيدة من التعليم.		
الرقم	5.3	

الاسم		
الوصف		
معايير هدف سياسة البرنامج		
تفعيل سياسة التنسيق والمتابعة مع المؤسسات الداعمة والمساندة لتعليم الأطفال في سن رياض الأطفال، والعمل على توفير احتياجات رياض الاطفال الحديثة لتقديم نوعية جيدة من التعليم.		
الرقم	5.4	
الاسم	تفعيل عملية التنسيق ما بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية العاملة والمرتبطة برياض الاطفال بمعدل (20) مؤسسة سنوياً.	
الوصف	ورشات عمل للتشبيك والتنسيق مع المؤسسات العاملة في الطفولة	
معايير هدف سياسة البرنامج		
تفعيل سياسة التنسيق والمتابعة مع المؤسسات الداعمة والمساندة لتعليم الأطفال في سن رياض الأطفال، والعمل على توفير احتياجات رياض الاطفال الحديثة لتقديم نوعية جيدة من التعليم.		
معايير هدف سياسة البرنامج		
وضع وصف وظيفي لمديرة ومربيات ومدربات مراكز الرياض الحكومية		
الرقم	5.5	
الاسم	وضع وصف وظيفي معتمد لكافة العاملين في مراكز الرياض الحكومية، وتحديد المسؤولية الإدارية والفنية لكل من الوزارة والمديرية عن هذه المراكز	
الوصف	اجتماعات بين الإدارات المختصة (التعليم العام، الشؤون الإدارية ، التخطيط)	
معايير هدف سياسة البرنامج		
ضبط عمل العاملين في مراكز رياض الأطفال الحكومية وتحديد مسؤوليات كل من الوزارة والمديرية تجاه العاملين في هذه المراكز		

البرنامج (2): التعليم الأساسي:

نموذج البيان السياساتي للبرنامج للعام 2017		2017
غاية سياسة البرنامج		
اسم الوزارة: وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي		
رمز الوزارة:	7	
رسالة الوزارة		
رمز البرنامج		0710
اسم البرنامج		
برنامج التعليم الأساسي		
وصف البرنامج		
ضمان الخدمة التعليمية التعلمية العادلة المتركزة حول الطالب والطالبة في جميع المدارس الأساسية، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم العلمية التعلمية واستمرارها.		

غاية البرنامج (1)	معايير سياسة البرنامج
زيادة معدل الالتحاق للطلاب والطالبات في المرحلة الاساسية (1-10) من (94.3%) في العام 2013 الى (96.1 %) في نهاية الخطة الخمسية 2019	معدل الزيادة الطبيعية السنوية في عدد السكان في سن التعليم المدرسي ما يقارب (0.8 %) خلال الاعوام 2013 - 2019

الرقم	1.1	
الاسم	زيادة عدد الغرف الصفية وغير الصفية التي تنسجم مع المعايير الفيزيقية التربوية في المدارس الأساسية بمعدل (882) غرفة مع نهاية العام (2017).	
الوصف	بناء وتجهيز وتأثيث الغرف الصفية في مناطق (A+B) بدل الزيادة الطبيعية، الدوام المسائي، الاكتظاظ، الغرف المستاجرة، غير المناسبة، فصل الذكور عن الاناث ،بهدف توفير التعليم في المناطق الجغرافية التي لا تتوفر فيها خدمة التعليم ،بدل من الغرف االصفية التي تم تحويلها الى غرف تخصصية، بدل ترتيب مستويات المدارس.	
معايير هدف سياسة البرنامج		
المساحة المخصصة للطالب في الغرف الصفية بمعدل متر مربع 1(م2) ومعيار المساحة المخصصة للطالب في المرافق الاخرى (الساحات)، ومعايير الدوام المسائي، الإزدحام، المساحة المخصصة للطالب في مختبر الحاسوب لا تقل عن (1م2) ولا تقل عن (1.5م2) لكل من مختبر العلوم والمكتبة، المدارس التي تتضمن الصفوف (5-12) تحتاج الى (4) غرف تخصصية للاناث و 3 غرف تخصصية للذكور. والمدارس ذات المستوى 1-4 تحتاج الى مكتبة، نسبة المدارس التي يتوفر فيها غرف تخصصية مناسبة، معدل طالب لكل معلم، معدل طالب لكل شعبة، معدل طالب لكل مدرسة.		

الرقم	1.2	
الاسم	صيانة الأبنية المدرسية القائمة بمعدل 5% سنوياً (بما يعادل 68 مبنى مدرسي)حتى نهاية العام 2017	
الوصف	توفير الاثاث المدرسي بدل التالف وتجديده في المدارس القائمة بما فيها مدارس ج والقدس	
معايير هدف سياسة البرنامج		
توفير مستلزمات الغرف التخصصية من اجهزة وأثاث ووسائل الأمان والسلامة، المدرسة وحدة قياس		

الرقم	1.3	
الاسم	زيادة نسبة الطلاب والطالبات ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة المدمجون في المدارس الأساسية الحكومية في الضفة الغربية من 1.30% الى 1.35% من مجموع الطلبة من مجموع طلبة بزيادة سنوية مقدارها (0.05 %). في نهاية العام 2017.	
الوصف	مواءمة المباني القائمة لذوي الاحتياجات الخاصة وافتتاح غرف مصادر	

معايير هدف سياسة البرنامج	
نسبة المدارس التي فيها غرف مصادر ، نسبة المدارس المؤهلة لذوي الاحتياجات الخاصة، نسبة الطلبة حسب الاعاقة	
الرقم	1.4
الاسم	الاستمرار في تطوير و تطبيق استراتيجية فصل طلاب وطالبات المرحلة الأساسية عن الثانوية وفق فلسفة المناهج
الوصف	فصل المدارس حسب المستويات التعليمية بشكل كامل من خلال انشاء وتجهيز وتأثيث غرف صفية
معايير هدف سياسة البرنامج	
اجراء دراسة مسح لمستويات المدارس، رصد الاحتياجات الواجب توفرها للقيام بعملية الفصل، تحديد عدد الابنية الواجب توفيرها وكذلك الهيئات التدريسية والادارية ونوعية التخصصات لتحقيق غاية الفصل وترتيب المستويات ضمن استراتيجية واضحة المعالم.	
الرقم	1.5
الاسم	ضمان الحماية والوصول الآمن لجميع الطلبة والمعلمين ذكوراً وإناثاً إلى مدارسهم في مناطق (ج) والقدس بالتعاون مع مؤسسات حقوق الانسان الدولية في (93) مدرسة في نهاية العام 2017.
الوصف	دعم مدارس القدس الشريف ومناطق ج، توفير الدعم والمناصرة والوصول الآمن لطلاب ومعلمي ومدارس القدس الشريف ومناطق (C) ، بناء وتجهيز وتأثيث الغرف الصفية في القدس الشريف ومناطق (C)
معايير هدف سياسة البرنامج	
عدد الطلبة المعتقلين، السجن، الشهداء، عدد الطلاب الذين يمرون عبر الحواجز والبوابات الإلكترونية، اخطارات الهدم واجراءات الترخيص، تحريف المنهاج الفلسطيني، عدد طلبة المدارس الملتحقين بمدارس المعارف الاسرائيلية، معدل المؤسسات الدولية وحقوق الانسان المشاركة في الدعم وحماية المؤسسات التربوية في القدس ،نسبة المعلمين غير الحاملين الهوية المقدسية الحاصلين على ترخيص مرور الى القدس للتدريس فيها،	
الرقم	1.6
الاسم	تطوير سياسة للطلبة الذين يتحولون من نظام التعليم الرسمي إلى مؤسسات ومراكز التدريب غير النظامي خلال العام 2017
الوصف	تنفيذ حملات توعية لاسترتيجية الفصل للمدارس اعتمدت من قبل مجلس الوزراء.
معايير هدف سياسة البرنامج	
عدد الفاقد من الطلبة من داخل النظام التعليمي الرسمي إلى المراكز الخاصة ومؤسسات التعليم غير النظامي وغيرها.	
غاية البرنامج (2)	معايير سياسة البرنامج
زيادة نسبة المؤهلين والمؤهلات من الطواقم التعليمية والمساندة لهم وفق استراتيجية إعداد المعلمين والمعلمات وتأهيلهم من (40.5%) في العام 2013 إلى (88.5%) في نهاية العام 2019	تطبيق المعايير المهنية للطواقم التعليمية والطواقم المساندة حسب استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم
الرقم	2.1
الاسم	زيادة نسبة المؤهلين من المعلمين والمعلمات والمديرين والمديرات في المدارس الأساسية الحكومية من 39.2 %-46.2%) في نهاية العام2017
الوصف	تأهيل المعلمين ومديري المدارس الاساسية ضمن سياسات ومعايير التأهيل التربوي المهني (1-10) و من خلال برامج الدبلوم المهني المتخصص
معايير هدف سياسة البرنامج	
تطبيق سياسة معلم الصف في مرحلة (1-4) ومعلم المبحث في الصف (5-10)، • المعايير المهنية وأدلة المعايير للمعلمين في الرتب المختلفة (الجديد، والمعلم، والأول، والخبير) ولمديري المدارس، ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم وقواعد السلوك و ومعايير مزودي التدريب ونظام مهننة التعليم،معايير توظيف المرشدين التربويين (دبلوم ارشاد تربوي) ومعايير توظيف المشرف	
الرقم	2.2
الاسم	مواصلة تطوير معايير وسياسات إعداد وتأهيل المعلمين والمعلمات والطواقم الادارية والمساندة في المرحلة الأساسية (التربية الخاصة، مديري المدارس)
الوصف	تحديث وتطوير معايير وسياسات تأهيل المعلمين الطواقم الادارية والمساندة في المرحلة الاساسية
معايير هدف سياسة البرنامج	
سياسات واضحة لاستقطاب أفضل الخريجين لكليات التربية. ربط نظام الحوافز للمعليمن بالتطبيق النظري داخل الغرفة الصفية، تطوير هيكلية ادارية موحدة في الوزارة كمرجعية لبرامج تأهيل المعلمين. معدل المستفيدين من برامج الإعلام والتوعية المتعلقة بالاستراتيجية وعناصرها وبرامجها.	

نظام للمتابعة والتقويم والمساءلة لتنفيذ استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم	
الرقم	2.3
الاسم	تطبيق نظام مهننة التعليم على جميع المعلمين والمعلمات في المرحلة الأساسية بنسبة (14%) مع نهاية العام 2017.
الوصف	تصنيف المعلمون وفقاً للمعايير المهنية
معايير هدف سياسة البرنامج	
تخفيض نصاب المعلم وتخفيف الاعباء الكتابية، والحد من تعليم المعلم لغير تخصصه، او التعليم والعمل في اكثر من مدرسة لكل من المعلم والمرشد، وموظف الصحة. نسبة المعلمين المتدربين على برامج استراتيجية التدريب ووفق التدريب المستند على العنقود والتعليم النشط ، معايير تاهيل المرشدين	
الرقم	2.4
الاسم	تنفيذ برامج التطور المهني المستمر للمعلمين والمعلمات والطاقم المساند لهم في المدارس الأساسية وفق استراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات بمعدل 8164 معلم وطاقم (6349 في الضفة و 1815 في غزة) و 21600 طالب (16400 في الضفة و 5200 في غزة) حتى نهاية 2017
الوصف	الاستمرار في تدريب طاقم المدرسة الاداري والاكاديمي حسب المستجدات التربوية و الاستمرار كذلك في التدريب للطاقم المساند للمعلمين في المرحلة الاساسية
معايير هدف سياسة البرنامج	
معايير المعلم المؤهل معلم المرحلة الأساسية الدنيا (1-4): حاصل على درجة بكالوريوس معلم صف، خريج كلية التربية. معلم المرحلة الأساسية العليا (5-10): حاصل على درجة: 1. بكالوريوس معلم مجال (مبحث أو مجموعة من المباحث)، خريج كلية التربية، أو 2. بكالوريوس تخصص ملائم (مبحث يدرس في المدارس) + دبلوم تأهيل تربوي	
غاية البرنامج (3)	معايير سياسة البرنامج
ضمان خدمة التعليم النوعي المستند على الطالب داخل الصف لجميع الطلبة في سن التعليم الأساسي ذكوراً وإناثاً.	عدد المدارس التي تطبق وتحقق معايير المدرسة صديقة الطفل ومعايير المدرسة الفاعلة، مستوى توافر الوسائل التعليمية في المدرسة، نتائج متوسطات نجاح الطلاب والطالبات في الاختبارات الوطنية والدولية، قدرة الطلبة على تطبيق المهارات الحياتية والتفكير الناقد والابداع. معدل معلم/ مشرف مقيم ، معدل المشرفين حسب فريق الإشراف التربوي التطويري، نسبة المدارس المستفيدة من الاشراف التطويري، عدد المدارس التي تم متابعتها من قبل فريق الاشراف التطويري، نسبة المدارس التي تقديم الدعم لها.
الرقم	3.1
الاسم	تعزيز ومتابعة الجوانب التربوية والصحية والنفسية والمهنية المحفزة للتعليم والتعلم والابداع لدى جميع الطلاب والطالبات والطاقم التعليمي والمساند مع نهاية العام 2017.
الوصف	تنفيذ العديد من الفعاليات والأنشطة الكشفية و الرياضية و الموسيقية والفنية و الثقافية العلمية والادبية والصحية الخدماتية والصحية البيئية والتوعوية والتثقيفية و الانشطة الصحية التغذوية
معايير هدف سياسة البرنامج	

عدد غرف الارشاد التربوي، معدل مرشد / طالب / مدرسة، المرشدين التربويين، فحوصات طبية بمعدل ( ) طالب سنوياً، عدد المقاصف المدرسية غير المؤهلة، عدد المقاصف المدرسية المؤهلة بمعدل ( ) مقصف سنوياً في مناطق ج والقدس، مدى تطبيق المعايير التغذوية والصحية في المقاصف التابعة لمدارس ج والقدس، نسبة مرافق المياه الصحية والصرف الصحي في المدارس، أدوات البيئة المساندة والسلامة، أجهزة وأدوات وألعاب تربوية للطلبة في مدارس، معدل الطلبة الحاصلين على مختلف التطعيمات.		
الرقم	3.2	
الاسم	دعم المعلمين من خلال اصلاح برنامج الاشراف التربوي والمتابعة والدعم الفني لجميع المعلمين والمعلمات	
الوصف	الادلة والمجمعات التدريبية و اصلاح نظام الاشراف التربوي	
معايير هدف سياسة البرنامج		
معدل معلم/ مشرف مقيم ، معدل المشرفين حسب التخصص (باستثناء فريق الإشراف التربوي التطويري) ، معدل المشرفين حسب الإشراف التربوي التطويري، نسبة المدارس المستفيدة من الاشراف المقيم والإشراف التربوي التطويري و نظام تصنيف المدارس، عدد المدارس التي تم متابعتها من قبل فريق المتابعةالشاملة، نسبة المدارس التي تصنف في مرتبة امتياز وجيد جدا حسب معايير الإشراف التربوي التطويري ،		
الرقم	3.3	
الاسم	زيادة نسبة الطلاب والطالبات المستفيدين من برامج التعليم المساند والعلاجي لـ (18200) طالب وطالبة مع نهاية العام 2017.	
الوصف	التعليم المساند والتعليم العلاجي لطلاب المرحلة الاساسية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد المدارس التي صنفت بدرجة ممتاز حسب تقارير الاشراف والمتابعة الميدانية، متوسط عدد الزيارات الاشرافية لكل مدرسة سنوياً، نسبة الطلبة الذين حققوا اهداف المرحلة التعليمية التعلمية بما فيها من مهارات ومتطلبات، نسبة التقدم الحاصل في مستوى الامتحانات الوطنية، نسبة الطلاب الذين اجتازوا الاختبارات الوطنية من تلك الفئة.		
الرقم	3.4	
الاسم	تعميم وتعزيز برنامج المبادرات الايجابية والريادة والابداع العلمي للعاملين بمهنة التعليم وللطلبة ذكوراً وإناثاً بمعدل (326) برامج مع نهاية العام 2017.	
الوصف	انتاج برامج ومشاريع ابداعية ومبادرات تربوية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد الطلاب والطالبات المشاركين في تلك البرامج الريادية والابداعية، عدد الطلبة الفائزين في المسابقات المحلية والاقليمية والدولية في مجال النشاطات الريادية والابداعية والاختراعات في المجالات العلمية والثقافية والتقنية والتكنولوجية.		
الرقم	3.5	
الاسم	تعزيز تطبيق الاشراف التربوي في المدرسة الأساسية الحكومية، والإشراف التطويري، وتطبيق معايير المدرسة الفلسطينية الفعالة المدارس في (200) مدرسة مع نهاية العام 2017.	
الوصف	تطبيق الاشراف والإشراف التطويري	
معايير هدف سياسة البرنامج		
معدل معلم/ مشرف، معدل المشرفين حسب التخصص ، معدل المشرفين حسب الإشراف التطويري، نسبة المدارس المستفيدة من الاشراف التربوي، عدد المدارس التي تم متابعتها.		
الرقم	3.6	
الاسم	زيادة نسبة استخدام التقنيات التربوية وتكنولوجيا التعلم أثناء العملية التعليمية التعلمية وداخل الصف الى: "المكتبة / 18.77 %, مختبر العلوم / 62.05 %, مختبر الحاسوب / 56.35 %, الوسائل التعليمية/ المعلم / 19.15 %	
الوصف	تدريب الطواقم على توظيف التقنيات التكنولوجية في التعليم وداخل الصف و انتاج وتوفير الوسائل والبرامج التكنولوجية لدعم العملية التعليمية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
نسبة الطلبة الذين يستخدمون المكتبة والمختبرات ، نسبة استخدام الطلبة والمعلمين للوسائل التقليدية والتكنولوجية ، نسبة المعلمين المتدربين سنويا على توظيف التكنولوجيا في التعليم		
الرقم	3.7	
الاسم	زيادة نسبة المدارس القائمة التي يتوف فيها الغرف التخصصية والوسائل التعليمية التعلمية المناسبة من 79.2 % -80.6 % من المدارس الحكومية في نهاية العام 2017	

الوصف	تجهيز وتأثيث مختبرات الحاسوب و مختبرات العلوم والمكتبات في المدارس القائمة وتوفير الوسائل والاجهزة التعليمية فيها.	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد المدارس التي يتوفر فيها الغرف التصصية المناسبة تربوياً وهندسياً.		
غاية البرنامج (4)		معايير سياسة البرنامج
تقويم وتطوير المناهج للمرحلة الأساسية بما يتناسب مع احتياجات الطلبة ذكوراً وإناثاً اعتماداً على منحى الكفايات		عدد اللمباحث و ادلة المعلم المعدلة والمحدثة(1-10) بمعدل ( ) صف سنوياً، الحد من تحريف المنهاج الفلسطينية في المدارس العربية في القدس، وثيقة دراسة المناهج وتقويمها، المناهج المتمركزة حول الطالب والطالبة، الفلسفة المعرفية والتربوية والاجتماعية والسياسية للمناهج بما ينسجم مع احتياجات الطلبة.
الرقم	4.1	
الاسم	دراسة وتحليل المناهج للصفوف (1-9) تحليلاً منهجياً لقياس مدى تحقيقها للاهداف التربوية المنشودة	
الوصف	نقاط الضعف ونقاط القوة لهذه المناهج، تحليل المحتوى ،مدى التزام المعلمين بأسس المنهاج، مدى المهارات الحياتية في المباحث ،مدى التزام المدرسة بتنفيذ المنهاج وملاءمته لمستويات الطلبة ، امتلاك الطلبة لمهارات التفكير العليا.	
معايير هدف سياسة البرنامج		
تطوير أدوات تقويم مناسبة للمباحث بما يتماشى مع الطلبة ذوي الحاجات الخاصة		
الرقم	4.2	
الاسم	تطوير جميع المناهج للمرحلة الأساسية (3-4) وفق منهجية التكامل ومنحى الكفايات	
الوصف	تطوير بعض المناهج وأدلتها في المرحلة الاساسية وعمل دراسات وبحوث متعلقة بتطبيق المناهج	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد العناوين والمواضيع، طولها ومحتواها وعددها وترتيب وحداتها ، مدى المهارات الحياتية ومهارات التفكير العليا في المباحث ،		
الرقم	4.3	
الاسم	استكمال مواءمة المنهاج بما ينسجم مع احتياجات الطلبة ذكوراً وإناثاً ذوي الاحتياجات الخاصة للصفوف(7-8) لمبحثين من مباحث التعليم الأساسي	
الوصف	مواءمة المناهج للطلبة لذوي الاحتياجات الخاصة	
معايير هدف سياسة البرنامج		
الاستراتيجية الواضحة والموحدة للتشخيص والتقييم في المدارس، نتائج الطلاب والطالبات في الاختبارات الدولية.		
الرقم	4.4	
الاسم	تطوير أساسيب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم وفق فلسفة المناهج واستراتيجية التدريب والتعلم المتمركز حول الطالب والطالبة لـ (2400 معلم ومعلمة (1800 في الضفة، 600 في غزة)، 35000 طالب (23000 في الضفة، 12000 في غزة))	
الوصف	تدريب معلمين ومدربين على القياس والتقويم المستند على الطالب و تنفيذ الاختبارات الوطنية والدولية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد المباحث التي تم مواءمتها لتتناسب مع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.		

البرنامج (3): التعليم الثانوي:

نموذج البيان السياساتي للبرنامج 2017		2017
غاية سياسة البرنامج		
اسم الوزارة: وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي		
رمز الوزارة:	7	
رسالة الوزارة		
رمز البرنامج	0711	
اسم البرنامج		
برنامج التعليم الثانوي		
وصف البرنامج		
الهدف العام لبرنامج التعليم الثانوي: تهيئة خريجين أكفاء من المرحلة الثانوية للانتقال للمرحلة الجامعية والحياة العملية.		
غاية البرنامج (1)		معايير سياسة البرنامج
زيادة نسبة الانتقال (البقاء) للطلاب والطالبات من المرحلة الاساسية (1-10) إلى المرحلة الثانوية (11-12) من (73.0%) في العام 2013 الى (74.8 %) في نهاية الخطة الخمسية 2019		معدل الزيادة الطبيعية السنوية في عدد السكان في سن التعليم المدرسي ما يقارب (0.8 %) خلال الاعوام 2014 - 2019
الرقم	1.1	
الاسم	زيادة عدد الغرف الصفية والتخصصية التي تنسجم مع المعايير الفيزيقية التربوية في المدارس الثانوية بمعدل (190) غرفة. (65 غرفة في الضفة، 125 غزة)	
الوصف	بناء وتجهيز وتأثيث الغرف الصفية في مناطق (A+B) بدل الزيادة الطبيعية، الدوام المسائي، الاكتظاظ، الغرف المستاجرة، غير المناسبة، فصل الذكور عن الاناث ،بهدف توفير التعليم في المناطق الجغرافية التي لا تتوفر فيها خدمة التعليم ،بدل من الغرف االصفية التي تم تحويلها الى غرف تخصصية، بدل ترتيب مستويات المدارس.	
معايير هدف سياسة البرنامج		
المساحة المخصصة للطالب في الغرف الصفية بمعدل متر مربع 1(م2) ومعيار المساحة المخصصة للطالب في المرافق الاخرى (الساحات)، ومعايير الدوام المسائي، الإزدحام، المساحة المخصصة للطالب في مختبر التكنولوجيا لا تقل عن (1.5م2) وكذلك لكل من مختبر العلوم والمكتبة، المدارس التي تتضمن الصفوف (5-12) تحتاج الى (4) غرف تخصصية للاناث و 3 غرف تخصصية للذكور. والمدارس ذات المستوى 1-4 تحتاج الى مكتبة.		
الرقم	1.2	
الاسم	صيانة الأبنية المدرسية القائمة بمعدل 5% ، (22 مبنى مدرسي)	
الوصف	توفير الاثاث المدرسي بدل التالف وتجديده في المدارس القائمة و صيانة الابنية المدرسية ومرفقاتها	
معايير هدف سياسة البرنامج		
توفير مستلزمات الغرف التخصصية من اجهزة وأثاث ووسائل الامن والسلامة		
الرقم	1.3	
الاسم	زيادة نسبة الطلاب والطالبات ذوي الاعاقة المدمجون في المدارس الثانوية الحكومية من 1.3 % في العام 2016 الى 1.35 % من مجموع الطلبة في نهاية العام 2017 -، بزيادة سنوية مقدارها (0.05 %).	
الوصف	تدريب الطاقم المدرسي حول كيفية التعامل مع ذوي الاعاقة و مواءمة المباني القائمة لذوي الاعاقة	
معايير هدف سياسة البرنامج		
نسبة المدارس التي فيها غرف مصادر ، نسبة المدارس المؤهلة لذوي الاحتياجات الخاصة، نسبة الطلبة حسب الاعاقة		

الرقم	1.4	
الاسم	الاستمرار في تطبيق استراتيجية فصل طلاب وطالبات المرحلة الثانوية عن الأساسية وفق فلسفة المناهج	
الوصف	فصل المدارس حسب المستويات التعليمية من خلال انشاء وتجهيز وتأثيث غرف صفية ومن خلال تنفيذ حملات التوعية للميدان	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد المدارس الثانوية المقرر فصلها عن المرحلة الأساسية ضمن استراتيجية الفصل سنوياً، علاقة موقع المدرسة بالتجمع السكاني، متوسط المسافة التي يقطعها الطالب والطالبة من البيت للمدرسة والعكس، نسبة الزيادة في عدد المدارس المنسجمة مع استرتيجية الفصل سنوياً.		
الرقم	1.5	
الاسم	ضمان الحماية والدعم والوصول الآمن لجميع الطلبة والمعلمين ذكوراً وإناثاً إلى مدارسهم في مناطق (ج) والقدس بالتعاون مع مؤسسات حقوق الانسان الدولية في (41) مدرسة	
الوصف	الدعم والمناصرة لطلاب ومدارس القدس ومناطق (C) و بناء وتجهيز وتأثيث الغرف الصفية في القدس الشريف ومناطق (C)	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد الطلبة المعتقلين، السجن، الشهداء، عدد الطلاب الذين يمرون عبر الحواجز والبوابات الإلكترونية، اخطارات الهدم واجراءات الترخيص، تحريف المنهاج الفلسطيني، عدد طلبة المدارس الملتحقين بمدارس المعارف الاسرائيلية، معدل المؤسسات الدولية وحقوق الانسان المشاركة في الدعم وحماية المؤسسات التربوية في القدس، نسبة المعلمين غير الحاملين الهوية المقدسية الحاصلين على ترخيص مرور الى القدس للتدريس فيها،		
الرقم	1.6	
الاسم	تطوير استراتيجية لفروع (مسارات) تخصصية في المدارس الثانوية	
الوصف	فتح مسارات تخصصية جديدة في المدارس الثانوية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد المدارس الثانوية التي تحوي فروع (مسارات) تخصصية مناسبة، عدد الطلبة في المدارس الثانوية، عدد الطلبة لكل مسار (فرع)، عدد المعلمين المؤهلين لكل مسار جديد		
الرقم	1.7	
الاسم	تطبيق استراتيجية مناسبة بخصوص الطلبة الذين يتحولون من نظام التعليم الرسمي إلى مؤسسات ومراكز التدريب غير النظامي على 60% منهم خلال العام 2017.	
الوصف	تنفيذ استراتيجية استعادة الطلبة المتحولين خارج نظام التعليم الرسمي	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد الفاقد من الطلبة من داخل النظام التعليمي الرسمي إلى المراكز الخاصة ومؤسسات التعليم غير النظامي وغيرها.		

غاية البرنامج (2)	معايير سياسة البرنامج
زيادة نسبة المؤهلين والمؤهلات من الطواقم التعليمية والمساندة لهم وفق استراتيجية إعداد المعلمين والمعلمات وتأهيلهم من (40.5%) في العام 2012/2013 إلى 88.5% في نهاية العام 2018/2019	تطبيق المعايير المهنية للطواقم التعليمية والطواقم المساندة حسب استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم

الرقم	2.1	
الاسم	زيادة نسبة المؤهلين من المعلمين والمعلمات والمديرين والمديرات في المدارس الثانوية الحكومية من (39.2 % - 46.6 %) في نهاية العام 2017	
الوصف	تأهيل المعلمين في المدارس الثانوية ضمن سياسات ومعايير التأهيل التربوي المهني و تنفيذ الدبلومات المهنية المتخصصة	
معايير هدف سياسة البرنامج		
تطبيق المعايير المهنية وأدلة المعايير للمعلمين في الرتب المختلفة (الجديد، والمعلم، والأول، والخبير) ولمديري المدارس، ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم وقواعد السلوك و ومعايير مزودي التدريب ونظام مهننة التعليم،معايير توظيف المرشدين التربويين (دبلوم ارشاد تربوي) ومعايير توظيف المشرف		
الرقم	2.2	
الاسم	مواصلة تطوير معايير وسياسات إعداد وتأهيل المعلمين والمعلمات والطواقم الادارية والمساندة في المرحلة الثانوية مع نهاية العام 2017.	

الوصف	تحديث وتطوير معايير العاملين الصحيين وأدلتها	
معايير هدف سياسة البرنامج		
سياسات واضحة لاستقطاب أفضل الخريجين لكليات التربية. ربط نظام الحوافز للمعليمن بالتطبيق النظري داخل الغرفة الصفية، تطوير هيكلية ادارية موحدة في الوزارة كمرجعية لبرامج تأهيل المعلمين. معدل المستفيدين من برامج الإعلام والتوعية المتعلقة بالاستراتيجية وعناصرها وبرامجها. نظام للمتابعة والتقويم والمساءلة لتنفيذ استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم		
الرقم	2.3	
الاسم	تطبيق نظام مهننة التعليم على جميع المعلمين والمعلمات في المرحلة الثانوية بنسبة (22.7%) مع نهاية العام 2017.	
الوصف	تطبيق نظام مهننة التعليم على جميع المعلمين والمعلمات في المرحلة الثانوية بنسبة (16.7%) في المدارس الحكومية و 3% في المدارس الخاصة و 3% في مدارس الوكالة	
معايير هدف سياسة البرنامج		
تخفيض نصاب المعلم وتخفيف الاعباء الكتابية، والحد من تعليم المعلم لغير تخصصه، او التعليم والعمل في اكثر من مدرسة لكل من المعلم والمرشد، وموظف الصحة. نسبة المعلمين المتدربين على برامج استراتيجية التدريب ووفق التدريب المستند على العنقود والتعليم النشط ، معايير تاهيل المرشدين		
الرقم	2.4	
الاسم	تنفيذ برامج التطور المهني المستمر للمعلمين والمعلمات والطاقم المساند لهم في المدارس الثانوية وفق استراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات بمعدل (2946) (1972 في الضفة و 974 في غزة) حتى نهاية العام 2017..	
الوصف	الاستمرار في تدريب طاقم المدرسة الاداري والاكاديمي في المرحلة الثانوية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
معايير المعلم المؤهل ii معلم المرحلة الثانوية: حاصل على درجة بكالوريوس تخصص ملائم (مبحث يدرس في المدارس) + دبلوم تأهيل تربوي.		
غاية البرنامج (3)		معايير سياسة البرنامج
ضمان خدمة التعليم النوعي المستند على الطالب داخل الصف لجميع الطلبة في سن التعليم الثانوي ذكوراً وإناثاً سنوياً مع نهاية الخطة 2019.		عدد المدارس التي تطبق وتحقق معايير المدرسة صديقة الطفل ومعايير المدرسة الفاعلة، مستوى توافر الوسائل التعليمية في المدرسة، نتائج متوسطات نجاح الطلاب والطالبات في الاختبارات الوطنية والدولية، قدرة الطلبة على تطبيق المهارات الحياتية والتفكير الناقد والابداع. معدل معلم/ مشرف مقيم ، معدل المشرفين حسب التخصص (باستثناء فريق المتابعة الشاملة) ، معدل المشرفين حسب نظام المتابعة الشاملة، نسبة المدارس المستفيدة من الاشراف المقيم والمتابعة الشاملة و نظام تصنيف المدارس، عدد المدارس التي تم متابعتها من قبل فريق المتابعة الشاملة، نسبة المدارس التي تصنف في مرتبة امتياز وجيد جدا حسب معايير المتابعة الشاملة.
الرقم	3.1	
الاسم	تعزيز ومتابعة الجوانب التربوية والصحية والنفسية والمهنية المحفزة للتعليم والتعلم والابداع لدى جميع الطلاب والطالبات والطاقم التعليمي المساند	
الوصف	تنفيذ العديد من الفعاليات والأنشطة الكشفية و الرياضية و الموسيقية والفنية و الثقافية العلمية والادبية والصحية الخدماتية والصحية البيئية والتوعوية والتثقيفية و الانشطة الصحية التغذوية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد غرف الارشاد التربوي، معدل مرشد / طالب / مدرسة، المرشدين التربويين، فحوصات طبية بمعدل ( ) طالب سنوياً، عدد المقاصف المدرسية غير المؤهلة، عدد المقاصف المدرسية المؤهلة بمعدل ( ) مقصف سنوياً في مناطق ج والقدس، مدى تطبيق المعايير التغذوية والصحية في المقاصف التابعة لمدارس ج والقدس، نسبة مرافق المياه الصحية والصرف الصحي في المدارس، أدوات البيئة المساندة والسلامة، أجهزة وأدوات وألعاب تربوية للطلبة في مدارس		
الرقم	3.2	

الاسم	دعم المعلمين من خلال اصلاح برنامج الاشراف التربوي والمتابعة والدعم الفني لجميع المعلمين والمعلمات (بمعدل 24 اجتماع و270 زيارة اشرافية)	
الوصف	إعداد الادلة وتنفيذ المجمعات التدريبية و اصلاح نظام الاشراف التربوي	
معايير هدف سياسة البرنامج		
معدل معلم/ مشرف مقيم ، معدل المشرفين حسب التخصص (باستثناء فريق المتابعة الشاملة) ، معدل المشرفين حسب نظام المتابعة الشاملة، نسبة المدارس المستفيدة من الاشراف المقيم والمتابعة الشاملة و نظام تصنيف المدارس، عدد المدارس التي تم متابعتها من قبل فريق المتابعةالشاملة، نسبة المدارس التي تصنف في مرتبة امتياز وجيد جدا حسب معايير المتابعة الشاملة ،		
الرقم	3.3	
الاسم	تعزيز برنامج الارشاد التربوي والصحة المدرسية في المدارس الثانوية الحكومية (ذكوراً وإناثاً) في مناطق (ج) والقدس. (تدريب 595 مرشد تربوي، 5900 طالب (4000 طالب في الضفة، 1900 في غزة))	
الوصف	تعزيز الارشاد التربوي والخدمات الصحية والبيئية في القدس الشريف ومناطق ©	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد غرف الارشاد التربوي، معدل مرشد / طالب / مدرسة، المرشدين التربويين.		
الرقم	3.4	
الاسم	تعزيز وتنمية المبادرات والمواهب والابداعات العلمية والتكنولوجية والثقافية والفنية ... لدى الطلبة والمعلمين ذكوراً وإناثاً، بمعدل (131) مشروع حتى نهاية العام 2017	
الوصف	البرامج والمشاريع الابداعية والمبادرات التربوية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد الفرق الكشفية / المدرسة، عدد الغرف الرياضية ،عدد معلمي التربية الرياضة المختصين الذين يحصلون على حصص التفريغ، تعيين معلمين مختصين ،عدد أندية الموهوبين، مجالس أولياء الأمور والأسر الصفية ،والمخيمات الصيفية ، والرحلات المدرسية العلمية او الترفيهية، مسابقات علمية ،وإنتاج الأجهزة والوسائل العلمية والتكنولوجية بهدف تنمية الإبداع ، والكتابات الابداعية وحفظ القران...الرسم والتصميم والتصوير، الأدوات والخامات الفنية، والأندية الفنية، نسبة الطلبة المشاركين في المسابقات الدولية والاقليمية والفائزين منهم، أندية موسيقية للطلبة الموهوبين بعد انتهاء الدوام الرسمي للطلبة، المدارس المجهزة بالاجهزة والمواد الموسيقية، عدد الجوقات' عدد الطلبة المدربين على الالات الموسيقية ، قدرات وعدد معلمي التربية الموسيقية: معلم مختص متفرغ ، معلم تطويري مختص، مشرف التربية الموسيقية		
الرقم	3.5	
الاسم	تعزيز تطبيق الاشراف المقيم في (830) مدرسة حكومية (395 مدرسة ذكور، 435 مدرسة إناث)، والمتابعة الشاملة في (300) مدرسة، ونظام تصنيف المدارس في 250 مدرسة	
الوصف	تطبيق الاشراف المقيم والمتابعة الشاملة	
معايير هدف سياسة البرنامج		
معدل معلم/ مشرف مقيم، معدل المشرفين حسب التخصص (باستثناء فريق المتابعة الشاملة) ، معدل المشرفين حسب نظام المتابعة الشاملة، نسبة المدارس المستفيدة من الاشراف المقيم والمتابعة الشاملة و نظام تصنيف المدارس، عدد المدارس التي تم متابعتها من قبل فريق المتابعةالشاملة، نسبة المدارس التي تصنف في مرتبة امتياز وجيد جدا حسب معايير المتابعة الشاملة ،		
الرقم	3.6	
الاسم	زيادة نسبة استخدام التقنيات التربوية وتكنولوجيا التعلم أثناء العملية التعليمية التعلمية وداخل الصف الى: "المكتبة / 18.77 %, مختبر العلوم / 62.05 %, مختبر الحاسوب / 56.35 %, الوسائل التعليمية/ المعلم / 19.15 %	
الوصف	تفعيل استخدام الوسائل التعليمية التقليدية والتكنولوجية الحديثة، استخدام لوح العرض الرقمي داخل الغرفة الصفية وتجهيز المادة التعليمية لعرضها من خلاله، ادخال الالواح الذكية في العملية العلمية التعلمية، انتاج وسائل تعليمية محوسبة جديدة تدعم العملية التعليمية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
نسبة الطلبة الذين يستخدمون المكتبة والمختبرات ، نسبة استخدام الطلبة والمعلمين للوسائل التقليدية والتكنولوجية ، نسبة المعلمين المتدربين سنويا على توظيف التكنولوجيا في التعليم		
الرقم	3.7	

الاسم	زيادة نسبة المدارس القائمة التي يتوفر فيها الغرف التخصصية والوسائل التعليمية التعلمية المناسبة من (79.2%) من المدارس في العام 2016 الى (80.6 %) من المدارس في نهاية العام 2017
الوصف	تجهيز وتأثيث مختبرات الحاسوب و مختبرات العلوم والمكتبات في المدارس القائمة وتوفير الوسائل والاجهزة التعليمية فيها.
معايير هدف سياسة البرنامج	
عدد المدارس التي يتوفر فيها الغرف التصصية المناسبة تربوياً وهندسياً.	
غاية البرنامج (4)	معايير سياسة البرنامج
تقويم وتطوير المناهج للمرحلة الثانوية بما يتناسب مع احتياجات الطلبة ذكوراً وإناثاً مع نهاية الخطة الخمسية 2019.	عدد اللمباحث و ادلة المعلم المعدلة والمحدثة(11-12) . الحد من تحريف المنهاج الفلسطينية في المدارس العربية في القدس، وثيقة دراسة المناهج وتقويمها، المناهج المتمركزة حول الطالب والطالبة، الفلسفة المعرفية والتربوية والاجتماعية والسياسية للمناهج بما ينسجم مع احتياجات الطلبة.

الرقم	4.1
الاسم	دراسة وتحليل المناهج للصفوف (10-12) تحليلاً منهجياً لقياس مدى تحقيقها للاهداف التربوية المنشودة
الوصف	تقويم المناهج العلمية للمرحلة الثانوية
معايير هدف سياسة البرنامج	
نقاط الضعف ونقاط القوة لهذه المناهج، تحليل المحتوى ،مدى التزام المعلمين بأسس المنهاج، مدى المهارات الحياتية في المباحث ،مدى التزام المدرسة بتنفيذ المنهاج وملاءمته لمستويات الطلبة ، امتلاك الطلبة لمهارات التفكير العليا	

الرقم	4.2
الاسم	مواءمة المنهاج بما ينسجم مع احتياجات الطلبة ذكوراً وإناثاً للصفوف (10-12) لجميع المباحث في التعليم الثانوي
الوصف	مواءمة المناهج للطلبة بكافة مستوياتهم ولجميع المسارات في التعليم الثانوي
معايير هدف سياسة البرنامج	
عدد المباحث التي تم مواءمتها لتتناسب مع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.	

الرقم	4.3
الاسم	تطوير مسارات وفروع التعليم الثانوي بما يخلق مزيد من الفرص للطلبة ذكوراً وإناثاً وفق امكانياتهم ويعزز نسب الملتحقين في الفروع العلمي والمهني والريادة والأعمال وتكنولوجيا المعلومات.
الوصف	بناءً على دراسة اسباب اختيار الطالب لفرع اكاديمي أو مهني واحتياجات سوق العمل وتطوير برامج التلمذة المهنية، تقدير الاحتياجات المطلوب توفيرها من تخصصات ومسارات جديدة وتوفير الامكانيات والاحتياجات الضرورية لفتح تلك المسارات.
معايير هدف سياسة البرنامج	
عدد المدارس الثانوية التي تحوي فروع (مسارات) تخصصية مناسبة، عدد الطلبة في المدارس الثانوية، عدد الطلبة لكل مسار (فرع)، عدد المعلمين المؤهلين لكل مسار جديد	

الرقم	4.4
الاسم	تطوير فلسفة المناهج للمرحلة الثانوية (10-12) وفق منهجية التكامل ومنحى الكفايات
الوصف	تطوير اطار عام للمرحلة الثانوية (مناهج)، وثيقة دراسة المناهج وتقويمها، المناهج المتمركزة حول الطالب والطالبة، الفلسفة المعرفية والتربوية والاجتماعية والسياسية للمناهج بما ينسجم مع احتياجات الطلبة.
معايير هدف سياسة البرنامج	
عدد العناوين والمواضيع، طولها ومحتواها وعددها وترتيب وحداتها ، مدى المهارات الحياتية ومهارات التفكير العليا في المباحث ، مدى المهارات الحياتية في المباحث ،مدى التزام المدرسة بتنفيذ المنهاج وملاءمته لمستويات الطلبة .	

الرقم	4.5
الاسم	تطوير أساسيب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم وفق فلسفة المناهج واستراتيجية التدريب والتعلم المتمركز حول الطالب والطالبة
الوصف	تدريب معلمين ومدربين على القياس والتقويم المستند على الطالب و تنفيذ الاختبارات الوطنية والدولية
معايير هدف سياسة البرنامج	
الاستراتيجية الواضحة والموحدة للتشخيص والتقييم في المدارس، نتائج الطلاب والطالبات في الاختبارات الدولية، النتائج على مستوى امتحان الثانوية العامة.	

البرنامج (4): التعليم المهني:

نموذج البيان السياساتي للبرنامج 2017		2017
غاية سياسة البرنامج		
اسم الوزارة: وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي		
رمز الوزارة:	7	
رسالة الوزارة		
رمز البرنامج	0712	
اسم البرنامج		
برنامج التعليم المهني		
وصف البرنامج		
الهدف العام لبرنامج التعليم المهني: تهيئة خريجين أكفاء من برنامج التعليم المهني للانتقال للمرحلة الجامعية والحياة العملية وسوق العمل.		

غاية البرنامج (1)	معايير سياسة البرنامج
زيادة نسبة الدخول إلى التعليم المهني من (1.72%) من مجموع طلاب وطالبات الصف العاشر الأساسي (باستثناء الفرع التجاري) ذكور 3.2% ، اناث 0.4% إلى (2.3%) ذكور 3.8%، اناث 1.1% في نهاية الخطة الخمسية 2019.	معدل الزيادة السنوية في عدد طلبة التعليم المهني خلال الاعوام 2014---2019

الرقم	1.1	
الاسم	صيانة وتأهيل وتحديث الأبنية والأثاث والتجهيزات بما فيها الغرف التخصصية والمشاغل وتكنولوجيا التعلم في المدارس المهنية والكليات التقنية.	
الوصف	صيانة المدارس المهنية والكليات التقنية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
المساحة المخصصة للطالب في المشاغل الخفيفة (لا يقل عن 150م2/ 15 طالب) وأما في المشاغل الثقيلة (لا تقل عن 300م2/ 15 طالب)، توسعة المشاغل الضيقة حسب المساحة المتوفرة ، المساحة المخصصة للطالب: مختبر العلوم والحاسوب: لا تقل عن80م2 /20 طالب، المكتبة: لا تقل عن100م2 /50 طالب)، توسعة إن أمكن في المساحة المتوفرة مع توفير جهاز حاسوب لكل طالب، اضافة غرف تخصصية في المدارس التي ينقصها غرف تخصصية. تحديد الصيانة المطلوبة والأثاث والتجهيزات الاخرى الناقصة لتأهيل الغرف التخصصية والمشاغل المطلوب تأهيلها، تحديد ما تحتاج له المادرس من صيانة مثل الأسطح، الساحات، الأسوار، ...		

الرقم	1.2	
الاسم	زيادة نسبة دمج الطلبة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في المدارس المهنية بمعدل (0.1 %) سنوياً لغاية نهاية العام 2017	
الوصف	مواءمة المدارس المهنية لذوي الاحتياجات الخاصة	
معايير هدف سياسة البرنامج		
نسبة المدارس المهنية التي فيها غرف مصادر ، نسبة المدارس المؤهلة لذوي الاحتياجات الخاصة، اضافة ما يلزم لاستيعاب تلك النسبة من ذوي الاحتياجات الخاصة. مثل الأسطح المائلة، كراسي تسهيل الحركة، وسائل السلامة. وتجهيزات تخصصية خاصة لهم.		

الرقم	1.3	
الاسم	المحافظة على عدد المدارس (14 مدرسة) لحين استلام المدارس التي تم البدء فيها.	
الوصف	بناء وتأثيث وتجهيز مدرسة بنات رام الله المهنية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
رفع مستوى الوعي للطلبة والمجتمع واولياء الامور باهمية التعليم المهني خاصة للاناث بمعدل ورشة مركزية سنويا وثلاثة ورشات فرعية و حلقة اذاعية سنويا و10% من اولياء الامور سنوياً، اعطاء اهمية للاناث، مع بناء بروشورات توعية وارشاد باهمية التعليم المهني (نشرات)، زيارات لطلاب الصف العاشر وتوعيتهم بهذا الخصوص. زيادة اعداد الطالبات في تخصصات مهنية مقارنة باخرى مثل (إلكترونيات صناعية، اتصالات، صيانة آلات مكتبية، تجميل، تصنيع ملابس ...). زيادة عدد المدارس المهنية بمعدل مدرسة واحدة سنوياً منها مدرسة ووحدات مهنية للاناث		
الرقم	1.4	
الاسم	تفعيل وتطوير الشراكة و التشبيك بين مؤسسات التعليم المهني الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات سوق العمل على مستوى محافظتين سنوياً	
الوصف	توقيع مذكرة تفاهم مع الغرف التجارية و نقابة اصحاب الكراجات في محافظتين لتدريب طلبة المدارس المهنية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
المجالس المحلية للتشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني، وإنشاء وكالة التشغيل الوطنية الفلسطينية، نظام معلومات سوق العمل ، اتحاد الغرف التجارية والصناعية		
الرقم	1.5	
الاسم	تطوير البرامج والتخصصات المهنية الحالية وتطويرها في المدارس القائمة بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل	
الوصف	توسعة مدرس مهنية قائمة	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد التخصصات المهنية المستحدثة.		
الرقم	1.6	
الاسم	تعزيز وعي الطلبة والمعلمين ذكوراً وإناثاً في كل المراحل التعليمية والمجتمع المحلي بأهمية التعليم المهني بمعدل (450) نشاط توعوي	
الوصف	تنفيذ زيارات لطلبة الصف العاشر من قبل مرشدين مهنيين و عقد 10ورشات عمل لهم ولأولياء الامور في المدارس المهنية، وعمل معرض مركزي لمنتجات المدارس المهنية للمجتمع المحلي وطلاب المرحلة الاساسية العليا.	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني والنمو في أعدادهم من عام لآخر.		
الرقم	1.7	
الاسم	تطوير و اصلاح نظام الاشراف والمتابعة في المدارس المهنية	
الوصف	الاشراف الميداني على المدارس المهنية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
معدل معلم/ مشرف مقيم ، معدل المشرفين حسب التخصص (باستثناء فريق المتابعة الشاملة) ، معدل المشرفين حسب نظام المتابعة الشاملة، نسبة المدارس المستفيدة من الاشراف المقيم والمتابعة الشاملة و نظام تصنيف المدارس، عدد المدارس التي تم متابعتها من قبل فريق المتابعةالشاملة، نسبة المدارس التي تصنف في مرتبة امتياز وجيد جدا حسب معايير المتابعة الشاملة .		

غاية البرنامج (2)	معايير سياسة البرنامج
تطبيق الاستراتيجية الوطنية لتأهيل وتدريب جميع طواقم التعليم المهني في جميع المدارس المهنية الحكومية في نهاية لعام 2019	معايير المعلم المؤهل معلم المرحلة الثانوية: حاصل على درجة بكالوريوس تخصص ملائم (مبحث يدرس في المدارس) + دبلوم تأهيل تربوي.

	المعايير المؤهل في التعليم المهني ما زالت قيد الاعداد
الرقم	2.1
الاسم	مواصلة تطوير استراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات في الفروع المهنية قبل واثناء الخدمة مع كل الشركاء. (التأهيل التربوي)
الوصف	تطبيق البرامج التدريبية على جميع المدارس المهنية وتأهيل المعلمين و حصولهم على وحدات الدبلوم المتخصص
معايير هدف سياسة البرنامج	
سياسات واضحة لاستقطاب أفضل الخريجين لكليات التعليم المهني. ربط نظام الحوافز للمعلمين بالتطبيق النظري داخل الغرفة الصفية. تطوير هيكلية ادارية موحدة في الوزارة كمرجعية لبرامج تأهيل المعلمين. معدل المستفيدين من برامج الإعلام والتوعية المتعلقة بالاستراتيجية وعناصرها وبرامجها. نظام للمتابعة والتقويم والمساءلة لتنفيذ استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم	
الرقم	2.2
الاسم	تطبيق برامج تدريب العاملين (التخصصية) في التعليم المهني والطاقم المساند وفق استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني بمعدل (10) معلم ومعلمة سنوياً (التأهيل التخصصي)
الوصف	تم تدريب 10 معلم ومعلمة في مجال النجارة والديكور
معايير هدف سياسة البرنامج	
عدد المؤهلين من الطواقم في المدارس المهنية حسب المعايير، مواءمة برامج التعليم والتدريب المهنية بما ينسجم مع احتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة للصفوف 11 في مباحث العربي والرياضيات في نهاية العام 2017	
غاية البرنامج (3)	معايير سياسة البرنامج
ضمان نوعية التعلم المستند على الطالب داخل الصف وفي سوق العمل لجميع طلبة التعليم المهني ذكوراً وإناثاً بما ينسجم مع سوق العمل و متطلبات التشغيل مع نهاية الخطة في العام 2019	معدل معلم/ مشرف مقيم ، معدل المشرفين حسب التخصص (باستثناء فريق المتابعة الشاملة) ، معدل المشرفين حسب نظام المتابعة الشاملة، نسبة المدارس المستفيدة من الاشراف المقيم والمتابعة الشاملة و نظام تصنيف المدارس، عدد المدارس التي تم متابعتها من قبل فريق المتابعة الشاملة، نسبة المدارس التي تصنف في مرتبة امتياز وجيد جدا حسب معايير المتابعة الشاملة ،
الرقم	3.1
الاسم	تأمين خدمات فحوصات التقصي والتأمين ضد الحوادث للطلبة بنسبة (100%) خاصةً للطلبة ذوي الاحتياجات ذكوراً وإناثاً
الوصف	تطبيق التأمين الصحي لجميع الطلبة والمعلمين
معايير هدف سياسة البرنامج	
نسبة تسوس الأسنان، نسبة مشاكل النظر، عدد المصابين من الطلبة، رصد الأمراض المزمنة والأمراض الوبائية، عدد الطلبة والمعلمين الحاصلين على تأمين ضد الحوادث.	
الرقم	3.2
الاسم	زيادة نسبة الطلبة والمعلمين ذكوراً وإناثاً الذين يستخدمون الوسائل التكنولوجية التربوية الحديثة أثناء العملية التعليمية التعلمية وداخل المشاغل والغرف التصصية بمعدل (مدارس) , % سنوياً.
الوصف	تدريب المعلمين والطلاب ذكوراً وإناثاً على استخدام الأجهزة الحديثة
معايير هدف سياسة البرنامج	
نسبة الطلبة الذين يستخدمون المكتبة والمختبرات ، نسبة استخدام الطلبة والمعلمين للوسائل التقليدية والتكنولوجية، الورشات والمشاغل، نسبة المعلمين المتدربين سنويا على توظيف التكنولوجيا في التعليم، التدريب على استخدام والتعامل مع المعدات الجديدة	
الرقم	3.3
الاسم	زيادة نسبة المدارس القائمة التي يتوفر فيها الوسائل التعليمية بمعدل (3) مدارس سنويا و(4) كليات تقنية.

الوصف	توفير الوسائل التعليمية / التعلمية للمدارس المهنية والكليات التقنية
معايير هدف سياسة البرنامج	
عدد المدارس والكليات التي يتوفر فيها الوسائل التعليمية اللازمة للعملية التعليمية التعلمية.	
الرقم	3.4
الاسم	تعزيز ومتابعة الجوانب التربوية والصحية والنفسية والمهنية المحفزة للتعليم والتعلم والابداع لدى جميع الطلاب والطالبات والطاقم التعليمي والمساند .
الوصف	عقد 34 نوادي كشفية مهنية للطلاب
معايير هدف سياسة البرنامج	
عدد غرف الارشاد التربوي، معدل مرشد / طالب / مدرسة، المرشدين التربويين، فحوصات طبية بمعدل ( ) طالب سنوياً، عدد المقاصف المدرسية غير المؤهلة، عدد المقاصف المدرسية المؤهلة بمعدل ( ) مقصف سنوياً في مناطق ج والقدس، مدى تطبيق المعايير التغذوية والصحية في المقاصف التابعة لمدارس ج والقدس، نسبة مرافق المياه الصحية والصرف الصحي في المدارس، أدوات البيئة المساندة والسلامة، أجهزة وأدوات وألعاب تربوية للطلبة في مدارس	
الرقم	3.5
الاسم	تطبيق استراتيجية التلمذة المهنية الوطنية في 9 مدارس مهنية.
الوصف	تدريب الطلاب على برامج مهنية متعددة ضمن برامج التلمذة المهنية
معايير هدف سياسة البرنامج	
بناء استراتيجية التلمذة المهنية، والقيام بزيارات لطلاب الصف العاشر وتوعيتهم بهذا الخصوص. وزيادة اعداد الطلاب في تخصصات مهنية جديدة مقارنة بأخرى مثل (إلكترونيات صناعية، اتصالات، صيانة آلات مكتبية، تجميل، تصنيع ملابس ...). زيادة عدد المدارس المهنية بمعدل مدرسة واحدة سنوياً منها مدرسة ووحدات مهنية للاناث	
الرقم	3.6
الاسم	تطبيق سياسة إدخال التعليم المهني في مدارس التعليم العام للصفوف من 7-9.
الوصف	15 قاعة للتعليم المهني بالمدارس الأكاديمية للصفوف من 7-9 تم انشاؤها.
معايير هدف سياسة البرنامج	
بناء 15 قاعة للتعليم المهني بالمدارس الأكاديمية للصفوف من 7-9	

غاية البرنامج (4)	معايير سياسة البرنامج
تقويم وتطوير جميع مناهج التعليم المهني والتقني وبرامجه التعليمية والمناهج حسب احتياجات سوق العمل اعتماداً على منحى الكفايات أو منحى الأهداف في نهايةالعام لـ (2) تخصصات حتى نهاية الخطة في العام 2019	قاط الضعف ونقاط القوة لهذه المناهج، تحليل المحتوى ،مدى التزام المعلمين بأسس المنهاج، مدى المهارات الحياتية في المباحث ،مدى التزام المدرسة بتنفيذ المنهاج وملاءمته لمستويات الطلبة ، امتلاك الطلبة لمهارات التفكير العليا

الرقم	4.1
الاسم	تطوير المناهج وفقاً لمتطلبات سوق العمل ومستويات التكنولوجيا الحديثة حتى نهاية العام 2017.
الوصف	استكمال إثراء مناهج التعليم المهني والتقني.
معايير هدف سياسة البرنامج	
إثراء 27 تخصص مهني	
الرقم	4.2
الاسم	تطوير أساليب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم ووفق فلسفة المناهج واستراتيجية التدريب والتعليم المهني
الوصف	تدريب 30 معلم على اساليب التقويم
معايير هدف سياسة البرنامج	
المخرجات التعليمية التدريبية، تطوير آلية التقويم والتشخيص	
الرقم	4.3
الاسم	مواءمة المناهج (التعليم والتدريب المهني) للصفوف من (11-12) بما ينسجم مع احتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بمعدل

	(3) مباحث سنوياً.	
الوصف	تطوير مناهج منسجمة مع احياجات ذوي الاعاقة لمهنة واحدة مناسبة لنوع الاعاقة	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد العناوين والمواضيع، طولها ومحتواها وعددها وترتيب وحداتها ، مدى المهارات الحياتية ومهارات التفكير العليا في المباحث ،		
الرقم	4.4	
الاسم	تطوير الاطار الوطني للمؤهلات في النظام التعليمي المهني والتصنيف الوطني للمهن بما يتواءم مع التصنيف العربي والدولي	
الوصف	تطبيق نظام ادارة الاطار الوطني للمؤهلات وحملات تعريفية للاطار الوطني للمؤهلات في النظام الرسمي وشبه الرسمي وغير الرسمي	
معايير هدف سياسة البرنامج		
اقرار اطار وطني للمؤهلات في التعليم المهني، واقرار التصنيف الوطني للمهن بشكل يتناسب مع التصنيفات العربية والدولية.		

البرنامج (5): التعليم غير النظامي:

نموذج البيان السياساتي للبرنامج 2017		2017
غاية سياسة البرنامج		
اسم الوزارة: وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي		
رمز الوزارة:	7	
رسالة الوزارة		
رمز البرنامج	0713	
اسم البرنامج		
برنامج التعليم غير النظامي		
وصف البرنامج		
الهدف العام لبرنامج التعليم غير النظام: تعزيز وتطوير التعليم غير النظامي وضمان استمراريته وجودته.		
غاية البرنامج (1)		معايير سياسة البرنامج
خفض معدل الامية من (4.7%) إلى (2%) في سن 15 وأكبر، و زيادة نسبة الدارسين في التعليم الموازي من (260) دارس ودارسة إلى (860) دارس ودارسة في نهاية الخطة الخمسية 2019		احصائيات مركز الاحصاء
الرقم	1.1	
الاسم	زيادة عدد الدارسين والدارسات في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار من (1790) إلى (2090) دارس ودارسة بمعدل (300) دارس ودارسة سنوياً مع التركيز على الاناث في المناطق التي ترتفع فيها الأمية.	
الوصف	افتتاح مراكز محو الأمية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
احصائيات التعليم العام في وزارة التربية والتعليم العام ، والجمعيات الخيرية والأطر النسوية العاملة في هذا القطاع		
الرقم	1.2	
الاسم	زيادة عددد الدارسين والدارسات في التعليم الموازي من (550) الى (650) دارس ودارسة بمعدل (100) دارس سنويا مع التركيز على الاناث في المناطق التي ترتفع فيها معدلات التسرب.	
الوصف	افتتاح مراكز التعليم الموازي	
معايير هدف سياسة البرنامج		
احصائيات التعليم العام في وزارة التربية والتعليم العام ، والجمعيات الخيرية والأطر النسوية العاملة في هذا القطاع		
الرقم	1.3	
الاسم	خفض نسبة المتسربين من مراكز محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي والمحجمين عن الالتحاق بهذه المراكز بمعدل (3%) سنوياً ذكوراً وإناثاً في الضفة وغزة.	
الوصف	توعية للامين بأهمية الالتحاق بالتعليم و تطبيق برامج التنمية الحياتية في برامج مراكز محو الأمية .	
معايير هدف سياسة البرنامج		
احصائيات التعليم العام في وزارة التربية والتعليم العام ، والجمعيات الخيرية والاطر النسوية العاملة في هذها القطاع، تشريع متعلق بالعاملين في المؤسسات الحكومية (الأذنة والمستخدمين) بالزامية حصولهم على شهادة التعليم الأساسي من خلال التحاقهم ببرامج التعليم غير النظامي.		
غاية البرنامج (2)		معايير سياسة البرنامج

تطبيق استراتيجية برامج تعليم الكبار الوطنية بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة خلال الأعوام 2014 الى 2019		بناء استراتيجية برامج تعليم الكبار من خلال عقد ورشات عمل مع الجهات المختصة، ,وتطوير قطاع تعليم الكبار في فلسطين
الرقم	2.1	
الاسم	الخطة السنوية التنفيذية 2017 المنبثقة عن الاستراتيجية لتعليم الكبار في فلسطين بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي طورت وطبقت.	
الوصف	خطة تنفيذية (2017) لاستراتيجية برامج تعليم الكبار الوطنية.	
معايير هدف سياسة البرنامج		
تطبيق بنود الخطة التنفيذية التي وضعت مع الشركاء المحليين والدوليين		
الرقم	2.2	
الاسم	زيادة عدد المراكز الثقافية المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي من 320 مركز الى 365 بما بعادل (45) مركز سنوياً.	
الوصف	تحديد المعايير المتبعة لترخيص مراكز تعليم الكبار، تحديد وتوفير الاحتياجات المادية والفنية الواجب توفرها في المركز، تحديد مواصفات ومؤهلات المدربين ومعلمي مراكز تعليم الكبار.	
معايير هدف سياسة البرنامج		
الحصول على ترخيص للمراكز الثقافية.		
الرقم	2.3	
الاسم	إعادة بناء الهيكل التنظيمي الوطني الموحد لمؤسسات التعليم غير النظامي وتعليم الكبار في نهاية العام (2017)	
الوصف	التنسيق ما بين القطاعات الحكومية والخاصة العاملة في التعليم غير النظامي وعمل قاعدة بيانات شاملة لتعليم الكبار	
معايير هدف سياسة البرنامج		
تشكيل الهيئة الوطنية لتعليم الكبار بالشراكة مع عدد من الشركاء.		
غاية البرنامج (3)		معايير سياسة البرنامج
زيادة نسبة المعلمين والمشرفين ذكوراً وإناثاً المؤهلين في برامج محو الامية وتعليم الكبار والتعليم الموازي وفق معايير استراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات من(0%) الى (100%) في العام 2019 .		تطبيق سياسة معلم الصف في مرحلة التعليم غير النظامي، المعايير المهنية وأدلة المعايير للمعلمين والمدربين ولمديري المراكز، ومعايير مزودي التدريب ،ومعايير توظيف المشرف
الرقم	3.1	
الاسم	تطوير معايير لتاهيل معلمي محو الأمية ومعلمي التعليم الموازي بما ينسجم مع معايير استراتيجية تدريب المعلمين والمعلمات في نهاية العام 2017.	
الوصف	اعتماد واصدار المعايير المطورة لتأهيل المعلمين	
معايير هدف سياسة البرنامج		
معايير تأهيل معلمي محو الامية وتعليم الكبار، المؤهل العلمي والدورات التدريبية وأساليب التعليم وأدواته والتي تمكن المعلم من مزاولة مهنة تعليم الكبار.		
الرقم	3.2	
الاسم	زيادة عدد المعلمين والمعلمات المؤهلين في مراكز محو الأمية والتعليم الموازي من (230) إلى (275) بزيادة مقدارها (45) معلم ومعلمة سنوياً، ومن (122) إلى (157) بزيادة مقدارها (35) معلم ومعلمة سنوياً،على الترتيب في العام 2017 في مراكز محو الأمية والتعليم الموازي .	
الوصف	تدريب معلمين ومعلمات محو الأمية والتعليم الموازي	
معايير هدف سياسة البرنامج		
معايير المعلم المؤهل: - معلم التعليم غير النظامي: حاصل على درجة بكالوريوس معلم صف، خريج كلية التربية. - بكالوريوس تخصص ملائم (مبحث يدرس في المدارس) + دبلوم مهني في تعليم الكبار		

الرقم	3.3	
الاسم	تأهيل المشرفين والمشرفات وتبادل الخبرات بين المشرفين الاداريين والفنيين ذكوراً وإناثاً في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي الحكومية لـ (20) مشرف ومشرفة.	
الوصف	تدريب مشرفي مراكز محو الأمية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
معدل معلم/ مشرف مقيم ، معدل المشرفين حسب التخصص (باستثناء فريق المتابعة الشاملة) ، معدل المشرفين حسب نظام المتابعة الشاملة، نسبة المراكز المستفيدة من الاشراف المقيم والمتابعة الشاملة، عدد المراكز التي تم متابعتها من قبل فريق المتابعةالشاملة.		
غاية البرنامج (4)	معايير سياسة البرنامج	
تقويم وإعادة تطوير إطار المناهج لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار وبرامج جديدة بما يتناسب مع احتياجات الكبار الفلسطينيين في نهاية الخطة الخمسية 2019	عدد المباحث و ادلة المعلم المعدلة والمحدثة لكل المراكز سنوياً، وثيقة دراسة المناهج وتقويمها، المناهج المتمركزة حول الدارس والدارسه الراشدين ، الفلسفة المعرفية والتربوية والاجتماعية والسياسية للمناهج بما ينسجم مع احتياجات االدارسين الكبار (ذكوراً وإناثاً).	

الرقم	4.1	
الاسم	تقويم وتطوير وإعداد منهاج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي بما ينسجم مع احتياجات الكبار الفلسطنيين في نهاية العام 2017.	
الوصف	اعداد وثيقة دراسة المناهج وتقويمها، المناهج المتمركزة حول الطالب والطالبة، تضمينها للفلسفة المعرفية والتربوية والاجتماعية والسياسية للمناهج بما ينسجم مع احتياجات الطلبة كبار السن والأميين (ذكوراً وإناثاً).	
معايير هدف سياسة البرنامج		
تقويم وتطوير المناهج المستخدمة في برامج تعليم الكبار.		

الرقم	4.2	
الاسم	تطوير وتطبيق أساليب التقويم والتشخيص لجميع جوانب التعلم للدارسين في محو الأمية وتعليم الكبار على جميع الدارسين ذكوراً وإناثاً في نهاية العام 2017.	
الوصف	تحديث وتطوير تعليمات للامتحانات الاجتياز	
معايير هدف سياسة البرنامج		
تحديث تعليمات امتحان الاجتياز لبرنامج محوالامية، والاجتياز للتعليم الموازي		

الرقم	4.3	
الاسم	توفير وانتاج الوسائل التعليمية التعلمية وتكنولوجيا التعلم والكتب الدراسية اللازمة لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي لـ (180) مركز سنويا	
الوصف	نوفير الوسائل التعليمية /التعلمية لدارسي محو الامية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد المراكز التي تطبق وتحقق معايير المراكز الفاعلة، مستوى توافر الوسائل التعليمية في المركز، نتائج متوسطات نجاح الطلاب والطالبات في اجتياز المهارات المطلوبة والمرجوة من البرنامج، قدرة الطلبة على تطبيق المهارات الحياتية والتفكير الناقد والابداع. معدل معلم/ مشرف مقيم، معدل المشرفين حسب التخصص (باستثناء فريق المتابعة الشاملة) ، معدل المشرفين حسب نظام المتابعة الشاملة، نسبة المراكز المستفيدة من الاشراف المقيم والمتابعة الشاملة.		

البرنامج (6): الحوكمة والادارة:

نموذج البيان السياساتي للبرنامج		2017
غاية سياسة البرنامج		
اسم الوزارة: وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي		
رمز الوزارة:	7	
رسالة الوزارة		
رمز البرنامج	071401	
اسم البرنامج		
برنامج الحوكمة والادارة		
وصف البرنامج		
الهدف العام لبرنامج الحوكمة والادارة: تحقيق نظام اداري تربوي ذو قدرات مؤسساتية وبشرية عالية الكفاءة وبأعلى درجات من المساءلة والمشاركة المجتمعية.		
غاية البرنامج (1)		معايير سياسة البرنامج
تطوير القدرات البشرية في مجال التخطيط والادارة وفي مجالات الاختصاص على مستوى الوزارة ومديريات التربية والتعليم والمدارس.		نسبة العاملين ممن تنطبق عليهم الشروط الوظيفية، نسبة العاملين ممن يمتلكون المهارات اللازمة لعملهم
الرقم	1.1	
الاسم	تطوير نظام واستراتيجية لتطوير القدرات الادارية انسجاماً مع الادارة المستندة على النتائج والأوصاف الوظيفية	
الوصف	اعداد استراتيجية تدريب الاداريين، و برامج توجيهية في مجال الوظيفة العمومية والعمل الاداري	
معايير هدف سياسة البرنامج		
توفر نظام (استراتيجية) لتطوير القدرات، انجاز التحليل الإداري على مستوى الوزارة والمديريات.		
الرقم	1.2	
الاسم	تطوير ومأسسة برامج ومسارات تدريب الإداريين والفنيين	
الوصف	تدريب المدربين من الوزارة والاداريين وطباعة ادلة التدريب والتأهيل الاداري	
معايير هدف سياسة البرنامج		
توفر برامج معتمدة للتطوير المهني انسجاما مع الأوصاف الوظيفية، توفر خطة سنوية لتطوير القدرات، وأدلة		
الرقم	1.3	
الاسم	زيادة نسبة العاملين ذكوراً وإناثاً في المجال الإداري والفني ممن يمتلكون الشروط المطلوبة لهذه الوظائف من (0) الى (0) مع نهاية العام 2017	
الوصف	اعتماد استراتيجية التوزيع العادل للمراكز الوظيفية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
انسجام معايير التوظيف مع المتطلبات الوظيفية		
الرقم	1.4	
الاسم	زيادة نسبة الاداريين والفنيين ممن تلقوا تدريباً متخصصاً في مجال عملهم من (102) الى (2624) مع نهاية العام 2017	
الوصف	تدريب الاداريين على المهارات التخصصية والادارية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
نسبة من تلقوا التدريب في مجال اختصاصهم ووفق أوصافهم الوظيفية ارتفع من ( ) إلى ( )		
الرقم	1.5	
الاسم	تطوير الامكانيات الفنية والبشرية والمادية اللازمة لتطوير القدرات البشرية في النظام التربوي	
الوصف	تحديث شبكة الوزارة والمديريات ومواقعها الاليكترونية، و توفير اثاث واجهزة مكتبية ومتخصصة	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد المدربين العاملين في الوزارة في كل المجال، درجة الرضى عن برامج التدريب		
غاية البرنامج (2)		معايير سياسة البرنامج

تطوير الأطر القانونية والهيكلية الناظمة للعمل في قطاع التعليم على كافة المستويات		الانتهاء من قانون التربية والتعليم والنظم واللوائح والتعليمات ، تطوير الهيكل التنظيمي للوزارة والمؤسسات التابعة لها
الرقم	2.1	
الاسم	تطبيق قانون وطني وعصري للتربية والتعليم في فلسطين وفقاً للتوجهات العالمية الحديثة.	
الوصف	الانظمة و السياسات والتعليمات التربوية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
قانون جديد للتربية والتعليم		
الرقم	2.2	
الاسم	تحديث النظم والتعليمات الخاصة بمجالات العمل المختلفة بما ينسجم مع القانون الجديد	
الوصف	النظم والتعليمات الخاصة بمجالات العمل	
معايير هدف سياسة البرنامج		
أنظمة وتعليمات محدثة لكافة مجالات العمل في وزارة التربية والتعليم وبما ينسجم مع القانون الجديد للتربية والتعليم		
الرقم	2.3	
الاسم	إقرار الهيكل التنظيمي والأوصاف الوظيفية للوزارة والمؤسسات التابعة لها بما ينسجم ويحقق أهداف الخطة الاستراتيجية والبرامج حسب الخدمة.	
الوصف	استكمال تطوير الاوصاف الوظيفية بنسبة 60% للعاملين في الوزارة والمديريات والتدريب.	
معايير هدف سياسة البرنامج		
هيكل تنظيمي جديد، وأوصاف وظيفية منسجمة مع متطابات الهيكلية		
الرقم	2.4	
الاسم	تطوير أدلة وإجراءات العمل الإداري والمالي والفني وآليات المتابعة على كافة المستويات	
الوصف	ادلة واجراءات العمل الاداري	
معايير هدف سياسة البرنامج		
اليات محددة للعمل في كافة المجالات، معايير للحكم على أداء الوحدات الإدارية والأفراد.		
غاية البرنامج (3)		معايير سياسة البرنامج
تحسين البيئة المادية اللازمة لإدارة النظام التربوي على كافة المستويات واستخدامها بكفاءة و فعالية		عدد المباني الإدارية الجديدة على مستوى الوزارة ومديريات التربية، الخدمات والإجراءات التي يتم حوسبتها، اليات التواصل بين العاملين ومستويات العمل المختلفة.
الرقم	3.1	
الاسم	تحسين البنية التحتية الإدارية للوزارة ومديريات التربية والتعليم أو استبدال غير المناسب منها	
الوصف	صيانة الابنية الادارية في الوزارة والمديريات ، مباني مديريات : مديرية تربية شمال الضفة	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد الأبنية الإدارية الجديدة أو التي تم صيانتها		
الرقم	3.2	
الاسم	تحسين الامكانيات المادية والفنية المتوفرة في بيئة العمل واستخدامها بفعالية	
الوصف	تحديث نظلم ادارة الخدمات والحركة في الوزارة	
معايير هدف سياسة البرنامج		
درجة رضى العاملين في الوزارة ومديريات التربية والتعليم عن بيئة العمل المادية		
الرقم	3.3	
الاسم	استكمال حوسبة النظم الادارية والمالية والعمل على تكاملها بما ينسجم مع التوجهات في الحكومة الالكترونية	
الوصف	حوسبة الانظمة الادارية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد الانظمة التي تم حوسبتها، فعالية استخدام النظم المحوسبة على مستوى الوزارة ومديريات التربية والتعليم والمدارس، درجة تكامل النظم المحوسبة .		

غاية البرنامج (4)	معايير سياسة البرنامج
تطوير وتفعيل أطر صناعة السياسة واتخاذ القرار والمتابعة والمساءلة على كافة المستويات بما يعزز من عملية تفويض الصلاحيات للإدارات الميدانية	الأليات المستخدمة لصناعة السياسة واتخاذ القرار والمتابعة على مستوى الوزارة والمديريات والمدارس، طبيعة الصلاحيات المخولة للميدان

الرقم	4.1
الاسم	تطوير آليات وأطر وضع السياسات واتخاذ القرارات على كافة المستويات بما يؤدي الى انسجامها مع الأهداف الاستراتيجية والبرامج حسب الخدمة والمدارس حسب المستويات
الوصف	اجراء دراسات تربوية
معايير هدف سياسة البرنامج	
نسبة القرارات التي يتم اتخاذها حسب المستوى، ومدى انسجامها مع متطلبات تنفيذ اهداف الخطة الاستراتيجية لكافة البرامج حسب الخدمة وحسب المدارس بمستوياتها المختلفة.	
الرقم	4.2
الاسم	تطوير نظم المعلومات التربوية وتفعيل استخدامها على كافة المستويات
الوصف	بناء انظمة المعلومات التربوية
معايير هدف سياسة البرنامج	
مدى توظيف المعلومات والبيانات في عملية اتخاذ القرار على كافة المستويات الادارية، حداثة البيانات والمعلومات المتوفرة .	
الرقم	4.3
الاسم	تحقيق الانسجام مع النظم والإجراءات الحكومية في مجالات إدارة الأفراد والإدارة المالية والتخطيط
الوصف	بناء الاستراتيجيات والسياسات التربوية المستقبلية
معايير هدف سياسة البرنامج	
مراجعة النظم والاجراءات السابقة وتحديثها بما ينسجم مع المسمى الوظيفي وتحقيقاً لمبادىء المساءلة والشفافية	
الرقم	4.4
الاسم	تفويض الصلاحيات للإدارات الميدانية (المديريات والمدارس) بما يحقق أهداف الخطة بكفاءة وفعالية
الوصف	زيادة نسبة المدارس المدارة ذاتياً 3% سنويا
معايير هدف سياسة البرنامج	
نسبة القرارات التي يتم اتخاذها حسب المستوى الإداري،	
الرقم	4.5
الاسم	تعزيز وتوظيف نظام المتابعة التقييم على مستوى الوزارة ومديريات التربية والتعليم والمدارس ولكافة الشركاء المحليين والدوليين.
الوصف	أنظمة المتابعة والتقييم
معايير هدف سياسة البرنامج	
مدى الاعتماد على النتائج السنوية للمتابعة والتقييم من قبل لجنة السياسات والإدارات العامة ومديريات التربية وفي تقييم جدوى المشاريع الدولية.	
الرقم	4.6
الاسم	تعزيز آليات المساءلة في النظام التربوي وتحسين الشفافية في المجالات الإدارية والمالية والتربوية
الوصف	انظمة المساءلة والشفافية
معايير هدف سياسة البرنامج	
الآليات المستخدمة لصناعة السياسة واتخاذ القرار والمتابعة على مستوى الوزارة والمديريات والمدارس، طبيعة الصلاحيات المخولة للميدان، دراسة انتاجية الموظف بالمقارنة مع المسمى الوظيفي	

غاية البرنامج (5)	معايير سياسة البرنامج
تتطوير وتفعيل العلاقة مع كافة أطراف العملية التربوية في فلسطين بالشراكة الدولية والإقليمية.	مدى مشاركة الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة، اليات التنسيق مع الشركاء الدوليين.

الرقم	5.1

الاسم	تحسين مستوى المشاركة المجتمعية على كافة المستويات وفي كافة الجوانب العملية التربوية	
الوصف	مجالس التعليم المجتمعي ، المدرسة نظام مفتوح على المجتمع المحلي	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد الاجتماعات الرسمية بين الوزارة والمديريات والمدارس من جهة ومؤسسات المجتمع المحلي وأولياء الأمور من جهة أخرى، درجة مشاركتهم (مؤسسات المجتمع المحلي) في نشاطات التدريب والتطوير التي تتم في الوزارة، مدى مساندة ومساعدة المجتمع المحلي لنشاطات الوزارة .		
الرقم	5.2	
الاسم	تعزيز وتفعيل آليات التواصل بين الوزارة والميدان من جهة وشركائها المحليين والدوليين من جهة أخرى في كل ما يتعلق بالشأن التربوي	
الوصف	اليات التواصل ما بين الوزارة والمجتمع الدولي و اليات التواصل بين الوزارة والميدان	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد المؤسسات المرتبطة مع الوزارة بما يحقق أهداف الخطة الاستراتيجية.		
الرقم	5.3	
الاسم	توثيق وفضح سياسات الاحتلال واجراءاته العسكرية التي تنتهك حق الأطفال بالتعليم الحر والآمن، وخصوصاً في القدس والمناطق خلف الجدار والمناطق "ج"	
الوصف	رصد ومتابعة مؤشرات الاوضاع التربوية في مناطق ج والقدس،	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد القضايا المرفوعة ضد الاحتلال بما يتعلق بانتهاك حقوق الاطفال والتعدي على التعليم الحر، عدد المؤسسات الدولية ومؤسسات حقوق الانسان التي تعمل لفضح سياسات الاحتلال.		
الرقم	5.4	
الاسم	تعزيز تبادل المعلومات حول قصص النجاح في المجال التربوي بين الوزارة وشركائها	
الوصف	نشر وتعزيز وماسسة قصص النجاح التربوية	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد المؤتمرات التي يتم عقدها لنشر وتعميم قصص النجاح التربوية، عدد الورش التي من خلالها يتم تعميم تلك النجاحات.		
الرقم	5.5	
الاسم	توثيق العلاقة وتحسين آليات التنسيق والتعاون في الشأن التربوي بين الوزارة ووكالة الغوث وتشغيل اللاجئين	
الوصف	عقد ورش عمل تنسيقية مع وكالة الغوث للتباحث في الامور التربوية وبمشاركة مؤسسات ذات علاقة	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد الاجتماعات الرسمية بين الوزارة والوكالة، درجة مشاركة العاملين في الوكالة في نشاطات التدريب والتطوير التي تتم في الوزارة، مدى الانسجام في الاجراءات والنظم .		
الرقم	5.6	
الاسم	تعزيز فرص التعاون مع القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار بالتعليم	
الوصف	اليات التنسيق ما بين الوزارة والقطاع الخاص	
معايير هدف سياسة البرنامج		
نسبة الطلبة الدارسين في المدارس الخاصة، حجم الدعم المقدم من القطاع الخاص		
الرقم	5.7	
الاسم	تعزيز وتوسيع النطاق التشاركي في دعم قطاع التعليم (SWAP) على المستوى المالي والتنسيقي بما ينسجم وتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية	
الوصف	تطوير المنهجية او النطاق التشاركي في دعم التعليم (SWAP)	
معايير هدف سياسة البرنامج		
عدد المدارس التي تم دعمها مادياً وتم تمويلها بما تحتاج من وسائل وادوات تمكنها من اداء عملها بشكل مناسب، مشاركة المؤسسات الرسمية والأهلية لوزارة التربية والتعليم بدعم قطاع التعليم بكافة وبمختلف الأنشطة		
الرقم	5.8	
الاسم	زيادة المساعدات المحلية والدولية لنظام التعليم خاصة في القدس وتنسيقها بما ينسجم وتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية	
الوصف	تنظيم مؤتمر سنوي لمؤسسات وشركات القطاع الخاص والدولية العربية والمحلية لدعم التعليم والمبادرات وتقديم المنح وبناء المدارس في مدينة القدس ب، وانتاج اعلان وبثه عبر فضائيات عربية ودولية بهدف دعم التعليم العام والعالي في القدس وفلسطين	
معايير هدف سياسة البرنامج		

نسبة التمويل المشترك من التمويل الدولي ، عدد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تتم سنويا بين الوزارة والداعمين		
الرقم	5.9	
الاسم	توجيه المجتمع المحلي بخصوص التوجه نحو البرامج حسب الخدمة وتنظيم المدارس حسب المستويات.	
الوصف	عقد ورش عمل بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة وموجهة نحو المجتمع المحلي لتوعيته للتوجه نحو البرامج حسب الخدمة.	
معايير هدف سياسة البرنامج		
مدى تقبل المجتمع المحلي للبرامج حسب الخدمة وتنظيم المدارس حسب المستويات ودوره في تطبيق تلك السياسات بالمشاركة مع الجهات المختصة.		
غاية البرنامج (6)		معايير سياسة البرنامج
تفعيل نظام ادارة الطوارىء في التعليم في المستويات الثلاثة (الوزارة والمديريات والمدارس).		بناء استراتيجية التعليم في الظروف الطارئة على المستويات الثلاثة (الوزارة، المديريات، المدارس) وتطبيق الاستراتيجية خاصة في حالات الظروف الصعبة والطارئة بحيث يكون البديل موجود ومتوفر
الرقم	6.1	
الاسم	تطوير انظمة وقوانين للتوجه نحو اللامركزية وتفويض الصلاحيات اثناء الطوارىء	
الوصف	دراسة أثر تفويض الصلاحيات الممنوحة على الأداء الاداري والمستوى التعليمي، تعميم التجربة الناجحة وتوسيع دائرة المدارس المستهدفة، وضع استراتيجية اتخاذ القرارات والصلاحيات التي تنمح خلال حالات الطوارىء	
معايير هدف سياسة البرنامج		
نسبة القرارات التي يتم اتخاذها حسب المستوى الإداري، النتائج المتحققة نتيجة منح الصلاحيات، التقدم في المستوى الاداري والمهني والأكاديمي.		
الرقم	6.2	
الاسم	دعم البيئة التربوية على المستويات الثلاثة (الوزارة والمديريات والمدارس) خلال حالات الطوارىء	
الوصف	وضع موازنة احتياطية للتعامل مع الظروف غير الاعتيادية والطارئة.	
معايير هدف سياسة البرنامج		
استراتيجية التعامل مع الازمات خلال الطوارىء، تحديد الصلاحيات الممنوحة على مستوى المديريات والمدارس خلال حالات الطوارىء، استخلاص العبر من النتائج وتعميم الحالات الناجحة منها		

البرنامج (7): التعليم العالي:

بيان سياسات البرامج 2017 – 2019

وزارة / مؤسسة	**07**	**الاسم**	**وزارة التربية والتعليم العالي**
برنامج	**0715**	**الاسم**	**التعليم العالي**
وصف البرنامج	تقديم التعليم العالي للجميع وفقا لتطورات التعليم في العالم ووفقا لمتطلبات السوق والعمل على الرقي بمستوى التعليم في الجامعات والكليات وكليات التعليم العالي		
غاية /ات سياسة البرنامج	تطوير التعليم العالي		
معايير لغاية /ات سياسة البرنامج	تطوير التعليم العالي		

2017	**معايير واهداف سياسة البرنامج**		
رمز هدف سياسة البرنامج	**0959**	**الاسم**	**ادارة وحاكمية التعليم العالي**
وصف الهدف	العمل على اصلاح وتطوير الادارة من خلال مراجعة الاداء والتعليمات والانظمة، تعديل وتطوير التشريعات الخاصة بالتعليم العالي		
معايير هدف سياسة البرنامج	تحسين البنية التحتية الادارية لمؤسسات التعليم العالي رفع مستوى الاداء كفاءة الاداء (الانجاز والوقت) مراجعة انظمة وتعليمات التعليم العالي		
رمز هدف سياسة البرنامج	**0960**	**الاسم**	**استمرار التمويل**
وصف الهدف	تقديم الدعم المباشر والغير مباشر لمؤسسات التعليم العالي، وايضا توفير المنح الدراسية لطلبة والدعم المالي من قروض ومساعدات مالية، تحفيز القطاع الخاص على التمويل والاستثمار في مؤسسات التعليم العالي من خلال الانظمة والتشريعات		
معايير هدف سياسة البرنامج	القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي المنح الداخلية والخارجية وفق نظام تنافسي مساعدة الطلبة على الاستمرار في التعليم العالي (القروض والمنح المالية المباشرة) مشاركة القطاع الخاص بالتمويل والاستثمار		
رمز هدف سياسة البرنامج	**0961**	**الاسم**	**البحث العلمي**
وصف الهدف	تقديم الدعم المباشر والغير مباشر للبحث العلمي والتي يقوم بها مجلس البحث العلمي التابع للوزارة ضمن خطة متكاملة		
معايير هدف سياسة البرنامج	خطة مجلس البحث العلمي لدعم وتنشيط البحث العلمي التمويل المقدم للبحث العلمي مشاركة القطاع الخاص بدعم البحث العلمي القدرات الفنية والتقنية المقدمة لمجال البحث العلمي الخطة الاعلامية لتحفيز وتنشيط البحث العلمي		
رمز هدف سياسة البرنامج	**1543**	**الاسم**	**علاقات الجامعات محليا ودوليا على مستوى الطلبة والعاملين**
وصف الهدف	تنشيط العلاقة بين الجامعات والكليات محليا وخارجيا باقمة الانشطة الطلبية والتحفيزية		
معايير هدف سياسة البرنامج	عدد الانشطة التي تقام على المستوى المحلي وعدد المشاركين (عدد الجامعات وعدد الطلبة) وفاعليتة النشاط واثره على الافراد المشاركين والمجتمع، والحضور الدولي للجامعات الفلسطينية		
رمز هدف سياسة البرنامج	**0962**	**الاسم**	**النوعية وضبط الجودة**
وصف الهدف	وضع الانظمة والتعليمات والقوانين التي تضمن ضبط نوعية وجودة التعليم العالي، المساعدة على توفير البنية التحتية المناسبة		
معايير هدف سياسة البرنامج	البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي الكادر الاكاديمي وفقا للمعايير المعتمدة القوانين والانظمة والتعليمات الخاصة باعتماد مؤسسات التعليم العالي والكليات والتخصصات فيها الانظمة والتعليمات الخاصة بالتحاق الطلبة بالتعليم العالي التعليم التقني والمهني		
رمز هدف سياسة البرنامج	**2251**	**الاسم**	**معالجة بدل التنقل**
وصف الهدف			
معايير هدف سياسة البرنامج			

تاسعاً: خطة العمل

تاسعاً: خطة العمل

بناءً على ما ورد في أجندة السياسات لبرامج الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ، وعلى ما جاء في اهداف وغايات الخطة، برزت الحاجة إلى مبادرات تحتاج الى مصادقة مجلس الوزراء، وهي على النحو الآتي:

أولاً: برنامج رياض الاطفال:

السنة	عنوان المبادرة	وصف مختصر	نوع الوثيقة	
2017	إنشاء الهيئة الوطنية العليا للطفولة المبكرة	إنشاء هيئة وطنية عليا تعنى بتنسيق الخدمات والإشراف على الجهات الرسمية فيما تنفذه من برامج خدماتية للطفل الفلسطيني	قرار مجلس وزراء باعتماد الهيئة وفق وثيقة هيكلية ووصف لمسؤلياتها.	
2017	إنتاج دليل وطني لمربية رياض الأطفال	دليل عمل تعليمي تعلمي وطني يساعد ويوجه مربيات رياض الأطفال في اختيار الأساليب التعلمية التعليمية الملائمة للطفل الفلسطيني لزيادة نضجه ورفع مستوى استعداده لدخول مرحلة التعليم الأساسي	قرار مجلس وزراء بتأليف الدليل ثم اعتماده بعد تأليفه من قبل وزارة التربية والتعليم العالي.	
2017	تحويل قسم رياض الأطفال إلى دائرة		إقرار هيكلية وزارة التربية والتعليم العالي	
2019	إلزامية الصف التمهيدي	اتخاذ قرار بإلزامية الصف التمهيدي في المدارس الحكومية، وأن يتم تطبيق ذلك تدريجياً في مدة 5 -7 سنوات	قرار مجلس وزراء بتعديل المرحلة الإلزامية	

ثانياً: برنامج التعليم الأساسي:

السنة	عنوان المبادرة	وصف مختصر	نوع الوثيقة	
2017-2022	برنامج التعافي	برنامج يضم التعليم المساند، وتمكين الطلبة في الكفايات الرئيسة لكل صف في المبحث الرئيسة ودعم الطلبة المترفعين تلقائياً وتوجيههم حسب قدراتهم.	ورقة سياساتية	2022-2017
2017-2018	وثيقة الكفايات التعليمية	وثيقة تتضمن الكفايات التعليمية الرئيسة في مباحث اللغة العربية والرياضات والعلوم موزعة حسب كل مرحلة وصف ووحدات المنهاج، مع التركيز على مهارات الحياة ومهارات التفكير العليا.	ورقة سياساتية	2018-2017
2017-2018	الإشراف التطويري	برنامج لدعم تطوير الممارسات الصفية للمعلمين وآليات دعم المشرفين لهم وأدوات المتابعة والتقييم بما يحقق التطوير المدرسي في ضوء معايير المدرسة الفلسطينية الفعالة	خطة دبلوم مهني متخصص في القيادة الإشرافية	2018-2017
2017-2018	استراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم الجديد.	إستراتيجية إعداد المعلمين وتأهيلهم وفق لنتائج وتوصيات تقييم الإستراتيجية السابقة،ورؤى لرفع مكانته الاجتماعية والاقتصادية بما ما تتضمنه من رخصة مزاولة المهنة ورتب المعلمين وتطوير	استراتيجية	2018-2017

السنة	عنوان المبادرة	وصف مختصر	نوع الوثيقة	
		كفاياته المهنية ودعم المجتمع المحلي بمؤسساته المختلفة. واستقطاب أفضل الطلبة لدخول برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة، واستبقاء المميزين منهم في النظام التعليم.		
2018-2019	برامج إعداد المعلمين للصفوف (1-4)	برامج لإعداد معلمي صف يمتلكون الكفايات والمهارات التطبيقية والعملية في سياقات صفية حقيقية وفق المعايير والكفايات الفلسطينية.	برنامج	2019-2018
2018-2019	البيئة التعليمة في المدارس	دعم المدارس بالمصادر والمرافق التعليمية تمكن المجتمع المدرسي من التفاعل بكفاءة لتكون جاذبة لهم وتعزز تعلمهم وقيمهم.	ورقة سياساتية	2019-2018
2017-2018	التنالالعربي	اختبار كفاءات اللغة العربية تستقطب الملتحقين في النظام التعليمي والمؤسسات الأخر ومتطلب للترقية	برنامج	2018-2017
2017-2018	إستراتيجية التربية الرياضية والتربية الفنية	إستراتيجية لتعزيز	استراتيجية	2018-2017

ثالثاً: برنامج التعليم المهني:

السنة	عنوان المبادرة	وصف مختصر	نوع الوثيقة
2017	الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني (نسخة 2010		
2017	الإطار الوطني للمؤهلات NQF		

رابعاً: برنامج التعليم غير النظامي:

السنة	عنوان المبادرة	وصف مختصر	نوع الوثيقة
2017	هيكل إداري جديد لقسم التعليم غير النظامي	تحويل قسم التعليم غير النظامي إلى إدارة عامة ليتناسب الكادر مع حجم العمل المنبثق عن هذا القطاع	هيكلية الوزارة
2017	اعتماد هيئة وطنية لتعليم الكبار	إنشاء هيئة وطنية عليا تعنى بتنسيق برامج تعليم الكبار	قرار مجلس وزراء باعتماد الهيئة وفق وثيقة هيكلية ووصف لمسؤولياتها.
2017	اعتماد العقد العربي للقضاء على الأمية بحلول 2024	وافقت جميع الدول العربية ومن خلال وزراء التربية العرب في العام 2014 على أن يكون العقد 2015-2024 هو عقدا عربيا للقضاء على الأمية ، واعتماد فريق وطني للعمل على أنشطة العقد	

خامساً: برنامج الحوكمة والادارة:

السنة	عنوان المبادرة	وصف مختصر	نوع الوثيقة
2017	تعزيز اللامركزية على المستويات الثلاثة(الوزارة-المديريات–المدارس)	اعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم العالي والاوصاف الوظيفية للمسميات الوظيفية التابعه لها والمستحدثة بما ينسجم ويحقق اهداف الخطة القطاعية على كافة المستويات يساهم في وضوح الادوار ويسرع من انجاز المشاريع المرهونة باشتراطات من المانحين /للصرف على الخطة التطويرية خاصة فيما يتعلق بتمويل	الهيكل التنظيمي للوزارة

السنة	عنوان المبادرة	وصف مختصر	نوع الوثيقة
		الابنية الادارية في المديريات.	
2017	تحديث النظم والتعليمات الخاصة بمجالان العمل المختلفة بما ينسجم مع قانون التعليم الجديد	اعتماد قانون التربية والتعليم لتعزيز التكامل ما بين وزارة التربية والتعليم وبقية الوزارات من ذوي العلاقة لضمان العداله وتكافؤ الفرص.	قانون التربية والتعليم
2017	اقرار رخصة مزاولة مهنة التعليم	اعتماد رخصة مزاولة المهنة ومهننة التعليم وتطبيق ما تنص عليه استراتيجية تاهيل المعلمين من رتب وعلاوات مالية يساهم في تطبيق اللامركزية وتحسين نوعية التعليم.	رخصة مزاولة المهنة
2017	ربط التقدم في المسار الوظيفي ببرامج تدريبية	اعتماد سياسة واضحة بخصوص ربط التقدم بالمسار الوظيفي ببرامج تدريبية يحفز الموظفين على الالتزام بالنمو المهني ويشجعهم على الالتحاق ببرامج التدريب المرتبطه بتحسين الأداء بما ينعكس على نوعية الخدمة المقدمة للجمهور، ويعزز الانتماء للمؤسسة وينصفهم وظيفيا . بدل المعمول به حاليا محبط وغير محفز امتحان ومقابله نظام عقيم جدا يترك أثر اسلبيا على العاملين في المؤسسة لحرمانهم من الترقية رغم امتلاكهم خبرات وكفايات لازمة لتطوير العمل وزيادة الانتاجية.	إقرار سياسة واضحة لربط التقدم في المسار الوظيفي ببرامج تدريبية
2017	تنظيم المدارس حسب المستويات	تطبيق هذا التنظيم يساهم في تحقيق اللامركزية وتنظيم عمل المدارس حسب المستويات بشرط توفير وسائل نقل مدعومة من الحكومة لضماتن وصول الطلبة من اماكن سكناهم الى مدارسهم بيسر ذهابا وايابا ،مما ينعكس على تحسين النوعية وتشجيع التوجه نحو التخصصات المهنية بما ينسج وخطة الوزارة القطاعية	إقرار سياسة واضحة اتجاه تنظيم المدارس حسب المستويات
2018	إيجاد آية تكامل بين الوزارة ومؤسسات التعليم العالي في مجال التنمية المهنية للمعلمين	اعتماد واقرار وحدات خاصة لاعداد وتاهيل المعلمين في الجامعات الحكومية يوفر طاقم مؤهل ويوفر الكثير من المصاريف من ضيافة ومواصلات وقرطاسية واجرة قاعات ويساهم في التكامل ما بين وزارة التربية والتعليم العالي	اعتماد واقرار وحدات خاصة لاعداد المعلمين وتاهيلهم في الجامعات الحكومية
2017	تعزيزوتوظيف نظام المتابعة والتقييم على مستوى الوزارة ومديريات التربية والمدارس ولكافة الشركاء المحليين والدوليين	نماذج التقييم الموحده من ديوان الموظفين لا تراعي خصوصية الوظائف في وزارة التربية والتعليم والاوصاف الوظيفية ، اعتماد نماذج تقييم تراعي خصوصية الوظائف في وزارة التربية والتعليم يساهم في التحول من التركيز على اداء الافراد الى التركيز على اداء المؤسسة بشكل شمولي ،كما ان ارتباطه بالدعم والتحفيز يساهم في التحسين.	نماذج تقييم تراعي خصوصية الوظائف في وزارة التربية والتعليم
2017	استكمال حوسبة النظم الادارية والمالية والعمل على تكاملها بما ينسجم مع التوجهات في الحكومة الالكترونية	يساهم في التكامل بين الانظمة المحوسبة في الوزارة بما يخدم العمل على كافة المستويات بين الوزارة والمديريات والمدارس وبقية الوزارات ذات العلاقة.	اعتماد الحكومة الالكترونية
2017	تطوير أدلة وإجراءات العمل الإداري والمالي	اعداد الادلة الناظمة للعمل يسهل تنفيذ النشاطات والمبادرات وتطبيق اللامركزية ، وهذا يتطلب وضع استراتيجية واضحة المعالم لتنظيم العمل بخصوص سياسة الصرف المالي ومنح الصلاحيات بالصرف ضمن اسقف معينة من الوزير –مدير المدرسة.	سياسات صرف مالي تراعي خصوصة عمل وزارة التربية والتعليم
2018	الاهتمام ببيئة العمل وتوفير أبنية حديثة	اعتماد واقرار سياسة واضحة اتجاه الابنية الادارية في المديريات يسرع من تنفيذ المشاريع فيها كونه مرتبطة بسياسة اللامركزية والمانحين يشترطون تطبيق اللامركزية مقابل الصرف	سياسة الابنية الادارية في المديريات
2017	إنشاء أبنية مدرسية مستدامة موفرّة للطاقة	اعتماد الية واضحة المعالم مبنية على سياسة واضحة لاعتماد الطاقة المتجدده في المدارس يساهم في تطوير دليل الابنية الخضراء	اقرار سياسة واضحة لاعتماد مصادر الطاقة المتجدده في المدارس

السنة	عنوان المبادرة	وصف مختصر	نوع الوثيقة
		والتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة لتمويل المشاريع التي تعتمد على مصادر الطاقة المتجدده .	
2018	فضح سياسة الاحتلال واجراءاته التعسفية بحق التعليم في القدس ومناطق c	وجود الية واضحة لالزام المؤسسات الحقوقية بتحمل مسؤولياتها تجاه هذا الملف يسام في فضح سياسة الاحتلال على كافة المستويات ويشجع المؤسسات الحقوقية على حشد الدعم الدولي للحد من السياسات التعسفية التي يمارسها الاحتلال بحق التعليم ويزيد من المساعدات المحلية والدولية لنظام التعليم في القدس والمناطق المهمشة.	اقرار الية واضحة لالزام المؤسسات الحقوقية بتحمل مسؤولياتها تجاه توفير التعليم الامن للطلبة في القدس والمناطق المهمشة
2017	وضع نظام داخلي للجنة السياسات	وضع نظام داخلي للجنة السياسات يوصّف مهامها، ويضمن آلية اتخاذ القرار بناءً على المعلومات أو الدراسات التي تدعمه، وتضمن تنفيذه. واصدار نشرية دورية بنشاطات وقرارات لجنة السياسات وآليات تطبيقها يسهل تنفيذ النشاطات والبرامج بما ينسجم وما خطط له	اقرار سياسة واضحة بخصوص مهام لجنة السياسات وقراراتها

سادساً: برنامج التعليم العالي:

السنة	عنوان المبادرة	وصف مختصر	نوع الوثيقة
2017	قانون عصري للتعليم العالي	اعداد قانون جديد يواكب التطورات العالمية في مجال التعليم العالي من ترخيص مؤسساته الى اعتماد برامجه ، وتصديق ومعادلة واعتراف بشهادات مؤسسات التعليم العالي المحلية والعربية والدولية، ويحدد فيها شكل العلاقة بين الوزارة والمؤسسات، وكذلك دور الأجسام الاستشارية والتنفيذية واللجان التي يتم تشكيلها	قانون
2017	قرار الاعتراف بالشهادات	وهو قرار يتم بموجبه الاعتراف بالشهادات الجامعية الصادرة عن مؤسسات تعليم عالي غير فلسطينية، ويتم فيه اعطاء وصف للشهادة ونوع الدراسة وبلد الدراسة ونوع الشهادة	نظام
2017	وقفية التعليم العالي	صندوق خاص لدعم مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية وطلبتها وتنفيذ مشاريع وبرامج تطويرية	نظام داخلي ولوائح تنفيذية

عاشراً: خطة إدارة القطاع الاستراتيجي

عاشراً: خطة إدارة القطاع الاستراتيجي

نظام المتابعة والتقييم:

انطلاقاً من اعتماد الخطة القطاعية للتعليم في أهدافها وسياساتها وبرامجها على الهيكل الذي تم تطويره للخطة الإستراتيجية الثالثة لوزارة التربية والتعليم العالي 2014-2019، والذي يتضمن نظاماً للمتابعة والتقييم قائما على النتائج والذي يساند جميع أصحاب الشأن في معرفة ما إذا كانت الخطط ناجحة أو إذا طرأ تغيير على الظروف، كما ويقدم النظام توصيات للتداخلات التي تأثرت جراء التغيير. والاهم من ذلك، ففي حال وقوع فشل فإن النظام يوفر إنذارات مبكرة للكشف عن مسببات الفشل ويقدم اقتراحات للتعديل في الوقت المناسب، واتخاذ القرار المبني على أدلة وبراهين. وقامت الوزارة في عام 2009 بإنشاء دائرة خاصة لنظام المتابعة والتقييم ضمن الإدارة العامة للتخطيط. ويساعد نظام المتابعة والتقييم جميع أصحاب المصلحة والشركاء وصناع القرار على المساهمة بفعالية في إصلاحات جهاز التعليم بهدف تحقيق غرض أكبر وهو تنشئة مواطنين متعلمين جيدا ومناسبين لسوق العمل. وخلال السنوات الأخيرة، تم تعزيز وتطوير نظام المتابعة والتقييم سواء من حيث العمليات أو إعداد التقارير. ويتم توزيع تقارير المتابعة والتقييم سنويا لكل من الوزارة المركزية التي تغطي نظام التعليم كله، وكذلك لكل مديرية مع تركيز قوي على المدرسة، والمعلم، وأداء الطالب.

خلال التحضيرات للإستراتيجية الثالثة 2014-2019، وبعد مراجعة شاملة، تمت مواءمة وتعديل نظام المتابعة والتقييم ليتناسب مع منطق التخطيط الجديد ويشمل مؤشرات على مستوى المخرجات والأهداف والغايات والنتائج والأثر. إن ربط نظام المتابعة والتقييم مباشرة مع برامج تقديم الخدمات، يتيح فرصة لمأسسة نهج الإدارة القائمة على النتائج (RBM)، والذي تتبناه الوزارة تدريجيا في جميع عملياتها وإدارتها. ويمكن من السيطرة الكاملة على المخرجات والأهداف والغايات على مستوى البرامج، والتي تمّ تصميمها جميعا لتكون "ذكية" (SMART).

ستعتمد الوزارة على هذا النظام بعد مواءمته للتغيرات التي أدخلت في الخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 ليزودها بالمعلومات والبيانات الدقيقة لتقييم التقدم، للاتفاق على الإجراءات التصحيحية عند الحاجة، وهذا النظام يعطي مؤشرات سنوية تساعد في المراجعة السنوية للتقدم واتخاذ الإجراءات التصحيحية لضمان الحفاظ على المسار الصحيح.

الأهداف الرئيسة لنظام المتابعة والتقييم للخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022:

1. تعزيز الادارة القائمة على النتائج، وتعزيز المساءلة عبر جهاز التعليم.
2. قياس مدى ملاءمة السياسات التي تمّ تبنيها من خلال برهنة العلاقة المتبادلة بين التطبيق والنتائج (أهداف، غايات، ونتائج البرنامج)، ومن خلال توفير معالجات في حال وجود خلل.

3. متابعة الانجازات على مستوى مخرجات وأهداف وغايات الخطة.
4. استخدام تقارير المتابعة والتقييم كمرجعية خلال دورة التخطيط السنوية وفي صنع السياسات وفي الادارة.

وبما أن الوزارة قامت بتبني برامج الخدمات المباشرة ومأسستها، فقد تمّت إعادة تنظيم نظام المتابعة والتقييم لتتبع مستوى النتائج والغايات والاهداف، وتتبّع مستوى تطبيق المخرجات والمصروفات، لكل برنامج ، كما يبين الشكل اللاحق:

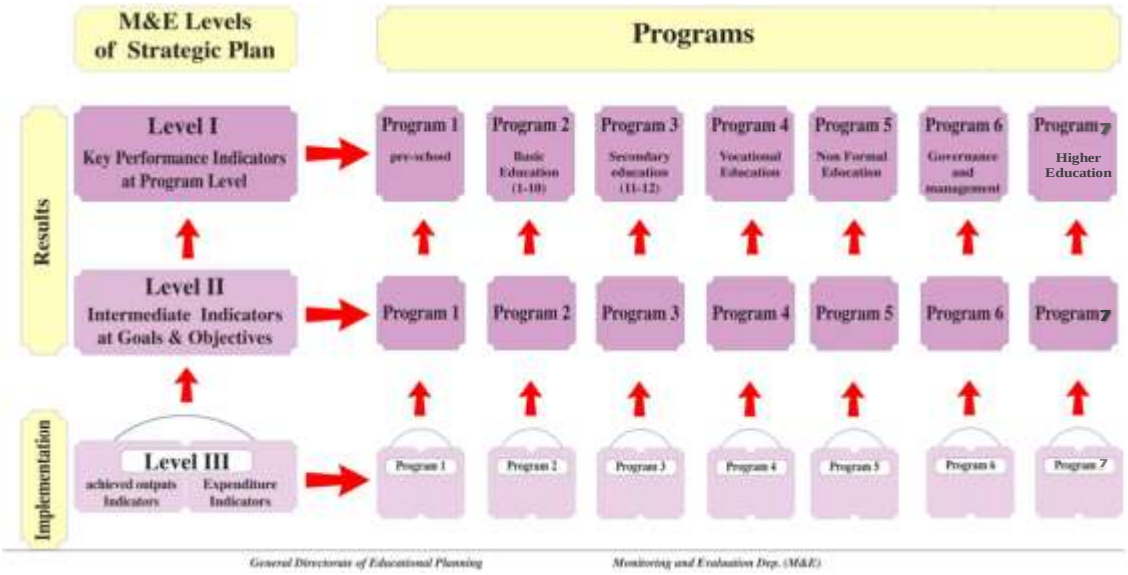

تمّ تصنيف مؤشرات المتابعة والتقييم إلى 3 مستويات وفقا لسلسة النتائج. يشمل المستوى الأول مؤشرات أداء رئيسة (KPIs) لكل برنامج، مرتبطة بغرض البرنامج (مثلا: النتائج)، ويعرض المستوى الثاني مؤشرات مستوى أهداف أو غايات البرامج، بينما يعرض المستوى الثالث مؤشرات المخرجات والمصروفات.

يتناول كل مؤشر من مؤشرات النظام ثلاثة منطلقات، وهي:

- الإجابة على(ماذا؟): قياس واقع المؤشرات بناءً على البيانات التي تمّ جمعها.
- الإجابة على (لماذا؟): تحليل الفجوات بين البيانات الفعلية وبين المستهدفات، وتحديد الأسباب في حال عدم تحقيق المستهدفات المعتمدة.
- الإجابة على (كيف؟): تقديم توصيات للسياسات وللتدخلات في مرحلة دورة التخطيط السنوية.

إضافة إلى تحليل وتقييم المؤشرات، ستجرى تقييمات القطاع الواسع سنويا. وكجزء من أهداف العام 2017، و ستعمل الوزارة عى تنقيح بعض المؤشرات، وعلى تطوير أطر وأدوات نظرية ملائمة لمستويات المتابعة والتقييم لمرحلة الطفولة المبكرة (التعليم قبل المدرسي)، ومرحلة التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، والتعليم المهني، والتعليم غير النظامي، والإدارة، والتعليم العالي، لإدارة البرامج الاستراتيجية التي تمتد على مدار 6 سنوات (2017-2022). وسيتم قياس الضعف في جميع البرامج التي يتم تنفيذها في منطقة "ج" وفي القدس والمناطق المحرومة، وستلقي المؤشرات الضوء على درجة مراعاة النوع الاجتماعي والفجوات الموجودة، كما ستكون مؤشرات الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة جزء اساسي في النظام.

مجموعات التقييم والمراجعة:

لضمان التقدم وفق ما هو مخطط في الخطة الإستراتيجية، والخطط السنوية؛ اعتمدت وزارة التربية والتعليم العالي عدة هياكل للمراقبة والتقييم، ومنها:

1. **مجموعة الإستراتيجية والتخطيط وإدارة الموازنة**: وتتكون من رئيس المجموعة (وزير التربية والتعليم العالي)، ونائب الرئيس (وكيل الوزارة)، وعضوية الوكلاء المساعدين، ورؤساء البرامج، ومدير عام التخطيط، ومدير عام الشؤون المالية. وتعقد المجموعة اجتماعاتها بشكل دوري لمتابعة إعداد الخطط السنوية، والتنفيذ، والإنفاق، واتخاذ القرارات التي تعمل على التقدم نحو تحقيق الأهداف المرسومة وتذليل الصعوبات التي تواجه التنفيذ.
2. **مجموعة عمل قطاع التعليم (ESWG)**: وهي مجموعات فنية تخصصية تشكلت بناءا على التحديات والأولويات الرئيسة أو بناء على البرامج الجديدة التي تمّ إقرارها ضمن الخطة الإستراتيجية الثالثة 2014-2019 . وتتكون من المجموعات الفنية التخصصية المركزة "والمجهزة" بالمعرفة الفنية، حيث يشكل منتدى مجموعة عمل قطاع التعليم مرجعيتها الرئيسية (ESWG forum). وتضمن هذه البنية مستوى أعمق من الفهم ومستوى أعلى في نوعية المعلومات. وتتكون المجموعة من المؤسسات الدولية كاليونسكو واليونيسيف وغيرها، والداعمين لقطاع التعليم في سلة التمويل المشترك، والداعمين الآخرين كالايميد ايست وغيرها.
3. **الفريق الوطني للتعليم 2030**: هو تجمع وطني تربوي يضم في عضويته وزارة التربية والتعليم العالي (رئاسة وتنسيقاً)، ومؤسسات حكومية ، وأهلية، ومدنية، ودولية معنية بالتعليم، ويصدر الترشيح للعضوية من قبل معالي وزير التربية والتعليم العالي، وتناط بالفريق مهمة تطوير الإطار الوطني لتحقيق لتحقيق هدف التنمية الرابع (التعليم الجيد) والغايات المنبثقة عنه والتي أقرتها قمة انشيون/كوريا لتحقيقها لغاية العام 2030، وضمان إدراج ما يتم اعتماده من التوجهات والتدخلات السياساتية المقترحة عالميا، وإقليميا، ووطنيا، والقضايا المعتمدة في تقرير التقييم الوطني للتعليم للجميع 2014 في خطط التنمية الوطنية، وخطط قطاع التعليم الإستراتيجية لغاية العام 2030، ومتابعة وتقييم ما يتم انجازه بشكل دوري.

حادي عشر: الربط بين أهداف الاستراتيجية وغايات التنمية المستدامة والالتزامات الدولية

حادي عشر: الربط بين أهداف الاستراتيجية وغايات التنمية المستدامة والالتزامات الدولية

لإيضاح العلاقة بين أهداف التنمية العالمية وأجندة السياسات الوطنية والخطة القطاعية للتعليم نعرض الشكل الآتي الذي يبين التسلسل الموضعي للعلاقة:

أولاً: قمة نيويورك أيلول وحدت العالم نحو (17) هدفا للتنمية المستدامة يسعى العالم جميعه لتحقيقها للارتقاء بالبشرية جميعا نحو مستقبل افضل، وتضمنت الأهداف 169 غاية و 229 مؤشراً. و ينص الهدف الرابع منها على تحقيق تعلم جيد ومنصف للجميع.

ثانياً: وقعت فلسطين على إعلان انشيون / كوريا لتحقيق غايات التعليم لغاية العام 2030 والمنضوية تحت الهدف الرابع للتنمية المستدامة، ويتضمن الإعلان (7) غايات، و(3) متطلبات، وهي:

الغاية 4.1: ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030
الغاية 4.2: ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي، بحلول عام 2030
الغاية 4.3: ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030
الغاية 4.4: تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام 2030
الغاية 4.5: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030
الغاية 4.6: ضمان أن يلمّ الشباب جميعهم ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب، بحلول عام 2030
الغاية 4.7: ضمان اكتساب المتعلّمين جميعهم المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان،

والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

الغاية 4- أ : بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع

الغاية 4- ب: تحقيق زيادة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2030

الغاية 4-ج : تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030

ثالثاً: تحددت أجندة السياسات الوطنية في علاقتها مع أهداف التنمية المستدامة 2030 وفق محددين:

1. الأولويات الوطنية لفلسطين.
2. ما يمكن تحقيقه وفق الإمكانات المتاحة.

وأبرز الأولويات التي حددتها أجندة السياسات الوطنية ذات العلاقة بالتعليم، هي:

الأولوية الوطنية: تعليم جيد وشامل للجميع:

الأولويات السياساتية:

1. **التعليم المبكر لأطفالنا:** وتتضمن تدخلات:
   - تطوير برامج رعاية الطفولة المبكرة والمتاحة للجميع.
   - توسيع نطاق التعليم قبل المدرسي والارتقاء بمستواه.
2. **تحسين نوعية التعليم:** وتتضمن التدخلات الآتية:
   - إصلاح المناهج التعليمية وتطويرها.
   - تطوير برامج التعليم الإلكتروني.
   - ضمان العدالة في الوصول لفرص التعليم خاصة للمناطق والفئات المهمشة.
   - التأهيل والتدريب المستمر للمعلمين والطواقم المساندة.
   - تطوير المرافق التعليمية وتوفير بيئة تعليمية آمنة وصحية.

3. **من التعليم إلى العمل:** ويتضمن التدخلات:

- مواءمة التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي باحتياجات التنمية وسوق العمل مع ضمتن تكافؤ فرص للجميع في الحصول عليه.
- تطوير البنية التحتية ومرافق التعليم والتدريب المهني والتقني.
- تطوير القدرات في مجالات البحث العلمي.

رابعاً: تعمل وزارة التربية والتعليم العالي وفق الخطة الاستراتيجية الثالثة للتعليم 2014-2019، ويوجد نظام متابعة وتقييم يساعد في عمليات التحقق من مسار الخطة، وإجراء عمليات التصحيح سنويا للحفاظ على التقدم نحو النتائج المحددة.

خامساً: بدأت وزارة التربية والتعليم العالي بصفتها المنسق للخطة القطاعية للتعليم 2017-2022 بمراجعة خطتها الاستراتيجية الثالثة، في ضوء أجندة السياسات الوطنية لخطة التنمية 2017-2022، وفي ضوء الالتزامات الدولية لفلسطين في قمة نيويورك التي اعتمدت أهداف التنمية المستدامة، وإعلان انشيون / كوريا لتحقيق غايات التعليم 2030، وخطة الإصلاح التي اعتمدتها لجنة مراجعة مسيرة التربية والتي يرأسها دولة رئيس الوزراء وينسق أعمالها معالي وزير التربية والتعليم العالي. وتمت مراجعة الخطة مع ذوي العلاقة في قطاع التعليم من مؤسسات حكومية ومجتمع مدني، ومؤسسات تعليم عال، ومؤسسات دولية، وداعمين وشركاء دوليين. وتمت المراجعة بالاستعانة بتقارير المتابعة والتقييم وتقارير الإنجاز الخاصة بالخطط السنوية.

الربط بين أهداف التعليم وأهداف التنمية المستدامة 2030 والالتزامات الدولية:

للتعليم دور معترف به في التمكين لتحقيق الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، ومن المهم للسياسة أن تعكس هذا الترابط، فأظهرت العديد من التقارير الصادرة عن مؤسسات الأمم المتحدة ك (UNESCO, UNDP, UNICEF, WHO, World Bank, UNIDO, WTO, UNCTAD, UNEP,) بالإضافة إلى تقارير (FAO, ILO, UNFPA, UN-Women, UN-Habitat CBD) وتوضح هذه التقارير الروابط بين التعليم وعدد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ومن ابرز ما تمت الإشارة له في هذه التقارير ما يأتي:

SDG1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان: ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدفين الاستراتيجيين الأول والثاني لقطاع التعليم كما هو موضح فيما يأتي:

ينادي الهدف 1 بإنهاء الفقر بجميع مظاهره بحلول عام 2030، وهو يتوخى أيضا كفالة الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، ودعم المتضررين من الظواهر المناخية المتطرفة وغير ذلك من الصدمات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تشير التقارير إلى وجود علاقة متبادلة في كلا الاتجاهين بين التعليم والفقر، فالتعليم يحد من الفقر عن طريق زيادة دخل الافراد، كما أنه يزيد من القدرة على مقاومة الصدمات السلبية، وتعليم الفتيات يمنع من انتقال الفقر بين الأجيال عن طريق الحد الزواج المبكر والإنجاب المبكر والمشاكل الصحية وغيرها من المخاطر المرتبطة بهذه الأحداث، والالتحاق بالتعليم يكون عادة أضعف لدى الفئات الفقيرة.

وتشمل المعوقات والتحديات للحد من الفقر رفع المتطلبات التعليمية للوصول إلى سوق العمل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ومحدودية فرص الحصول على التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة.

وتركزت التوصيات للسياسات في التقارير الدولية على الحاجة إلى بناء وتوسيع الفرص التعليمية كجزء من نهج متعددة الأبعاد والتي تجمع بين دعم الدخل وخلق فرص العمل مع الرعاية توسيع مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، والحصول على الطاقة وغيرها من التدخلات لتنمية المجتمع.

SDG2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة: ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الاستراتيجي الاول والثاني لقطاع التعليم كما هو موضح فيما يأتي:

يتوخى الهدف 2 القضاء على الجوع وعلى سوء التغذية بجميع صوره بحلول عام 2030، وهو ينطوي أيضا على التزام بكفالة حصول الجميع على الطعام المأمون والمغذي والكافي في جميع أوقات السنة. وهذا سيتطلب نظم مستدامة للانتاج الغذائي، وممارسات زراعية قادرة على الصمود في مواجهة الصدمات، وفرصا متكافئة في استغلال الاراضي والتكنولوجيا والوصول الى الاسواق، وتعاونا دوليا على صعيد الاستثمار في البنى التحتية والتكنولوجيا من أجل زيادة الانتاجية الزراعية.

تشير التقارير إلى أن التعليم يعتبر عنصرا أساسيا في الجهود المبذولة للحد من سوء التغذية والجوع، وتؤكد التقارير أهمية التعليم الأساسي لتحسين الدخل والإنتاجية الزراعية، كما تسلط الضوء على التعليم والتدريب الزراعي كمحفز للإنتاجية الزراعية من خلال تطوير قدرات المنتجين، وتعزيز تطوير مهارات الناس والكفاءات من أجل الابتكار. ويذكر أيضا أن المزارعين يحتاجون للوصول إلى مستويات أكثر تقدما من التعليم للاستفادة من مصادر المعلومات الجديدة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم المشورة الفنية والاستجابة لفرص السوق الجديدة والتغير البيئي، ويشار أيضا إلى أن التعليم يلعب دورا رئيسا في مساعدة الناس على التحرك نحو أساليب زراعية أكثر استدامة، وفي فهم التغذية المحسنة.

وتشير العديد من التقارير إلى الآثار الضارة لنقص التغذية على النتائج التعليمية، والفئات الأكثر تأثرا هم الذين يأتون من الفئات المهمشة التي تتأثر من سوء التغذية والفقر. ويخلص تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية أن برامج الحماية الاجتماعية بما في ذلك التحويلات النقدية، وتوفير الرسوم الدراسية والمواد الغذائية، وبرامج التغذية المدرسية وقد ثبتت جدواها في ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس، وانخفاض التسرب المدرسي وعمالة الاطفال.

SDG3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار: ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الاستراتيجي الثاني لقطاع التعليم كما هو موضح فيما يأتي:

يتوخى الهدف 3 ضمان الصحة والرفاه للجميع، في كل مراحل الحياة، ويعالج هذا الهدف جميع الاولويات الصحية الرئيسية، بما في ذلك الصحة الانجابية وصحة الام والطفل؛ والامراض المعدية وغير المعدية والبيئية؛ والتغطية الشاملة بالتأمين الصحي؛ وتمكين الجميع من الحصول على الأدوية واللقاحات الأمونة والفعالة والجيدة النوعية والميسورة التكلفة. ويتوخى الهدف أيضا زيادة البحث والتطوير، وزيادة التمويل الصحي، وتعزيز قدرات جميع البلدان في مجال الحد من المخاطر الصحية وإدارتها.

أكدت العديد من التقارير أن التعليم يؤثر على الصحة والرفاه، ما يعكس فهما مشتركاً بأن التعليم أداة قوية لتحسين صحة الناس. وأن المتعلمين هم أكثر اطلاعا على الأمراض، واتخاذ تدابير وقائية، والتعرف على علامات المرض في وقت مبكر، وأنهم يميلون إلى استخدام خدمات الرعاية الصحية في كثير من الأحيان.

وذكرت التقارير أن التعليم الأساسي يدعم التغطية الصحية الشاملة من خلال تمكين اختيار نمط حياة صحي وتنفيذ توصيات الرعاية الصحية. والتعليم الأفضل للنساء يؤدي إلى نتائج صحية أفضل لهم ولأبنائهم، والى تسارع انتقال بلدانهم إلى النمو السكاني المستقر. وأشارت الى ان الشباب الأكثر تعليما (وخاصة النساء) هم أكثر استعدادا للسيطرة على حجم الأسرة والاستثمار في صحة ورفاهية أبنائهم. كما أشارت بان الدلائل تؤكد بان التعليم وسيلة لحماية الشباب من الانخراط في السلوكيات الخطرة.

وتوصي التقارير بأنه ينبغي على برامج التعليم تزويد الطلاب بالقيم والمهارات التي تدعم ليس فقط النجاح في سوق العمل، ولكن أيضا تمكينهم من العيش حياة أكثر صحة وأكثر رفاه. وأنه يمكن للمدارس أن تكون المراكز الرئيسية لتوفير الرعاية الصحية الأساسية وأن تكون مصادر المعلومات الطبية والتثقيفية. كما يمكن لبرامج تعليم الصحة الإنجابية في المدارس أن تكون فعالة في زيادة المعرفة واعتماد السلوك الجنسي المأمون، وأن تكون العنصر المركزي لتعزيز الصحة وتوفير التثقيف الصحي لتغيير سلوك الشباب وتشجيع تبني السلوكيات الصحية.

SDG5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات: ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الاستراتيجي الاول والثاني لقطاع التعليم كما هو موضح فيما يأتي:

سجل هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تقدما في العقود الاخيرة. فقد تحسنت فرص حصول الفتيات على التعليم، وانخفض معدل زواج الأطفال، وأحرز تقدم في مجال الصحة الجنسية والانجابية والحقوق الانجابية، بما في ذلك انخفاض عدد الوفيات النفاسية. ومع ذلك، ما زالت المساواة بين الجنسين تعد تحديا مستمرا لبلدان العالم، ويشكل انعدماها عقبة كأداة أمام تحقيق التنمية المستدامة.

تحدثت العديد من التقارير عن العلاقة بين التعليم والمساواة بين الجنسين في كلا الاتجاهين. وتصف التقارير كيف يؤثر التعليم في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فالتعليم يوسع الفرص للفتيات والشابات ويثير تطلعاتهم للعمل خارج المنزل. وكلما اكتسبت النساء المزيد من التعليم، فإنها تتحرك على نحو متزايد خارج اطار أنشطة الإنتاج الزراعي المنزلية أو التقليدية وتتوجه للعمل بأجر. وساهمت السياسات التي تكفل حصول النساء والفتيات على خدمات بما في ذلك الصحة والتعليم في التقدم الكبير في مستوى المعيشي للمرأة.

وكلما زاد التحصيل العلمي زاد معه اعادة تشكيل مواقف كل من الفتيات والفتيان تجاه المساواة بين الجنسين، مما يؤدي إلى مواقف أكثر إيجابية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين لدى كل من الذكور والإناث . فالتعليم يعمل على تمكين النساء من التغلب على التمييز والمطالبة بحقوقهم والتغلب على العوائق التي تمنعهم من الحصول على حصة عادلة من ثمار التقدم العام، والتعليم الثانوي - بشكل خاص - يعتبر عاملا حرجا للمرأة لأن تكون قادرة على المطالبة بالحقوق والمشاركة في صنع القرار، فضلا عن كونه طريقا إلى العمل اللائق . كما تبين التقارير ايضا ان ارتفاع التحصيل العلمي للمرأة يوسع من حريتها من خلال تعزيز قدراتها على السؤال، والتفكير والعمل وفق ظروفها وزيادة فرص الحصول على المعلومات. التعليم يعزز المكانة الاجتماعية للفتيات، ويزيد من قدرتها على التأثير في إطار الزواج. بالاضافة الى ان الاستثمار في التعليم يمكن أن يساعد في تسريع التحول الديمغرافي.

وتشير بعض التقارير إلى ان التدريب التقني والمهني من أجل التنمية المستدامة بشكل عام يفتقر إلى منظور النوع الاجتماعي. كما أظهرت التقارير ثلاث صلات واضحة حول كيف يؤثر التعليم على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي:

الأول، ان النساء ليس لديهن الوقت الكافي ما يضعف فرص حصولهم على التعليم.

الثاني، أن الزواج المبكر يحد من فرص حصول الفتيات على التعليم، وزيادة قدرة النساء للتخطيط لإنجاب أطفالهن ترتبط أيضا بتحسن حقيقي في تعليم أبنائهن وبالنجاح الاجتماعي والاقتصادي وتحسن الأجور، فالأطفال يتأثرون بتعليم أمهاتهم أو كونهم من الفقراء.

والثالث، أن زيادة دخل الأسرة بمشاركة النساء غالبا ما يؤدي إلى تحسن في التحصيل العلمي للأطفال إذ تميل النساء إلى تخصيص دخلها في الغذاء والتعليم أكثر من الرجال.

وتطرقت التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة في عينة من تقارير عن عدة مناطق إلى مجموعة نقاط واجبة المراعاة تتمثل في:

1. لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للأطفال المستبعدين (وخاصة الفتيات الفقيرات في المناطق الريفية).
2. جرت العادة على استخدامها برامج القسائم التي تستهدف جعل التعليم أكثر إنصافا من خلال استهداف الجماعات المحرومة مثل النساء والشباب والطلاب ذوي الدخل المنخفض.
3. خيارات الطاقة النظيفة، وخاصة في المناطق الريفية، يمكن أن توفّر الوقت بالنسبة للفتيات للدراسة وتحسين أدائهم الأكاديمي.
4. لضمان وصول المرأة الشابة إلى تنظيم الأسرة الطوعي أكبر الأثر في تحقيق مستويات جيدة من التعليم.

SDG6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة: ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الاستراتيجي الاول والثاني لقطاع التعليم كما هو موضح فيما يأتي:

تشكل المياه وخدمات الصرف الصحي مسألة تقع في صميم التنمية المستدامة ومتطلبا حيويا لبقاء الناس وكوكب الارض. والهدف 6 من الأهداف الانمائية الالفية لا يتناول مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية فحسب، بل ويتناول أيضا نوعية الموارد المائية واستدامتها في جميع أنحاء العالم.

أشار أحد التقارير إلى أن التعليم والتدريب ينمي المهارات والقدرة على استخدام الموارد الطبيعية بصورة أكثر استدامة ويعزز الصحة العامة، ولذا ينظر الى برامج التعليم والمعلومات كشرط لتهيئة الظروف للإدارة المتكاملة للموارد المائية، وأكد التقرير وجود حاجة لتغيير ثقافي من خلال التعليم والحوافز الاقتصادية بالنسبة لمستخدمي المياه.

وتشمل السياسات الممكنة لتحسين فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة، والحد من الهدر المائي الاستثمار في التعليم لرفع مستوى الوعي بالحاجة إلى توفير المياه والعلاقة بين المياه غير صالحة للشرب والمرض، مع الإشارة إلى أن كثيرا من الأطفال يذهبون إلى المدرسة في ظروف ليست مواتية للتعلم، وتفتقر إلى المياه الصالحة للشرب والمغاسل الآمنة، ودورات مياه نظيفة.

SDG7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة: ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الاستراتيجي الاول والثاني والثالث لقطاع التعليم كما هو موضح فيما يأتي:

الطاقة هي عنصر حاسم من أجل بلوغ جميع أهداف التنمية المستدامة تقريباً، ابتداءً من دورها في القضاء على الفقر ومروراً بتحقيق التقدم في مجالات الصحة والتعليم وإمدادات المياه والتصنيع، وانتهاءً بالتصدي لتغير المناخ.

عند النظر إلى الصلات بين التعليم والحصول على مصادر الطاقة الآمنة والمتجددة (المستمدة من الطاقة الكهرمائية، والوقود الإحيائي الصلب والسائل، والرياح، والشمس، والغاز الحيوي، والطاقة الحرارية الأرضية، والمصادر البحرية، والنفايات) نجد ان التعليم مهم جدا لخفض مستويات الكربون التي تؤدي الى الاحتباس الحراري، وانه من

الضروري استهداف الشباب لتوفير المعرفة والمهارات حول استخدام الطاقة التي من شأنها أن تسمح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة كمستخدمين للطاقة. ويمكن للبرامج التعليمية، وخاصة غير الرسمية وغير النظامية، تعزيز الحفاظ على الطاقة بشكل أفضل والإقبال على مصادر الطاقة المتجددة.

ومن جهة أخرى نجد أن توفر الطاقة يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات التعليمية المقدمة ويزيد من احتمالية حضور الطلاب أو استكمال دراستهم في المدرسة، وعلى وجه الخصوص، تعتبر الكهرباء أمرا حيويا للتعليم، فالكهرباء تشغل الوسائط التعليمية، وتؤمن الاتصالات بين المدارس والمنازل. ومن خلالها ايضا يمكن زيادة استخدام وحدات التعلم عن بعد وتوفير الفرصة لاستخدام معدات أكثر تطورا للتعليم، والذي يسمح باستخدام لوسائل ومواد اكثر تطورا . كما ان خيارات الطاقة النظيفة يمكن ان توفر الوقت للنساء والفتيات لدراسة وتحسين أدائهم الأكاديمي. فعلى سبيل المثال، يمكن للنظافة والطاقة بأسعار معقولة تعزيز فرص الحصول على المياه والصرف الصحي، والإنارة، ومساحة التدفئة / التبريد، والطاقة النظيفة لطهي الوجبات. وأخيرا، كهربة الريف مما يساعد على الاحتفاظ بالمعلمين الجيدين في المناطق الريفية – والذي يعتبر رافعة أساسية لتحسين نوعية التعليم في المناطق الريفية .

SDG8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع: ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الاستراتيجي الاول والثاني لقطاع التعليم كما هو موضح فيما يأتي:

يعد النمو الاقتصادي الطرد والشامل للجميع أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة.

يبدو أن الروابط بين التعليم والنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل كبيرة جدا في التقارير العالمية. وتفيد العديد من التقارير على أهمية التعليم من أجل التوظيف والنمو بشكل عام. وشددت على الأثر من التعليم، ولا سيما في المرحلتين الثانوية والجامعية، وعلى القدرات الإنتاجية وإنتاجية العمال ، وتحقيق عائدات أعلى . كما أشارت إلى أهمية التعليم باعتباره محددا للمعرفة وريادة الأعمال، سواء في العمل باجر او بدون أجور. ومن المتوقع أن يعزز القدرة التنافسية الدولية والقوى العاملة الماهرة في الصناعات التحويلية. فالاستثمار في التعليم له تأثير إيجابي على نمو الصادرات. ارتفاع المستوى التعليمي له تأثير بالغ الأهمية على الخيارات العرض في سوق العمل للنساء. وكلما اكتسبت النساء المزيد من التعليم، فإنها تتحرك على نحو متزايد بعيدا عن العمل المنزلي او الإنتاج الزراعي التقليدي والدخول إلى العمل بأجر . إن تعليم الفتيات والنساء يعزز فرصهم في الحصول على وظائف، والبقاء في صحة جيدة والمشاركة الكاملة في المجتمع، وكلما تحسنت مستويات التعليم للشباب في الريف، نجدهم يدخلون في مجموعة واسعة من المهن غير الزراعية. وتشير التقارير إلى أهمية المهارات اللازمة لسوق العمل من خلال تدريب عالي المستوى ومتخصص بالنسبة للشركات.

وتشير التقارير إلى نوعين من المعوقات والتحديات: الأول، وهو مرتبط بالعلاقة بين العرض والطلب مع اتساع الفجوة بين المهارات المكتسبة في التعليم وطبيعة الوظائف المتاحة واحتياجات سوق العمل، ويشير أحد التقارير أنه في بعض البلدان، فقد انخفضت عوائد سوق العمل لأولئك الذين أكملوا التعليم الابتدائي أو الثانوي بشكل حاد، في حين أن

العوائد لذوي التعليم العالي زادت. أما الثاني، فإن الفتيات غالبا ما تترك المدرسة وهم غير مهيئين للعمل، أو لا يصلون إلى المستوى التعليمي الذي يهيئهم لوظائف مجزية. في بعض المناطق، لم ينعكس ارتفاع مستويات تعليم الإناث إلى زيادة كبيرة في معدلات مشاركة القوى العاملة للشابات.

تدعو العديد من التقارير لزيادة الاستثمار في التعليم من أجل تحفيز النمو وتشجيع الابتكار. وتتراوح توصيات ما بين النصائح العامة للاستثمار لزيادة التحاق ما قبل المدرسة بين الأسر المحرومة اقتصاديا واجتماعيا، ورفع التحصيل العلمي حتى مستوى الثانوي على الأقل. وتشير بعض التقارير أيضا إلى التركيز على تعزيز التدريب المهني والتقني الرسمي وبشكل المتخصص. مع توثيق التفاعل والعلاقة بين المؤسسات التعليمية والصناعية وغيرها في سوق العمل، وضمان التدريب المستمر.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التوازن والتسلسل في السياسات التعليمية في ثلاثة أبعاد: الفرص التعليمية ما بعد الابتدائية ، وأدوات لتعزيز عملية صنع القرار التعليمي، وخيارات الفرصة الثانية للتعليم كذلك تحديد الأولويات فيما بينها (المهارات الأساسية بدلا من المهارات ما بعد الأساسية).

العديد من التقارير تسلط الضوء على أهمية ملاءمة المحتوى التعليمي لمتطلبات الحياة وسوق العمل من حيث المهارات والتي تركز على تسهيل عملية الانتقال من المدرسة إلى العمل ومنع عدم التطابق مع سوق العمل، وعند النظر إلى الصلات التي تربط النمو، وفرص العمل في التعليم، نجد الصلة الأولى تتجسد على مستوى الاقتصاد الكلي. حيث يشير تقرير صادر عن منظمة التجارة العالمية أن النمو الاقتصادي هو شرط ضروري للتنمية - وهو ما يفسر السبب في سعي كثير من البلدان ذات النمو الاقتصادي القوي الى بذل خطوات واسعة في تحسين الصحة، والتحصيل العلمي، ومستويات المعيشة والحد من الفقر.

ومن حيث الروابط السببية، نجد العلاقة القوية بين مستويات التعليم المرتفعة والتحولات الاقتصادية كالتحول من الزراعة إلى الصناعة والخدمات الإنتاجية، وأيضا في تزايد الطلب على العمال المهرة الناتجة عن المستويات المرتفعة من التعليم. وأدت المنافسة أيضا إلى ارتفاع معدل الطلب على الابتكار والإبداع التكنولوجي ذات المهارة المرتفعة. كما دفعت التغيرات الاقتصادية إلى التغييرات في المناهج التعليمية والمحتوى. كما أن الاهتمامات التجارية وزادت من أهمية التعلم القائم على العمل، وأهمية التعليم الرسمي.

وهناك روابط أخرى على مستوى الأسرة، فحالات عمل الأطفال (عمالة الأطفال) في الزراعة وغيرها يمكن أن تحد من التحاق الأطفال في التعليم، كما أن العمل بأجر والأعمال المنزلية وخاصة بالنسبة للفتيات يضاعف من إمكانية تكرار رسوبهم أو تسربهم من المدارس، والركود الاقتصادي أيضا يمكن أن يعيق استمرار الأطفال في تعليمهم بسبب فقدان الآباء لوظائفهم. البطالة طويلة الأمد قد تشكل تهديدا خطيرا لتعلم الأطفال. ومن جهة أخرى فان عمل النساء يزيد من دخل الأسرة ويحسن من إنفاقها على الصحة والتعليم ويؤدي إلى تحسين تحصيل الأبناء، وأخيرا فإن الهجرة والتحويلات المالية يمكن أن تعزز رأس المال البشري، فالهجرة توسع الخيارات الخاصة بالتعليم وخاصة في التعليم العالي، وإمكانية الهجرة والتحويلات المالية قد تحفز الاستثمار في التعليم .

تحدثت بعض التقارير عن بعض المعوقات والتحديات وخاصة فيما يتعلق بعدم الانسجام بين المهارات المكتسبة من التعليم واحتياجات سوق العمل ما يؤدي إلى البطالة، وأنه ورغم وجود تقدم جيد في تعليم النساء والفتيات إلا أن التقدم في العمل والتمثيل كان أبطأ بكثير. كما أن المرأة ما زالت تكسب أقل من الرجال.

SDG9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار: ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الاستراتيجي الثاني لقطاع التعليم كما هو موضح فيما يأتي:

يشمل الهدف الهدف 9 ثلاثة جوانب هامة للتنمية المستدامة: البنى التحدتية والتصنيع والابتكار. وتوفر البنى التحتية النظم والهياكل المادية الأساسية الضرورية لتشغيل أي مجتمع أو مؤسسة. وينهض التصنيع بالنمو الاقتصادي ويتيح فرص عمل، وبالتالي يقلل من الفقر الناجم عن تدنّي الدخول. ويسهم الابتكار في النهوض بالقدرات التكنولوجية للقطاعات الصناعية ويشجع على تطوير مهارات جديدة.

أظهرت التقارير الدولية العديد من الروابط بين التصنيع والبنية التحتية والتعليم. فالتعليم يدعم التنمية الصناعية والتحول الاقتصادي، جنبا إلى جنب مع عوامل أخرى، ويتم التركيز بشكل خاص على دور التعليم باعتباره مؤثرا قويا على القدرة على الابتكار وتوفير الأساس لعمليات استيعاب التكنولوجيا والتنويع . وتجدر الإشارة إلى أن تطور الاتصالات اللاسلكية والتعليم الرقمي والتكنولوجي مكنت بلدان متخلفة من تجاوز عوائق الاستثمارات المالية المكلفة في البنية التحتية التي حشدتها الدول المتقدمة في القرن العشرين.

لقد سمحت العديد من الابتكارات التكنولوجية والتطور التكنولوجي للعديد من البلدان بتحسين التعليم بتكلفة منخفضة. لذا فان التعليم ضروري لتطوير المهارات اللازمة لبناء بنية تحتية أكثر مرونة وتصنيع أكثر استدامة.

SDG10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها: ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الاستراتيجي الاول والثاني لقطاع التعليم كما هو موضح فيما يأتي:

يدعو الهدف 10 إلى الحد من أوجه انعدام المساواة في الدخل، فضلا عن أوجه انعدام المساواة القائمة على أساس السن أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي او اي وضع آخر داخل البلد. ويتناول الهدف أيضا أوجه انعدام المساواة بين البلدان، بما في ذلك ما يتصل بالتمثيل والهجرة والمساعدة الانمائية.

تبين التقارير الدولية العديد من الارتباطات بين التعليم وعدم المساواة، وينظر إلى التعليم كعامل ذات تأثيرين في الحياة لاحقا،

الأول، يتمثل في الحصول على وظائف رسمية.

الثاني، كأداة قوية لتعزيز تحقيق العدالة. ويعتبر عدم تكافؤ الفرص في التعليم للأطفال ذات تأثير سيء على دخل الفرد، وتشير تقارير متعددة إلى أهمية التعليم كأداة لتمكين الأفراد في كافة المجالات.

وتبين وجود تحدي حقيقي يتمثل في عدم وجود ارتباط بين ارتفاع متوسط مستويات التعليم وتضييق التفاوت في عدم المساواة.

وتؤكد التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة في هذا المجال الى أن رفع التحصيل العلمي حتى المستوى الثانوي أو أكثر يساعد في الحد من عدم المساواة في الدخل، وفي انتقال القدرات بين الأجيال مثل التعليم داخل الأسر والذي يمكن إدامة فوائده على المدى الطويل. كما تحتاج سياسات التعليم للتركيز على تحسين المدارس والفصول الدراسية ذات الأداء المنخفض من خلال تقديم تجربة تعليمية ذات جودة عالية للمحرومين. ويجب على المسؤولين التأمل في فرص التعليم أو التدريب التي يمكن أن تساعد وتشجع الأطفال على الإبداع أو التفكير النقدي وان تشمل هذه الفرص الفقراء والمهمشين.

في الاتجاه الآخر، - ينظر للمساواة في الحصول على التعليم باعتباره المفتاح لفتح آفاق أوسع من التعليم، وان التفاوت في نوعية التعليم بين الأغنياء والفقراء يعتبر العامل الرئيس لعدم المساواة في الفرص بينهم.

أما التحديات، فتشير التقارير أنه رغم التقدم المحرز، فان عدم المساواة الرئيسية في مخرجات التعليم لا تزال قائمة بين الجماعات داخل البلدان. وأن المعايير الاجتماعية والثقافية في العديد من البلدان تستثني بعض الفئات من التعليم وخاصة الفتيات والشابات، بالاضافة الى ابعاد الاستثناء الاخرى كالعرق أو الطبقة الاجتماعية، أو الإعاقة، وويرافق الزيادة في عدم المساواة في الدخل زيادة في الاستقطاب في مخرجات التعليم، والذي يؤدي بدوره إلى حلقة مفرغة من التهميش وعدم المساواة.

وتؤكد توصيات السياسة العالمية، أن جودة عالية للتعليم العام يمكن أن تخفف من الثغرات في تعليم الأطفال بين الأسر الفقيرة والغنية، ووجود حاجة إلى تحديد أولويات الاستثمار في الأطفال الصغار لتصل إلى الفئات الأكثر حرمانا (بمن فيهم الفتيات).

SDG11: جعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة: ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الاستراتيجي الاول والثاني والثالث لقطاع التعليم كما هو موضح فيما يأتي:

يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن. ويتوقع بحلول عام 2030 أن يمثل سكان الحضر 6 من كل 10 أشخاص. ورغم العديد من التحديات التي تواجه في التخطيط، يمكن أن تكون المدن والتجمعات البشرية الأخرى التي تدار بشكل جيد بمثابة حاضنات للابتكار والابداع وعوامل دافعة رئيسية للتنمية المستدامة.

تركز الصلات بين التعليم والمدن على الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، والتأهب للكوارث يتطلب استثمارات كبيرة على المدى الطويل في التعليم، وكلما ارتفعت مستويات التعلم أعلى من محو الأمية والتعليم الابتدائي يتعزز فهم الناس للتحذيرات وخطط التأهب لمواجهة الكوارث.، ومن ناحية أخرى، يعتبر التحضر/ التمدن ذات تأثير إيجابي رئيسي على التغييرات في التعليم، مع التاكيد على الدور الحيوي للمدن في نقل الأفكار وتعبئة العمل السياسي.

إن الطفل في المناطق الحضرية عرضة تقريبا 5 مرات أكثر لاستكمال التعليم الثانوي من الأطفال في المناطق الريفية. ومن التأثيرات الإيجابية الأخرى من التحضر/ التمدن - التي اشير اليها في التقارير - أرباح العمل المتنامية التي تزيد من تكلفة الفرصة البديلة لتربية الأطفال، والتي قد ترفع سن المرأة من الزواج، والتحصيل العلمي والمشاركة في سوق العمل .

وتشير التقارير الى أن التعليم يمكن أن يمنح الناس المهارات للمشاركة في تشكيل والحفاظ على مدن وقرى ومخيمات أكثر استدامة، وتحقيق المرونة في حالات الكوارث والحروب والاعتداءات المسلحة..

SDG12: ضمان وجود أنماط استهلاك و إنتاج مستدامة: ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الاستراتيجي الثاني والثالث لقطاع التعليم كما هو موضح فيما يأتي:

يتطلب النمو والتنمية الاقتصاديان إنتاج السلع وتقديم الخدمات التي تحسن نوعية الحياة. ويتطلب النمو والتنمية المستدامان التقليل الى أدنى حد من استخدام الموارد الطبيعية والمواد السامة وتوليد النفايات والملوثات في جميع مراحل عملية الانتاج والاستهلاك.

يعتبر التعليم المرتكز الرئيسي في الجهود العالمية الرامية إلى احداث نقلة نوعية في أنماط الاستدامة من خلال تغيير السلوكيات وأنماط الحياة وتحقيق مجتمعات ذات انتاج منخفض من الكربون. فتثقيف المستهلك يمكن أن يعزز تغيير نمط الحياة وانتهاج خيارات أكثر استنارة.

وتتحدث العديد من التقارير عن ضرورة توجيه المستهلكين لخيارات الطاقة الخضراء، وخيارات السكن والسلع المنزلية الصديقة للبيئة من أجل التوجه نحو اقتصاديات صديقة للبيئة على المستوى العالمي.

وتؤكد العديد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والشركات وبصورة متزايدة على أهمية التعلم وبناء القدرات في بحثهم عن حلول لتحديات الاستدامة بما في ذلك تغير المناخ، وإدارة مخاطر الكوارث، وفقدان التنوع الحيوي والإنتاج والاستهلاك المستدامين، ومن بين التحديات التي تم تحديدها، الافتقار إلى حدود التعليم والتدريب في مجال الإدارة المناسبة للمواد الكيميائية والنفايات في العديد من البلدان النامية. كما تؤكد التقارير دورا غامضا لوسائل الإعلام (مثل التلفزيون والإذاعة والصحف والمجلات وشبكة الإنترنت)، والتي يمكن لها تعزيز الوعي والاستدامة، وتشجيع الاستهلاك المستدام.

أما التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة فتركز على الحاجة إلى تعزيز التعليم من أجل الاستهلاك المستدام في الدول المتقدمة، ولا سيما من خلال تعزيز كل من محو الأمية، ودور سائل الإعلام ، وتوفير التعليم للاستهلاك، وزيادة الوعي العام، والتثقيف بشأن أهمية التنوع الحيوي، وآثار أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، والفوائد الصحية لنظام غذائي معتدل ومتنوع، وجميعها ينظر إليها على أنها أدوات رئيسة لتخفيف الزيادة في الطلب الكلي على الغذاء عن طريق الحد من الاستهلاك المفرط، وخصوصا من اللحوم، من خلال القطاعات الأكثر ثراء في المجتمع، ويجب ألا ننسى أنّ المهمة

المشتركة لجميع البلدان على المدى الطويل، هي تحسين وإعادة توجيه نظم التعليم لتعزيز المعرفة والمهارات والتوجهات اللازمة للتعامل مع التحديات الحالية والمستقبلية. وهذا يتطلب تحسين كمية ونوعية التدريب لتعليم المهارات الخضراء والتعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك مهارات محددة في قطاعات مثل التصميم المستدام للمباني الخضراء والطاقة المتجددة والنظيفة. وتشير بعض تقارير البنك الدولي للتعليم باعتباره واحدا من الروافع للحكومات في دورها في توفير بيئة اقتصادية تسهل قرارات واعية (مثل توقعات الطقس على المدى الطويل، وخدمات الإرشاد الزراعي). كما تؤكد اليونسكو دور "الاستجابات التطويرية المترابطة المتعددة المستويات" التي تعالج الاستهلاك من خلال رفع مستوى الوعي والإنتاج البيئي بالانتقال إلى ممارسات أكثر وعيا بيئيا من خلال برامج التدريب .

أما فيما يتعلق بالعلاقة العكسية بين التعليم والاستهلاك والانتاج المسؤولين، نجد ان تقرير اليونسكو حول التعليم من أجل التنمية المستدامة قد اشار إلى أن التوجهات العالمية للنهوض بالتعليم من أجل التنمية المستدامة والتي تشمل التغيرات في البيئة المادية؛ وتغيير المبادئ التوجيهية الدولية واللوائح الحكومية، والتغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية للمنتجات والخدمات الصديقة للبيئة، وزيادة الطلب على السلع والخدمات المتعلقة بالاستدامة ادى الى الضغط على المرافق التعليمية لتنفيذ سياسات الاستدامة. ويشير التقرير ايضا إلى أن قلة الوعي من الأسر فيما يتعلق بانماط استهلاكهم للغذاء والماء شكل عقبة امام تغيير السلوكيات، والتي كان بالامكان التغلب عليها من خلال المعلومات الكافية.

ومن حيث مجالات السياسة، فالتقارير تشير إلى أن قطاع التعليم ينبغي أن يعمل منذ فترة طويلة على المواءمة والتعاون مع شراكات وشبكات التنمية المستدامة في مجالات مختلفة مثل تغير المناخ والتنوع الحيوي والمياه والتخفيف من حدة الفقر والاستهلاك .

SDG13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره: ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الاستراتيجي الثاني لقطاع التعليم كما هو موضح فيما يأتي:

يمثل تغير المناخ أكبر تهديد للتنمية على الاطلاق، وتثقل آثاره الواسعة الانتشار وغير المسبوقة، بشكل غير متناسب، كاهل الفئات الأكثر فقراً وضعفاً. ويشكل التحرك العاجل للتصدي لتغير المناخ والتقليل من آثاره إلى أدنى حد جزءاً لا يتجزأ من التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة.

تؤكد العديد من التقارير على أهمية التعليم بالنسبة لتغير المناخ. وبشكل عام، يلاحظ أن التعليم له دور حيوي في الحد من أسباب وتأثيرات تغير المناخ. وان آثار تغير المناخ والظواهر المتطرفة تعتمد على التعليم باعتباره واحدا من العوامل المهمة. وتشير التقارير الى ان التعليم والتمويل، وخاصة للشباب الصغار، يمكن ان يجهز الناس للتكيف عند وقوع كارثة طبيعية تؤثر بشكل كبير في معيشتهم. فالتعليم أمر حاسم لمساعدة الناس على التكيف مع آثار تغير المناخ، لا سيما في البلدان الأكثر فقرا حيث المزارعين الذين يعتمدون على الزراعة البعلية ويشعرون بالتهديدات بشكل أكثر قوة .

كما تشير التقارير ايضا الى ان التعليم يمكن أن يساعد في دفع عجلة التغيير السلوكي اللازم لمكافحة تغير المناخ. وان التعليم الأساسي يمكن ان يوفر أسس عملية استيعاب التكنولوجيا الصديقة للبيئة، كما يعتبر وجود عدد كبير من المهندسين والباحثين المؤهلين أساسي أيضا لتحقيق ذلك .

أما من حيث القيود، فالبحوث تبيّن أن لدى الطلبة والجمهور على حدّ سواء سوء فهم حول مختلف جوانب تغير المناخ، والآثار المسببة للاحتباس الحراري، واستنزاف طبقة الأوزون. وبالإضافة إلى ذلك تبين أن المعلومات، والتعليم، والتوعية التي قدمت حتى الآن ليست كافية لتحفيز الناس على العمل، بل وقد تكون ادت الى نتائج عكسية .

وتدعو التوصيات بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة - والذي يتناول تغير المناخ من بين قضايا أخرى - الى ضرورة وضع إطار مشترك لتعزيز استجابة المناخ من خلال التعليم، والدعوة إلى التعليم باعتباره موردا استراتيجيا غير مستغلا إلى حد كبير لبناء مجتمعات مرنة ومستدامة. ويشير احد تقارير البنك الدولي الى أن "دمج مجال تغير المناخ في المناهج الدراسية هو الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها، وان لتطوير كادر جديد من المهنيين لمعالجة المشاكل المعقدة التي يفرضها تغير المناخ نفس القدر من الأهمية، ثم ياتي تثقيف المواطنين والذي يعتبر أمر ضروري لتسهيل التغيير. واشار التقرير أيضا إلى ضرورة اتباع نهج مختلف لتوفير المعلومات حول تغير المناخ .

ويشار في التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية الى اثنين من الروابط بين تغير المناخ و التعليم. **الأول**، ان البحث عن حلول للتغيرات المناخية من الحكومات والمنظمات غير الحكومية و الشركات يحفز الطلب على تكييف التعليم وبناء القدرات في هذا المجال . **والثاني**، أن التقلبات المناخية يمكن ان تؤثر بشكل دائم على صحة الناس والتعليم.

ويشار الى التعليم بانه المفتاح لفهم شامل لتأثير تغير المناخ والتكيف والحد من التغير المناخي، ولا سيما على المستوى المحلي.

SDG14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة:

ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الاستراتيجي الثاني لقطاع التعليم كما هو موضح فيما يأتي:

تؤدي المحيطات، الى جانب الموارد الساحلية والبحرية، دوراً أساسيا في رفاه البشر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم. وهي ذات أهمية خاصة للأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات الساحلية. وتوفر المحيطات سبلا للعيش ومزايا سياحية، الى جانب كونها مصدراً للكفاف والدخل. وهي تساعد أيضا على تنظيم النظام الإيكولوجي العالمي عن طريق امتصاص الحرارة وثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي وحماية المناطق الساحلية من الفيضانات. ويعد الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وحفظها وحماية تنوعها أمراً أساسيا لتحقيق خطة عام 2030، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

يعتبر التعليم مهما في تنمية الوعي للبيئة البحرية والتوجه نحو الزراعة البحرية وبناء توافق استباقي في الآراء بشأن الاستخدام الحكيم والمستدام.

SDG15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي: ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الاستراتيجي الثاني لقطاع التعليم كما هو موضح فيما يأتي:

يتطلب الحفاظ على مختلف أشكال الأحياء البرية جهوداً محددة الهدف لحماية النظم الإيكولوجية البرية وغيرها من النظم الإيكولوجية وترميمها وتعزيز حفظها واستخدامها على نحو مستدام. ويركز الهدف 15 تحديداً على الادارة المستدامة للغابات، وترميم الأراضي المتدهورة، والنجاح في مكافحة التصحر، والحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع الحيوي.

تؤكد التقارير المختلفة على أهمية التعليم لرفع مستوى الوعي وتغيير المعتقدات والمواقف والسلوكيات تجاه القضايا البيئية. وينظر الى التعليم باعتباره عنصرا أساسيا في الجهود الرامية إلى تعزيز الإدارة البيئية الأكثر فعالية، بما في ذلك للمناطق المحمية. وتشير تقارير التحديات المختلفة في هذا المجال، الى ان الجهود التعليمية غير كافية لإشراك الجهات الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة على إدماج اهتمامات التنوع الحيوي في القطاعات خارج البيئة ؛ وان العلاقة ضعيفة بين مستويات أعلى من التعليم وزيادة الاهتمام بالبيئة، والى وعدم كفاية استخدام المعارف التقليدية في السياسات والبرامج البيئية.

وقدمت التقارير العديد من التوصيات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة بشكل عام، كما أبرزت التقارير المجالات التالية: ان فهم التنوع الحيوي وعلاقته برفاه الإنسان بحاجة الى تضمينه في البرامج التعليمية الأساسية وتعزيزها من خلال وسائل الإعلام العام. واشارت الى امكانية تقديم قسم أوسع بكثير للعامة ولصناع القرار لادراك دور وقيمة التنوع الحيوي، وان الخطوات اللازمة للحفاظ على ذلك يمكن ان تتم من خلال التثقيف ونشر المعرفة العلمية بشكل أكثر فعالية. كما دعت التقارير الى دعم تطوير البحوث العلمية الجديدة والكفاءات التعليمية والوظيفية المهنية للطلاب الصغار حتى يتمكنوا من التعامل مع التحديات البيئية العالمية والاستدامة. ودعت اليونسكو في تقاريرها الى تعزيز أشكال جديدة من التعاون الدولي في العلم والتعليم التي تنظم بشكل مشترك حول الاحتياجات والممارسات المتعلقة في التغير البيئي والاستدامة. بالاضافة الى تطوير مهارات الموظفين المرتبطة بها، وتطوير نظم وطنية لإدارة المعلومات البيئية. فالتعليم يمكن أن يستخدم لدعم الاستخدام المألوف المستدام للمناطق الزراعة وتربية الأحياء المائية والغابات لتحقيق الهدف 7 من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيوي .

ويشار أيضا في التقارير إلى التدهور البيئي يعوق قدرات الناس في نواح كثيرة، ويجعلها تسير وراء توفير الدخل وسبل العيش فتنعكس التأثيرات على الصحة والتعليم والأبعاد الأخرى للرفاه. فهو يعوق تقدم التعليم للأطفال المحرومين، وخاصة الفتيات. وترى منظمة التجارة العالمية أن "الاعتماد المتزايد على الموارد الطبيعية يرتبط بانخفاض مستويات الصحة والتعليم".

SDG16: التشجيع على إقامة مجتمعات جامعة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الاستراتيجي الاول والثاني لقطاع التعليم كما هو موضح فيما يأتي:

ان السلام والعدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع هي أمور تقع في صميم التنمية المستدامة. وقد تمتع العديد من المناطق خلال العقود الاخيرة بمستويات متزايدة ومستمرة من السلام والامن. بيد أن العديد من البلدان لا تزال تواجه نزاعات مسلحة وأوضاع ا عنيفة طال أمدها، وهناك عدد كبير جداً من الناس يواجهون أوضاعاً صعبة نتيجة لضعف المؤسسات والافتقار إلى إمكانية اللجوء إلى القضاء والوصول إلى المعلومات وغير ذلك من الحريات الاساسية.

تشير التقارير إلى عديد الروابط بين التعليم والمجتمعات الجامعة. وينظر الى التعليم - وعلى نطاق واسع - كأداة لتعزيز السلام والعدالة والمساواة لتحقيق التنمية المستدامة. وتقدم الوكالات الانسانية امكانيات متعددة وخاصة في مجال التعليم لتوسيع الخيارات امام القدرات الانسانية. وهناك اعتراف بدور هام للتعليم في تشكيل القيم للأجيال المقبلة، وإعادة توجيه الاولويات والميول الاجتماعية، وغرس مهارات التمكين بسن مناسب، فهو يساعد الناس على فهم الديمقراطية وتعميق أسسها، ويشجع على التسامح والثقة التي يقوم عليها، ويحفز الناس على المشاركة في الحياة السياسية. ولتعليم الفتيات والنساء، بشكل خاص، قوة تحويلية لا مثيل لها من خلال زيادة فرصهم في الحصول على وظائف، والبقاء في صحة جيدة والمشاركة الكاملة في المجتمع.

وتشمل الصلات بين التعليم والمجتمعات الجامعة في أن:

1. بناء القدرة على التكيف يتطلب تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات والبلدان على التصدي للنكسات.
2. جرائم ترتبط الأحداث طرديا مع البطالة والفقر على المستوى المحلي ، ويتناقص مع دخل الأسرة والتعليم.
3. القتل والعنف المسلح يحدث في أغلب الأحيان في المناطق الحضرية الفقيرة التي تتميز بنقص العمالة، وتدني معايير السكن والاكتظاظ وتدني مستويات التعليم والمرافق الاجتماعية.
4. تشير الدراسات إلى انتشار أكبر للعنف الجسدي من الآباء تجاه الأطفال في البلدان الأقل تعليما، وتتفشى فيها الامية، مع قلة الدخل .
5. المعايير الاجتماعية والثقافية في العديد من البلدان تستثني بعض الفئات من التعليم وتاتي الفتيات والشابات في المقام الأول ، كما أن العرق أو الطبقة الاجتماعية، والعجز هي أيضا من أبعاد استبعاد.

أما فيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة، فتشير اليونسكو إلى الحاجة إلى الدعوة للتعليم كمورد استراتيجي غير مستغل إلى حد كبير لبناء مجتمعات مرنة ومستدامة. وان الروابط بين التعليم والوصول إلى العدالة للجميع والمجتمعات السلمية تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبرامج والمناهج التعليمية لتحقيق هذه الأهداف، وفي الاتجاه الآخر، فالتقارير تشير إلى أن الحكومات الديمقراطية - بشكل عام - الأقدر على تحقيق أهداف التنمية البشرية مثل رفع

مستويات التعليم. ومع ذلك، فان الازدهار المادي والإنجازات الجيدة في مجال الصحة والتعليم يمكن أن تتعايش مع الممارسات غير الديمقراطية. وتقترح التقارير نفسها أن "الديمقراطية قد يكون لها أقوى التأثيرات على التعليم الابتدائي؛ وان اللامركزية يمكن أن يكون لها تأثيرات قوية على مستويات أعلى من التعليم. كما تحذر من أن النزاعات تعطل الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم وإلحاق ضرر دائم للناس في جميع مراحل حياتهم. ويشار إلى أن لدى الدول التي تعاني من الصراع المسلح أسوأ المؤشرات في العالم للتعليم. ويمثل الأطفال في البلدان المتأثرة بالصراعات نصف أطفال العالم خارج المدرسة.

SDG17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الاستراتيجي الاول والثاني والثالث لقطاع التعليم كما هو موضح فيما يأتي:

يتطلب تحقيق الأهداف الطموحة لخطة عام 2030 تنشيط وتعزيز الشراكة العالمية التي تجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الامم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة، وتعبئة جميع الموارد المتاحة. وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو أمر أساسي لتحقيق التقدم المنصف للجميع.

تشير العديد من التقارير إلى العلاقة بين التعليم وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. حيث يعتبر الاستثمار العام الكبير في البنية التحتية الاجتماعية مثل التعليم شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة الفاعلة، وبالتالي عنصرا هاما من أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وان الاستثمار في التعليم يجب ان يحدث في مرحلة الطفولة والمراهقة؛ والفشل في الاستثمار في هذه المرحلة يكون مكلف جدا لمعالجته في وقت لاحق. وتوضح التقارير بان البلدان ذات الإنفاق العالي على الصحة والتعليم كانت أكثر مرونة في مواجهة الأزمات المالية. كما اشارت الى ان القطاع الخاص لم يبدي اهتماما حقيقا في الاستثمار في التعليم على المستوى العالمي وكانت معظم النفقات والاستثمارات تأتي من الحكومات.

أما فيما يتعلق بالتحديات والمعوقات، فتشير اليونسكو في بعض تقاريرها إلى أن عدم كفاية التمويل إحدى العقبات الرئيسة أمام تحقيق التعليم للجميع. وتشعر اليونسكو بالاسف لعدم كفاية الاستثمارات والتمويل أو الحوافز في مجالات محددة كالبيئة والتنمية المستدامة، والتعليم والتدريب الزراعي. ونوقشت التحديات المرتبطة بدور القطاع الخاص في توفير التعليم في عديد التقارير، وتدعو التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة في العديد من المناطق إلى زيادة الموارد الموجهة لقطاع التعليم، وتشير الى الطرق المختلفة التي يمكن أن يتحقق ذلك من خلالها: بالنسبة للبلدان التي يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مستويات أدنى، فينبغي أن يكون التركيز فيها على الاستثمارات العامة التي من شأنها أن تسفر عن أرباح إنتاجية على المدى الطويل، بما في ذلك تحسين نوعية النظام التعليمي ونسبة الأطفال الذين يتمون التعليم الابتدائي والثانوي . ويمكن أن تملأ الفجوة من خلال زيادة الإيرادات المحلية، وتكريس حصة كافية من

النفقات الحكومية للتعليم وزيادة تركيز المساعدات الخارجية. ويمكن للعديد من الأنظمة التعليمية توسيع وتحسين طريق تنويع مصادر تمويلها من خلال الأسر، والرسوم، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والأنشطة المدرة للدخل ودعم المانحين..الخ. ويجب على الحكومات والجهات المانحة والمنظمات الدولية ان تركز في أولوياتها على الأماكن والأطفال الأشد احتياجا .

وتوصي منظمة اليونسكو ضمن الإطار بعد عام 2015 بشمول أهداف تمويل واضحة للتعليم. وتركز التقارير على المجموعات المختلفة ذات الأولوية التي تتطلب تعزيز الوصول، بما في ذلك:

1) الأطفال الأكثر ضعفا الذين كثيرا ما لا يتم تسجيلهم أو التحاقهم بالتعليم كالأطفال ذوي الإعاقة، والاطفال في مناطق النزاع أو الذين يواجهون الحواجز في التعليم تعوق وصولهم، او بسبب اللغة أو الجنس أو الفقر.
2) التعليم والتدريب الزراعي.
3) العمال العاطلين عن العمل في مناطق الأزمة.

ويتعلق مجال السياسة الثاني في كيفية تعبئة القطاع الخاص لمساهمة في توفير التعليم، إذ يمكن للشراكات بين القطاعين العام وخاصة توسيع وتحسين التعليم في مرحلة ما بعد الأساسي، وإشراك القطاع الخاص في مجال التدريب التقني والمهني أمر بالغ الأهمية لكونهم أكثر انخراطا في الطريق الأكثر فاعلية لربط المهارات اللازمة لسوق العمل. وقدمت مقترحات محددة للقطاع الزراعي والنقل الحضري. وتشير التقارير إلى ضرورة التواصل مع أصحاب المصلحة في المجتمعات المحلية في حالة الاستثمارات الخاصة في التعليم.

ثاني عشر: الملاحق

الملحق 1: تقرير مراجعة الخطة القطاعية للقطاع التعليم 2016/2014

الملحق 2: تقرير لجنة اصلاح التعليم.

الملحق 3: تقرير المتابعة والتقييم للعام 2015